

جمهورية السودان
جامعة أم درمان الإسلامية
كلية اللغة العربية
قسم النحو والصرف واللغويات

اختلاف النحاة ثماره وأثاره في الدرس النحوي

مبحث مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية

اسم الباحث/ عبد النبي محمد مصطفى هيبه جعفر

إشراف

الدكتور/ علي الریح جلال الدين

أستاذ النحو والصرف بكلية اللغة العربية - جامعة أم درمان الإسلامية

١٤٣٠ - ١٤٣١ هـ

٢٠٠٩ - ٢٠١٠ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ
أَنَا وَمَنْ اتَّبَعَنِي ^ص وَسُبِّحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ

الْمُشْرِكِينَ ﴾ صدق الله العظيم. (يوسف: ١٠٨)

مستخلص البحث

يتناول موضوع البحث الخلاف النحوي واختلاف النحاة، مبيناً ثمار هذه الاختلافات وأثرها على الدرس النحوي ودارسه في آن واحد. ويهدف البحث إلى توضيح أهمية كثير من الخلافات النحوية، والتي كانت لها ثمار ظاهرة في الدرس النحوي بصفة خاصة واللغة العربية بصفة عامة، ويوضح أيضاً أن الخلافات النحوية ليست كلها ذات فائدة، بل منها ما ليس له فائدة بالنسبة للنحو ودارسه". ومن أجل هذا عمد الباحث في فصول هذه الدراسة، إلى التعريف بالخلاف عموماً لغة واصطلاحاً، ثم أنواع الخلاف، وأسبابه ودواعيه. ثم تطرق إلى نشأة النحو وأسباب نشأته وواضعه، ومناقشة الخلاف في الواضع الحقيقي لعلم النحو. وبدأ الباحث في فصول البحث الأساسية بعرض الخلاف النحوي، وأسبابه ومدارسه، وكتبه ومصطلحاته، وقد حاول الباحث تصنيف مسائل الخلاف تصنيفاً جديداً، حسب المعتاد في القضايا النحوية، وفصّل القول في ثمار الخلاف النحوي مع محاولة جمع المستطاع من المسائل الخلافية التي نص علماء النحو على وجود ثمرة لها، وكذلك المسائل التي نصوا على عدم الثمرة فيها للدرس النحوي ودارسه، مبيناً ما يفهم من كل ثمرة من الثمار الناتجة عن كل مسألة خلافية. ثم قام الباحث بالنسج على منوال ما ذكره النحاة، فقام باستقصاء عدد من المسائل الخلافية التي يرى أنها ذات ثمرة للدرس النحوي، ذاكراً رأيه فيما ذهب إليه في استنتاج الثمرة أو عدمها، وقد قسّمها إلى نوعين، مسائل لها ثمرة وأخرى لا ثمرة لها. ثم قام الباحث بذكر عدد من آثار الخلاف النحوي على النحو واللغة والدارس لهما، وقد قسّم هذه الآثار إلى آثار إيجابية أفادت النحو ودارسيه، وأخرى سلبية، قد يراها البعض أنها السبب في البعد عن دراسة النحو، مع مناقشة بعض الآراء التي قد تكون جانبت الصواب - في نظره - في بعض هذه الآثار. وفي ختام البحث ذكر الباحث أهم التوصيات التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند دراسة مسائل الخلاف، وأنه لا يكفي في هذه الخلافات التقيد بما هو مدون منها، وكذلك يجب أن يكون البحث في مسائل الخلاف جماعياً، حيث إنه بحث متشعب، والمجهود الفردي غير راوٍ للغلة في هذا المجال، وأنه يجب أن تكون مسائل الخلاف مشروع يتبناه جماعة على قدر لا بأس به من دراسة المسائل الخلافية، وذلك لتعدد الآراء وتشعبها، وربما يكون للفرد أكثر من رأي في مسألة واحدة، وقد يكون الرأي منسوباً لغير قائله، فكل هذا يحتاج إلى مجهود جماعي للتمحيص والتدقيق، وهي مهمة أرى أنها تحتاج إلى زمن ورجال، لا مجرد أبحاث فردية.

ABSTRACT

The thesis of this research is review the differences in opinion among grammarians and their impact not only on grammar as a discipline but also on students. It aims at highlighting the importance of the roles played by various grammar schools that have substantial impacts on the Arabic language in general and grammar in particular. It indicates that not all differences were beneficial for both the discipline and the students. Major chapters focus on the definition of differences in general terms and in grammarian jargon. differences are further classified and their underlying reasons and the circumstances that led to its occurrence are explained. Moreover background information on the emergence of Arabic grammar and the pioneer to whom credit is due in that endeavor. The differences in the present day reality will also be covered.

The researcher devotes many expository chapters on grammarian differences, its underlying reasons, literature and terminology. Those difference are reclassified by adoption of a new approach that also complies with the standards for addressing grammar matters. Detailed information on the benefits of those differences are compiled in addition to the implications of the results that yielded from those differences no matter beneficial or not.

A thorough review of controversial issues is done with a feed back on both negative and positive impacts of differences and their classification accordingly.

Opinions on grammarian differences which are considered inhibitive and alienating to students are reviewed and analyzed objectively.

At the conclusion, the research provides elaborate on recommendations on the best procedures to be observed while conducting studies on the matter. It favors approaches that go far beyond sporadic individual efforts and calls for bringing together a host of scholars to brainstorm research on this complex issue whose resources might not always be in record. Individual efforts will not yield satisfactory output considering that the magnitude of the issue requires mobilization of collective efforts and time to attain the set objectives.

شكر وتقدير

أصدر الشكر بقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" وخوفاً من النسيان وعدم الاعتراف بالفضل والعرفان أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث، سواء بالتوجيه بالرأي، أو بالتزويد ببعض المصادر، حتى ظهر إلى النور.

وأخص بوافر الشكر والتقدير الأستاذ الدكتور علي الرّيح جلال الدين المشرف على ما قدمه لي من توجيهات ونصائح طيلة فترة البحث، كان لها الأثر البالغ في إنجازها كما بين أيديكم.

وكذلك أشكر الأستاذ الدكتور/ أحمد مصلوح أستاذ اللغويات بقسم النحو والصرف بجامعة الأزهر الشريف، على متابعته لي في إنجاز هذا البحث، وما قام به من جهد في مطالعته له حتى نهايته، وما أبداه من ملاحظات أثرت مادة البحث، فجزاه الله خيراً على ما قدمه لي.

وأشكر الأخ الزميل إبراهيم حماد بابكر، الذي جمائله قد طوقت عنقي على ما قام به من جهد هو وعائلته في تذليل عقبات التواصل بيني وبين أستاذي المشرف، فجزاهم الله عني خيراً.

ولا أنسى الأخ الدكتور حسن منسق الكلية للدراسات العليا على ما حباني به من عون فيما يختص بالتسجيل وقبول الأوراق، وجميع الأعمال الخاصة بالالتحاق بالدراسات العليا بهذه الكلية العريقة.

وحتى لا أنسى أحداً أُرْجى أسمى آيات الشكر والعرفان إلى كل من ساعدني في إخراج هذا البحث ولم أتذكر اسمه. فللكل مني الشكر والتقدير.

الإهداء

أهدي هذا الجهد إلى كل من زوجي الغالية، لما تحملته من مشاق في سبيل تحقيق غايتي والانتهاء من هذا البحث، فجزاها الله عني خيراً.

وكذلك أهديه إلى أولادي الثلاثة زياد ومعتصم وزينب، الذين طالما صبروا على بُعدي عنهم أوقاتاً كثيرة في سبيل إنجاز هذا البحث، فجزاهم الله خيراً.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، حمداً يليق بجلاله وكماله في الذات والصفات، القائل في كتابه: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الروم: ٢٢)، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه وسار على نهجه واتبع سنته إلى يوم الدين ... وبعده،

فمن المعلوم أن الاختلاف شيء طبيعي في جميع الكائنات الحية سواء في اللون أو الحركة أو الهيئة أو ما يصدر عنها من أفعال أو أصوات أو سلوك، يدل ذلك كله على قدرة الله في خلقه وتباينهم فيما بينهم في شتى المجالات، وكذلك في أنواع التفكير المختلفة فيما بين الخلق أجمعين.

ويتميز الإنسان في طبيعة هذا الخلاف بما له من نشأة، وطريقة تفكير، وتأثير البيئة التي نشأ فيها على ما يوجد من خلاف، وعلى أسلوب إدارة هذا الخلاف، وأنه لا بد أن يكون مبنياً على أسس سليمة، لا تصادم نصاً من كتاب أو سنة، كي يُصبح خلافاً بناءً، يظهر فيه النضوج الفكري والرأي والرأي الآخر، وأن نهاية الخلاف إنما هي تلاق ووصول إلى غاية سواء، ونتاجها سعة في العلم، لا نهاية صدام وهدم.

والمأمل في الخلاف - أياً كان نوعه - يلحظ أنه لا يكون أبداً على أصل من الأصول إنما على ما تفرع من الأصول من فروع وجزئيات، وأن الخلاف فيها يُعد دليل رشد وخير، حيث إنه يدل على إطلاق العنان للعقول كي تفكر، وترتب النتائج على حسب ذلك التفكير، وتعمل على بناء قاعدة لها تُحيل إليها في المسائل المتشابهة. ثم إن عدم الاختلاف دليل على انغلاق العقول وعدم قدرتها على الابتكار والتجديد وإظهار المكنون من الدرر فيما بين السطور، التي قد لا يراها الشخص العادي، وأنه لولا هذا الاختلاف في الآراء والنظريات لما ظهرت العلوم والمعارف، ولكان اللاحق نسخة مكررة من السابق، وهذا لا يجدي نفعاً ولا تنتج عنه فائدة للغة والدارس على السواء.

وكان لصالح العربية أن اتسعت دائرة الخلافات خاصة في النحو بعد ظهور المذاهب النحوية ، وأصبح كل مذهب يدل على ما هداه إليه تفكيره من نظرة إلى المسائل المختلف فيها، ويأتي بالأدلة التي توافق العقل من الكتاب والسنة أحياناً وبالشعر وكلام العرب أحياناً أخرى، مما جعل لهذه الخلافات أثراً كبيراً في كثرة العلوم وتفرعها، والمنجزات العلمية، ولا يخلو منها علم على الإطلاق.

ومع ظهور العلوم الشرعية والأصول الفقهية في أوائل القرن الأول الهجري ظهرت بعض الخلافات في التفسير، وكان بعضهم يعتمد في خلافه على علوم اللغة وخاصة النحو لاستخراج حكم فقهي أو غيره، لذلك كان لعلم النحو أثره الواضح في بعض العلوم، التي يرتكز فيها فهم النصوص وتفسيرها على قواعد النحو وأصوله . وممن اعتمد على ذلك الإسنوي (٧٧٢هـ) في كتابه (الكواكب الدرية في استخراج الفروع الفقهية على الأصول النحوية).

ومع بداية تطور النحو العربي في أواخر القرن الثاني الهجري ظهرت الخلافات النحوية ، وذلك مع ظهور مدارس الخلاف النحوي البصرية والكوفية والبغدادية، وما نشأ بينها من خلاف في استنباط الأحكام النحوية، أو تخريج المسموع من النقول.

وبحثي هذا المعنون بـ (اختلاف النحاة ثماره وآثاره على الدرس النحوي) ما هو إلا محاولة لإظهار بعض ثمار وفوائد الخلافات النحوية على اللغة العربية بصفة عامة ودارسي النحو بصفة خاصة. ويجاول الباحث فيه جاهداً التقاط ما يستطيع من الثمار التي أفرزتها الخلافات النحوية، ونص عليها النحاة، والاجتهاد في النسج على منوال المنصوص عليه، ذاكراً الثمرة فيه، ومظهراً أن بعض الخلافات والمسائل الخلافية ليس للخلاف فيها فائدة ولا طائل من ورائها وما هي إلا تضييع للوقت والمداد، ثم أظهر أثر هذه الخلافات الإيجابية منها والسلبية، ومناقشة بعض الآراء التي قد رآها مجانبية للصواب.

وفي هذا الإطار يجب التطرق إلى ما يلي:

١ - موضوع البحث وأهميته.

يشير موضوع البحث إلى أهميته، وهي معرفة ما للخلافات النحوية من أثر على اللغة العربية في التراكيب أو المعاني أو توجيه الألفاظ، وما لذلك من أثر في إثراء اللغة العربية وإثراء تراكيبها، وأنها لغة تتسع لكثير من الآراء وتحتل الرأي والرأي الآخر.

وهذا الموضوع يركز على محورين أساسيين، هما :

ثمار الخلافات النحوية وأثرها على اللغة. وآثار هذه الخلافات الواضحة على ساحة الدرس النحوي، وهما المرادان من وراء هذا البحث. حيث يوضح البحث أهمية الخلاف ونتائجه البناءة، والتي ترد على القائلين بإلغاء النحو وعلى الذين نادوا بالنحو الوظيفي بحجة أن الخلافات النحوية ليس فيها فائدة بل تعمل على بلبلة الدارس وأن النحو ليس ذا فائدة في هذه الأيام.

٢ - سبب اختيار البحث

كان السبب الرئيس وراء اختياري لهذا الموضوع هو كثرة الخلافات النحوية سواء في كتب الخلاف أو في بطون كتب النحو المختلفة، ومع ذلك لم ينص أحد من أصحاب كتب الخلاف على ثمره لهذه الخلافات، وآثارها على النحو واللغة، على الرغم من وجود نصوص في كتب النحو تدل عليها، إلا أن الذين كتبوا في مسائل الخلاف ومدارسه لم يشيروا إليها، الأمر الذي جعلني أختار هذا الموضوع، لإيضاح أن الخلافات ليست كلها عديمة الفائدة بل منها خلافات عديدة ذات أثر وفائدة للغة العربية بجميع علومها، ولتوضيح الآثار الإيجابية الناتجة من وراء هذه الخلافات، وما كان لها من أهمية بارزة في مجال الدراسات النحوية، يجب الوقوف عليها والإشادة بها.

٣ - مشكلة البحث

قد يكون عنوان البحث موضحاً للمشكلة ، حيث تكمن مشكلة البحث في كثرة الخلافات، وهذا مما يجعل للموضوع تبعات كثيرة، أهمها على الإطلاق تصنيف مسائل الخلاف حسب المشهور في ترتيب أبواب النحو العربي، ثم محاولة البحث عن المسائل الخلافية التي ذكر النحاة لها ثمره، وهذا جعلني أعود إلى مراجعة كثير من أمهات كتب النحو؛

للاستشهاد بنصوص أصحابها في ذكر الثمرة والفائدة، ثم إعادة الكرة مرة أخرى لمحاولة استخراج المسائل التي نص أصحاب كتب النحو على أن الخلاف فيها لا يجدي نفعاً، ثم مرة ثالثة لاستخراج مسائل على منوال ما ذكره النحاة، ومحاولة استخراج ثمرة منها، وكذلك البحث عن مسائل ليست لها ثمرة على منوال ما ذكره النحاة أيضاً.

وكانت المشكلة الأساسية في البحث تتعلق بفهم النص والمراد منه، وبما أن النص متعدد بتعدد المصادر المتاحة، فقد كان ضيق الوقت مع كثرة المراجع المراد الاطلاع عليها، والمقارنة بين الآراء في المسائل واحدة تلو الأخرى منها، هو العائق الأوحى في هذا البحث. لكن والحمد لله حاولت ببذل المزيد من الجهد التغلب على ذلك حتى أتم الله عليّ نعمته باستكمال البحث.

٤ - أهداف البحث.

القارئ لموضوع البحث يلاحظ أن من أهم أهداف البحث ما يلي:

- إظهار فائدة الخلافات النحوية للغة العربية.
- توضيح أن الخلافات النحوية ليست كلها ذات فائدة للدرس النحوي.
- الدفاع عن النحو وعن كثير من الخلافات النحوية ضد من قالوا إن كثرة الخلافات أفسدت النحو والسليقة اللغوية.
- إظهار الآثار الناتجة عن الخلافات النحوية، وما كان لها من أهمية في الدرس النحوي بصفة خاصة وعلى العلوم الأخرى بصفة عامة.
- سرد مسائل الخلاف النحوي حسب ترتيب أبواب النحو العربي، وذلك ربما يكون جديداً من نوعه.
- نقد المقولة التي تتهم علل النحويين بأنها واهية.
- إبراز القيمة الفكرية لظاهرة الخلاف والجدل فيه.
- بيان أن القطع في المسألة الخلافية برأي واحد غير مستحب، ما دام هناك رأي آخر يستند إلى أدلة معقولة.

□ وأخيراً، تأكيد الثقة لدى دارس النحو أن الخلافات النحوية تعطيه التميز بين أقرانه، وأنه يستطيع الانتقاء من كثرة الآراء وكيفية التمحيص، وأن يكون في سعة من أمره، يأخذ بأي رأي في المسألة شاء، طالما أنه رأي صحيح، وله فائدة في اللغة ويستند إلى أدلة تدعمه.

٥ - تساؤلات البحث

- أحاول في هذا البحث الإجابة عن عدة تساؤلات وفرضيات مهمة، تتمثل في:
- ما أسباب نشأة الخلاف العامة ودواعيه؟
 - هل الخلاف ضروري في جميع العلوم؟
 - متى نشأت الخلافات النحوية ، وأسباب نشأتها؟
 - هل الخلاف النحوي لازم أو لا؟
 - هل الخلافات النحوية كلها ذات ثمرة أم لا؟
 - هل للخلافات النحوية آثار واضحة على الدرس النحوي، وما هي أنواع هذه الآثار، وأهميتها للغة بوجه عام؟

٦ - الدراسات السابقة

نظراً لأن الموضوع محل البحث يتحدث عن الخلافات النحوية، وهذه الخلافات نجدتها مطروحة في كتب الخلاف وغيرها من كتب النحو، وقامت عليها دراسات عديدة إلا أن هذه الدراسات لم ترتب مسائل الخلاف حسب ترتيب أبواب النحو، ولم تبرز فوائد الخلاف وآثاره، أو الحكم على ما لهذه المسألة أو غيرها من فائدة للغة والدارس لها. ومن هنا كان قصب السبق في هذا الموضوع محل البحث، هو محط النظر على سرد مسائل الخلاف وتصنيفها حسب المشهور في ترتيب أبواب النحو العربي، وذكر الثمار والآثار المهمة لهذه الخلافات وأهميتها وأثرها على الجانب اللفظي والتركيبى للغة، وعلى الجانب الدلالي كذلك.

ومن الدراسات التي أجريت وأرى أنها تتصل بموضوع البحث منها ما يلي:

□ توجيه الاختلاف النحوي والصرفي وأثره في المعنى بين رواية حفص عن عاصم وورش عن نافع. رسالة ماجستير للباحث/ عبدالرحمن حسين قاسم. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

□ تعدد التوجيه النحوي في إعراب القرآن للنحاس في ضوء السياق القرآني والقواعد النحوية. رسالة ماجستير، الباحث علي سنوسي أحمد، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

□ مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلی/ إعداد الباحث محمد بن عبدالرحمن بن عبدالله السبيهي، كلية اللغة العربية جامعته الإمام محمد بن سعود الإسلامية ٢٠٠٥م.

□ تعدد المعنى النحوي لتعدد المعنى المعجمي، رسالة ماجستير، للباحث نياف رزقان هليل، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

□ الشاهد القرآني وتوظيفه في الخلاف النحوي، رسالة دكتوراة، جامعة مؤتة ٢٠٠٦م.

□ صور الخلاف النحوي والصرفي واللغوي بين الحجازيين والتميميين، د. حسن البدري النادي، كلية تربية، أسيوط. المجلة العلمية لكلية التربية ١٩٨٥. العدد الأول.

□ الخلاف النحوي في آيات القرآن الكريم وأثره على الحكم الفقهي. د. شريف عبدالكريم.

□ البعد الدلالي في الخلافات النحوية. د. شريف عبدالكريم. مركز الملك فيصل. مجلة الدراسات اللغوية. المجلد الخامس العدد ٣ سنة ١٤٢٤هـ.

□ ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف، رسالة ماجستير، بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة.

□ الخلاف بين النحويين رسالة دكتوراه للسيد رزق، جامعة الأزهر الشريف.

وقد طالعت هذه الدراسات فما وجدتها تشفي غلة الظامئ في إبراز فائدة الخلاف، وبيان ثمار تنوع الآراء وتعددتها، إذ لم تحتص بهذا بدءاً، لذلك جاءت هذه الدراسة لتكون نوعاً جديداً في باب الخلاف، وتعكس ما يمكن أن يجنيه الناظر من الخلاف النحوي ومسائله، وهي بذلك ترد عن النحو وأهله تهممة المزايمة والغلو فيما لا ثمرة فيه.

٧- منهج البحث

نظراً لخصوصية البحث وصلته المباشرة بالخلاف النحوي ومسائله، فقد اعتمدت فيه على المنهج الوصفي للخلاف وما نتج عن كل مسألة فيه من فائدة، وأثرها الواضح على اللغة عامة ودارس النحو خاصة، مع التمثيل والاستشهاد لكل فائدة من أمهات كتب النحو وأصوله، للوصول إلى الفوائد والآثار التي ترتبت على الخلاف النحوي ومسائلة في آن واحد. ومن أجل ذلك فقد جاء البحث مكوناً من الفصول التالية:

٨- مكونات البحث

يتكون البحث من: مقدمة، وثلاثة أبواب، وخلاصة وتوصيات، وفهارس عامة، على النحو التالي:

□ مقدمة البحث، والتي تشتمل على موضوع البحث وأهميته، وسبب اختيار الموضوع، ومشكلة البحث، أهداف البحث، وتساؤلات البحث، الدراسات السابقة، و منهج البحث، ومكونات البحث.

الباب الأول:

ويشتمل هذا الباب على: توطئة وتمهيد وفصلين على النحو التالي:

□ توطئة بعنوان (مفهوم الخلاف بصفة عامة): ويتحدث الباحث فيها عن مفهوم الخلاف لغة واصطلاحاً والفرق بينه وبين الاختلاف، وأن الخلاف سنة كونية وطبيعة جبلية، ودواعي الخلاف وضروراته وأسبابه، ثم قواعد الخلاف وآدابه، ثم محاسن الخلاف ومساوئه، وأنواع الخلاف، وأنه ظاهرة في جميع العلوم. **والتمهيد:** ويتحدث فيه الباحث عن نشأة الدراسات النحوية حتى بداية الخلاف.

□ الفصل الأول: (الخلاف النحوي)، ويتحدث عن: نشأة الخلاف النحوي وتاريخه، وأسبابه ومدارسه وكتبه، وعن المصطلح النحوي واختلافاته بين البصريين والكوفيين..

□ الفصل الثاني: (تصنيف مسائل الخلاف النحوي)، وقد اشتمل على معظم مسائل الخلاف التي ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف، والعكبري في التبيين، وترتيبها

حسب المشهور في ترتيب أبواب النحو العربي، دون ذكر لتفاصيل المسألة، والاكتفاء بذكر مصادرها فقط، حيث هذا الفصل لتصنيف المسائل الخلافية ليس إلا.

الباب الثاني (ثمار الخلاف النحوي)

واشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول على النحو التالي:

□ **الفصل الأول:** مسائل خلافية منصوص على فائدتها وثمرتها، وأثر ذلك على الدرس النحوي.

□ **الفصل الثاني:** المسائل الخلافية المنصوص على عدم ثمرتها وفائدتها للنحو ودارسه، ومسائل خلافية ذات وجهين، البعض قال بفائدتها والبعض الآخر قال بعدم فائدتها.

□ **الفصل الثالث:** مسائل خلافية اجتهد الباحث فيها، منسوجة على منوال المسائل المنصوص عليها بنوعيتها، مع الاجتهاد في ذكر الثمرة أو عدمها.

الباب الثالث: (آثار الخلاف النحوي)

وقد اشتمل هذا الباب على فصلين، هما:

□ **الفصل الأول:** الآثار الإيجابية للخلاف النحوي، ويشمل آثار قبل زمن الخلاف بين البصريين والكوفيين، وأخرى بعد زمن الخلاف بينهما.

□ **الفصل الثاني:** الآثار السلبية للخلاف النحوي، ويشتمل على آثار سلبية حقيقية، وأخرى قد يرى البعض أنها سلبية، مع ذكر رأي الباحث فيها.

□ **الخلاصة والتوصيات:** وتشتمل الخلاصة على أهم ما احتواه البحث من أفكار، وما تم التوصل إليه من خلال البحث والدراسة. وما يريد الباحث أن يعرضه داخل صفحات البحث.

□ وأما التوصيات، فهي التوصيات العلمية التي يمكن فهمها من خلال البحث، وتشتمل على ما يجب على الباحثين القيام به في الخلاف النحوي ومسائله؛ لأنه خلاف متشعب ولا يكفيه بحث باحث بعينه بل إنه يحتاج إلى إمكانات أكبر بكثير من مجرد بحث أو أكثر.

□ الفهارس العامة: وتشمل:

- أ - قائمة المراجع والمصادر.
- ب - فهرس الآيات القرآنية والقراءات.
- ج - فهرس الأحاديث النبوية.
- د - فهرس الشواهد الشعرية.
- هـ - فهرس المحتوى.

الباب الأول

الخلاف النحوي وتصنيف مسأله

توطئة

(مفهوم الخلف بصفة عامة)

- مفهوم الخلف في اللغة والاصطلاح والفرق بينه وبين الاختلاف.

أولاً: الخلف لغة:

قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة: الخاء واللام والفاء أصول ثلاثة، أحدها: أن يجيء شيء بعد شيء ويقوم مقامه. الثاني: خلاف قُدَّام. الثالث: التغيير.

والأصل الأول هو المقصود هنا في قولهم: اختلف الناس في كذا، والناس خلفه؛ أي: فمختلفون، لأن كل واحد منهم يُنحِّي قول صاحبه ويقيم نفسه مقام الذي نحاه. وهو معنى قولهم: الخلف: ضد الموافقة^(١).

ومن هنا يقال: خالف الرجل صاحبه: لم يوافقوه وهو مأخوذ من خالف يخالف مخالفة وخلافاً.

والخلاف أعم من الضد، لأن كل ضدين مختلفان، وليس كل مختلفين ضدين^(٢)؛ لأن الضدين هما اللذان بينهما غاية الخلاف.

ثانياً الخلف اصطلاحاً:

وأما الخلف في الاصطلاح فلم يخرج عن المعنى اللغوي السابق، إلا أنه خصص في معنى التضاد والتعارض، ومن تعريفاتهما الآتي.

قال أبو الوفاء البغدادي: "فحد الخلف: الذهاب إلى أحد النقيضين من كل واحد من الخصمين"^(٣).

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٢/٢١٠-٢١٣.

(٢) مفردات ألفاظ القرآن للأصفهاني، مادة (خلف) ص ٣١٣، الناشر دار القلم - دمشق، دون تاريخ.

(٣) انظر: الجدل، لأبي الوفاء علي بن عقيل البغدادي ص ٢٤١، مطبعة مصر. دون تاريخ.

وقال الجرجاني: "منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حق أو لإبطال باطل"^(١). وهي متقاربة في المعنى، ولعل تعريف الجرجاني أوضح في عباراته من أبي الوفاء.

الفرق بين الخلاف والاختلاف:

وأما الاختلاف فيأني معناه أيضاً بمعنى الخلاف، فيقال: اختلف يختلف اختلافاً القوم: ضد اتفقوا^(٢)، ومن ثم يستعمل كل من الكلمتين مكان الآخر.

ولم يفرق ابن عقيل والجرجاني بين الخلاف والاختلاف في الاصطلاح عند تعريفهم للخلاف.

وفرق الكفوي^(٣) بين الخلاف والاختلاف بقوله: "والاختلاف: هو أن يكون الطريق مختلفاً والمقصود واحداً، والخلاف: هو أن يكون كلاهما مختلفاً. والاختلاف: ما يستند إلى دليل؛ والخلاف: ما لا يستند إلى دليل، والاختلاف من آثار الرحمة... والخلاف من آثار البدعة"^(٤).

وفرق بعضهم بأنَّ الخلاف: ما يحمل في مضمونه النزاع والشقاق والتباين الحقيقي، والاختلاف: ما يحمل التباين اللفظي لا الحقيقي، ولهذا يجري على لسان أهل العلم أثناء تقرير المسائل الخلافية: هذا اختلاف لا خلاف، إذا كان الاختلاف لفظياً والجمع بين القولين ممكناً^(٥).

(١) شرح الكوكب المنير، المسمى بمختصر التحرير، لابن النجار، محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى الحنبلى ٤٣/١، تحقيق محمد الزحيلي، ونزيه حماد، الناشر مكتبة العبيكان، سنة ١٤١٣ - ١٩٩٣.

(٢) اللسان ٩/٩٠، مادة (خلف).

(٣) الكفوي، هو: أبو البقاء، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء: صاحب (الكليات - ط) - وهو معجم في المصطلحات والفروق اللغوية - كان من قضاة الاحناف، عاش وولي القضاء في (كفه) بتركيا، وبالقدس، وببغداد، وعاد إلى استانبول فتوفي بها ١٠٩٤هـ، ودفن في تربة خالد، وله كتب أخرى بالتركية. انظر الأعلام للزركلي ٣٨/٢.

(٤) الكليات لأبي البقاء الكفوي ص ٦١، ٦٢. دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري.

(٥) أدب الرأي" ادب الاختلاف في مسائل العلم" لمحمد عوامة ص ١٠.

أسباب الاختلاف ودواعيه:

إن الناظر للاختلاف بين الناس عموماً والمسلمين وأهل اللغة والتفسير خصوصاً، يجد أن هذا الاختلاف ضرورة لا بد منها، وهذه الضرورة تعود على التباين بين الناس في المدارك والعقول، والنظر إلى النصوص وطبيعة اللغة. لذا كان لا بد من الاختلاف في فهم الأحكام واستنباط المعاني والعلل وغيرها، وهذا الاختلاف يرجع لأسباب ودواع عديدة منها طبيعة الدين، واللغة، وطبيعة الكون والحياة والسياسة.. إلخ.

فأما طبيعة الدين:

فقد أراد الله أن يكون في أحكامه المنصوص عليه والمسكوت عنه، وأن يكون في المنصوص عليه: المحكمات والمتشابهات، والقطعيات والظنيات، والصريح والمؤول، لتعمل العقول في الاجتهاد والاستنباط، فيما يقبل الاجتهاد.

ولو شاء الله لأنزل كتابه كله نصوصاً محكمة قطعية الدلالة، لا تختلف فيها الأفهام، ولا تتعدد التفسيرات. ولكنه لم يفعل ذلك، لتتفق طبيعة الدين مع طبيعة اللغة، وطبيعة الناس، وتباينهم في الفهم والاستنباط، وكذلك حسب ضروريات الزمن.

وأما طبيعة اللغة:

فإن نصوص القرآن والسنة، جاءت على وفق ما تقتضيه اللغة في المفردات والتراكيب، ففيها اللفظ المشترك الذي يحمّل أكثر من معنى، وفيها ما يحمّل الحقيقة والمجاز، والعام والخاص، والمطلق والمقيد.

وأما طبيعة البشر:

فقد خلقهم الله مختلفين، فكل إنسان له شخصيته المستقلة، وتفكيره المتميز، وميوله الخاصة، ومن العبث صب الناس في قالب واحد، ومحو كل اختلاف بينهم، فهذا أمر مخالف للفطرة التي فطر الله عليها الناس، فقد خلق الله البشر متفاوتين في الإدراك والاستيعاب بما فضل الله به بعضهم على بعض من الفهم والعلم والحفظ وسعة الاطلاع.

وأما طبيعة الكون والحياة:

فالكون الذي نعيش في جزء صغير منه، خلقه الله - سبحانه - مختلف الأنواع والصور والألوان، وهذا الاختلاف ليس اختلاف تضارب وتناقض بل هو اختلاف تنوع. وكذلك طبيعة الحياة، أو البيئة التي يعيش فيها الإنسان لها تأثير على قوة المدارك ونوعية الوعي، وما يترتب على ذلك من إصدار الرأي على كل مسألة من المسائل، فيظهر تأثير البيئة واضحاً فيها، لذلك فإن طبيعة الحياة تختلف وتتغير بحسب مؤثرات متعددة، في المكان والزمان.

وأما العامل السياسي

وهو دخول السياسة في الخلافات الفرعية، لتضفي عليها منطوق القوة حتى يكون دليلاً آخر على صحة القول. وخير مثال لذلك ما حدث أيام المأمون عندما تبني رأي المعتزلة بالقول بخلق القرآن، وأرغم العلماء على متابعته في ذلك، وقد أدى ذلك إلى مقابلة ذلك القول بنظيره من الأحكام، وما حدث أيام الرشيد بين سيبويه والكسائي ومناصرة الكسائي رغم خطئه في المسألة الزنبرية، وعلى الرغم من صحة ما ذهب إليه سيبويه من رأي، وكانت هذه المناظرة مؤامرة من الكسائي وبعض الأعراب الذين اتفق معهم على مناصرته ضد سيبويه، مما كان سبباً من أسباب هلاك سيبويه.

تمهيد:

(نشأة الدراسات النحوية وتطورها حتى بداية الخلاف)

النشأة الأولى لعلم النحو:

* انتشار اللحن :

من الواضح والمعروف أن لكل ظاهرة جديدة حاجة ملحة تدعو إلى إيجادها، لذلك فإن ظاهرة نشوء النحو لم تكن جزافاً، حيث أدى إلى ظهورها دوافع ، وكان من أشد الدوافع في تلك الفترة الزمنية هو اللحن. ولو لم توجد مثل هذه الدوافع لما كان هنا تفكير في إبداعه . أجل ، إنما وضع النحو لأجل مواجهة الظروف والأجواء الجديدة التي ظهرت آنذاك والتي أشاعت اللحن على ألسنة الناس ، ولعل أهم الأسباب لذلك هو الاختلاط بين العرب والشعوب الأجنبية الأخرى التي دخلت الإسلام ، أو خضعت للحكم الإسلامي وعاشت في بلاد المسلمين ، أو ارتبط بها المسلمون ببعض العلاقات التي فرضتها الظروف الجديدة، وبإيجاز فإن هذا الاختلاط بكل صورته وأساليبه قد فرضته الظروف الجديدة التي خلقها انبثاق الإسلام وبعثته وتحركه ، ومن طبيعة هذا الاختلاط في الألسنة أن يخلق اللحن.

ولو تتبعنا تاريخ اللحن لرأيناه قد ظهر حتى في عصر الرسول . صلى الله عليه وسلم . فيقول أبو الطيب الحلبي^(١): "... لأن اللحن ظهر في كلام الموالي والمتعربين من عهد النبي .

(١) هو: عبدالواحد بن علي، أبو الطيب اللغوي الحلبي، الإمام الأوحى، صاحب مراتب النحويين، قال في البلغة: له التصانيف الجليلة منها: مراتب النحويين، لطيف، الإبتاع، الإبدال، شجر الدر، وقد ضاع أكثر مؤلفاته، وكان بينه وبين ابن خالويه منافسة، مات بعد الخمسين وثلاثمائة. قال الصفدي: أحد العلماء، زين المتغنيين بعلمي اللغة والعربية، أخذ عن أبي عمر الزاهد، ومحمد بن يحيى الصولي، وأصله من عسكر مكرم، قدم حلب، وأقام بها إلى أن قُتل في دخول الدُستق حلب، سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة، انظر: بغية الوعاة ١٢٠/٢.

صلى الله عليه وسلم . فقد روي عن عبد الله بن مسعود أن رجلاً لحن بحضرة النبي . صلى الله عليه وسلم . فقال النبي صلى الله عليه وسلم: " أرشدوا أحاكم فقد ضل " «^(١) .

كما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله: " أنا من قريش ، ونشأت في بني سعد ، فأنتي لي اللحن " ^(٢) . فإذا كان اللحن في التخاطب بين العرب هو الدافع الأول إلى تدوين اللغة وجمعها ، واستنباط قواعد النحو وتصنيفها ، فإننا نتعرف من خلال الحديثين السابقين وجود كلمة اللحن وتداولها ، وإن لم ينقل إلينا ما الخطأ اللغوي الذي قصد بها آنذاك .

وبعد عصر الرسول . صلى الله عليه وسلم . وبعد أن اتسعت الفتوحات الإسلامية وازداد الاختلاط أخذ اللحن يشيع تدريجياً على الألسنة ، وخاصة في قراءة القرآن الكريم والحديث الشريف ؛ نتيجة لاتساع اختلاط العرب مع غيرهم . كما سبق . وهناك روايات عديدة ذكرتها كتب التاريخ والأدب والنحو تدل على كثرة انتشار اللحن ، الذي كان هو المحرك الأساسي لنشأة النحو ووضع بذوره ، للحفاظ على القرآن الكريم ، ومن هذه الروايات :

١ - « كتب كاتب لأبي موسى إلى عمر (من أبو موسى) فكتب إليه عمر: سلام عليك، أما بعد: فاضرب كاتبك سوطاً واحداً، وأخر عطاءه سنة " ^(٣) .

٢ - وروي أن عمر رضي الله عنه مر على قوم يسيئون الرمي ففرعهم فقالوا: إنا قوم متعلمين (والصواب أن يقولوا: متعلمون) فأعرض مغضباً وقال: والله لخطؤكم في

^(١) الحديث: أخرجه الحاكم في مستدركه ٤٧٧/٢ برقم ٣٦٤٣ ، وقال: صحيح الإسناد . وانظر: جمع الجوامع للسيوطي باب الهمزة، حديث رقم (١٢٥) . وانظر: مراتب النحويين ص ٥ .

^(٢) هذا الحديث مذكور بالمعنى لا باللفظ، والحديث: " أخرجه الطبراني عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "انا أعرب العرب ولدت في قريش ونشأت في بني سعد فأنتي يأتيني اللحن" انظر: الخصائص الكبرى للسيوطي ١/١١٠ . والمزهر في علوم اللغة باب "معرفة الطبقات والحفاظ والثقات" ٣٤١/٢ . وكشف الخفا ١/٢٠١ . وأورده في الجامع الصغير وعزاه إلى الطبراني عن أبي سعيد الخدري، وقال الهيثمي : فيه ميسر بن عبيد وهو متروك . وذكره الألباني في ضعيف الجامع الصغير برقم: ١٣٠٣ ، وقال عنه إنه موضوع .

^(٣) مراتب النحويين ص ٦ .

لسانكم أشدُّ عليّ من خطئكم في رميكم، سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: "رحم الله امرأةً أصلح من لسانه"^(١).

٣- وروى الجاحظ أن « أول لحن سمع بالبادية : هذه عصاتي ، بدل عصاي، وأول لحن سمع بالعراق: حي على الفلاح ، بكسر الياء بدل فتحها »^(٢).

٤- وينقل ابن قتيبة : « أن رجلاً دخل على زياد فقال : إن أبينا هلك ، وإن أختنا غصبنا على ميراثنا من أبانا ، فقال زياد : ما ضيعت من نفسك أكثر مما ضاع من مالك »^(٣).

٥- روى ابن الأنباري أن الإمام علي . رضي الله عنه . قال: « إني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء . يعني الأعاجم »^(٤).

وغير ما سبق من الروايات كثير، إلا أن أشهر القصص في تاريخ النحو ما أورده الأصفهاني في الأغاني، إذ دخل أبو الأسود الدؤلي في وقدة الحر بالبصرة على ابنته، فقالت له: يا أبت ما أشدُّ الحر؟ فرفعت كلمة (أشد) فظنها تسأله وتستفهم منه أي زمان الحر أشد؟ فقال لها: شهر ناجر، فقالت: يا أبت إنما أخبرتك ولم أسألك، والحقيقة أنه كان عليها أن تقول إذا أرادت إظهار التعجب من شدة الحر والإخبار عنه : ما أشدُّ الحر!!^(٥).

فاللحن إذن بلغ حداً من الخطورة إذ دخل بيت أبي الأسود، وكان أبو الأسود يحس باللحن . شأن العرب الفصحاء آنذاك . كما ينقل السيرافي : « قال أبو الأسود الدؤلي: إني لأجد للحن غمراً كغمير اللحم »^(٦).

(١) الحديث أخرجه السيوطي في جامع الأحاديث برقم ١٢٧٠١ و٣١٤٤٣، والبيهقي في شعب الإيمان ٢/٢٥٧ برقم ١٦٧٨، وكنز العمال ٣/٣٥٢ و٥٥٠، ١٠/٢٥١.

(٢) من تاريخ النحو، لسعيد الأفغاني ص ١١.

(٣) المرجع السابق، نفس الصفحة .

(٤) نزهة الألباء ص ٢ .

(٥) الأغاني ١١/١١٩ . وأخبار النحويين البصريين ص ١٢.

(٦) أخبار النحويين البصريين ص ١٤ .

وهناك حكايات كثيرة تنقل عن شيوع اللحن على الألسنة آنذاك. وليس هنا مكان سردها، لكن ذكرنا ما يؤيد وجود خطر اللحن.

ونتيجة لذلك أخذ الإمام علي يشعر بخطورة اللحن وقد ظهر في هذا المجال عامل جديد ، يعتبر أهم العوامل التي دفعت الإمام إلى التفكير في وضع قواعد النحو، إنه العامل الديني ، وهو الإحساس بخطورة اللحن على القرآن الكريم والأحاديث الشريفة . كما سبق ذكره . حيث إن اللحن في القرآن الكريم له أخطاره الكبيرة في مجال فهم الأحكام الشرعية، حيث يؤدي اللحن إلى غموض معانيه كما يقول ابن خلدون في مجال تأثير اللحن: «وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد الملكة رأسا ويطول العهد بها فينغلق القرآن والحديث على الفهوم»^(١).

ويقول أبو عبد الله الزنجاني: «وحدثت عدة حوادث نبهتهم إلى النهوض إلى صيانة القرآن الذي هو أساس الدين وحفاظ الإسلام من أن يطرق اللحن عليه»^(٢).

وقد شاع اللحن في قراءة القرآن الكريم آنذاك فينقل السيرافي أن أبا الأسود: «سمع قارئاً يقرأ : {أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ}^(٣) (التوبة: آية ٥) بالكسر.

وقال ابن الأنباري : « وروي أن سبب وضع علي لهذا العلم أنه سمع أعرابيا يقرأ: لا يأكله إلا الخاطئين»^(٤) .

وهذه الرواية الأخيرة لابن الأنباري قد صرحت بأن السبب الرئيس في وضع النحو هو السبب الديني ، بل إن العامل الديني هو العامل الرئيس في وضع علماء المسلمين لأكثر علومهم أيضا ، بل ربما كانت العوامل الأخرى داخلية ضمن العامل الديني كما صرح بهذا الدافع ابن خلدون وغيره .

(١) مقدمة ابن خلدون، ص ٥٠٢ .

(٢) تاريخ القرآن، لأبي عبد الله الزنجاني ص ٨٧ .

(٣) نزهة الألباء، ص ٣ .

(٤) نفس المصدر السابق ونفس الصفحة.

إذن فلأجل الحفاظ على نصوص القرآن الكريم والأحاديث الشريفة أن تتعرض للتغيير والتبديل ، ولسوء الفهم وعدم القدرة على فهمها ، وعدم التمكن من استخراج الأحكام الشرعية والمفاهيم الإسلامية بصورة صحيحة ، كل ذلك حفز الإمام علي . رضي الله عنه . لوضع النحو ، لأنه خليفة المسلمين ، والذي عليه مهمة الحفاظ على الإسلام والقرآن الكريم لكل الأجيال .

فكان لزاماً على إمام المسلمين وخليفتهم . رضي الله عنه . أن يحارب هذا الخطر الجديد؛ حفاظاً على القرآن الكريم والأحاديث الشريفة من الخطأ واللحن ، وكان يشاركه في هذا الشعور أبو الأسود الذي كان يشعر باللحن . كما ذكرنا ذلك في الرواية السابقة . وكان يعتبر المستشار في الكثير من القضايا اللغوية . آنذاك . لدى الخلفاء والولاة ، والذي تعرف على مدى شيوع اللحن على الألسنة ومدى خطورته الدينية واللغوية ، وكان الدافع لأبي الأسود هو الدافع الديني ، لذلك قام بتنقيط المصحف الشريف دون سواه ، ولم يتحرك إلا حين شعر بالخطر المحدق بالمصحف الشريف ، ولكن هذا العمل . رغم أهميته . لا يؤدي هذه الوظيفة بصورة تامة ، لذلك اندفع الإمام . عليه السلام . وأبو الأسود إلى التفكير جدياً في محاربة هذا الوباء الزاحف ومعالجته ، وذلك بوضع النحو الذي يتكفل بهذه المهمة الخطيرة ، فإن علم النحو هو الذي يمكنه القضاء على هذا المرض الذي أخذ يشيع في الأمة الإسلامية ، وأما التنقيط فإنه وإن كان يشكل جزءاً لا ينفصل عن هذه المهمة التي تبناها الإمام ، وكلف بها أبا الأسود . بعد أن مهد له السبيل . كما سنرى فيما بعد .

وَضْعُ قَوَاعِدِ النُّحُوِّ الْأُولَى

يحدثنا ابن خلدون كيف وضعت قواعد علم النحو؟ وكيف فكر العرب في المحافظة على اللغة ونطقها، بعد أن فسدت ملكات النطق السليم لديهم فيقول: فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة، شبه الكليات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه بالأشباه، مثل أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع، ثم رأوا تغير الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته إعراباً، وتسمية الموجب لذلك التغير عاملاً، وأمثال ذلك، وصارت كلها اصطلاحات خاصة بهم^(١).

من هو واضع قواعد النحو العربي الأول؟

وبعد ما سبق من ظهور اللحن وسماع الإمام علي . رضي الله عنه . لقارئ يقرأ القرآن وهو يلحن، وما حدث من اللحن في كلام ابنة أبي الأسود الدؤلي، نتساءل من الواضع الحقيقي الأول لعلم النحو؟ أهو الإمام علي أم أبو الأسود الدؤلي؟.

ذهبت بعض كتب التاريخ والأدب إلى أن أول من اهتم بوضع النحو هو الإمام علي بن أبي طالب، وقد شاعت هذه الرواية وانتشرت بين الناس حتى أصبحت في نظر الكثيرين من الحقائق التاريخية التي لا يجوز الشك فيها. ويبدو أن هذه الرواية تحتاج إلى نظر، حيث إن الإمام علي . كرم الله وجهه . لم يأت البصرة لمثل هذه الأمور، بل جاء إليها في ثورة اجتماعية دينية، ولم تشغله مثل هذه الأمور، وهذه الأمور لا تقلل من شأن الإمام علي إن أنكرت عليه. ولهذا يقول الأستاذ عبد الكريم الدجيلي^(٢): "إن علي بن أبي طالب لم يأت البصرة مؤلفاً ومحاضراً وإنما جاء محارباً ومخاصماً. كما أن جحد وإنكار الروايات التي تقول بأن علياً هو واضع النحو لا يضيره ولا ينقص من قيمته...".

وهناك روايات أخرى كثيرة تقول بأن واضع علم النحو هو أبو الأسود الدؤلي.

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٢٠١.

(٢) أديب نجفي، من الشعراء، له كتب، منها "البند في الأدب العربي، تاريخه ونصوصه. ط" و "محاضرات عن الشعر العراقي الحديث ط" و " المرشد، في الإملاء ورسم الخط العربي - ط" و " نماذج من شعره ط" ١٨ صفحة في شعراء الغري، وله كتاب "مقدمة ديوان أبي الأسود، ولم يذكره الزركلي، توفي عام ١٩٧٤، انظر: الأعلام للزركلي ٥٢/٤.

عرض الروايات:

وعلى ضوء الفقرة السابقة يمكن لنا أن نذكر بعضاً من الروايات التي تدلنا على بداية وضع النحو العربي ، وعلى واضعه الحقيقي، وعلى سبب وضعه، وسوف نذكر روايات للقائلين بأن واضع النحو هو الإمام علي . رضي الله عنه . وروايات أخرى للقائلين بأن واضع النحو هو أبو الأسود ، وكذلك روايات تجمع بينهما في وضع النحو. وإن كانت هناك روايات كثيرة في مختلف الكتب، وربما ترد روايات أخرى سوى ما ستذكر ، خلال هذا البحث وهذه الدراسة :

القسم الأول:

وهي الروايات التي تؤكد على أن الإمام علي بن أبي طالب ، هو الذي وضع النحو ومنها :

١ - قال القفطي : « الجمهور من أهل الرواية على أن أول من وضع النحو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، قال أبو الأسود : دخلت علي أمير المؤمنين . عليه السلام . فرأيتته مطرقاً مفكراً ، قلت : فيم تفكر يا أمير المؤمنين ؟ قال : سمعت ببلدكم لحنا فأردت أن أضع كتاباً في أصول العربية ، ثم أتيت بعد أيام فألقى إليّ صحيفة فيها : بسم الله الرحمن الرحيم ، الكلام : اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى ، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ، ثم قال : تتبعه وزد فيه ما وقع لك، واعلم أن الأشياء ثلاثة : ظاهر ومضمر ، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر ، وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر »^(١).

وفي الإنباه أيضاً رواية عن أبي الأسود، قال: « دخلت علي أمير المؤمنين فأخرج لي رقعة فيها: (الكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى) فقلت: ما دعاك إلى هذا؟!، قال: رأيت فساداً في كلام بعض أهلي فأحببت أن أرسم رسماً يعرف به الصواب من الخطأ ، فأخذ أبو الأسود النحو من علي ولم يظهره »^(٢)

(١) إنباه الرواة : ٤ .

(٢) إنباه الرواة : ٥ .

وفي الإنباه أيضا . ولعلها ملحقة بالرواية السابقة . : « أن زيادا سمع بشيء عند أبي الأسود ورأى اللحن قد فشا فقال لأبي الأسود : أظهر ما عندك للناس ؛ ليكون إماماً ، فامتنع عن ذلك . . . »^(١) .

٢ . وقال ابن الأنباري : « وروي أن سبب وضع علي بن أبي طالب لهذا العلم أنه سمع أعرابياً يقرأ : لا يأكله إلا الخاطئين ، فوضع النحو »^(٢) .

القسم الثاني :

في هذا القسم نذكر بعض الروايات التي تدل على أن أبا الأسود هو الواضع الحقيقي لعلم النحو :

١ . يقول أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي - المتوفى سنة ٣٥١ هـ في كتابه مراتب النحويين : (ثم أول من رسم للناس النحو أبو الأسود الدؤلي)^(٣) .

٢ - وقال صاحب وفيات الأعيان : هو أول من وضع النحو ، وقيل : إن عليا هو الذي وضع له^(٤) .

٣ - وقال « وقيل : كان أبو الأسود يُعَلِّم أولاد زياد بن أبيه فجاء يوماً وقال له : أصلح الله الأمير ، إنني أرى العرب قد خالطت هذه الأعاجم ، وتغيرت ألسنتهم ، أفتأذن لي أن أضع للعرب ما يعرفون أو يقيمون به كلامهم ، فقال : لا ، فجاء رجل إلى زياد ، وقال : أصلح الله الأمير ، توفي أبانا وترك بنون ، فقال زياد : ادعوا لي أبا الأسود ، فلما حضر ، قال : ضع للناس الذي نهيته عنه »^(٥) .

٤ . وفي الأغاني : « أن أبا الأسود دخل على ابنته بالبصرة فقالت : يا أبتى ما أشد الحر ، فرفعت كلمة (أشد) فظنها تسأله وتستفهم منه أي زمان الحر أشد ؟ فقال : شهر

(١) إنباه الرواة : ٥ .

(٢) نزهة الألباء : ٣ .

(٣) مراتب النحويين ٥٠٦ .

(٤) وفيات الأعيان ٣١٢/٢ .

(٥) وفيات الأعيان ١ | ٢٤٠ .

ناجر ، فقالت : يا أبتى إنما أخبرتكَ ، ولم أسألك»^(١) . وقيل إثر هذه الواقعة وضع أبو الأسود باب التعجب في النحو .

هذه نماذج للروايات الكثيرة في هذا المجال، التي تمتلئ بها كتب الأدب والنحو والتاريخ ، وربما نذكر روايات أخرى بهذا المضمون في ثنايا البحث، وسوف نفسر هذا الاختلاف في سبب الوضع والواضع .

(١) الأغاني ١١/١١٩ .

مراحل تكوين النحو العربي

وبعد ظهور النحو بسبب ظهور اللحن في البصرة ، وظهور الأسباب والدوافع التي أدت إلى نشأة هذا الفن ودور أبي الأسود الدؤلي الواضح في وضعه، تجدر الإشارة إلى مراحل تكوين هذا الفن بعد أبي الأسود، حيث إن النحو مر بعدة مراحل بعد زمن أبي الأسود حتى استوى على سوقه فناً متكاملًا له قواعده وأصوله الذي يُنسج على منوالها، والتي وضع أبو الأسود قواعدها الأولى بإرشاد من الإمام على على ما اتفق من الجمع بين الروايات.

وقد مر النحو بأربعة مراحل، ولا يهمنا سوى المراحل الثلاث الأولى، حيث إن المرحلة الأولى هي مرحلة ظهور النحو وكانت بصرية خالصة، والمرحلة الثانية، كانت مرحلة الجدل والمناظرات النحوية، التي أدت إلى ظهور الخلافات النحوية في الدرس النحوي بأجمعه، وهو ما نحن بصدد دراسته، فلا توجد مسألة نحوية - تقريباً - لم يظهر فيها الخلاف، وذلك بعد أن انتقل مركز الخلافة من البصرة إلى الكوفة الحاضرة الثانية للعراق، واتجه الكوفيون إلى علم النحو فأخذوا أصوله من البصريين ودرسوا على أيديهم، حتى ألموا بقواعد النحو الأولى، ثم زادوا انتشاراً بعد ذلك وأصبحت لهم مجالسهم وكتبهم الخاصة في النحو، وظهر لهم منهج خاص لهم ولمن بعدهم من الكوفيين، وأصبحت لهم مدرسة (مذهب) يعرف باسمهم يسمى مذهب الكوفة، أو مدرسة الكوفة، في مقابلة مدرسة البصرة النحوية، لذا فإن النحو في هذه المرحلة الثانية كان بصرياً كوفياً، وكان الخلاف فيها على أشده، وهذا ما سيتضح فيما بعد عند ذكر المدارس النحوية في الفصل الأول - إن شاء الله . .

أما المرحلتان الثالثة والرابعة، فما هما إلا آخدتين عن المذهبين أو المدرستين السابقتين البصرة والكوفة، فالمرحلة الثالثة كانت مرحلة انتخاب من آرائهما، والرابعة كانت مرحلة تصنيف وتأليف وجمع للمسائل من علماء البصريين والكوفيين والأندلسيين. ولذا أصبح النحو فناً كثير الكتب والمؤلفات والملخصات والشروح.

وإليك بيان بالمرحلتين الأولى والثانية:

١ - المرحلة الأولى: مرحلة التكوين:

بدأ تكوين النحو وظهوره في البصرة، من عصر أبي الأسود الدؤلي إلى بداية عصر الخليل بن أحمد، ولذا فإن نحو هذه المرحلة بصرياً خالصاً، وانقسم رجال هذه المرحلة إلى طبقتين:

الأولى: طبقة أبي الأسود الدؤلي وعنبسة الفيل ، ويحيى بن يعمر ، ونصر بن عاصم الليثي ، وعبد الرحمن بن هرمز ، وميمون الأقرن ، ولم يكن للخلاف بين هذه الطبقة ظهور واضح، حيث كان نحوها قليلاً، وكان شبه روايةٍ للمسموع، ولم تظهر فيما بينهم فكرة القياس، التي كانت هي نقطة البداية في الخلافات النحوية، حيث كان اعتمادهم على المحفوظ فقط. ولم يكن بينهم آنذاك كوفي يُذكر، لذلك كان هذا الطور بصرياً خالصاً.

الثانية: طبقة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وعيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمرو بن العلاء ، ومع ظهور هذه الطبقة ظهرت أصول النحو، وظهر معها الخلاف النحوي، وذلك لظهور فكرة القياس والتعليل، فهذا عبد الله بن أبي إسحاق الذي كان يخطئ الفرزدق في شعره، يقول عنه أبو الطيب اللغوي في مراتب النحويين: (وكان يقال: عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم، ففرع النحو وقاسه)، وهذا عيسى بن عمر الثقفي صاحب مؤلفين في النحو وهما الإكمال والجامع، وقد أشار إلى فضلها الخليل بن أحمد وزادت في هذه الطبقة، حركة المناظرات والجدال، مما أدى لزيادة المباحث النحوية، وتفرعت على أيديهم علوم اللغة إلى نحو وصرف وأصوات ومعاجم.

٢. المرحلة الثانية: مرحلة النمو:

وتمتد من عصر الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري وأبي جعفر الرؤاسي الكوفي والكسائي الكوفي إلى عصر المازني البصري وابن السكيت الكوفي، لذا فإن نحو هذه المرحلة بصري كوفي. وتمتاز هذه المرحلة بالاتجاه إلى التخصص ، فقد خلصت كتب النحو من فروع علوم اللغة الأخرى ، حيث استقصوا أبنية الكلم ، واستقرؤا المأثور من كلام العرب شعراً كان أم نثراً واستنبطوا منه القواعد النحوية وقرروها.

وكان للخلاف ظهور واضح في هذه المرحلة، فبدأ خلافاً فردياً بين نحوي وآخر، كالذي كان بين الكسائي والرؤاسي أستاذه، عندما نقض الكسائي أقوال استاذة التي يرويها الفراء^(١) ولم يكن الخلاف المنهجي قد ظهر في بداية هذه المرحلة، حيث إن الخلاف المنهجي ظهر بعد الطبقة البصرية الثالثة، والأولى الكوفية، أي بعد عصر الخليل البصري، وأبي جعفر الرؤاسي الكوفي، بداية من عصر الكسائي الكوفي وسيبويه البصري، اللذين ظهرت في عصرهما المناهج الخاصة لكل من نخاة البصرة ونخاة الكوفة، وبدأ الخلاف يأخذ جميع أشكاله في المناظرات والمحاورات، فكثرت بذلك المؤلفات النحوية.

وبتمايز اتجاه كل من نخاة البصرة والكوفة، ظهر ما يسمى في الدرس النحوي بمذهب أو مدرسة البصرة، وكذلك مذهب أو مدرسة الكوفة، ودار بينهما السجال في الدرس النحوي على أساس منهجي أو مذهبي، وخاصة بعد انتهاء الطبقة الثالثة البصرية والأولى الكوفية. كما سبق بيانه. وكما سنبينه في الفصول التالية. إن شاء الله. في كثير من مواطن الخلاف، حسبما يقتضيه العرض الخاص لكل مسألة خلافية لظهور الفائدة والثمرة من ورائها، والتي هي موضوع بحثنا في هذه الدراسة.

(١) نزهة الألباء، ص ٣٥.

الفصل الأول:

(الخلاف النحوي)

المبحث الأول

(نشأة الخلاف النحوي وتاريخه)

المطلب الأول:

نشأة الخلاف النحوي

مر النحو العربي في نشأته . كما سبق . بأربع مراحل حتى استوى على سوقه، وأصبحت له أصول ثابتة متعارف عليها بين النحاة والدارسين لهذا العلم، وخاصة بعد الطبقة الثالثة البصرية والأولى الكوفية، وبداية الطبقة الرابعة البصرية والتي يرأسها سيبيويه، والثانية الكوفية والتي يرأسها الكسائي، وذلك بعد انتقال مركز الخلافة من البصرة إلى الكوفة حاضرة العراق الثانية، التي اشتد الخلاف النحوي فيها وبرز بروزاً واضحاً.

وعندما يُذكر الخلاف في النحو فهو لا يتعدى البصريين والكوفيين، الذين أخذوا النحو عن سكان الجزيرة العربية وقبائلها، التي بلهجاتها نزل القرآن، ودار بينهما الخلاف في جل أبواب النحو ومسائله، على ما تفرع من أصول النحو التي كانت لغة هذه القبائل أو بعضها سبباً في وضعها وهو السماع عنها، ولم يكن ما جاء بعد هاتين المدرستين إلا نتيجة لما خلفاه من مسائل وآراء في النحو العربي من حيث القواعد والفروع.

ولم يكن بعدهما خلاف ذو بال يذكر، حيث جاء بعدهم أهل بغداد ونحوهم قائم على ما دار بين البصريين والكوفيين وعلى ما جاء في المذهبين، ولم يكونوا سوى جهة توفيق بين النحو البصري والكوفي، فلم يزيدوا على النحو إلا أنهم انتقوا من آراء المدرستين، ولذا سموا مدرسة الانتخاب أو المدرسة المزدوجة أو المدرسة التوفيقية^(١).

وأما ما جاء بعد البغداديين من علماء الأندلس ومصر والشام في القرنين الخامس والسادس وما بعدهما، فلم يكن للخلاف بينهم انتشار، حيث إنهم اتجهوا للتأليف في

(١) ضحى الإسلام ٢ / ٢٩٨، ومدرسة الكوفة ص ٩٠، والمدارس النحوية، لشوقي ضيف، ص ٢٤٥ - ٢٤٦.

تخصصات اللغة من نحو وصرف ومعاجم وأصوات، ووضع الشروح والاختصارات، لما تركه علماء البصرة والكوفة، وظهرت المؤلفات النحوية القيمة في بابها، ومنها كتاب (المفصل) للزمخشري، الذي سار فيه على نسق ترتيب أبي علي الفارسي في (الإيضاح العضدي)، لذا أصبح المفصل الشغل الشاغل للشرح في القرن السابع، ومن أشهر الشراح له ابن يعيش، حيث يُعد شرحه من أفضل الشروح^(١). وبفضل ثورة التأليف والشرح والاختصارات امتلأت المكتبات، وأصبح للنحو وفروع اللغة مراجع لا تحصى يرجع إليها الدارسون.

وما كانت تلك الثورة النحوية العظيمة إلا نتيجة لما كان بين المدرستين البصرة والكوفة من خلافات نحوية، فهذه البصرة نشأ بها النحو قبل الكوفة بمائة عام تقريباً، ثم بعد انتقال مركز الخلافة إلى الكوفة، أخذ أهل الكوفة النحو على علماء البصرة ثم انتهجوا بالنحو ومسائله نهجاً خاصاً بهم، وخاصة على يد الكسائي، الذي كانت له اليد الأولى والطول في الخلاف بين البصريين والكوفيين، وأصبح الخلاف واضحاً حتى طال جميع أبواب النحو ومسائله. وأصبح لكل مدرسة من المدرستين مذهب خاص بها في الخلاف النحوي، تقوم عليه دعائم مدرستهم، وطرق بحثهم في الخلاف، ومنهجهم الذي سلكوه في بحث الخلاف، وسنذكر ذلك عند الحديث عن المدرستين ومنهجهم في البحث لاحقاً. إن شاء الله .

لكن تطور الخلاف واشتد بظهور مدرسة القياس والتأويل والتعليل في النحو العربي، وتميزت مدرستا البصرة والكوفة في ذلك، واشتدت حدة الخلافات بينهما إما بتأثير السياسة أو العصبية أو القبلية، أو سعياً وراء لقمة العيش، ورغد الحياة، وأصبح الخلاف مادة للتسلية حيناً ولشحن النفوس بالعداء حيناً آخر، وخاصة إذا كانت المناظرات والمجادلات في بلاط الخلفاء والأمراء، وقصة المسألة الزنبورية ليست ببعيدة.

وبعد هذا الإيجاز عن مدارس الخلاف، التي سنفصلها فيما بعد، نقول متى ظهر الخلاف على ساحة الدرس النحوي؟.

(١) إنباه الرواه ١٣٦/٤، والمدارس النحوية ص ٢٨٠.

بداية ظهور الخلاف النحوي:

كان أول خلاف نحوي ظهر على الساحة بين البصريين والكوفيين ما ذكره سيبويه في كتابه من أن الخليل بن أحمد كان يطلب من أبي جعفر الرؤاسي كتابه ليقراه، وأن كل ما جاء في كتاب سيبويه من : قال الكوفي يكون هو الرؤاسي^(١). وهذا - في نظري - ليس خلافاً يعتد به، وربما لم يكن هناك خلاف أصلاً، والذي جعل بعض العلماء يقول بوجود خلاف بين هذين العلَمَين الخليل وأبي جعفر هو كتاب أبي جعفر الذي اطلع عليه الخليل كما ذكر سيبويه، ولم يكن الخلاف سوى وجهات نظر متبادلة بين الرجلين، حيث إنهما اجتمعا في القراءة على عيسى بن عمر ، وهذا جعل بينهما نوعاً من الود والأنس سمح للخليل أن يطلب كتاب الرؤاسي، وروى منه بعض أقوال لتلميذه سيبويه، فأثبتها سيبويه في كتابه.

وربما كان هناك رد على قول أحدهما أو وجهة نظر للآخر، لكن لم يكن هذا الخلاف بالمشهور والشائع كما كان فيما بعد بين المدرستين، ولم يأخذ الطابع المنهجي، الذي ظهر بظهور الكسائي واعتباره إماماً لأهل الكوفة في النحو. ثم إن رجلين كالخليل والرؤاسي كانا عفيفين . على ما ذكره الأفغاني . فلم يكونا طالبين للمادة ولا الجاه، الذي بسببهما تأخذ مسائل الخلاف منحىً آخر غير هادئ، ومتى خلت المناقشات العلمية مما يورثها من حوافر المادة أو الجاه بقيت هادئة، جميلة صافية^(٢).

ولم يكن هذا الخلاف ولا غيره مما حدث في هذه الفترة المبكرة قد وصل إلى حد التنافس بين البصرة والكوفة المتمثلتين في الخليل والرؤاسي، حيث إن أبا جعفر لم يكن إلا بصرياً، أو تعلم النحو في البصرة ، ولم يكن بالنحوي الذي يستطيع الوقوف أمام الخليل ابن أحمد. وكذلك ما حدث بين البصريين أنفسهم من خلاف في هذه الفترة لم يكن أكثر من مذاكرة وحكاية للأقوال المخالفة والرد عليها أحياناً، فأنت كثيراً ما تجد سيبويه يورد لشيخيه يونس والخليل أقوالاً ثم يخالفها فيقول: (وزعم الخليل ..) (وزعم يونس ...)^(٣). وقيل: إن بداية الخلاف النحوي الواضح، الذي أخذ طابع المنهجية والتنافس الشديد وتمثيل وجهتي

(١) نزهة الألباء ، ص ١٢٨ . والأغاني ١/١٠٢ .

(٢) في أصول النحو العربي لسعيد الأفغاني، ص ١٦٨ ، ط ٢ .

(٣) الخلاف بين النحويين، السيد رزق الطويل، ص ٢٦ . ومدرسة الكوفة للمخزومي ص ٦٦ .

النظر للبصريين والكوفيين كانت بدءاً من عهد سيوييه والكسائي، الطبقة الرابعة البصرية والثانية الكوفية، وخاصة بعد أن قرَّب العباسيون الكسائي وتلامذته، وخصوصهم بتربية أولادهم، وبالإغداق عليهم، إذ كان أهل الكوفة بالجملة أخلص لهم وأحسن سابقة معهم على عكس أهل البصرة، لذلك كانت روابط الود بين بني العباس وأهل الكوفة من المتانة بمكان، الشيء الذي لم يتوفر للبصريين.

ولذلك اجتهد الكوفيون للتمسك بدنياهم التي نالوها من بني العباس، ووقفوا بالمرصاد للبصريين، الذين يفوقونهم علماً، وحالوا بينهم وبين النجاح المادي، وكذلك المعنوي لدى العباسيين، وحاولوا بكل قوة الحط من مكانة البصريين أمام الخلفاء والأمراء، فمن لم يقدرُوا على إبعاده بالمال، سعوا في الغرض من علمه ومكانته لدى بني العباس، مما كان له الأثر في الوقوف ضد البصريين زماناً طويلاً، والانتصار للكوفيين في المناظرات العلمية في بلاط الخلفاء والأمراء.

ولصاحب مدارس النحو رأي آخر، حيث يقول: "إن أبواب الخلاف النحوي فتحت على يدي الأخفش تلميذ سيوييه، وأعد لنشأة مدرسة الكوفة النحوية وغيرها من مدارس النحو المختلفة، حيث إنه كان عالماً بلغات العرب، وكان ثاقب الذهن، حاد الذكاء، خالف أستاذه سيوييه في كثير من المسائل وحمل عليه، وحمل عنه الكوفيون ومضوا يتسعون فيه، فتكونت مدرستهم. وهو الذي فتح للفراء والكسائي أبواب الخلاف مع سيوييه والخليل على مصاريعها، وبذلك أعدهما للخلاف عليهما، وتنمية هذا الخلاف بحيث نفذ إلى مذهبهما النحوي الجديد^(١).

ولم يكن الأخفش تلميذ سيوييه زائداً في هذا الخلاف بالرغم من أنه عمقه وفتح أبوابه، ولم يكن اتصاله بالكوفيين إلا بعد وقوع المناظرة النحوية المشهورة بين سيوييه والكسائي، وخذل فيها سيوييه، فجاء الأخفش لينتصر لأستاذه فاستماله الكوفيون، بعد أن اطمأن إلى رغد العيش معهم فوافقهم في بعض مسائلهم^(٢).

(١) مدارس النحو لشوقي ضيف: ٩٥، ١٥٦.

(٢) نشأة النحو، للطنطاوي ص ١٠٥.

المطلب الثاني:

بيئة الخلاف النحوي (البصرة والكوفة)

بدأت الدراسات النحوية ظهورها على يد أهل البصرة حاضرة العراق الأولى، وكان أول دافع لوضع القواعد النحوية هو اللحن الذي ظهر في الكلام بعد كثرة الفتوحات الإسلامية في عهد عمر بن الخطاب . رضي الله عنه . ودخول الشعوب غير العربية في الإسلام، ونشأت مدينة البصرة سنة ١٥ هجرية، ثم نشأت بعدها الكوفة بستة أشهر، وقيل بسنة أو يزيد، لذلك نشأت الدراسات النحوية في البصرة قبل غيرها من البلدان، وكانت هي المركز الأول للدراسات النحوية.

ثم جاءت بعدها عاصمة العراق الثانية (الكوفة) وطلب أهلها علم النحو على أيدي أهل البصرة بعد أن وضع البصريون أصوله بمائة عام تقريباً، وشاركت الكوفة في النحو ومسائله بعد أن كانت منصرفه عنه برواية الشعر والقراءات القرآنية وكان بها عدد من القراء، ووضعت لها منهجاً بحثياً سارت عليه، وسار عليه تلامذتها فيما بعد، والذي وضعه هو علي بن حمزة الكسائي.

ومع أن البلدين يضمهما العراق فقد كان يطلق على البلدين العراقيين، ويقصد بهما البصرة والكوفة، وزحرت العراق ببلديها البصرة والكوفة بالعلماء، من الكوفيين والبصريين. وعندما دب النزاع السياسي بينهما بعد أن اتخذ الإمام علي . كرم الله وجهه . الكوفة مقراً للخلافة، ووقعت موقعة (الجمل) بين المدينتين وتحزب كل منهما لفريق، فأهل البصرة شايعوا طلحة والزبير، وأهل الكوفة شايعوا علياً، وازداد الخلاف بينهما على مر الأيام، حتى قال أعشى همدان، لسان الكوفة:

فَإِذَا فَاخَرْتُمُونَا فَادْكُرُوا مَا فَعَلْنَا بِكُمْ يَوْمَ الْجَمَلِ^(١)

وفيما يلي نبذة عن تاريخ وجغرافية تلك المدينتين، وأثر ذلك في اجتذاب السكان ومنهم العلماء والمشايخ والقراء والحفظة، ثم مذهب كل منهما النحوي، وأشهر أعلامهما

(١) الأغاني: أخبار أعشى همدان ج ٦ ص ٥٥، وتاريخ الطبري ٣/٤٦٩، وتاريخ دمشق ٣٤/٤٨٣، ومختصر تاريخ دمشق لابن منظور ٤/٤٨١، ونشأة النحو ص ١٢٣.

النحويين، ومنهج كل مدينة في الدراسات النحوية، وأهم الفروق بين المدينتين في دراسة النحو العربي، على النحو التالي:

أولاً: مدينة البصرة:

البصرة لغة: جاء في اللسان، وفي التهذيب والمخصص والقاموس: والبَصْرَةُ الحجر الأبيض الرَّخْوُ، وجمعها بَصَار، وقيل: هي حجارة رخوة إلى البياض وبها سميت البصرة. وقال ابن سيده: "والبصرة - الأرض الطيبة الحمراء، وبه سميت البصرة بصرة كما سميت الكوفة كوفة بالرمل"^(١).

ولعل الصفات السابقة التي اتسم بها إقليم البصرة، كانت سبباً في هجرة كثير من سكان الجزيرة العربية إليها.

حيث إن البصرة تقع على طرف البادية مما يلي العراق، وهي أقرب المدن إلى العرب الخُلص، الذين صفت لغتهم ولم يشبها لغة أجنبية، حيث يقع على مقربة منها وادي نجد غرباً، والبحرين جنوباً، والأعراب تأتي إليها من داخل الجزيرة طلباً للعيش، ويسكن بها قبائل فصيحة من العرب، مثل: تميم، وقيس، اللذين بقيا على عروبتهما، وغيرهما من القبائل العربية سليمة السليقة اللغوية، وكذلك وجود (المريد) الذي اتخذ العرب سوقاً، وكان قريباً من البصرة، حيث يبعد عنها ثلاثة أميال، وأصبحت هذه السوق في الإسلام صورة معدلة لعكاظ في الجاهلية، فكانت فيه النوادي الأدبية والمجامع الثقافية، وحلقات المفاخرة والمنافرة والمعازمة ومجالس العلم والأدب، وكان لفحول الشعراء حلقات خاصة فيه، فقد روى الأصفهاني: " وكان لراعي الإبل والفرزدق وجلسائهما حلقة بأعلى المريد بالبصرة يجلسون فيها"^(٢).

وفي هذا مدد جليل من اللسان الفصيح، مما يسّر لعلماء البصرة تدوين اللغة بلسان عربي فصيح، دون الاحتياج إلى تجشم عناء السفر والترحال عبر الفيافي والصحراء لتدوينها.

(١) المخصص: باب ذكر مماريع ظواهر الأرض.

(٢) انظر: الأغاني أخبار جرير ٢٩/٨. وراعي الإبل: لقب غلب على الشاعر الإسلامي الفحل عبيد بن حصين بن معاوية، ويكنى أبا جندل. ونشأة النحو ص ١٢٤، ١٢٥.

وكان في هذه البيئة التي تموج بمختلف القبائل العربية المعترف بسلامة سلائقها اللغوية، وكذلك بالرواة والحفظة والنقدة، وما بين جميع سكانها من الاندماج وعدم الفوارق الطبقيّة، ومشاركة جميع الطبقات والقبائل في العمل، ووجود هذه الروح وهذا الاستقرار والانسجام كان داعياً علمياً خالصاً، له الأثر الطيب في سلوك البصريين في قواعدهم، حيث الأساليب العربية متوافرة حولهم، تجود لهم بكل ما يحتاجون من شواهد للقواعد، دون منافس، ودون إجهاد أو تعب، مما جعلهم يتابعون سلسلة الاستقراء متعددين مطمئنين، فجاءت قواعدهم سليمة، لأنها مأخوذة من هو مقطوع بعربيته، وموثوق فيه بالرواية عنه^(١).

ثانياً: الكوفة:

الكوفة: لغة هي: الرمال المجتمعة، وهي من التكوّف، أي التجمّع. وقيل: الكوفة الرملة الحمراء، وبها سميت الكوفة، قال ابن سيده في المخصص، باب ذكر مزارع الأرض: وسميت الكوفة كوفة بالرمل.

وكانت الكوفة قبلة أنظار العرب وزعمائهم وقادتهم، فنزل بها من السكان أربعة بيوت عربية وهم: آل زرارة الدّارميون، وآل زيد الفزاريون، وآل ذي الجديّين الشيبانيون، وآل قيس الزبيديون^(٢).

وكانت الكوفة مركزاً لقيادة الجيوش، وقاعدة الخلافة الإسلامية في عهد علي بن أبي طالب، مما جعلها متجه الأنظار من العلماء وأصحاب المصالح، ووجوه القبائل، فنزل بها سبعون رجلاً من أصحاب النبي . صلى الله عليه وسلم . ممن شهدوا بدرًا، وثلاثمائة من أصحاب الشجرة، وكذلك ثلاثة من أعلام القراء للقرآن الكريم وأصحاب قراءات متواترة معروفة في العالم العربي والإسلامي، وكان أوائل الدارسين للنحو في الكوفة من القراء هو الكسائي، وممن عنوا بالدراسات القرآنية القراء، صاحب معاني القرآن.

كانت هذه الإمامة سريعة حول بيئة الخلاف النحوي (البصرة والكوفة) تاريخاً وجغرافية.

(١) نشأة النحو ص ١٢٦، ١٢٧. والخلاف بين النحويين ٣٦.

(٢) مدرسة الكوفة ص ١٢.

وبعد ذلك ندلف إلى الدراسة النحوية الخلافية بين البيئتين (المذهبين أو المدرستين
الخلافيتين)، مع ذكر أشهر نحاة كل منهما، وجهوده في الدرس النحوي، وما نتج عن
خلافهما من مدارس أخرى أخذت عنهما، وما قامت به من أعمال في الدرس النحوي،
على النحو التالي:

المبحث الثاني

(مدارس الخلاف النحوي وطبقاتها)

المطلب الأول:

مدرسة البصرة النحوية وخصائصها ومنهجها

كانت البصرة مولد النحو ومهدته^(١) والخليل بن أحمد الفراهيدي هو أول من نُهج مسالك جديدة في علم اللغة العربية وهو تلميذ أبي عمرو بن العلاء. لذا فهو يعتبر المؤسس الحقيقي لعلم النحو العربي الذي وضعه سيبويه في كتابه بعد أن تلقاه عنه وتعلمه عليه^(٢). ثم نحا مذهب سيبويه آخرون أمثال الأصمعي، والأخفش، والمبرد.

كانت مدرسة البصرة النحوية أسبق في الظهور بقرن من الزمن من قرينتها مدرسة الكوفة النحوية والتي كانت منصرفة عن النحو برواية الأشعار والأخبار. وهذا السبق البصريّ في ميدان النحو أتاح للبصرة أن تجتذب رجال الكوفة للأخذ عن علمائها، فالاتصالات بين البصرة والكوفة مستمرة، وكان لهما فضل تأسيس النحو وتطوّره. بل لعلّ ازدهاره في مراحلها الأولى يرجع إلى ما كان بين المدرستين من تنافس شديد، حيث تنبّه الكوفيّون، وأرادوا مشاركة البصريّين في بناء النحو بعد أن أخذوا أصوله منهم.

أسبقية البصرة لاحتضان النحو العربي:

كانت البصرة - كما أشرت - أسبق إلى النحو من الكوفة بمائة عام، وتعهدهته في زمن مبكر، ويرجع ذلك لعوامل عدة منها:

(١) نشأة النحو ص ٧٥.

(٢) تاريخ الأدب العربي، بروكلمان ج ٢ ص ١٣١.

أولاً: العامل السياسي:

كانت البصرة عثمانية أموية وكانت الكوفة علوية عباسية، وسكن الإمام علي (كرم الله وجهه) الكوفة واتخذها مقراً لخلافته، إذ كان أهل الكوفة مطيعين له فدعوه إليهم، في الوقت الذي شق فيه أهل البصرة عليه عصا الطاعة، ثم جاءت السيدة عائشة (ت ٥٨ هـ) البصرة، ومعها جيش طلحة والزبير؛ مطالبين بثأر عثمان وقد كانت موقعة (الجملة) الشهيرة بين عائشة وعلي فكان ما كان، ومن ثم تمسكت كل من البلديتين بما تدين له فاستمرت البصرة هاشمية عثمانية والكوفة قرشية علوية، ولما كانت مسألة التحكيم، وكان الغانم فيها الأمويون، كان طبيعياً أن يكون الاستقرار والطمأنينة والهدوء للبصريين أنصارهم في الوقت الذي كانت فيه قلوب الكوفيين تغلي على البصريين وتضمر لهم الكراهية والبغضاء، ولا أدل على ذلك من كلام أعشى همدان، لسان الكوفيين - الذي ذكر آنفاً^(١).

إلا أن هذا لم يدم طويلاً، فقد تغير الحال وسقطت الدولة الأموية، وجاءت الدولة العباسية وكان مبدأ ظهورها في الكوفة إذ تمت البيعة لأبي العباس السفاح (ت ١٣٦ هـ) أول خلفائها بدعوته لآل البيت، فناصره الكوفيون فحفظ العباسيون لهم هذا الصنيع، فعطفوا عليهم وكافئوهم فانقلب ذل الكوفيين في عصر الأمويين إلى عز في عصر العباسيين وأفل نجم البصرة بعد أن كان ساطعاً.

ولئن تقاعست البصرة في عهد العباسيين فقد فازت بقصب السبق في عهد الأمويين على غيرها فتمكنت من حمل لواء رئاسة العربية ولاسيما النحو.

ثانياً: الموقع الجغرافي:

كان لموقع البصرة الجغرافي الأثر البارز في سبقها للاشتغال بالنحو، فالبصرة تقع على طرف البادية مما يلي العراق، فهي أقرب مدن العراق إلى العرب الأقحاح الذين لم تلوث لغتهم بعامية الأمصار فعلى مقربة منها بوادي نجد غرباً والبحرين جنوباً والأعراب

(١) نشأة النحو، ص ١٢٣، بتصرف.

يفدون إليها منهما ومن داخل البصرة وليست كذلك الكوفة وبغداد فَمَكَّنَ هذا أهل البصرة أن يأخذوا عن العرب دون أن يتكلفوا مشاق السفر^(١).

ثالثاً: قرب سوق المربرد من البصرة :

كان للعامل الثقافي أيضاً أثر واضح . كما أشرنا سابقاً . في سبق البصرة للاشتغال بالنحو إذ كانت تنعقد فيها مجالس للعلم والمناظرة، ويفد إليها الشعراء ورواتهم فهي تشبه سوق عكاظ في الجاهلية، ينزل العلماء والأدباء والأشراف للمذاكرة والرواية والوقوف على ملح الأخبار، وكان اللغويون يأخذون عن أهله ويدونون ما يسمعون فيأخذ عنهم النحويون ما يصحح قواعدهم ولم تكن سوق الكناسة بالكوفة مثلها إذ أن ساكنيها من الأعراب أقل عدداً وفصاحة ممن كان بالبصرة وإن كان منهم لفيف من بني أسد وغيرهم، إلا أن أغلبهم يمانيون وأهل اليمن قد فسدت لغتهم لمجاورتهم الحبشة واتصلهم بالهند ومخالطتهم التجار الذي يفدون إليهم من مختلف الأمصار.

خصائص ومنهج الدرس النحوي في مدرسة البصرة:

تعهد البصريون وحدهم النحو بعد مرحلة وضعه المبكر على يد أبي الأسود الدؤلي بإرشاد علي بن أبي طالب بالعناية والرعاية قرابة قرن من الزمان، وقد اتجهت البصرة وجهة خاصة في أساليب البحث النحوي وطرق الاستنباط ومبلغ الاعتداد بالشواهد وغير ذلك، ونشأ عن هذا أن أصبح للبصرة مذهب له طابع خاص، وقد وضع البصريون قواعد عامة لنحوهم والتزموا بها بشدة فأخذوا بالشواهد الموثوق بصحتها الكثيرة النظائر المسموعة من الفصحاء باطراد، فكانت قوانينهم التي أقاموها على هذه الشواهد أقرب إلى الدقة، أما ما ورد من صحيح كلام العرب مخالفاً لها فإنهم كانوا يؤولونه لينسجم معها، أو يحكمون عند عجزهم عن التأويل بأنه شاذ عن القاعدة يُقبل لأن قائله ممن يحتج بهم لكنه يحفظ ولا يقاس عليه أو يرمون هذا المخالف بأنه مصنوع لا يلتفت إليه أو لحن من مولد ينبغي أن يُطرح.

(١) المفيد في المدارس النحوية ، ص ٣١ ، إبراهيم عبود السامرائي، الناشر: دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان - الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

ولذا كثر عندهم التأويل والحكم بالشذوذ والضرورة، بل لقد تجرأ البصريون على أكثر من ذلك فخطأوا أحياناً بعض العرب من أهل الاحتجاج في أقوالهم أو في قراءاتهم للقرآن إذا لم تجر على قواعدهم، وهم بذلك قد فضلوا القانون النحوي وآمنوا بسلطانه وجروا على القاعدة النحوية وأهدروا ما خالفها حتى لو كان مسموعاً صحيحاً.

وكان البصريون أقل رواية للشعر وكان المصنوع لديهم منه أقل من الشعر المصنوع عند الكوفيين، وهذا هو السبب الذي جعل البصري يتحرج أن يأخذ عن الكوفي الشواهد، قال اليزيدي النحوي البصري في ذم الكسائي وأصحابه الكوفيين:

كنا نقيس النحو فيما مَضَى على لسان العرب الأَوَّلِ
فجاءنا قوم يقيسونه على لُغَى أشياخ قُطْرُبُلِ
إنَّ الكسائي وأصحابه يرقون في النحو إلى أسفل^(١)

وقال الرياشي النحوي البصري مفتخراً على الكوفيين: "نحن أخذنا اللغة عن حَرَشَةَ الضَّبَابِ وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوها عن أهل السواد، وأكلة الشواريز، وأصحاب الكواميخ"^(٢)، أي نحن أخذنا اللغة عن البدو الخُلص والكوفيون أخذوها عن عرب المدن^(٣).

لقد كان البصريون هم الأرسخ قدماً والأكثر تنظيماً للقواعد، وكانوا الأوسع علماً والأولى بالثقة، وكانت طريقتهم الأقوى سلطاناً على اللغة، وشواهدهم الأكثر خضوعاً للانتقاء واتصافاً بالدقة فيما جعلهم أشبه بالمحافظين المتمسكين بالقديم الثابت.

وقد تأثر البصريون بالمعارف العقلية وبالمنطق تأثراً عميقاً فحرصوا على الحدود والرسوم، وأكثروا من التأويل والتقدير والتوجيه، وعنوا بالقياس واعتدوا به واعتمدوا عليه والتزموا الدقة في إجراءاته وفي إقامة علله محتمكين إلى الموازين العقلية ومتأثرين بالمنهج

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٤٤، إرشاد الأريب ٢٠ / ٣١ ويقول ابن درستويه: "كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة، فيجعله أصلاً ويقيس عليه، فأفسد بذلك النحو" بغية الوعاة ١/٢٣٦.

(٢) المزهر، السيوطي، ج ١، ص ١٢٨.

(٣) الشواريز جمع شيراز كدنانير جمع دينار وهو اللبن الرائب المصفى الثمين، والكواميخ أو الكواميخ جمع كامخ بفتح الميم أو بكسرهما وهو مخلل يُشهي الطعام. انظر: المزهر للسيوطي ج ١ ص ١٢٨.

الفلسفي، كذلك شُغِلوا بالتقنين والتفعيد بسبب تأثرهم بالمنهج الكلامي عن الاهتمام بمادة اللغة لذاتها فحاولوا إخضاع هذه المادة لما وضعوه من قوانين وقواعد اعتمدت على أسس فلسفية وتأثرت بالروح المنطقية وأصبحنا نرى عندهم للقوانين قوانين أخرى ولعلل الأقيسة الأولى عللاً ثواني وثالث وراءها^(١).

لذلك كان منهج البحث عند البصريين أكثر حرية ، وأقوى عقلاً، وطريقتهم أكثر تنظيماً^(٢) وخطتهم هي الاعتماد على الشواهد الموثوق بها، الكثيرة الدوران على ألسنة العرب التي تصلح للثقة فيها أن تكون قاعدة تتبع. ولن يكون ذلك إلا إذا وردت في كتاب الله الكريم أو نطق بها العرب الخُص؛ الذين اعترُف لهم بالفصاحة لبعدهم عن مظنة الخطأ، كالاتصال بالأعاجم سواء بالرحلة أو الحوار، أو لرسوخ قدمهم في اللغة وتبصرهم بها، واطلاعهم عليها ككبار العلماء والأدباء، هؤلاء الذين يمكن أن توضع أقوالهم موضع الاعتبار. لذلك لم يكن بدعا أن ترى السيوطي يقول: " اتفقوا على أن البصريين أصح قياساً؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ"^(٣).

وقيل: إن نحاة البصرة تأثروا بالبيئة البصرية ونهج المعتزلة وتأثروا بهم في الاعتداد بالعقل وطرح كل ما يتعارض معه، فأهملوا الشواذ في اللغة، لهذا سُمي نحاة البصرة (أهل المنطق)^(٤).

(١) المفيد في المدارس النحوية، ص ٣٢.

(٢) ضحى الإسلام ج ٢ ص ٢٩٦.

(٣) مدرسة البصرة النحوية، ص ١٤٩.

(٤) المدارس النحوية، ص ٤٠.

المطلب الثاني:

الأمور التي تراعيها مدرسة البصرة في بحثها، ومصادر

دراستها

أولاً: الأمور التي تراعيها مدرسة البصرة في بحثها وهي ما يلي:

١ - المادة العلمية:

اعتمد البصريون في مادة منهجهم العلمي على الأفصح من الألفاظ والأسهل منها على اللسان ولذلك اختاروا من بين القبائل التي اعتمدوا عليها القبائل المقطوع بعراقتها في العربية، والمصونة فطرتهم من رطانة الحضارة الأجنبية فاختاروا من العرب قيساً وتميماً وأسداً، فأخذوا أكثر قواعدهم من هؤلاء في اللغة والإعراب والتصريف، ثم أخذوا من هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يأخذوا عن حضري ولا من سكان البراري ممن كان يجاور الأمم الأخرى.

ومن هنا رفضوا الأخذ من حُثِّمٍ وجُدَّامٍ لمجاورتهم أهل مصر، ولم يأخذوا من قضاة ولا من غسان ولا من إياد لمجاورتهم أهل الشام، ولا من النمر لمجاورتهم اليونان ، ولا من بكر لمجاورتهم النبط والفرس.

٢ - اختبار سلامة لغة المأخوذ عنهم:

كان البصريون يختبرون سلامة لغة من يشكون في أمره، ممن سبق من القبائل الفصيحة ويروي ابن جني في ذلك فيقول: "ومن ذلك ما يُحكى أن أبا عمرو بن العلاء استضعف فصاحة أعرابي يسمى: أبا خيرة لما سأله فقال: كيف تقول: استأصل الله عرقاثن؟ ففتح أبو خيرة التاء من عرقاثن فقال له أبو عمرو: هيهات أبا خيرة لان جلدك، وهذا يعني أن اللحن أو ما يشبه ذلك وصل إلى الأعراب، لأن أبا عمرو كان قد سمع أبا خيرة يروي الشاهد بالكسر، فلم يتردد في مؤاخذه أبا خيرة، وهو أحد الأعراب الذين أخذت عنهم اللغة باللحن ، وذلك لتقدمه في السن وطول مخالطته لأهل الحواضر".

٣- التأكد من الثقات في صحة المروي:

كان البصريون يتحرون عن الرواة فلا يأخذون إلا برواية الثقات الذين سمعوا اللغة من الفصحاء عن طريق الحفظه والأثبات، الذين بذلوا الجهد في نقل المرويات عن قائلها منسوبة إليهم فقد أبوا أن يستدلوا بشاهد لم يعرف قائله.

٤- كمية المقيس عليه المنقول عند العرب:

اشترط البصريون فيما ينقل عن العرب الكثرة الكاثرة فَيَقَعَّدُونَ على الأكثر وإلا فعلى الكثير، وإلا فعلى القليل، وإلا فعلى الأقل، وإلا فعلى النادر، وإلا قاسوا الأشباه على الأشباه، والنظائر على النظائر إذا لم يتناقض مع الوارد ولذا اعتبر سيبويه قياس فعولة بفعيلة في النسب إليها بحذف حرف المد وقلب الضمة فتحة وإن لم يرد منها إلا شيء في النسب إلى شئ، لأنه لم يرد ما يخالفها فإذا ما خالف الوارد ما سبق من قياس أولوه أو اعتبروه شاذًا يحفظ ولا يقاس عليه، وقد ينكرونه أو يقولون إنه ضرورة^(١).

ثانياً: مصادر الدراسة عند البصريين:

اعتمد البصريون في منهجهم ودراساتهم للنحو على مصدرين، هما:

١- القرآن الكريم:

أقام البصريون نحوهم على القرآن الكريم حيث كانوا يستشهدون في كثير من المسائل بآيات من القرآن الكريم، فكان القرآن أحد مصادرهم المهمة والأساسية.

٢- الشعر العربي:

اعتمد البصريون الشعر العربي أصلاً من أصولهم في الاستشهاد على صحة المسألة، كما اعتمدوا على الشعر الإسلامي فاستشهدوا في نحوهم بشعر الفرزدق وجريز وأراجيز العجاج ورؤبة وأبي النجم. وفي بعض الأحيان يتجاوزون الحقة التي وقفوا عندها في استشهادهم، فقد جاء في الاقتراح للسيوطي فيما رواه ثعلب عن الأصمعي: أن إبراهيم

(١) إبراهيم عبود السامرائي: المفيد في المدارس النحوية، ص ٣٢

ابن هرمة آخر من يحتج به ، ومن المعلوم أن ابن هرمة هذا قد ولد سنة تسعين للهجرة وعمّر طويلا حتى تجاوز منتصف القرن الثاني .

كما أن أوائل البصريين قد اطمأنوا إلى سلامة لغة جماعة من العلماء ممن ينتمون إلى أصول غير عربية ، فقد جاء أن أبا عمرو بن العلاء قال في الحسن البصري : " ما رأيت أفصح من الحسن البصري والحجاج بن يوسف الثقفي ، ف قيل له : فأيهما أفصح فقال : الحسن " وقد أشار الجاحظ إلى هذا ، وذهب إلى أن هؤلاء الفصحاء الذين ينتمون إلى أصل غير عربي منهم أبو علي الأسواري ، وعمرو بن فائد الذي جلس يعظ في مسجده نحو ست وثلاثين سنة ، وقد كان يونس بن حبيب يسمع منه كلام العرب ويحتج به .

إذن يمكننا القول بأن المادة التي احتج بها البصريون في وضع أصول العربية هي : لغة التنزيل والشعر العربي القديم جاهليه وإسلاميه وما أُنثر من الأمثال الجاهلية^(١) .

(١) المفيد في المدارس النحوية، ص ٣٤ .

المطلب الثالث:

موقف البصريين ممن خالف قواعدهم

أولاً: موقفهم ممن خالف قواعدهم في القراءات:

اعتمد البصريون لغة التنزيل، ولكنهم ضيقوا في هذا أشد التضييق، فلم يأخذوا بقراءات عدة وهي شيء من العربية ولها أساس في لغة العرب فقد حملوا على الخطأ قراءة عبد الله بن عامر مقرئ أهل الشام في قوله تعالى: " وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم (الأنعام، آية: ١٣٧) " بنصب " أولادهم " وجر " شركائهم " (١) والخطأ المزعوم في هذا أنهم يمنعون الفصل بين المتضايقين في غير ضرورة الشعر. فلم يقبلوا قراءة ابن عامر مع علمهم أن للقراءة سنداً متصلاً وأن القراءات السبع مما يجب أن يؤخذ به وهي حجة قائمة. ومثل هذا ذهابهم إلى تخطئة قراءة نافع لقوله تعالى " لكم فيها معاش " (الأعراف، ١٠) بالهمز في معاش وحجتهم في التخطئة أن الياء في معاش أصلية لأنها من المد في " معيشة " والمد الأصلي لا يبدل همزة (٢).

(١) انظر: الكافي في القراءات السبع، لأبي عبد الله محمد بن شريح الأندلسي، ص ٩٨، تحقيق/ أحمد محمود إسماعيل الشافعي، ط دار الكتب العلمية - بيروت ٢٠٠٠م. والدر المصون ج ٦ تفسير سورة الأنعام آية رقم ١٣٧.

(٢) قال الزجاج: " جميع نحاة البصرة تزعم أن همزها خطأ، ولا أعلم لها وجهاً إلا التشبيه بصحيفة وصحائف، ولا ينبغي التعويل على هذه القراءة". وقال صاحب الدر المصون: قلت: وهذه القراءة لم ينفرد بها نافع بل قرأها جماعة جلةً معه، فإنها منقولة عن ابن عامر الذي قرأ على جماعة من الصحابة كعثمان وأبي الدرداء ومعاوية، وقد قرأ بها قبل ظهور اللحن وهو عربي صريح. وقرأ بها أيضاً زيد بن علي وهو على جانب من الفصاحة والعلم الذي لا يدانيه إلا القليل. وقرأ بها أيضاً الأعمش والأعرج وكفى بهما في الإتيان والضبط. وقد نقل الفراء أن قلب هذه الياء تشبيهاً لها بياء صحيفة قد جاء وإن كان قليلاً. انظر الدر المصون، للسمين الحلبي ٢٥٧/٧ في تفسير الآية ١٠ من سورة الأعراف. والكافي في القراءات السبع، لأبي عبد الله محمد بن شريح الأندلسي، تحقيق/ أحمد محمود عبد السميع الشافعي، ص ١١٢ ط دار الكتب العلمية - بيروت ٢٠٠٠م.

لذا، كان البصريون لا يكثرثون بالقراءات التي تخالف قواعدهم وكأنها من ابتداع القراء وليس لها من سند يوصلها إلى الرسول . صلى الله عليه وسلم . وهي قراءات مشهورة مع اتصال سندها فقد ذهبوا إلى تخطئة قراءة حمزة مقرئ أهل الكوفة لقوله تعالى: "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام " بجر" الأرحام" وهي قراءة مشهورة وهي إحدى القراءات السبع المعروفة^(١) ووجه التخطئة أنهم لا يجيزون العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ما عدا ما ورد من ذلك ضرورة، وقراءة حمزة قد قرأ بها ابن عباس والحسن البصري، وهي قراءة متصلة السند.

ثانياً: في الشعر العربي:

بلغ من تقديس البصريين لقواعدهم أن خطئوا كثيراً من الشعراء وقد ظهر هذا في عهد الطبقة الثانية على يد عبد الله بن أبي إسحاق فقد اعترض على الفرزدق حين سمعه ينشد قوله في مديحه لبعض بني مروان:

وعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مَنِ الْمَالِ إِلَّا مَسْحَتًا أَوْ مَجْلَفًا^(٢)

اعترضه لرفعه قافية البيت وكان حقها النصب لأنها معطوفة على كلمة "مسحتا" المنصوبة، أو بعبارة أدق لأن القياس النحوي يحتم ذلك ويوجبه، وما خالف ذلك فهو خطأ وانحراف عن القواعد.

(١) قرأ حمزة "والأرحام" بالجر، وفيها قولان، أحدهما: أنه عطف على الضمير المجرور في "به" من غير إعادة الجار، وهذا لا يجيزه البصريون. وقد طعن جماعة منهم على هذه القراءة منهم الزجاج وغيره، ويحكي عن الفراء الذي مذهبه جواز ذلك أنه قال: "حدّثني شريك بن عبدالله عن الأعمش عن إبراهيم قال: "والأرحام" بخفض الأرحام، هو كقولهم: "أسألك بالله والرحم" قال: "وهذا قبيح" لأنّ العرب لا تتردّ مخفوضاً على مخفوضٍ قد كُنِيَ عنه"

والثاني: أنه ليس معطوفاً على الضمير المجرور بل الواو للقسم وهو خفضٌ بحرف القسم مُقَسَّمٌ به، وجواب القسم: "إنّ الله كان عليكم رقيباً".

قال أبو البقاء: (.... فالأولى حَمَلُ هذه القراءة على العطف على الضمير، ولا النقات إلى طَعْنٍ مَنْ طَعَنَ فيها، وحمزة بالرتبة السنيّة المانعة له من نقل قراءة ضعيفة).

انظر: الدر المصون ج ٤ تفسير أول سورة النساء. والكافي في القراءات السبع، لأبي عبدالله محمد بن شريح الأندلسي، تحقيق/ أحمد محمود عبدالسميع الشافعي، ط دار الكتب العلمية - بيروت ٢٠٠٠م.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/٢٦، وخزانة الأدب ١/٢٣٧، ٥٤٣/٨، والخصائص ١/٩٩، وشرح المفصل ١/٣١، ١٠٣/١٠، والإنصاف ١/١٨٨، والمحتسب ١/١٨٠ / ٣٦٥/٢.

وقد بلغ الأمر بالبصريين أن يخطئوا الشعراء الفصحاء من الجاهليين، إذ ألفوا القياس من ذاك تخطئة عيسى بن عمر الثقفي للنابغة في قوله :

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَيْلَةٌ مِّنَ الرُّقْشِ فِي أُنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعٌ^(١)

حيث قال عيسى بن عمر أساء النابغة إنما هو "ناقعا" إذ جعل القافية مرفوعة وحقها أن تنصب على الحال؛ لأن المبتدأ قبلها تقدمه الخبر وهو الجار والمجرور وكان النابغة ألغاهما لتقدمهما وجعل "ناقعا" الخبر، بل هذا أبو عمرو بن العلاء الذي يقال عنه إنه كان يتحرز عن تخطئة العربي يخطئ ذا الرمة في قوله:

حَرَاجِيحُ مَا تَنَفَّكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ عَلَى الْحَسْفِ أَوْ تَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا^(٢)

وذلك لأنهم قالوا: إن أفعال الاستمرار بمعنى الإيجاب، فلا يصح الاستثناء من خبرها

وقد ضاق الشعراء بهذا المنهج فهجوا النحاة، يقول عمار الكلبي عن النحاة حينما عيب عليه بيت من الشعر:

مَاذَا لَقِينَا مِنَ الْمُسْتَعْرِبِينَ وَمِنْ قِيَّاسٍ نَحْوَهُمْ هَذَا الَّذِي ابْتَدَعُوا^(٣)

على أن تخطئة الأقحاح فيما خالف قواعد البصريين لم تكن من كل علماء البصرة بل من بعضهم كعيسى بن عمر وشيخه عبد الله بن إسحاق من متقدمي البصريين دون غيرها - غالباً - من معاصريهما.

فهذا يونس بن حبيب، وشيخه أبو عمرو كانا يتحرزان عن تخطئة العربي، ويعتمدان قوله ويعتبرانه شاذاً في القياس فصيحاً في الاستعمال، لكن البصريين المتأخرين بعد سيبويه

(١) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٣، وخزانة الأدب ٤٥٧/٢، والكتاب ٨٩/٢، وشرح

الأشموني ٣٩٤/٢، وهمع الهوامع ١١٧/٢، ومغني اللبيب ٥٧٠/٢، واللسان ٥٠٧/٤ مادة (طور).

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٤١٩، وخزانة الأدب ٢٤٧/٩، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٥، والكتاب ٤٨/٣، ومغني اللبيب ٧٣/١، وهمع الهوامع ٢٣٠/١، وشرح الأشموني ١٢١/١، وأسرار العربية ص ١٤٢، والإنصاف ١٥٦/١، والجنى الداني ص ٥٢١.

(٣) انظر: الخصائص ٢٣٩/١ باب: (في أن العرب قد أردت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها)، واللسان ٥٨٧/١، مادة (عرب).

اتخذوا موقف عيسى بن عمر وأبي إسحاق لهم منهجا في الوقت الذي اتخذ الكوفيون فيه موقف يونس وأبي عمرو لهم مذهبا^(١).

المطلب الرابع:

طبقات علماء البصرة، وأشهر نحاتها،

ودورهم في الدرس النحوي

سوف أقتصر على ذكر طبقات نخاة البصرة إجمالاً دون تفصيل، لأن ذلك ليس محل دراستنا، مع ذكر أهم النخاة البصريين، الذين كان لهم الفضل في وضع قواعد المذهب ومسائله، وذكر بعض مسائلهم النحوية:

أولاً: طبقات علماء مدرسة البصرة:

قسمت كتب الطبقات نخاة البصرة إلى سبع طبقات، على النحو التالي:

الطبقة الأولى: نصر بن عاصم، وعنبسة الفيل، وعبد الرحمن بن هرمز، و يحيى بن يعمر.

الطبقة الثانية: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي، وأبو عمرو ابن العلاء .

الطبقة الثالثة: الأخفش الأكبر، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب.

الطبقة الرابعة: سيبويه، ويحيى بن المبارك، وأبو زيد الأنصاري.

الطبقة الخامسة: الأخفش، وقطرب .

الطبقة السادسة: الجرمي، والتوزي، والملازني، وأبو حاتم السجستاني، والرياشي.

الطبقة السابعة: كانت في عهد المبرد .

(١) المفيد في المدارس النحوية ص ٣٧.

ثانياً: أهم نحاة البصرة، من أبي الأسود إلى سيبويه، ودورهم في الدرس النحوي:

سأترجمُ هنا لأبي الأسود، وأشهر النحاة الذين جاؤوا من بعده إلى سيبويه بترتيب سني الوفاة، باعتبار أنهم أوائل نحاة البصرة، على النحو التالي:

١ - أبو الأسود الدؤلي:

المشهور أنّ اسمه ظالم بن عمر، يرتفع نسبه إلى الدُّنَلِ بن بَكْر، وإليه يُنسب، وُلِدَ بمكة، ورحل إلى المدينة، فرَوَى عن عمر، وقرأ على عثمان وعليّ، ثم أشخصه عمر إلى البصرة في ولاية أبي موسى الأشعري ليُعلِّم الناس الإعراب، وولاه الإمام قضاء البصرة، ثم جعله والياً عليها بعد ابن عباس حين خرج إلى مكة مُغاضباً للإمام، وتُوفِّي أبو الأسود بالبصرة سنة ٦٩هـ^(١).

وكان من أوفى الشيعة للإمام، وأشدّهم إخلاصاً له، هو الذي وضع النحو، وضبط المصحف الشريف، ومن قراءاته: (أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ) و(هَيْتَ لَكَ)^(٢).

ومن الذين أخذوا عنه: يحيى بن يعمر المتوفى سنة ١٢٩هـ وميمون الأقرن وعنبسة الفيل ولسنا نعرف عن نحوهم شيئاً ولا نجد لهم ذكراً في كتاب سيبويه ولا عنهم رواية فيه.

٢ - عبدالله بن أبي إسحاق:

هو عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي، أخذ عن يحيى بن يعمر، ونَصَرَ بنِ عاصم، ويقولون: إنه فرّع النحو، وأعمل القياس فيه، ودرس الهمز، وله فيه كتاب. وتوفي سنة ١١٧هـ^(٣). ومن نقول سيبويه عنه: أنه كان يقرأ آية { يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا } (سورة الأنعام، آية: ٢٧) بنصب نُكذِّب.

(١) انظر: الأنساب، للسمعاني، ٢٣٣، و"طبقات القراء": ٣٤٦/١. و"إنباه الرواة": ١٦/١، ٣٨٠.

(٢) المحتسب، لابن جني، ٣١٨/٢، ٣٣٧ والآية الأولى (٥) من سورة هود، والأخرى (٢٣) يوسف.

(٣) مراتب النحويين: ص ١٢، و"إنباه الرواة": ٢٠٧/١.

٣ - أبو عمرو بن العلاء:

اسمه كنيته على المشهور، وقيل: اسمه زيان، ولد بمكة سنة ٦٨ هـ، ونشأ في البصرة، وأخذ عن عبدالله بن أبي إسحاق، ويحيى بن يعمر، وقرأ على أنس بن مالك، والحسن البصري.

وهو من القراء السبعة، وكان إمام أهل البصرة في القراءات، والنحو واللغة، وأيام العرب والشعر، مع الصدق والثقة والزهد، وكان من أشرف العرب ووجهائها، وتوفي سنة ١٥٤ هـ^(١).

ونقل عنه سيبويه أكثر من أربعين نقلاً، مُعظمها من طريق يونس بن حبيب، ومنها: قوله عن المستثنى بإلا حين يكون الكلام تاماً منفياً: الوجه ما أتاني القوم إلا عبداً لله. ولو كان هذا بمنزلة أتاني القوم ما جاز أن تقول ما أتاني أحد، كما أنه لا يجوز أتاني أحد^(٢). وقوله: واعلم أن ما كان صفةً للمعرفة لا يحسن أن يكون حالاً ينتصب انتصاب النَّكِيرَةِ^(٣).

٤ - الخليل بن أحمد:

هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، وُلِدَ سنة ١٠٠ (مائة)، وأخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، وغيرهما، وخرج إلى البادية يُشافه أهلها، ويأخذ عنهم اللغة، ويُعدّ الخليل من أفذاذ التاريخ، وأصحاب الأوَّلِيَّات في العلوم.

وقد آتاه الله حسناً لغويّاً مدرباً، وذهناً رياضياً بارعاً، وذوقاً موسيقياً مرهفاً؛ فبلغ الغاية في النحو، واخترع العروض وخرج به على الناس علماً كاملاً، كما اخترع طريقة تدوين المعاجم، واستنبط من النحو في أصوله وفروعه، وعِلِّله وأقيسته ما لم يسبقه إليه سابق، ونقل عنه سيبويه أكثر من خمسمائة نقل.

(١) مراتب النحويين، ص ١٣، و"طبقات النحويين" ص ٢٨، و"طبقات القراء" ٢٨٨/١.

(٢) الكتاب ٣٦٠/١.

(٣) الكتاب ٣٦٠/١.

وكان - رحمه الله - عفيفًا زاهدًا مُتَقَشِّفًا؛ قضى حياته منقطعًا للعلم والتعليم، وتوفي سنة ١٧٥هـ^(١).

٥ - يونس بن حبيب:

هو أبو عبدالرحمن يونس بن حبيب الضَّبِّيُّ، وُلِدَ سنة ٩٠هـ، وأخذ عن أبي عمرو، ويقولون: إنه كان صاحبَ قياس في النحو، وله مذاهب تَفَرَّدَ بها، وقد نقل عنه سيبويه نحو مائتي نقل، وأكثر ما نقل عنه بابان من التصغير، فقال: وجميع ما ذكرتُ لك في هذا الباب، وما أذكره لك في الباب الذي يليه قولُ يُونُسَ^(٢)، وتوفي سنة ١٨٢هـ. ومِمَّا نقلَ عنه قوله: "وسمعنا بعض العرب يقول: (الحمدُ لله ربُّ العالمين) فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية"^(٣)، وقوله: "ومن ذلك: قولُ العرب: مَنْ أنتَ زيدًا؟ فزعم يونس أنه على قوله: مَنْ أنتَ تذكر زيدًا؟ ولكنه كَثُرَ في كلامهم، واستُعمِلَ واستغْنُوا عن إظهاره"^(٤).

٦ - سيبويه:

هو عمرو بن عثمان بن قنبر، وسِبْيَوِيَّةُ لَقْبُهُ الذي لا يكاد يذكر أو يعرف إلا به، ولد بالبيضاء إحدى مدن فارس، ونشأ وأقام بالبصرة، وأخذ عن الخليل، وأطال ملازمته، وكان أحبَّ تلاميذه إليه، وأخذ كذلك عن عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وغيرهما، وهو صاحب أعظم كتاب في النحو، وأبقاه على الأيام، وتوفي سنة ١٨٠هـ^(٥).

كتاب سيبويه: لم يُسَمَّ سِبْيَوِيَّةَ كتابه، ولا جعل له مقدِّمة ولا خاتمة، ولعلَّه كان على نيَّة العُودِ إليه لبعض الأمر، لكنَّ عائفًا حال دون ما كان ينويه، ومن قبل سَمَّى عيسى ابن عمر كتابين له، أحدهما "الإكمال"، والآخر "الجامع".

(١) مراتب النحويين، ص ٢٧ - ٤١، و"طبقات النحويين" ٤٣ - ٤٧، و"إنباه الرواة" ٣٤/١ - ٤٧.

(٢) الكتاب: ١٠٩/١. و"نشأة النحو" ص ٨١.

(٣) الكتاب: ٢٤٨/١.

(٤) الكتاب: ١٤٧/١.

(٥) مراتب النحويين، ص ٦٥ و"طبقات النحويين" ص ٦٦، و"إنباه الرواة": ٣٤٦/٢.

على أنّ القدماء سمّوه عنه؛ إذ أطلقوا عليه اسم "الكتاب"، غير موصوف بوصف، ولا معيّن بإضافة، فكان إذا ذكِرَ لفظ الكتاب مجرّداً فهو كتابٌ سيبويّه، كما أنّما هو وحده الكتاب على الحقيقة، وما سواه فكتاب على المجاز!

وسيبويه لا يُقرّر في الكتاب قواعد، ولا يشترط للأحكام شروطاً، ولا يلتزم تعريف المصطلحات، ولا ترديدّها بلفظ واحد؛ وإنّما الكتاب فيضٌ غزيرٌ من الأساليب والمفردات، وبعضُ الأساليب ماثور، وبعضُه مُحَدَث، يعرضها سيبويه ليدرسها ويُحلّلها، ثم يقضي قضاءً فيها صحّة أو خطأ، حسناً أو قُبْحاً، كثرةً أو قِلَّةً... وهكذا.

وهو في أثناء ذلك يعرض صنوفاً من سماعه، وكثيراً من آراء شيوخه، ولا سيما الخليل، فينقدّها، أو يعلق عليها، أو يجعل منها تماماً للمسألة التي يدُرُسُها، أو تأييداً لها، وكذلك يُزجّي كثيراً من لغات العرب، وفيضاً من الشواهد المتنوعة، بعضها آياتٌ من القرآن الكريم، وعدّها: ثلاثمائة وثلاث وسبعون، ولا يفوته أن يذكر قراءتها عند الحاجة إليها، وبعضها الآخر من الشعر، وعدّها ثمانمائة وواحد وسبعون بيتاً، ومن الرّجز، وعدّها مائة وتسعون بيتاً، ولا يفوته أن يُصحّح نسبة الشواهد التي يرى أنّها منسوبةٌ إلى غير أصحابها^(١).

تلك عدّة شواهد سيبويه بحسب إحصائي لها، وبعض شواهد من الشعر والرّجز غير منسوب إلى قائليه، لكنّ العلماء يتقون بشواهد كلّها، ويتقبّلونها عنه بقبول حسن، وله شواهد من الأحاديث النبويّة، لكنه لا يذكرها بما يدلُّ على أنّها أحاديث، ومنها:

١ - ((سُبُوْحًا قُدُوْسًا رَبَّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوْحِ))^(٢).

٢ - ((ما من أيام أحبّ إلى الله فيها الصوم من عشر ذي الحجة))^(٣).

٣ - (كلُّ مولود يولد على الفطرة، حتّى يكون أبواه هما يهودانه، وينصرانه)^(٤).

(١) الكتاب: ج ١ ص ٣٣٦.

(٢) الكتاب: ج ١ ص ١٦٤، والحديث في "صحيح مسلم" ٥١/٢.

(٣) الكتاب: ج ١ ص ٣٢، والحديث في "الجامع الصغير بشرح السراج المنير" ٢٥٥/٣.

(٤) الكتاب: ٣٩٦/١، والحديث في "التجريد الصريح" ٩٣/١.

ويغلب على عبارة الكتاب التلاحُم والانسِيَاب، حَتَّى لَيَقِلُّ أَنْ تَمُرَ فِيهَا بِمَقْطَعٍ يَحْسِنُ الْوَقْفَ عَلَيْهِ إِلَّا حِينَ يَصْرِفُ الْقَوْلَ عَنْ وَجْهِهِ إِلَى شَاهِدٍ يَرُويهِ، أَوْ سَأَلَ يَسْأَلُهُ، أَوْ حِوَارٍ يُدِيرُهُ، وَهِيَ وَاضِحَةٌ بَيِّنَةٌ حِينًا، وَغَامِضَةٌ مَبْهَمَةٌ حِينًا آخَرَ، وَلَا يَلْتَزِمُ الذَّهَابَ بِهَا إِلَى مَعْنَاهَا قَصْدًا، فَرِمَا طَابَ لَهُ الْاسْتِطْرَادُ إِلَى غَيْرِ مَا يَكُونُ فِيهِ مِنْ مَقَامٍ؛ كَاسْتِطْرَادِهِ مِنَ الْقَوْلِ فِي الْاسْتِغْثَالِ إِلَى الْقَوْلِ فِي صَيْغِ الْمَبَالِغَةِ^(١).

وَلَا يَكْتَفِي سَيبُويهِ بِوَاقِعِ النُّصُوصِ فِي اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ، وَلَكِنَّهُ يَلْجَأُ أحيانًا إِلَى فَرَضِ الْفُرُوضِ، ثُمَّ يَشْرَعُ لَهَا إِكْمَالًا لِصُورٍ عَقْلِيَّةٍ تَتَمَثَّلُ فِي ذَهْنِهِ، أَوْ تَدَارِكُهَا لَمَّا فَاتَ النُّصُوصَ أَنْ تُكْمَلَ بِهِ. كَذَلِكَ لَا يَقْتَصِرُ عَلَى مَسَائِلِ النُّحُوِّ وَالصَّرْفِ؛ بَلْ يَزِيدُ عَلَيْهِمَا مَبَاحِثَ قِيَمَةٍ رَأَاهَا مَوْصُولَةً الْأَسْبَابِ بِهَمَا، وَنَقَلَهَا الْعُلَمَاءُ مِنْ بَعْدِهِ إِلَى عُلُومٍ أُخْرَى، وَنَكْتَفِي هُنَا بِبَيَانِ مِوَاطِنِ بَعْضِ هَذِهِ الْمَبَاحِثِ مِنْ "الْكِتَابِ"، وَمِوَاطِنِهَا مِنَ الْكُتُبِ الَّتِي نَقَلْتُ إِلَيْهَا، وَلَيْسَتْ مِنْ كُتُبِ النُّحُوِّ وَالصَّرْفِ:

لَقَدْ نَقَلَ عَبْدُ الْقَاهِرِ إِلَى "أَسْرَارِ الْبَلَاغَةِ"^(٢) مِنْ بَابِ اسْتِعْمَالِ الْفِعْلِ فِي اللَّفْظِ لَا فِي الْمَعْنَى^(٣)، وَنَقَلَ إِلَى "دَلَائِلِ الْإِعْجَازِ"^(٤) مِنْ بَابِ مِنَ النُّكْرَةِ يَجْرِي جُورِي مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ^(٥)، وَمِنْ بَابِ مَا يَحْسِنُ عَلَيْهِ السُّكُوتُ^(٦).

وَنَقَلَ مِنْهُ الثَّعَالِبِيُّ إِلَى "أَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ"^(٧) مِنْ بَابِ مَجَارِي أَوْاحِرِ الْكَلِمِ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ، وَبَابِ الْحُرُوفِ الَّتِي يَجُوزُ أَنْ يَلِيهَا بَعْدَهَا الْأَسْمَاءُ، وَبَابِ مَا لُفِظَ بِهِ مِمَّا هُوَ مِثْنِي.

وَبَعْدُ: فَلَا تَعْرِفُ الْعَرَبِيَّةَ كِتَابًا حَفَلُ بِهِ النَّاسُ، وَأَفَادُوا مِنْهُ عَلَى تَعاقُبِ الْأَجْيَالِ كَكِتَابِ سَيبُويهِ؛ فَقَدْ أَلْفُوا عَنْهُ كُتُبًا، وَأَدَارُوا حَوْلَهُ دَرَسَاتٍ لَا تَحْصِي كَثْرَةً:

(١) الْكِتَابُ ١/٥٦.

(٢) "أَسْرَارُ الْبَلَاغَةِ": ٣٤١.

(٣) "الْكِتَابُ ١/١٠٨.

(٤) دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ ص ٢٣٣، ٢٤٧.

(٥) الْكِتَابُ ١/١٦٦.

(٦) الْكِتَابُ ١/٢٨٤.

(٧) أَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ ص ٣٢٢.

وكذلك أَلَّفُوا في شرحه، والتعليق عليه، والتمهيد له، وترتيب مسأله، وحلّ مشكلاته، وتوضيح غريبه وشرح شواهد، وتجريد أحكامه، اختصاره، واختلفوا فيه ما بين متعصّب عليه، ومتعصّب له، وانتصر لهؤلاء أنصار ومؤيدون، ومنهم من انقطع له حتى حفظه، أو أتقن فهمه وتخصص فيه.

ولم يُقدَّر لسيبويه أن يقرأ الكتاب على أحد، أو أن يقرأه عليه أحد، وإمّا قرأه الناس بعده على أبي الحسن الأخفش^(١)؛ فقد وَرِثَ - رحمه الله - عِلْمَ سيبويه، وكان طريقَ الناس إليه؛ كما حَمَلَ سيبويه عِلْمَ الخليل، وكان طريقَ الناس إليه.

أشهر النُّحاة فيما بين سيبويه وانقسام الدولة العباسية:

جاء بعد أبي الأسود الدؤلي الذي وضع قواعد المذهب، وبعد سيبويه الذي أخذ النحو على الخليل بن أحمد، واشتهرت مدرسة البصرة باسمه. نحاة آخرون، وأشهر هؤلاء النحاة أربعة حملوا راية النحو البصري، وكانت لهم إسهامات بارزة في النحو البصري ومسائله، وهم:

١ - الأَخْفَش:

هو سعيد بن مسعدة، الملقَّب بالأخفش، أصله من مَنبِج، ثم سكن البصرة، وأخذ عن سيبويه، وكان يقول: ما وَضَعَ سيبويه شيئاً في كتابه إلا عَرَضَهُ عَلَيَّ، وكانت له مكانة رفيعة في النحو بين البصريين والكوفيين، قرأ النَّحْوَ على سيبويه، وهو وحده طريقَ الناس إلى كتابه، تُؤيِّدُ سنة ٢١٥ هـ على التقريب^(٢).

ومن مؤلَّفاته في النحو: كتاب "المقاييس"، و"الاشتقاق".

ومن آرائه المنشورة في كُتُب النحو: أنه يُجيز جَمع أسماء العدد، ولا يُجيز غيره أن يجمع منها إلا المائة والألف^(٣).

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٥٠.

(٢) مراتب النحويين " ٦٨، وأخبار النحويين البصريين، ص ٥٠، و"بغية الوعاة": ج ١ ص ٥٩٠.

(٣) همع الهوامع، ج ١ ص ٤٣.

٢ - المازني:

هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بَقِيَّة، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش، وكان إماماً في اللغة، وراويَةً واسع الرواية، كما كان بارعاً في الحجاج والمناظرة، توفي سنة ٢٤٩هـ، وقيل غير ذلك^(١). ومن كتبه: "علل النحو"، و"تفاسير كتاب سيبويه"، و"التصريف" وقد شرحه ابن جَيّ، وهو مطبوع.

ومن آرائه النحويّة: أن جمع المؤنث يجب بناؤه على الفتح مع لا النافية للجنس^(٢).

٣ - المبرد:

هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، ولد سنة ٢١٠هـ، ونشأ بالبصرة، سمع "الكتاب" من الجرمي، وأتمه على المازني، وكان إمام العربية في عصره، توفي سنة ٢٨٦هـ^(٣). ومن مؤلفاته: "المفتضّب"، و"إعراب القرآن"، و"الكامل في فنون من اللغة والأدب والنحو".
ومن آرائه في النحو: أن المصدر المؤول من أن ومعموليها بعد لو يعرب فاعلاً لثبت محذوفاً^(٤).

٤ - الزجاج:

هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، كان أول أمره يخرط الزجاج، ثم مال إلى طلب النحو، فلزم المبرد يأخذ عنه، ثم اتصل بالمكنتفي، وصار نديماً له، وتوفي سنة ٣١٠هـ^(٥). ومن كتبه: "الاشتقاق"، و"فعلت وأفعلت"، و"شرح أبيات سيبويه".
ومن آرائه النحوية: جواز إعمال لعلّ وكأنّ حين تتصل بهما ما الكافة^(٦).

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٩٢، و"بغية الوعاة": ج ١ ص ٤٦٣.

(٢) همع الهوامع: ١/١٤٦.

(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٥٩٦، وطبقات النحويين ص ١٠٨، و"بغية الوعاة" ١/٢٦٩.

(٤) همع الهوامع ١/١٣٨.

(٥) أخبار النحويين البصريين ١٠٨، و"بغية الوعاة" ١/٤١١.

(٦) همع الهوامع ١/١٤٣.

المطلب الخامس مدرسة الكوفة النحوية

بقيت أوائل النحو والدراسات العربية غامضة في الكوفة، عاصمة العراق الثانية، فلا نعلم عن ذلك أكثر من روايات وأخبار متفرقة، ولعل نشأة هذه الدراسات قد تأخرت في الكوفة عن البصرة بعد أن أخذ الكوفيون عن البصريين وتأثروا بهم، بعد مئة عام^(١).

فقد بدأ اشتغال الكوفة بالنحو في حياة الخليل؛ أي بعد وفاة أبي الأسود بنحو تسعين عامًا؛ فقد كانت وفاته سنة ٦٩هـ، وكانت الكوفة في خلال هذه المدة عاكفة على القرآن الكريم، تقرأه وتقرئه، وعلى الشعر ترويه وتتناشده، ولذا كان فيها ثلاثة من القراء السبعة، هم: عاصم المتوفى سنة ١٢٩، وحمزة المتوفى سنة ١٥٦هـ، والكسائي المتوفى سنة ١٨٦هـ، وفي كل مصر قارئ واحد^(٢).

أمَّا النحو فكانت - على ما يبدو - قاعة منه بما يجيئها من البصرة، حتى إذا كان منتصف القرن الثاني تقريبًا، تبينوا أنَّ البصرة قد عظم قدرها، ونبه ذكر علماءها، بفضل ما صنعوا ويصنعون للعربية، هنالك هبوا يحاولون أن ينافسوهم؛ ليكون لهم من الفضل مثل ما لهم.

ولما لم تكن لهم سابقة في النحو، لم يجدوا بدءًا من أن يتجهوا إلى البصرة، يطلبون فيها علم ما لا يعلمون، فذهب إليها الكسائي فيمن ذهب، وأخذ عن الخليل ويونس، ثم قرأ عليه الأخفش كتاب سيبويه، واصطحب القراء كتاب سيبويه حياته، لا يكاد يفارقه.

لذا، فإن نحو الكوفة يُعدُّ شعبة من نحو البصرة، ثم تحوّل عنه في أصوله، ومناهج دَرَسه، لاختلاف الأئمة هنا وهناك في مصادر الرواية والرأي فيها، ثم في سمات الشخصية وطرائق التفكير؛ فكان للنحو مدرسة في البصرة، وأخرى في الكوفة، وقُدِّر لنحو البصرة أن يكون أكثر تداولاً، وأخذ خلوداً^(٣).

(١) تاريخ الأدب، بروكلمان ١٩٦/٢.

(٢) تاريخ النحو، علي النجدي ناصف، مقال بالمجلس العلمي لموقع الألوكة الإلكتروني.

(٣) المرجع السابق.

ولذلك بدأ نشاط مدرسة الكوفة متأخرًا عند الكسائي الذي استطاع هو وتلميذه الفراء أن يستحدثا في الكوفة مدرسة نحوية تستقل بطواع خاصة من حيث الاتساع في الرواية، وبسط القياس وقبضه، ووضع بعض المصطلحات الجديدة، والتوسع في تخطئة بعض العرب.

النحو الكوفي مدرسة مستقلة:

ويجتمع القدماء فإن نحو الكوفيين يشكل مذهباً مستقلاً ، لذا نجد ابن الأنباري في كتابه الضخم - الإنصاف في مسائل الخلاف - يعرض فيه الخلاف بين المدرستين في إحدى وعشرين ومائة مسألة استقلال مدرسة الكوفة عن البصرة .

وبهذا تعتبر المدرسة الكوفية من المدارس النحوية التي نشأت، وإن كانت نشأة متأخرة بالنسبة لجارتها البصرة، إلا أنها أوجدت لنفسها مذهباً نحوياً أصبح له قيمة في درس اللغة العربية، خاصة وأن كثيراً من المحدثين النحويين قد أشادوا ببناء الصرح النحوي الكوفي، وجعلوه موافقاً للمنهج الوصفي الحديث للغة، ومن هؤلاء مهدي المخزومي في كتابه (مدرسة الكوفة) وعبد الفتاح الحموز في كتابه (الكوفيون في النحو والصرف) وأحمد أمين في كتابه (ضحى الإسلام) وغيرهم كثير.

وإذا أردنا أن نبحت بين البصريين عن موجه للكسائي والفراء في إنشاء المذهب الكوفي ظهر أمامنا الأخفش الأوسط، الذي روى عنه الكسائي - إمام الكوفة الأول - كتاب سيبويه الذي فتح له وللفراء أبواب الخلاف مع سيبويه والخليل، وبذلك أعدهما للخلاف عليهما وتنمية هذا الخلاف بحيث نفدا إلى مذهبهما النحوي الجديد.

ونجد أيضاً أن الأخفش هو الذي ألهم الكوفيين المتأخرين الاعتداد بالقراءات الشاذة للذكر الحكيم، مما يجعله بحق الموجه الحقيقي للكوفيين في إحداث مدرستهم، من حيث أخذهم بالقراءات الشاذة، والاعتماد على الشواذ مخالفة لسيبويه وأستاذه الخليل . ثم إن الفراء يقوم في الكوفة مقام سيبويه في البصرة ، فهو الذي أعطى المدرسة الكوفية تشكيلها النهائي، إلا بعض إضافات زادها الكوفيون بعده وفي مقدمتهم ثعلب.

أما الدكتور مهدي المخزومي يقول: فإذا أردنا أن نؤرخ لمدرسة الكوفة، فينبغي أن نؤرخ للكسائي، لأنه هو النحوي الأول الذي رسم للكوفيين معالم المذهب الكوفي ومنهجه الذي يسيرون عليه، فكما كان سيبويه إمام المدرسة البصرية، كان علي بن حمزة الكسائي إماماً لمدرسة الكوفة، وكان الخليل بن أحمد بنحوه هو الصانع لهاتين المدرستين، والتي اتخذت كل واحدة منهما منهجا خاصا بها^(١).

ومن هنا يجب الحديث عن أهم خصائص مذهب الكوفيين، وعن منهجهم في وضع النحو، وعلى ماذا اعتمدوا في ذلك؟ لذا لا بدّ من الحديث عن أمرين مهمين هما: السماع والقياس.

أما السماع: فالكوفيون لم يكن عندهم قيود للسماع كما كان عند البصريين، والتي تتعلق بالزمان، والمكان والثقة، والكثرة، فهم سمعوا ورووا عن معظم القبائل العربية بادية وحاضرة. وهم بذلك ألغوا قيود السماع البصرية، فكانوا أقرب إلى المنهج الوصفي الحديث في استقراء اللغة الذي يقوم على أساس وصفي استقرائي لظواهر اللغة في أيّ مكان، أو زمان، ويجسد ذلك أنّ الكسائي حين سئل عن عدم نصب (أيّ) وسبب بنائها حين نقول: ضربت أيّهم في الدار فقال: لا يجوز، قال: لم؟ قال: أيّ هكذا خلقت. وكان ذلك بحضرة يونس فغضب لذلك^(٢).

وتجدر الإشارة إلى أنّ الكوفيين رحلوا إلى القبائل العربية البدوية في أماكنها، واخذوا ورووا عنهم، ويؤكد ذلك أنّ الكسائي رحل، وأنفذ خمس عشرة قنينةً حبراً غير ما حفظ. كما أنّ الدارس لكتاب (معاني القرآن) للفراء يجد فيه عبارات الفراء واضحة جلية تجسد السماع حيث يقول: وسمعتُ العرب، وسمعتُ أعرابية، وسمعتُ أعرابياً، وأنشدنا بعض العرب.

وأما القياس فالكوفيون حين توسعوا في السماع كان حتماً عليهم التوسع في القياس، فقد كانوا يقيسون على أقوال العرب قليلة وكثيرة، ووجدنا الكسائي يعلن ذلك في قوله:

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها للمخزومي ص ٧٩ - ٨١.

(٢) أخبار النحويين البصريين ومراتبهم، ص ٥١.

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينتفع^(١)

ولم يقف أمر القياس عند هذا الحد، بل كانوا يقيسون على الشاذ والنادر، وعلى شواهد شعرية عُرف قائلها أم جُهل.

ومن ذلك وجدنا العلة عند الكوفيين قليلة لا تكاد تخرج عن النوع الأول من العلل وهي علل سماعية تعليمية، وكان نحوهم صافياً بعيداً عن الجدل وأساليب المتكلمين، حتى أنهم أخذوا بالقراءات جميعها، ومن أمثلة القياس عند الكوفيين إجازتهم تقديم معمول خبر (ما) النافية عليها، نحو: طعامك ما زيدٌ أكلاً، وحجتهم في ذلك أنهم قاسوا (ما) على (لم ولن ولا)؛ لأنَّها نافية، وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها نحو: زيداً لم أضرب وعمراً لن أكرم، وبشراً لا أخرج، فإذا جاز التقديم مع هذه الأحرف جاز مع ما^(٢).

طبيعة ومنهج وخصائص مدرسة الكوفة في النحو:

ومما سبق ذكره نستطيع أن نلخص طبيعة وخصائص الكوفيين ومنهجهم في وضع قواعدهم النحوية في النقاط التالية:

أنَّ منهج الكوفيين هو المنهج الذي سلكه الكسائي وقد ابتنى على أسس بصرية وكوفية. أما الأسس البصرية فهي الخطوط التي تأثر بها الكسائي بدراسته على الخليل وغيره من قدماء البصرة. وأما الأسس الكوفية فهي الخطوط التي تأثر بها الكسائي في بيئته العلمية الأولى، يوم أن كان قارئاً معنياً بالرواية والنقل، شأن القراء والمحدثين الذين طغى منهجهم على البيئات العلمية في الكوفة^(٣).

فقد تميزت مدرسة الكوفة النحوية بطبيعة ومنهج وخصائص مهمة في وضع قواعدها النحوية، التي تميزها عن مدرسة البصرة، وفي مقدمة هذه الخصائص والمميزات الاتساع في الرواية والقياس، وهي من ميزات المدرسة الكوفية، أي اتساعها في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويهم وحضريهم.

(١) إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقطبي، ط ١٩٥٢م، ج ٢، ص ٢٦٧.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٧٢.

(٣) مدرسة الكوفة ص ٣٩٥-٣٩٦.

وللكوفيين . بوجه خاص - عناية فائقة بالشواهد والنوادر، وكان من بين أصحاب الكسائي والفراء وتعلب حفظة لهذه الشواهد، كعلی بن المبارك الأحمر صاحب الكسائي الذي قيل: انه كان يحفظ أربعين ألف شاهد في النحو^(١).

إن الكوفيين قبلوا كل ما جاء عن العرب حتى تلقفوا الشواهد النادرة، عُرف قائلها أم لا، وقبلوا الروايات الشاذة للقرآن الكريم^(٢).

ويؤكد ذلك القاسم بن أحمد الأندلسي حين قال:(الكوفيون لو سمعوا بيتا واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه)^(٣).

بينما تشددت المدرسة البصرية في الأخذ إلا عن الفصحاء، وهم سكان البوادي، لكن الكوفيين وفي مقدمتهم إمامهم الكسائي لا يكتفون بما يأخذون عن فصحاء الأعراب وقد حمل البصريون على الكوفيين حملات شعواء حينما وجدوهم يتسعون في الرواية.

وكان هذا التمييز بين المدرستين بدءاً لخلاف واسع بينهما ، مما جعل بعض البصريين يفخرون على الكوفيين . كما سبق آنفاً . بقول أحدهم وهو الرياشي: (نحن نأخذ اللغة عن حرشة (أكلة) الضباب وأكلة اليرابيع (أي البدو الخالص) وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز (اللبن الرائب المصفي) وباعة الكواميخ (أي عرب المدن).

أما اتساعهم في القياس وضبط القواعد النحوية على خلاف البصريين فإن البصريين اشتروا في الشواهد المستمد منها القياس أن تكون جارية على السنة العرب الفصحاء وأن تكون كثيرة، فكان ضبطهم للقواعد دقيقاً مما جعلهم يرفضون ما شذ على قواعدهم ومقاييسهم بل وصفوه بالغلط واللحن أي شاذ على القياس فلا يلتفت إليه.

أما الكوفيون فإنهم اعتدوا بأقوال وأشعار المتحضرين من العرب كما اعتدوا بالأقوال والأشعار الشاذة مما خرج على قواعد البصريين وذلك ما جعل القواعد عندهم تختلف وتتضارب.

(١) مدرسة الكوفة ص ٣٣٤.

(٢) مدرسة البصرة النحوية ص ١٤٥-١٤٦. والموجز في نشأة النحو، لمحمد الشاطر، ص ٢٧-٢٨.

(٣) الاقتراح ص ١٠٠، ومدرسة البصرة النحوية ص ١٤٩-١٥٠.

وبهذا التمايز بين المدرستين نستطيع أن نفهم السر في أن نحو المدرسة البصرية هو الذي ظل مسيطراً على المدارس النحوية التالية، لأن قواعدهم قواعد مطردة مع الفصحى، ذلك لأن قواعد العلوم بصفة عامة ينبغي أن يرفع عنها كل ما يعترضها من اضطراب.

ولذلك فإن توسع مدرسة الكوفة في الرواية والقياس جعل البصرة أصح قياساً منها لطلبها العموم والاطراد في قواعدهما ولتثبتها في الرواية وأخذها عن الفصحاء الذين تخلصت عربيتهم من شوائب التحضر.

بل إن توسع الكوفيين في القياس ما نجده من استخدامهم القياس أحياناً من دون استناد إلى أي سماع.

ومن خصائصها أيضاً: المخالفة في بعض المصطلحات النحوية وما يتصل بها من العوامل.

وأخيراً: فإن الكوفيين كانوا أقل حرية وأشد احتراماً لما ورد عن العرب ولو موضوعاً^(١)، فتأثروا بالاتجاه الإخباري، فعنوا بالأخبار الجزئية في استخراج الأحكام النحوية. لذا فقد تطوّر التنافس إلى درجة الخلاف بين المدرستين حول كثير من ظواهر العربية، وخاصة بعد أن اتجه كل منهما اتجاهاً خاصاً في أساليب البحث النحوي، حتى أصبح لكلٍ منهما مذهباً مميزاً.

ومع كل ما سبق يجب أن نلاحظ شيئاً مهماً، وهو أنه مع وجود كل هذه الخلافات إلا أن المدرسة الكوفية لا تباين المدرسة البصرية في الأركان العامة للنحو، من سماع وقياس وغيرها، إذ إنهما بنتا نحوها على ما أحكمته البصرة من الأركان التي ظلت راسخة إلى اليوم في النحو العربي، وكذلك فإن الكوفة عرفت النحو على أيدي البصريين، ثم بعد أن توضحته مناهجه ومسالكه، استطاعوا أن يرسموا لأنفسهم منهجاً جديداً بعض الجدة، له طابعه الخاص وله أسسه. متأثرين في ذلك بمجموعة من المؤثرات والعوامل، والدليل على ذلك ما ذكره الزواة وكُتّاب التراجم في هذا الشأن، وذكرنا بعضاً منه آنفاً.

(١) ضحى الإسلام، ٢/ ٢٩٦.

ومن نافلة البحث أن نذكر بعض المسائل . إجمالاً دون تفصيل . التي اختلف فيها أنصار كل من المدرستين، ومنها:

الاختلاف في العامل، عمل الأداة، ترتيب أجزاء الجملة، إعراب بعض الكلمات، تقدير الإعراب، معنى الأداة، ضبط الكلمة، علة الحكم، الصيغة، بنية الكلمة، الأسلوب، نوع الكلمة.

وبما أن معظم الخلافات النحوية تستند إلى التأويل والقياس، فإن الكوفيين يرفضون التأويل والقياس والتقدير، وكل هذا من أركان المدرسة البصرية، ويرى الكوفيون أنه لا حاجة لكل ذلك ما دامت الأمور متضحة.

ومثال ذلك أن البصريين يرون أن (إذا) الشرطية لا تدخل إلا على الجملة الفعلية فقط وإذا حصل ودخلت على جملة اسمية فإنهم يجعلون ما بعد (إذا) الشرطية فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما بعده، وأما نحاة الكوفة فيرون أن ما بعد (إذا) مبتدأ إذ لا حاجة ماسة للتقدير وما المانع لو دونوا في قواعدهم أن (إذا) و(إن) الشرطيتين تدخلان على الجملة الفعلية والاسمية على السواء فهم بذلك قد حجروا واسعاً - على رأي الكوفيين - وأمثلة الخلاف بين هاتين المدرستين كثيرة وقد جمعها عدد من العلماء في كتبهم .

وقد ذكر ابن الأنباري مائة وواحداً وعشرين موضعاً للخلاف بين المدرستين، ومعظم هذه الخلافات في هذه المسائل خلافات لفظية فرعية لا تمس الأصول والقواعد الأصلية في النحو، وإنما كان الخلاف في التأويل والقياس - كما سبق ذكره - .

الفروق الواضحة بين المدرستين:

ومما سبق يمكن أن نجمل خلاصة لأهم الفروق بين مدرستي الخلاف البصرة والكوفة، على النحو التالي:

١ - أهل البصرة كانوا لا يَرُؤُونَ إلا عن العرب الخُلص الضَّارِبِينَ في أعماق الصحراء، ولا يَقْبَلُونَ الشاهد إلا إذا وثِّقوا به، لهذا نَرَى سبويه يردد لفظ الثقة ومشتقاته فيما يروي

وما يسمع من الشواهد، كأنما يريد أن يطمئن أصحابه إلى أنه آخذ على الطريقة التي يتوارثونها؛ بل لم يكن يفوته أن يُنبّه على المصنوع من الشواهد أيضاً^(١).

٢- أمّا الكوفيّون فكانوا أقلّ تحرجاً في الرواية، وأكثر ترخّصاً في الاستشهاد.

٣- أنّ البصريّين كانوا يُقيمون قواعدهم على الأكثر في اللغة، ويأبّون أن يتخذوا ما دونه مصدرًا لاستنباط، ولا سندًا لرأي، أمّا ما يُخالف الأكثر فربّما أولوه بما يردّه إليه، وربّما عدّوه من الصّورات التي لا يُصار إليها في الاختيار، وربما نحّوه جانبًا، وحكموا عليه بالشذوذ.

ويبدو أنّ أبا عمرو هو صاحب هذا الأصل: فقد سُئل عمّا وضعه من العربية: أيدخل في كلام العرب كلّهُ؟ قال: لا، قيل له: فكيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حُجّة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمّي ما خالفني لغات^(٢).

٤- أمّا الكوفيّون فكانوا يأخذون اللغة من حيثما وجدوها، وكانوا كلما عرض لهم شاهد قبلوه وولّدوا منه حكمًا له ما لسائر الأحكام^(٣).

ومن أمثلة الفرق في هذا بين المدرستين: أنّ البصريّين لا يُجيزون تقدّم الفاعل على فعله، ولا يمتنعهم منه قول الزبّاء:

مَا لِلْحِمَالِ مَشِيهَا وَوَيْدَا
أَجْنَدَلًا يَحْمِلَنَ أُمَّ حَدِيدًا^(٤)؟

لأنّهم يعدّونه من قبيل الضرورة، ويُعربون (مَشِيهَا) مبتدأ حُذِفَ حَبْرُهُ، وسَدَّتِ الحَالُ (وَوَيْدَا) مَسَدَّهُ، والتقدير: مَشِيهَا يَظْهَرُ وَوَيْدَا.

٥- أمّا الكوفيّون: فقد أخذوا بالشاهد، وأجازوا تقدّم الفاعل على فعله، كما قدّمت (مَشِيهَا) على (وَوَيْدَا)^(١).

(١) الكتاب ١/٢٦، ١٥٣.

(٢) طبقات النحويين، ص ٤٣.

(٣) همع الهوامع ١/٤٥.

(٤) البيت من الرجز، وهو للزبّاء، وقيل للخنساء في المقاصد النحوية ٢/٤٤٨، وشرح شواهد المغني ٢/٩١٢، وخرزانة الأدب ٧/٢٩٥، وأوضح المسالك ٢/٨٦، ومغني اللبيب ٥٨١، وهمع الهوامع ١/١٥٩، والأغاني ١٥/٢٥٦، وشرح التصريح ١/٣٩٧، وشرح الأشموني ١/١٦٩، ومقاييس اللغة ٦/٧٨.

٦ - ولعلَّ كثرة ممارسة الكوفيين للتلاوة والرواية هي التي أورثتهم الاعتداد بظاهر النصِّ،
وتهيَّب الهجوم عليه بالتأويل، أو الإنكار.

وكان من أشهر علما النحو في الكوفة، ما يلي:

١ - معاذ الهَرَاءُ:

هو أبو مسلمٍ معاذ الهَرَاءُ، نشأ بالكوفة، وكان يبيع الثياب الهَرَوِيَّةَ، فُعُرف بها، أخذ
عنه الكِسَائِيُّ والفَرَّاءُ، ويقال: إنَّه أوَّل من وضع التصريف، وتوفي سنة ١٨٧هـ^(٢).

٢ - الكِسَائِيُّ:

هو أبو الحسن علي بن حمزة الكِسَائِيُّ، إمام نحاة الكوفة، وأحد القُرَّاء السبعة، نشأ
بالكوفة، وأخذ عن الهَرَاءِ، والخليل، وأقرأه الأَخْفَشُ كتابَ سيبويه، ورحل إلى البادية فحَفِظَ
كثيراً من اللغة، وعَهَدَ إليه الرشيد في تأديب الأمين والمأمون، توفي سنة ١٨٩هـ.
ومن كتبه: "معاني القرآن"، و"مختصر النحو"، ويعد الكِسَائِيُّ إمامَ نحاة الكوفة^(٣).
ومن آرائه النحوية: جواز إعمال اسم الفاعل وهو ماضي الزمن^(٤).

٣ - الفَرَّاءُ:

هو أبو زكريا يحيى بن زياد الدِّيَلَمِيُّ، وُلد بالكوفة، وأخذ عن الكِسَائِيِّ، وعن يونسَ
بن حبيب، وكان أبرع الكوفيين في علمهم، وتوفي سنة ٢٠٧هـ^(٥).
ومن كُتبه: "معاني القرآن"، و"المذكر والمؤنث"، و"المقصود والممدود".
ومن آرائه النحوية: أن الاسم الذي بعد لولا ليس مبتدأ؛ بل مرفوعاً بها؛ لاستغنائها
بها كما يرتفع الفاعل بالفعل^(١).

(١) انظر: حاشية الخضري ج ١ ص ١٤٤.

(٢) الفهرست لابن النديم ص ٩٦، وإنباه الرواة ج ٣ ص ٢٨٨.

(٣) طبقات القراء ج ١ ص ٥٣٥. وطبقات النحويين ص ١٣٨.

(٤) شرح التصريح ج ٢ ص ٦٦.

(٥) مراتب النحويين ص ٨٦، وطبقات النحويين ص ١٤٣.

(١) همع الهوامع ج ١ ص ١٠٥.

٤ - ثَعْلَب:

هو أحمد بن يحيى المعروف بثَعْلَب، ولد سنة ٢٠٠، وأخذ عن محمد بن سَلَام الجُمَحِي، ومحمد بن زياد الأعرابي وغيرهما، ودرس كتب الكِسَائِي والْفَرَّاء، وقرأ كتاب سِيَبَوِيهِ على نفسه، وهو من أئمة الكوفيين في النحو، ومات سنة ٢٩١هـ.

ومن كُتُبِه: "اختلاف النحويين"، و"معاني القرآن"، و"ما ينصرف وما لا ينصرف" (٢).

ومن آرائه النحوية: أنه إذا سُمِّيَ مذَكَّرٌ بمؤنثٍ مجرَّدٍ مِنَ التاء، فإن كان ثلاثيًا مُنْعٍ مِنَ الصرف، سواء أكان محرَّكًا الوَسَطِ كَفَجِد، أم ساكنة كحَرْب (٣).

(٢) إنباه الرواة ١/١٣٨، وبغية الوعاة ١/٣٩٦.

(٣) شرح الأشموني ٣/١٩٢.

المبحث الثالث

أسباب الخلاف النحوي

ظهرت عدة عوامل أزكت روح الخلاف وهيأته بين قطبي الخلاف البصرة والكوفة، وهذه العوامل منها ما هو طبيعي، يرجع إلى الموقع الجغرافي لكل منهما، ومنها ما هو سياسي، ومنها ما هو راجع إلى أسلوب التفكير وطريقته في الدرس النحوي، ومنها ما يرجع إلى اللغة العربية نفسها وطريقة البحث العلمي فيها، وسوف أُلقي الضوء على هذه العوامل، التي كانت سبباً في وجود الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، وسأبدأ بأهمها . من وجهة نظري . وهو طريقة البحث العلمي في اللغة العربية نفسها، مستنداً في ذلك إلى ما ذكره ابن جني في الخصائص على النحو التالي:

أولاً: طبيعة البحث العلمي:

ذكر ابن جني في الخصائص أن الخلاف الذي وقع في مسائل النحو لم تكن أسبابه سياسية أو مزاجية، أو مذهبية أو غيرها، لكن أرجع الخلاف كله، إلى أسباب أخرى موضوعية، تتعلق باللغة العربية نفسها، ومنها طبيعة البحث العلمي نفسه. وكذلك طبيعة العلل التي تتحكم في العلاقات اللغوية، وطبيعة الدلالات التي تحملها الألفاظ. ونكتفي هنا بطبيعة البحث العلمي، لأن الأسباب الأخرى التي ذكرها ابن جني ليس محل دراستها هنا، يقول ابن جني:

١- إن اللغة العربية التي استخلصت منها القواعد لم تكن لغة واحدة، ويحدث أن يجتمع في كلام الفصيح لغتان فصاعداً^(١) مثل اجتماع (سقى) و(أسقى) بمعنى واحد في بيت لبيد:

سَقَى قَوْمِي بَنِي مَجْدٍ وَأَسْقَى نَمِيراً وَالْقَبَائِلَ مِنْ هِلَالٍ^(٢)

و"وفى" و"أوفى" في بيت طفيل الغنوي:

(١) الخصائص الجزء الأول الباب ٥١.

(٢) البيت من الوافر، وهو للبيد في ديوانه ص ٩٣، وتهذيب اللغة ٢٢٨/٩، ٦٨٤/١٠، وورصف المباني ص ٥٠، واللسان ٣/٣٩٦ مادة (مجد)، والمخصص ١٤/١٦٩، وتهذيب اللغة ٢٢٨/٩.

أَمَّا ابْنُ طَوْقٍ فَقَدْ أَوْفَى بِدِمَّتِهِ كَمَا وَفَى بِقِلَاصِ النَّجْمِ حَادِيهَا^(١)

ومن ذلك قولهم (بغداد) و(بغدان)، ويجوز أن تكون للقبيلة الواحدة لفظتان للمعنى الواحد، متساويتان في الاستعمال، أو أن تستعيرها من قبيلة أخرى فتلحق اللفظة الدخيلة لطول الاستعمال باللفظة الأولى^(٢).

ويروي ابن جني عن الأصمعي حكاية الرجلين اللذين اختلفا في "الصقر" أهو بالسين أم بالصاد، فتراضيا بأول وارد عليهما، فحكيا له ما هما فيه، فقال: لا أقول كما قلتما، إنما هو "الزقر" ويعقب قائلاً: "ألا ترى إلى كل واحد من الثلاثة كيف أفاد في هذه الحال إلى لغته لغتين أخريين معها، وهكذا تتداخل اللغات"^(٣) بل يفرد باباً خاصاً لتركب اللغات^(٤)، وباباً خاصاً باختلاف اللغات وكلها حجة^(٥) وباباً خاصاً في العربي الفصيح ينتقل لسانه، ويسمع لغة غيره، أيراعونها ويعتمدها أم يلغيها وي طرح حكمها... إلخ.

ولا يخفى على قارئ الخصائص تتابع الأبواب الثلاثة الأخيرة، وأن الباب السابق لها لا يبعد عنها كثيراً، مما يؤكد إلحاح ابن جني على هذه المسألة.

٢- ثم إن اللغة سواء كانت تواضعاً أم إلهاماً لم تكن في وقت واحد "فإنها لا بد أن يكون وقع في أول الأمر بعضها، ثم احتيج فيما بعد إلى الزيادة عليه، لحضور الداعي إليه، فزيد فيها شيئاً فشيئاً، وهذه الأشياء التي أضيفت على قياس ما كان وضع في الأصل مختلفاً، وإن كان كل واحد آخذاً من صحة القياس حظاً، ويجوز أيضاً أن يكون الموضوع الأول ضرباً واحداً، ثم رأى من جاء من بعد أن خالف قياس الأول إلى قياس ثانٍ جارٍ في الصحة مجرى الأول".

(١) البيت من الطويل، وهو للبيد، انظر: الخصائص ١/٣٧٠، ٣/٣١٦، واللسان ٧/٧٩ مادة (قلص)، و ٣٩٨/١٥ مادة (وَفَى)، والمصباح المنير ١٠/٤٢١، باب (الواو مع الفاء وما يثلثهما).

(٢) الخصائص ج ١ ص ٣٧٢.

(٣) الخصائص ج ١/٣٧٤.

(٤) الخصائص الجزء الأول، الباب الثاني والخمسون ص ٣٧٤.

(٥) الخصائص الجزء الثاني، الباب السادس والخمسون ص ١٠.

٣- ناهيك عن "كثرة هذه اللغة، وسعتها، وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها"^(١) و"شدة تداخلها، وتزاحم الألفاظ والأغراض على جهاتها"^(٢).

٤- قد يكون للحكم الواحد علتان أو أكثر منهما، كرفع المبتدأ، فالبصريون يعتلون لرفعه بالابتداء، والكوفيون يرفعونه إما بالجزء الثاني الذي هو رافعه عندهم، وإما بما يعود عليه من ذكره على حسب مواقعه^(٣)، وكذلك رفع الخبر، ورفع الفاعل، ويعقب ابن جني على هذا تعقيباً عميق الدلالة وصريحها: "وعلى هذا باب معظم العربية".

٥- وقد تدعو علتان مختلفتان إلى حكمين في الشيء الواحد، مثل إعمال أهل الحجاز ما النافية للحال، وإهمال بني تميم لها، والسبب أن أهل الحجاز كأنهم لما رأوها داخلية على المبتدأ والخبر دخول "ليس" عليهما، ونافية للحال نفيها إياها، اعملوها عملها إذ اجتمع فيها الشبهان بهما، أما بنو تميم فلما رأوهما حرفاً داخلًا بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها، ومباشرة لكل واحد من جزأيهما، أجروها مجرى "هل"^(٤).

٦- وَيُسَمَّعُ الشيء فيستدل به من وجه على تصحيح شيء أو إفساد غيره، ويستدل به من وجه آخر على شيء غير الأول، مثل اتصال الضمير المنصوب بالرفوع في نحو (أكرمته) فهذا موضع يمكن أن يستدل به على شدة اتصال الفعل بفاعله، ولكنه يفسد استدلال من قال: إن المفعول به إنما نصبه الفاعل وحده، لا الفعل وحده، ولا الفعل والفاعل جميعاً^(٥).

٧- وقد يرد شيء من اللفظ، فيجوز جوازاً صحيحاً أن يُسْتَدَلَّ به على أمر ما، وأن يستدل به على ضده البتة، وذلك نحو "مررت بزيد، ورغبت في عمرو" فالدلالة الأولى لهذه الأفعال الموصولة بحرف الجر أن الجار معتد من جملة الفعل الواصل به، لأن الباء في نحو "مررت بزيد" معاقبة لهمزة النقل في نحو "أمررت زيداً". والدلالة الثانية هي أن حرف الجر

(١) الخصائص ٢١٥/١.

(٢) الخصائص ١/١٨٣.

(٣) الخصائص ١/١٦٦، والإتصاف ١/٤٤.

(٤) الخصائص ١/١٦٧.

(٥) الإتصاف ص ٧٨، ٧٩. والخصائص ١/١٠١، وشرح الرضي ١/٢١.

جار مجرى بعض مجروره، لأنك تحكم لموضع الجار والمجرور بالنصب، فتعطف عليه بالنصب، فتقول: "مررت بزید وعمراً، ولأنه لا يفصل بين الجار والمجرور، وهكذا استخلصت من اللفظ الواحد دالتان كلتاها مقبولة في القياس^(١).

٨- العلماء اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه، كما اختلفوا أيضاً فيما اختلفت العرب فيه، وكل ذهب مذهباً، وإن كان بعضه قوياً، وبعضه ضعيفاً^(٢).

٩- يستعرض ابن جني في باب "صدق النقلة، وثقة الرواة والحملة" المشهورين من علماء السلف، مثنياً على خلقهم، فعلى (رضي الله عنه) بادئ هذا العلم، والمرشد إليه، ثم ابن عباس (رضي الله عنه)، ثم أبو الأسود الدؤلي.. وهذا أبو عمرو بن العلاء يعترف بأنه زاد في شعر العرب بيتاً واحداً:

وأنكرتني وما كان الذي نكرت من الحوادث إلا الشيب والصلعا^(٣)

فيتخلص من تبعات هذا العلم وتجرجه، ويتحوب إلى الله.

وهذا الأصمعي صنّاجة الرواة والنقلة حذف من اللغة الكثير؛ لأنه لم يقو عنده إذا لم يسمعه، وكفاه ثقة أنه توقف عن تفسير القرآن الكريم، وحديث النبي . صلى الله عليه وسلم . فكيف يتهم بالزيادة في كلام العرب، ونظيرهما أبو زيد، وأبو عبيدة، وأبو حاتم، والكسائي، وسيبويه، وأبو علي الفارسي الذي "كان من تحوّبه وتأنيه وتجرّجه كثير التوقف فيما يحكيه، دائم الاستظهار لإيراد ما يرويه، فكان تارة يقول: أنشدت لجرير فيما أحسب، وأخرى: قال لي أبو بكر فيما أظن.."^(٤).

ثم يتساءل ابن جني قائلاً: فما الذي أوقع الخلاف بين علماء على هذا الخلق والعقّة والنزاهة؟ (ويجب قائلاً): إنه شرف هذا العلم، وكرم هذا الأمر من جهة، والحرص الشديد من العلماء على هذا العلم، وتخرّيبهم الصدق والدقة من جهة أخرى "ولعل أكثر من يُرْمَى

(١) الخصائص ١/١٠٦.

(٢) الخصائص ١/١٦٨.

(٣) البيت من البسيط، وهولأعشى في ديوانه ص ١٥١، واللسان ٥/٢٣٣ مادة (نكر) ومقاييس اللغة ٥/٤٧٦، وتهذيب اللغة ١٠/١٩١، والخصائص ٣/٣١٠، والمزهر ٢/٣٥٥.

(٤) الخصائص ٣/٣١٣.

بِسْتُطَّةٍ فِي رِوَايَةٍ، أَوْ غَمَزَ فِي حِكَايَةِ مُحَمَّدِي الصَّدَقِ فِيهَا، بَرِيءٌ عِنْدَ اللَّهِ ذَكَرَهُ مِنْ تَبَعْتِهَا، لَكِنْ أَخَذَتْ عَلَيْهِ إِمَّا لِاعْتِنَانِ شَبْهَةِ عَرَضَتْ لَهُ، وَإِمَّا لِأَنْ ثَالِبَهُ وَمَتَعَّبِيَهُ مَقْصَّرٌ عَنِ مَغْزَاهِ، مَغْضُوضُ الطَّرْفِ دُونَ مَدَاهِ.. فَلَوْلَا أَنْ هَذَا الْعِلْمُ فِي نَفْسِ أَهْلِهِ وَالْمُتَفَيْعِينَ بِظِلِّهِ كَرِيمِ الطَّرْفِينَ، جَدَّدُ السَّمْتِينَ لِمَا تَسَابَوْا بِالْمُهْجَنَةِ فِيهِ، وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ فِي تَحْصِينِ فُرُوجِهِ وَنَوَاحِيهِ، لِيَطْوُوا ثُوبَهُ عَلَى أَعْدَلِ غُرُورِهِ وَمَطَاوِيهِ^(١).

١٠ - "لا يمنع العالم قوة القوي من إجازة الوجه الآخر إذا كان ذلك الوجه من مذاهبهم وعلى سمت كلامهم"^(٢) ولا بد آنذاك أن الوجه الذي أفتى به هو أظهرها عنده. ومن أمثلته رأي سيوييه في قولهم "له مائة بيضاً" "أنه حال من النكرة، وإن جاز أن يكون (بيضاً) حالاً من الضمير المعرفة في (له)، وعلى ذلك حمل قوله:
لعزة موحشاً طلل^(٣).

فقال فيه: إنه حال من النكرة، ولم يحمله على الضمير في الظرف، أفيحسن بأحد أن يدعي على أحد متوسطينا أن يخفى هذا الموضع لديه، فضلاً عن المشهود له بالفضل: سيوييه^(٤).

١١ - وقد يفتي العالم بالوجه الأضعف لأنه صحيح على الحالات "ووجه الحكمة في الجمع بين اللغتين: القوية والضعيفة في كلام واحد أن يَرُوكَ أن جميع كلامهم، وإن تفاوتت أحواله على ذكر منهم، وثابت في نفوسهم، وليؤنسوك بذلك، حتى إذا رأيتهم وقد جمعوا في عقد واحد بين ما يقوى ويضعف كنت إذا أفردت الضعيف منهما بنفسه، ولم تضممه إلى القوي، فيتبين به ضعفه وتقصيره عنه، آنس به وأقل احتشاماً لاستعماله"^(٥).

(١) الخصائص ٣/٣١٢.

(٢) الخصائص ٢/٤٩٢.

(٣) البيت من الوافر، ويروى: لمية موحشاً، وهو لكثير عزة، وينسب لذي الرمة، انظر الكتاب ١/٧٦. وانظر ديوان كثير عزة ص ٥٠٦، وخزانة الأدب ٣/٢١١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٥٥، وأسرار العربية ص ١٤٧، وأوضح المسالك ٢/٣١٠، والخصائص ٢/٤٩٢، وشرح الأشموني ١/٢٤٧، ومغني اللبيب ١/٨٥، ٢/٤٣٦، وشرح التصريح ١/٥٨٤، ٢/١٣١.

(٤) الخصائص ٣/٤٩٢.

(٥) الخصائص ٣/٣١٧.

وقد رأى العلماء في مثل هذا "سعة في التفسيح، وإرخاء للتنفس، وشحاً على ما جشموه فتواضعوا أن يتكارهوه فيلغوه، ويطرحوه، ونظير هذا الإنسان يكون له ابنان أو أكثر من ذلك فلا يمنعه من ذلك نجابة النجيب منهما الاعتراف بأدوئهما، وجمعه في المقام الواحد إذا احتاج إلى ذلك"^(١).

ويُظهِر هذا التفسير الحرص الشديد من ابن جني على ألفاظ هذه اللغة وأوجه استعمالها حرص الأب على أبنائه، ومثل له بأكثر من مثال، منها قول الفرزدق:

كِلَاهُمَا حِينَ جَدِّ الْجَرِيِّ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكَلَا أَنْفِيهِمَا رَابِي^(٢)

"فقوله: (كلاهما قد أقلعا) ضعيف لأنه حمل على المعنى، وقوله (كلا انفيهما رابي) قوي لأنه حمل على اللفظ". وجعل ابن جني منه قوله تعالى: "بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون" (سورة البقرة: آية ١١٢)، فحمل أول الآية على اللفظ وآخرها على المعنى، والحمل على اللفظ أقوى، وقرأ عمارة "ولا الليل سابق النهار" (سورة يس: آية ٤٠)، فقال أبو العباس: ما أردت؟ فقال أردت: سابق النهار، فقال: فهلا قلته، فقال عمارة: لو قلته لكان أوزن"^(٣).

وهكذا فإن أسباب الاختلافات بين العلماء . في نظر ابن جني . راجع إلى طبيعة البحث العلمي، وما بني عليه من منهج في الاختيار من بين الآراء، وأن طبيعة اللغة العربية أعقد من أن يحيط بها بحث لذا اكتفينا بما عُرض.

ثانياً: الأسلوب والطريقة:

إن الأسلوب والطريقة التي تتبعها كل مدرسة في السماع والقياس والتعليل، كان سبباً من أسباب الخلاف بينهما، فمثلاً تحديد السماع والقياس عند البصريين، بينما عكسه عند الكوفيين الذين توسعوا في السماع عن القبائل العربية، وتوسعوا في القياس حتى على القليل

(١) الخصائص ٣/٣١٨ . ٣١٩.

(٢) البيت من البسيط وهو للفرزدق، انظر: أسرار العربية ص ٢٨٧، والخصائص ٢/٤١٢، ٣/٣١٤، وشرح الأثموني ١/٣٣، والخزانة ١/١٣١، ٤/٢٩٩، وشرح التصريح ٢/٤٣، واللسان ٩/١٥٦ مادة (سكف)، وشرح المفصل ١/٥٤، ومغني اللبيب ص ٢٠٤، وهمع الهوامع ١/٤١.

(٣) الخصائص ٣/٣١٨ . ١/١٢٥.

الشاذ، وقد توسع ذلك حتى تشمل القراءات القرآنية، فالبصريون كان لهم موقف من بعض القراءات التي خالفت القاعدة النحوية عندهم، ثم شاع ذلك على بقية المدارس النحوية^(١).

ثالثاً: الموقع الجغرافي لبيئتي الخلاف:

ربما يعود ذلك الخلاف إلى أنّ البصرة بحكم موقعها الجغرافي على الخليج العربي جعل عملية الاختلاط بغير العرب عملية سهلة نتيجة الملاحة البحرية؛ وهذا بدوره جعل البصريين يتحرون الدقة في السماع اللغوي عن العرب بالإضافة إلى القياس على الكثرة المطردة. أما الكوفة فبحكم موقعها الجغرافي وهي في وسط العراق فكانت قليلة الاختلاط بغير العرب مما جعل الكوفيين يطمئنون إلى سلامة اللغة، ويضاف إلى ذلك أنّ انشغال الكوفيين بالفقه جعلهم يطبقون ذلك على النحو فدعاهم إلى التوسع في السماع والقياس^(٢).

رابعاً: التنافس العلمي وإثبات الذات

وهذا أمر غريزي في جبلة الناس كلٍّ يجب أن يجد لنفسه المكانة، والقدمة، سواء كان على مستوى المدرسة الواحدة أو على مستوى المدارس، وهذا أدكى شعلته بين المدرستين الخلفاء العباسيون الذين أدوا دوراً مهماً في تفضيل النحاة بعضهم على بعض، وتقريبهم منهم، بالإضافة إلى إجراء المناظرات بينهم مما جعل الخلاف يدب بينهم، فالعباسيون كانوا يميلون إلى الكوفيين، ويحاولون الانتصار لهم في المناظرات التي كانت تقام مع نحاة البصرة، وقد دونت المؤلفات الكثير من هذه المناظرات مثل ما دار بين الكسائي وسيبويه، وبين الكسائي والأصمعي، وبين المازني وابن السكيت، وبين المبرد وثلعب، ومن نحاة بغداد بين الزجاجي وابن كيسان. وقد أفرد السيوطي لذلك باباً في كتابه (الأشباه والنظائر) سمّاه (فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات)^(١)، كما ألف الزجاجي كتاب أسماه (مجالس العلماء) تحدث فيه عن مجالس العلم والمناظرات بين النحاة.

(١) انظر: موقف البصريين ممن خالفهم في القراءات القرآنية من هذه الدراسة ص (٥٥).

(٢) انظر: بيئة الخلاف من هذه الدراسة ص (٤٢ - ٤٣).

(١) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية. بيروت، ج ٣ ص ٨٥.

خامساً: الاتجاه السياسي والعصية الإقليمية:

فكل فريق يريد القدمة لبلده، ومن الجدير بالقول: إنَّ الخلاف بين البصرة والكوفة يعود إلى الأحداث الأخيرة من زمن الخلافة الراشدة، حيث بعد مقتل عثمان . رضي الله عنه . وتولي علي . كرم الله وجهه . الخلافة حدث ما حدث بين المسلمين نتيجة القلة المناققة التي أشعلت نار الفتنة، وكان نتيجة ذلك أن حدث الخلاف بين البصرة والكوفة، فقد عرفت البصرة بأنها عثمانية الولاء، ويدلل على ذلك أنَّ عائشة - رضي الله عنها - والزيبر وطلحة . رضي الله عنهما . حين خرجوا من مكة توجهوا إلى البصرة للمطالبة بدم عثمان ، بينما توجه علي رضي الله عنه إلى الكوفة، وبعد ذلك كانت وقعة الجمل حيث تمت المواجهة بين علي والكوفيين، وعائشة والبصريين، فظاهر المواجهة بين البصرة والكوفة^(٢).

ثم إن الخلاف بين وجهتي النظر النحوية لم تكن للسياسة ولا العصبية تأثير مباشر فيه، وإنما كان التكتل لكل فريق استجابة للعصبية ليس غير^(٣). وأن التعصب الذي نشأ واشتد بين المصرين كان وليد السياسة، والسياسة هي التي تعهدته حتى أشعلت ناره، وبعد الهدوء السياسي تحول اتجاه البلدين إلى عصبية للبلد^(٤)، لذلك فإن المدافعة عن أسباب العيش ثم العصبية للبلد لا للسياسة هما اللذان لَوَّنا الخلاف النحوي بشيء من العنف، ولم يوجدها، وعلى ضوء ذلك ظهرت العصبية واضحة في المناظرات التي جرت بين البلدين، وفي أشعار كل من البلدين في الآخر، ومن هذه الأشعار ما قاله البصريون في حق الكوفيين، ومنها ما قاله الكوفيون في حق البصريين، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما قاله اليزيدي مادحاً نحاة البصرة، هاجياً الكسائي وأصحابه:

(٢) عون الشريف قاسم، شعر البصرة في العصر الأموي دراسة في السياسة والاجتماع ، ص ١٣ . ٢٠ .

(٣) في أصول النحو ص ٢٠٧ .

(٤) إنباه الرواه ١ / ٢٤٨ .

يا طالب النحو ألا فابكه بعد أبي عمرو وحماد
وابن أبي إسحاق في علمه والزين في المشهد والنادي

إلى أن يقول:

أما الكسائي فذاك امرؤ في النحو حار غير مرتاد
وهو لمن يأتته جهلاً به مثل سراب اليبس للصادي^(١)

ومن ذلك ما قاله أعشى همدان في انتصاره لأهل الكوفة على البصرة:

أكسع البصري إن لاقيته إنما يكسع من قل وذل
واجعل الكوفي في الخيل ولا تجعل البصري إلا في النفل^(٢)

ومن هذه العصبية أيضاً: التعصب للأعلام النحوية ومن ذلك تعصب الفراء ضد سيبويه، فقد ذكر السيوطي أن الفراء "كان زائد العصبية على سيبويه وكتابه تحت رأسه"^(٣).

سادساً: الثقافة وطريقة التفكير:

وتفصيل ذلك أن حركة الترجمة عن اليونانيين والفرس نشطت مبكرة عند البصريين، ويدلل على ذلك ما قام به ماسرجويه، وابن المقفع من ترجمات، ويضاف إلى ذلك أن فكرة الاعتزال التي ترتبط بالعقل والمنطق، وانعكاس ذلك على الدراسات كان له دوره عند البصريين، ويقابل ذلك الفكر الشيعي عند الكوفيين، والحقيقة أن هذه المؤثرات كان لها دور كبير في الخلاف وخاصة أن نحاة البصرة الأوائل كان لهم صلة بالمعتزلة وأهل المنطق والفلسفة، وظهر ذلك واضحاً في موقفهم في الدراسات النحوية، وهذا الاتصال بهذه العناصر ظل يرافق جميع النشاطات الأخرى غير النحوية^(٤).

(١) إرشاد الأريب ٥ / ١١٥. والخلاف بين النحويين ٧٣.

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٤. والخلاف بين النحويين ص ٧٣.

(٣) بغية الوعاة ج ١ ص ٤١١.

(٤) أحمد كمال زكي، الحياة الأدبية في البصرة إلى نهاية القرن الثاني الهجري، بتصرف يسير، ص ١٠٦، وما

بعدها.

سابعاً: الاجتهاد:

وأميل كذلك إلى أن الاجتهاد، وهو باب مفتوح على مصراعيه، يُعد سبباً مهماً من أسباب الخلاف النحوي، حيث تفتُح العقل العربي، وحيث تطور اللغة ونموها، مما يجعل الأمر لا بد منه. والدليل على ذلك أن الدارس لمسائل الخلاف يجد أن كثيراً منها خلافاً عقلياً جدلياً، لا يتعدى الخلاف اللفظي، وفي بعض الأحيان لم تكن له فائدة مجدية، وقد ذكر صاحب الارتشاف (أبو حيان) مسائل كثيرة لا فائدة منها، والقارئ لها مضيق للوقت والمداد. وسنذكر كثيراً منها في المسائل الخلافية التي لا ثمره فيها على الدرس النحوي، لاحقاً في الفصل الثاني من الباب الثاني. إن شاء الله .

ثامناً: نشأة اللغة العربية ونموها:

إن من أهم أسباب الخلاف النحوي بين العلماء وأقواها - من وجهة نظري - هو نشأة اللغة العربية، فنشأتها وحدها كافية لوجود الخلافات، وذلك يرجع إلى:

أ- أن المهد الأول للعرب هو الجزيرة العربية، فيها نشأوا وعاشوا وكَوَّنوا قبائل متباينة تختلف في لهجاتها ولغاتها. واللغة العربية الفصحى هي لغة الحجاز التي وصلت إلينا، وكانت قبل الإسلام لغات عديدة تعرف بلغات القبائل.

ب- أن الخلاف في لغات هذه القبائل قد يكون خلاف كلمات، بمعنى أنهم يستعملون كلمات مختلفة للدلالة على معنى واحد. أو يستعملون كلمة واحدة للدلالة على معانٍ مختلفة.

ج- أن الخلاف قد يكون في الحركات، فبعض القبائل كقريش تفتح حرف المضارعة فتقول: "نستعين" بفتح النون، وبعضها كأسد تقول: "نستعين" بكسر النون، وبعضهم يقول: ما زيد قائم، وبعضهم: ما زيد قائما، وبعضهم يقول: هذه النخل، وهذه البقر، وبعضهم يقول: هذا النخل وهذا البقر.

د- أن الخلاف قد يعظم ويشتد كالخلاف بين القبائل العدنانية في الحجاز والقحطانية في اليمن، فقد كانوا يختلفون في المفردات والتراكيب، حتى قال أبو عمرو بن العلاء: "ما لسان حمير وأقاصي اليمن بلساننا ولا عريبتهم بعريبتنا".

هـ- أن الاختلاف قد يكون يسيراً كالاختلاف بين قبيلتين متجاورتين من أصل واحد، وهذا الاختلاف كان سبباً في اختلاف قراءات القرآن، فقد تليت حسب اختلاف العرب في لغاتهم ولهجاتهم، وكذلك كان سبباً في كثرة المترادفات في اللغة العربية، فقبيلة تضع اسماً لشيء، وقبيلة أخرى تضع لذات الشيء اسماً آخر، ولهذا كثرت المترادفات كثيرة غريبة، حتى قالوا مثلاً: إن للعسل ثمانين اسماً، وللسيف خمسين اسماً وقد ألف صاحب القاموس كتاباً أسماه "الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف".

و- أن الفصح في اللغة العربية عند الرواة هو ما كثر استعماله على ألسنة العرب وشاع في أكثر لغاتهم، فهذه القبائل المختلفة في لهجاتها لم تكن على درجة واحدة من الفصاحة وصفاء العروبة، فقد اشتهر بعضها بأنه أفصح من بعض. ولم تكن كذلك في درجة واحدة من سلامة اللغة، فقد سلمت بعض القبائل وحافظت على عربيتها من تسرب الدخيل إليها، وذلك لبعدها مكانها من الاختلاط والفساد.

ولهذا عندما بدأ الرواة يجمعون اللغة كانوا يتحرون ويفضلون بعض القبائل على بعض، ولا يأخذون اللغة إلا عن خلصت عربيتهم وسلم لسانهم من العجمة والشوائب والانحراف، فهم لم يأخذوا اللغة عن أهل الدر أو الحضرة قط وذلك لفساد لغتهم وتسرب الدخيل إليها عن طريق مخالطتهم لغير العرب، ولم يأخذوا عن حمير لكونها لغة قائمة بذاتها مخالفة للغة مضر، ولكثرة ما دخلها من لغات الحبشة واليهود والفرس بسبب الاختلاط بأهلها. ولم يأخذوا عن قبائل لحم وجذام وقضاعة وغسان وتغلب لسكانهم التخوم المجاورة لمصر والشام وفارس والهند. ولم يأخذوا عن بني حنيفة وسكان اليمامة وثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، إنما أخذ الرواة اللسان العربي عن قبائل: قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، والسبب في ذلك، كما سبقت الإشارة، هو أن الرواة كانوا يختارون من العرب من بقوا على عربيتهم ولم يفسدها اختلاطهم بغيرهم.

المبحث الرابع

نظرة نقدية حول مصطلح "المدارس"، والمصطلح النحوي

المطلب الأول:

نظرة نقدية حول مصطلح "المدارس النحوية"

يجب أولاً أن نقر بأن مصطلح مدرسة لا يعني المعنى الحرفي لها، من وجود مكاني بأسوار وأبواب ومعدات من تلاميذ وأساتذة ومتعلمين، كالمعارف عليه الآن.

وحقيقة أخرى أحب أن أنوّه إليها وقد نوّه إليها وقررها باحثون آخرون، كشوقي ضيف وعبدالرحمن السيد، وفاضل السامرائي، وهي أن كل المدارس أو المذاهب النحوية صدى لمدرسة البصرة، وناشئة في أحضانها ومستقاة من قواعدها ومادتها النحوية.

وبعد، فإن الصحيح - من وجهة نظري - أن مصطلح مدارس بجانب للصواب، فهي ليست (مدارس) ولا (مذاهب) ولا (اجتهادات) بل هي (آراء) جماعة من أهل النحو، لذلك فإن تسميتها بـ (جماعة) أوقع عندي، من تسميتها (مدرسة) فنقول: جماعة أهل الكوفة النحوية، وجماعة أهل البصرة، وجماعة بغداد النحوية، حيث إن لفظ مدرسة لا يعبر من حيث العدد والمكان والأدوات على لفظ مدرسة. أما (جماعة) فهي تعبر عن مجموعة من علماء معينين اختصوا بعلم النحو ومسائله والخلاف فيه مع جماعة نحوية أخرى من مكان آخر اجتمعوا فيه ولقبوا به.

ولنفرض أن هناك مدرسة في النحو بالفعل، فإن ذلك لا ينطبق إلا على مدرسة البصرة، وذلك يرجع لعدة عوامل، لم تتوفر لأي جماعة نحوية أخرى، وهي:

الأول: أن النحو قد تأسس في البصرة على يد الخليفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه وتلميذه أبي الأسود الدؤلي.

والثاني: قيام أبي الأسود الدؤلي بتثبيت (علامات الإعراب) أو ما يسمى بـ (الشكل) وقد حل من خلال ذلك إشكالات كبيرة في النحو.

والثالث: ما قام به نصر بن عاصم تلميذ أبي الأسود بإنجاز (نقط الإعجام).

وأخيراً جاء الخليل بن أحمد الفراهيدي فحوّل هذه النقاط الإعرابية إلى حركات.

هذا بعض ما فعلته مدرسة البصرة، وأخذ أعلام المدارس التالية النحو من نخاة البصرة، وتعلموا على أيديهم، حتى صاروا أعلاماً تنسب إليهم المدارس النحوية التي ظهرت بعد مدرسة البصرة.

فهل هناك شيء فعلته المدارس التالية للبصرة، بعد ذلك سوى اتخاذ أسلوب أو منهج مخالف لما سارت عليه مدرسة البصرة النحوية في الدرس النحوي؟

لكن مع وجود شبه إجماع على وجود هذه المدارس، غير البصرية من كوفية وبغدادية وأندلسية ومصرية، _ ولا يمكن إنكارها - فإنها كلها قامت على أصول بصرية، ومنها ما خالف أو زاد كالكوفية، ومنها ما أخذ بالجمع بين آراء البصرة والكوفة كالبغدادية، ومنها من اهتم بالشروح والاختصارات والتأليفات كالمصرية والأندلسية وغيرهما.

لذلك فإن هذه المدارس - كما يسميها المعاصرون إن كانت مدارس - فهي جميعاً صدى لمدرسة البصرة، فأعلام مدرسة الكوفة هم تلاميذ تخرجوا في الحقيقة في مدرسة البصرة، فالكسائي هو تلميذ الخليل مثلما سيبويه تلميذه، ودرس الكسائي على أستاذه الخليل ثلاث سنوات إلى وفاة الخليل عام (١٧٥هـ) حيث استدعاه المهدي ليؤدب ابنه الرشيد.

والفراء تلميذ الكسائي الذي يتهم سيبويه بالعجمة وعدم الفصاحة هو في الحقيقة أحد تلاميذ (سيبويه) نفسه، وأغلب علمه في النحو هو من (كتاب) سيبويه، وحينما مات الفراء انكشفت الحقيقة عندما وجد كتاب سيبويه تحت وسادته فقد كان لا يفارقه أبداً حتى وفاته.

أما المدارس الأخرى، فهي نتيجة من نتائج الخلاف بين مدرسة البصرة والكوفة، فقد جاء الأخفش الأوسط تلميذ سيبويه ليبذر البذرة الأولى في (مدرسة بغداد) ويؤسس مدرسة نحوية معتدلة تأخذ من مدرستي البصرة والكوفة منهجاً وسطاً تعمل عليه.

ثم يأتي (ابن هشام) ليرتبع على عرش النحو في (المدرسة المصرية)، وأخيراً (مدرسة الأندلس) التي تضيع خارطة بداياتها وملامح رياستها بين (جودي بن عثمان) الذي درس على الكسائي وبين (الأعلم الشنتمري المتوفى سنة ٤٧٦ هـ) كما يرى شوقي ضيف.

لذلك فإن مصطلح (المدارس النحوية). على اعتبار صحة التسمية. يشير إلى مدرسة واحدة هي التي أسست النحو، وهي المدرسة البصرية، وما ظهر بعدها من اتجاهات أو مدارس أو مذاهب ما هو إلا صورة مصغرة لهذه المدرسة في دراسة النحو العربي، واختلفت في مناهجها في بعض المسائل النحوية الفرعية، وارتبط كل اتجاه منها بإقليم عربي مُعيّن، ولم يكن للارتباط المكاني دلالة علمية خاصة.

ولو أنعمنا النظر، واستقرأنا مصطلح مدرسة في كتب الطبقات والتراجم، لم نجد من القدماء من يطلق على مسائل الخلاف في النحو القديم كلمة "مدرسة"، فلم يؤثر عنهم مصطلح المدرسة البصرية، ولا مصطلح المدرسة الكوفية ولا مدرسة بغداد، ولا مدرسة الأندلس. ولكنهم يطلقون على مسائل الخلاف كلمة مذهب فيقولون: مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين، ومذهب البغداديين، ووجدنا بعضهم يطلق على الطريقة التي سار عليها أحد النحاة أو بعضهم مذهباً، فيقولون: مذهب الأخفش، ومذهب الفراء، ومذهب سيبويه وغير ذلك.

ولم يظهر مصطلح المدارس النحوية، إلا في كتب النحاة المعاصرين، ويشير إلى تلك الاتجاهات أو المذاهب النحوية التي ظهرت في دراسة النحو العربي.

ومن شدة استحسان المعاصرين للفظ "مدرسة" فقد استعاروها في مادة الخلاف النحوي، كما استعاروها في مسائل أدبية أخرى، فأطلقوا على نحو البصرة مصطلح مدرسة البصريين، ومثله مدرسة الكوفة، ومدرسة بغداد، ومدرسة الأندلس.

والمتصفح لكتب التراث التي تعرضت للبحث في تاريخ النحو والنحاة، يلحظ خلوها من مصطلح المدرسة، ولكنه يجد أخباراً مجموعة لعلماء كل إقليم على حدة، كما في الفهرست لابن النديم مثلاً نجد باباً يفرد للكلام في النحو وأخبار النحويين واللغويين من

البصريين، وباباً آخر لأخبار النحويين واللغويين الكوفيين، ثم باباً ثالثاً لأخبار جماعة من علماء النحو واللغويين ممن خلط المذهبين، وقد عرف هؤلاء عند الدارسين بالبغداديين.

على أن أبا سعيد السيرافي أفرد كتاباً لأخبار النحويين البصريين بدءاً بأبي الأسود الدؤلي، وانتهاءً بأبي بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج، وأبي بكر محمد بن علي المعروف بمبرمان اللذين أخذ السيرافي عنهما النحو، وعليهما قرأ كتاب سيويه، ونص على أن في طبقة أستاذه هذين ممن خلط علم البصريين بعلم الكوفيين، أبو بكر بن شقير، وأبو بكر بن الخياط.

وعندما ألّف أبو الطيب عبدالواحد بن علي اللغوي (ت ٣٥١هـ) كتابه في مراتب النحويين، عرض لعلماء الأمصار الثلاثة ممن اشتغلوا باللغة والنحو، بدءاً من أبي الأسود، ومن أخذ عنه، وبعض اللغويين والنحويين من البصريين، دون أن يعقد لذلك عنواناً، حتى إذا فرغ من البصريين عقد باباً لعلماء الكوفة، لكن الناظر فيمن سلكهم ضمن الكوفيين يرى بعض العلماء البصريين يسلكون خلال هذه المجموعة، وعلى سبيل المثال ترى الجرمي وأبا عثمان المازني وأبا العباس المبرد، ولعله لم يُرد ذلك، فعقد بعد ذلك باباً لعلماء الكوفة بعد الكسائي، حتى إذا فرغ من ذكرهم خصص الباب الأخير لعلماء بغداد.

أما الزبيدي، فقد وضع النحويين واللغويين في طبقات، فابتدأها بطبقات النحويين البصريين، وصنفهم إلى عشر طبقات، وانتقل بعدها إلى طبقات النحويين الكوفيين فكانوا ست طبقات، ثم عاد للغويي البصرة فكانوا سبع طبقات، فلغويي الكوفة وهم خمس طبقات، بعد ذلك خصص أبواباً لطبقات النحويين واللغويين المصريين، فالنحويين واللغويين القرويين، ثم النحويين واللغويين الأندلسيين.

وهكذا لم نجد أحداً من أصحاب كتب التراجم والطبقات أطلق مصطلح مدرسة على أصحاب الخلاف أو على مسائل الخلاف النحوي، بل كل ما فعلوه أنهم ذكروا طبقات أهل كل إقليم فذكروا نخاة البصرة، ثم أهل الكوفة، ثم أهل بغداد وهكذا، ولم يُذكر أنهم نسبوا أحداً إلى ما يسمى بمدرسة.

وعلى أية حال، فقد شاع بين المحدثين مصطلح (مدرسة) وإطلاقه على كل مصر من هذه الأمصار النحوية، التي أطلق عليها القدماء اسم (مذهب) وشاع بينهم هذا المصطلح (مدرسة)، وألقت الكتب على هذا النهج، فهناك كتاب عن (مدرسة الكوفة) للمخزومي، وآخر عن (مدرسة البصرة النحوية) لعبد الرحمن السيد، وكتاب (المدارس النحوية) لشوقي ضيف، والذي أجمل فيه الجهود الخصبية لكل مدرسة، وكل شخصية ناهجة فيها، فابتدأه بالمدرسة البصرية؛ لأنها هي التي وضعت أصول النحو وقواعده، وكل مدرسة سواها وإنما هي فرع لها، وثمره تالية من ثمارها، وذهب إلى أن الخليل بن أحمد الفراهيدي هو المؤسس الحقيقي لمدرسة البصرة النحوية، ولعلم النحو العربي بمعناه الدقيق، ثم تلاه سيبويه فالأخفش الذي أقرأ النحو لتلاميذ من البصرة والكوفة، ثم جاء بعده المازني، فتلميذه المبرّد وهو آخر أئمة المدرسة البصرية الناهجين.

المطلب الثاني

المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين

تعتبر المدرسة البصرية هي السابقة في الدراسات النحوية، وكذلك الإسهام الكوفي الذي أدى إلى نضج الدرس النحوي واكتماله، وذلك من خلال إكمال الجهد البصري باتباع المنهج التوسعي في السماع والقياس الذي عُدد أقرب إلى المنهج الوصفي الحديث في الدراسات اللغوية، وهذا بدوره أدى إلى وجود الخلاف بين المدرستين، بالإضافة إلى التنافس العلمي نتيجة مواقف الخلفاء العباسيين وميلهم إلى الكوفيين، والعصية الإقليمية، وهذا بدوره طال المصطلح النحوي في التعبير عن الموضوعات النحوية على أن المصطلح النحوي البصري هو الذي استخدم واشتهر، ولم يشتهر من المصطلح الكوفي إلا مصطلحات معدودة، منها: النعت وعطف النسق.

ويرتبط ذلك بالأسلوب الذي اتبعه كل منهما في السماع والقياس . الذي أشرنا إليه آنفاً . باعتبار أنهما هما الأداة التي من خلالها تم استقراء اللغة وتقنينها للحفاظ على القرآن الكريم من اللحن^(١).

وقد انعكس ذلك على النحاة المتأخرين من المدارس النحوية البغدادية والمصرية والأندلسية . كما سيظهر في الأمثلة لكل مدرسة فيما بعد.

بداية المصطلح النحوي حتى نضوجه:

إنَّ الحديث عن بواكير المصطلح النحوي يرتبط نوعاً ما بالحديث عن بدايات تأسيس علم النحو، والروايات التي قدمت في ذلك على أن ما كان من مصطلحات نحوية في البدايات لا تشكل في حدِّ ذاتها إلا إرهاصات أولية على جادة الطريق في علم النحو، فمثلاً أشارت الروايات إلى أنَّ أبا الأسود قد قدم بما يعرف بمصطلح (النقط) وهو ما يدل على حركات الإعراب، ومصطلح (الغنة) الذي يدل على التنوين، وغير ذلك إنما يشكل جانباً

(١) المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين، مقال، لفصيل الزغي وآخرون، مجلة علوم إنسانية السنة السادسة: العدد

وصفيًا لما تمثله دلالة هذه المصطلحات. فمثلاً يمثل موقف يحيى بن يعمر مع الحجاج حين قال له الحجاج: (أتسمعي ألحن على المنبر؟ فقال للحجاج: أما إذا سألتني أيها الأمير فإنك ترفع ما يوضع، وتضع ما يرفع)^(١) إشارة يحيى بن يعمر إلى حركات الإعراب (الرفع والوضع الذي عنى به النصب).

إنَّ ما سبق يشكل أمثلة يتم من خلالها الحديث عن فترة الرعييل الأول من النحاة ، وما برز لديهم من مصطلحات نحوية تتعلق بالأبواب النحوية، فالحقيقة أنَّ هذه الفترة بقيت غامضة، ولم تخرج حقائقها إلى النور ، ويكاد يكون السبب الرئيسي في ذلك أنه لم تصل مؤلفات تمثل هذه الفترة ، وأنَّ ما وصل كان عبارة عن روايات تناولت بشكل مبسط بدايات تأسيس النحو، والاختلاف فيها بينهم.

إنَّ البداية الحقيقية للمصطلح النحوي بصورته الناضجة كانت عند الخليل وسيبويه من خلال أول المؤلفات النحوية وهو (الكتاب) لسيبويه أما ذكر الخليل هنا فذلك يرتبط بكون أنَّ كتاب سيبويه يمثل خلاصة علم الخليل، ثم توافرت جهود النحاة من بعده حتى وصل المصطلح النحوي إلى ما هو عليه. على أنَّ من الواجب ذكره أنَّ جلَّ هذه المصطلحات هي نفسها التي قدمها سيبويه ونحاة البصرة من بعده.

ثم جاءت مدرسة الكوفة، حاولت من خلال أقطابها الثلاثة (الكسائي، والفراء ، وثعلب) أن تجد لنفسها ساحة في الوسط النحوي أمام قدمة البصريين ونفوذهم المسيطر، ولذلك أخذوا بقول (خالِف تُعَرِّف) لإثبات الذات، ففي مجال المصطلح النحوي حاولوا جاهدين إيجاد مصطلحات جديدة للموضوعات النحوية، تميز نحوهم عن نحو البصريين، والنفوذ إلى آراء خاصة في بعض العوامل والمعمولات، من ذلك مصطلح " الخلاف " وهو عامل معنوي يجعلونه علة النصب في الظرف، إذا وقع خبراً مثل " محمد أمامك " أما البصريون فيجعلون الظرف متعلق بمحذوف خبر.

(١) إنباه الرواه ٢٠/٢.

واصطلاح "الصرف" الذي هو علة نصب المفعول معه، بينما جمهور البصريين يذهب إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله وغير ذلك من المصطلحات، غير أن مصطلحات البصريين في الغالب هي التي كتب لها البقاء، وعمت بين العلماء والناس لدقتها المنطقية.

والحق . من وجهة نظري . أن هذه المصطلحات أو على الأقل أكثرها أريد بها مجرد الخلاف على مدرسة البصرة حتى أننا نجد عملهم في تمييز الحركات مخالفا تماما للبصريين . فالبصريون جعلوا الرفع والنصب والجر والجزم للمعرب، والضم والفتح والكسر والسكون للمبني، فلجأ الكوفيون إلى قلبها وعكسها، غير أن النحاة تلقوا ذلك بالرفض^(١) .

وعلى هذه الشاكلة كان الكوفيون يحاولون النفوذ إلى آراء جديدة في العوامل والمعمولات حتى يفترق نحوهم على الأقل بعض الافتراق من نحو البصرة وقد استطاعوا بفضل أئمتهم أن يكونوا لهم مدرسة نحوية مستقلة ترقى حقا إلى منزلة المدرسة البصرية ، ولكنها على كل حال مدرسة بينة المعالم، واضحة القسمات والملامح.

وجاءت بعدهما المدارس الأخرى، التي قامت على الانتخاب من مصطلحات المدرستين البصرية والكوفية، وربما فضل بعض النحاة مصطلحات مدرسة دون أخرى.

وهنا لابد من طرح نماذج تمثل كيفية استخدام المصطلح النحوي عند بعض النحاة الذين يمثلون المدرستين البصرة والكوفة، وكذلك من يمثلون ما جاء بعدهما من مدارس أخرى، آخذه عنهما. ففي جانب المدرسة البصرية ، نجد مثلاً:

سيبويه من البصرة استخدم مصطلح (الحال) فقد أفرد باباً سماه (باب ما ينتصب لأنه حال صار فيه المسؤول والمسؤول عنه) ومثّل لذلك نحو: (ما شأنك قائماً؟) ونحو: (ما شأن زيد قائماً؟) حيث قال: هذا حال ، وانتصب بقولك: (ما شأنك؟) كما ينتصب الحال (قائماً) في قولك: (هذا زيد قائماً) بما قبله^(٢).

(١) المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين، مقال لباسل الزغبى وآخرون، مجلة علوم إنسانية العدد ٤١ ربيع ٢٠٠٩م.

(٢) سيبويه الكتاب: ٢ / ٥٦.

والزجاج: وهو من نحاة البصرة، يستخدم مصطلح الحال، ففي إعراب قوله تعالى: (وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ) (سورة البقرة: آية ١٣٥) ففي إعراب قوله تعالى: (حَنِيفًا) ذكر أنها حال، وَقَدَّرَ المعنى على أنه: بل نتبع ملة إبراهيم في حال حنيفيته^(١).

وفي جانب المدرسة الكوفية نجد مثلاً:

الفراء حيث استخدم مصطلح (القطع) بدلاً من مصطلح (الحال) ففي إعراب قوله تعالى: (وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ) (سورة المسد، آية ٤) قال: ترفع الحَمَّالَةُ وتنصب، فمن رفعها فعلى جهتين: يقول: سيصلى نار جهنم هو وامرأته حمالة الحطب تجعله من نعتها، والرفع الآخر وامرأته حمالة الحطب، تريد: وامرأته حمالة الحطب في النار، فيكون في جيدها هو الرفع، وإن شئت رفعتها بالحمالة، كأنك قلت: ما أغنى عنه ماله وامرأته هكذا. وأما النصب فعلى جهتين: إحداهما أن تجعل الحمالة (قطعاً)؛ لأنها نكرة؛ ألا ترى أنك تقول: وامرأته الحمالة الحطب، فإذا ألقيت الألف واللام كانت نكرة، ولم يستقم أن تنعت معرفة بنكرة. والوجه الآخر: أن تشتمها بحملها الحطب، فيكون نصبها على الذم^(٢). وهذا ابن الأنباري يعرض لمسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين" حيث تحدث في المسألة المائة عن تسمية ضمير الفصل عند المدرستين فيقول: "ذهب الكوفيون إلى أن ما يفصل به بين النعت والخبر يسمى (عماداً) وله موضع من الإعراب، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما قبله، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما بعده، وذهب البصريون إلى أنه يسمى (فضلاً)؛ لأنه يفصل بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعاً لنعت الاسم؛ ليخرج من معنى النعت كقولك: زيد هو العاقل. ولا موضع له من الإعراب.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنَّ حكمه حكم ما قبله؛ لأنه توكيد لما قبله فتنزل منزلة النفس إذا كانت توكيداً، وكما أنك إذا قلت: جاءني زيد نفسه. كان نفسه تابعا

(١) معاني القرآن وإعراجه، للزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي ٢١٣/١.

(٢) معاني القرآن، للفراء، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، راجعه علي النجدي ناصف، دار السرور، ج ٣ ص ٢٩٨.

لزيد في إعرابه فكذلك العماد إذا قلت: زيد هو العاقل. يجب أن يكون تابعا في إعرابه، وأما من ذهب إلى أن حكمه حكم ما بعده قال: لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد، فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنه لا موضع له من الإعراب؛ لأنه إنما دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر؛ ولهذا سمي فصلا كما تدخل الكاف للخطاب في ذلك وتلك وتثنى وتجمع، ولا حظ لها في الإعراب، وما التي للتوكيد، ولا حظ لها في الإعراب^(١).

تأثر المتأخرين بما ظهر من مصطلحات بصرية وكوفية:

وأما النحاة المتأخرون من المدارس النحوية البغدادية والمصرية والأندلسية، والتي ظهرت نتيجة للخلاف بين البصريين والكوفيين، فقد انعكست عليهم المصطلحات التي ظهرت في بيئة الخلاف النحوي بين قطبي الخلاف البصرة والكوفة، وتأثروا بها، فنجد مثلاً:

العكبري استخدم المصطلح النحوي البصري في إعرابه للقرآن الكريم. وابن النحاس استخدم المصطلح النحوي البصري، وبعض المصطلحات الكوفية، وظهر هذا الاختلاف بينه وبين العكبري، الذي استخدم المصطلح النحوي البصري فقط، في تسمية (لا) النافية للجنس، بينما ابن النحاس استخدم مصطلح (لا التبرئة) وهو مصطلح كوفي، وخير ما يوضح ذلك إعراب قوله تعالى: **(ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ)** (البقرة: آية ٢) حيث ذكر العكبري أن قوله تعالى: (لا ريب) مبني عند الأكثرين؛ لأنه ركب مع "لا" وصير بمنزلة خمسة عشر، وعلة بنائه تضمنه معنى من، إذ التقدير: لا من ريب، واحتيج إلى تقدير من لتدل (لا) على نفي الجنس^(٢).

أما ابن النحاس فكان يقول في الإعراب: على التبرئة. ومن أمثلة ذلك إعراب قوله تعالى: **(قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ)** (هود، آية ٤٣)، فقال: قوله تعالى: (عاصم) على التبرئة، من مثل (لا التبرئة) وهي لا النافية للجنس^(٣).

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (١٠٠).

(٢) التبيان في إعراب القرآن للعكبري، ج ١ ص ١٥.

(٣) إعراب القرآن لابن النحاس، ج ٢ ص ١٧٠.

وربما يعود السبب في ذلك إلى الحضور الكبير لأقطاب النحو الكوفي (الكسائي والفراء وثعلب) في كتابه (إعراب القرآن) من خلال ذكر الوجوه الإعرابية، كما أنّ الرجل له مؤلف اسمه (معاني القرآن)، وهذا الاسم يتشابه مع كتاب الفراء (معاني القرآن).

وبما أن ابن النحاس يجمع في إعرابه للقرآن الكريم بين مصطلحات البصريين والكوفيين سواء جماعة أو فرادى، لذلك فقد كان يشير إلى الاختلاف في تسمية المصطلح النحوي بينهما بصورة جماعية ، أو على مستوى فردي ، وخير ما يوضح ذلك إعرابه لقوله تعالى: (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) حيث ذكر أن الكسائي يسمي حروف الخفض (صفات) والفراء يسميها (محال) والبصريون يسمونها (ظروفاً)^(٢)، ومنها أيضاً إعرابه قوله تعالى: (أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) (آل عمران، آية ١٤٢) حيث في إعراب قوله تعالى: (ويعلم) قال: هو عند الخليل منصوب بإضمار (أن) وقال الكوفيون: هو منصوب على الصرف^(٣).

أما العكبري فإنّ مثل هذه الإشارات عنده لم توجد حيث كان يذكر المصطلح النحوي الشائع لموطن الإعراب، وهو المصطلح البصري.

جوانب الاختلاف بين المصطلح النحوي البصري والكوفي:

ومما سبق تبين كيفية استخدام المصطلح النحوي عند النحاة سواء كانوا من البصرة، أو من الكوفة. أو من المدارس النحوية اللاحقة التي قامت على الانتخاب والترجيح، وتقديم آراء نحوية جديدة.

(٢) إعراب القرآن لابن النحاس، ج ١ ص ١٧.

(٣) إعراب القرآن لابن النحاس، ج ١ ص ١٨٢.

ويمكن توضيح الخلاف في المصطلح النحوي بين المدرستين من خلال ما ذكره الدكتور شوقي ضيف، وما ذكره عوض القوزي، وآخرون فقد تناولوا الحديث عن المصطلح النحوي بين البلدين حيث ذكروا جوانب الاختلاف بينهما ويمثل ذلك الجدول التالي^(١):

الرقم	المصطلح الكوفي	المصطلح البصري
١-	الفعل الدائم	اسم الفاعل
٢-	المكثي والكناية	الضمير
٣-	النعث	الصفة
٤-	عطف النسق	الشركة
٥-	الترجمة، التكرير، التبيين، المردود	البدل
٦-	التفسير	التمييز
٧-	حروف الجحد	حروف النفي
٨-	لا التبرئة	لا النافية للجنس
٩-	الصلة والحشو	الزيادة
١٠-	ما يجري وما لا يجري	المصرف والممنوع من الصرف
١١-	الصفة	حروف الجر
١٢-	(المحل) عند الفراء، وجلّ الكوفيين (غاية)	الظرف، المفعول فيه
١٣-	لام القسم	لام الابتداء
١٤-	الفعل الواقع	الفعل المتعدي
١٥-	الفعل الذي لم يسم فاعله	الفعل المبني للمجهول

(١) المدارس النحوية ص ١٦٥ وما بعدها، و ص ١٩٥ وما بعدها. وعوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ط ١، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ص ١٦٢-١٨٩. ومصطلح النحو الكوفي وأثره على النحاة المحدثين، رسالة ماجستير للطالب حدوارة عمر، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر.

التوكيد	التشديد	- ١٦
الحال	القطع	- ١٧
الأسماء الستة	الأسماء المضافة	- ١٨
المفعول لأجله	التفسير	- ١٩
المفعول معه، المفعول له، المفعول فيه، المفعول المطلق	أشباه المفاعيل	- ٢٠
الفصل والفاصلة	العماد	- ٢١
ضمير الشأن والقصة والحديث	الضمير المجهول	- ٢٢
الفعل ثلاثة أنواع: الفعل الماضي، والفعل المضارع، وفعل الأمر.	الفعل نوعان (ماض ومضارع) والأمر مقتطع من المضارع فهو فعل مضارع دخلت عليه لام الأمر فأنجزم، ثم حذفت حذفًا مستمرًا .	- ٢٣
المبتدأ	(المثال) عند ثعلب	- ٢٤
الخبر	(الرافع) عند الفراء	- ٢٥
حروف المعاني	الأدوات	- ٢٦
البصريون جعلوا العامل فعل محذوف تقديره استقر نحو: محمد أمامك. والتقدير: محمد استقر أمامك.	الخلاف: عامل معنوي عند الكوفيين حيث قالوا: الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرا.	- ٢٧
البصريون جعلوا عامل النصب في المفعول معه الفعل بتوسط الواو، وفي الفعل المضارع بأن مضمرة.	الصرف جعله الفراء عامل النصب في المفعول معه والفعل المضارع بعد واو المعية، والفاء، و ثم، و أو.	- ٢٨
عطف البيان	لم يترجموا له	- ٢٩
البصريون اسم الإشارة مبتدأ، وما بعده خبر، والاسم المنصوب حال.	التقريب: سموا به اسم الإشارة، وأعملوه عمل كان وأخواتها، فيليه	- ٣٠

	اسم وخبر نحو: هذا زيدٌ قائماً.	
-	الخروج	٣١-
المبتدأ	المثال	٣٢-

وما تجدر الإشارة إليه أنَّ المطلع والقارئ للجدول السابق يجد أنَّ الخلاف في تسمية المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين يكون أحياناً من خلال المرادف اللغوي نحو: (التوكيد- التشديد)، ونحو: (حروف الجحد- حروف النفي) ، وأحياناً يكون لمجرد الخلاف نحو: (علامات الإعراب والبناء فالكوفيون عكسوا التسمية فقط)، وأحياناً يكون من خلال الاستخدام الغرضي للمصطلح بحيث يقدمون تعليلاً يعتمد على الوظيفة النحوية نحو (ضمير الفصل- العماد)، وأحياناً يكون من خلال العامل وتحديده نحو: (الخلاف ، الصرف ...)، وأحياناً يكون من خلال الحذف والتقدير نحو: (أنواع الفعل)، وأحياناً يكون من خلال التنافس بين البلدين وإثبات الذات، فيحاول أحدهم تقديم ما يبرز نفسه على جميع المستويات^(١).

(١) انظر: مجلة علوم إنسانية السنة السادسة: العدد ٤١: ربيع ٢٠٠٩ مقال لفيصل باسل الزغبى وآخرون. الجامعة الوطنية الماليزية- كلية الدراسات الإسلامية- قسم الدراسات العربية والحضارة الإسلامية.

الفصل الثاني:

تصنيف مسائل الخلاف النحوي

ويشتمل هذا الفصل على:

تمهيد:	وهو لإيضاح كيفية السير في عرض هذا الفصل.
المبحث الأول:	المسائل الخلافية الخاصة بالعوامل والعلّة النحوية. وجاء في مطلبين: المطلب الأول: المسائل الخلافية الخاصة بالعوامل النحوية. المطلب الثاني: المسائل الخلافية الخاصة بالعلّة.
المبحث الثاني:	المسائل الخلافية الواردة في أبواب النحو العربي: المطلب الأول: مسائل خلافية في باب أقسام الكلمة (تصنيف بعض الكلمات). المطلب الثاني: مسائل خلافية في باب الإعراب والبناء المطلب الثالث: مسائل خلافية في باب التقديم والتأخير. المطلب الرابع: مسائل خلافية في باب المعارف والعطف. المطلب الخامس: مسائل خلافية خاصة في باب الاستثناء والنداء والعدد المطلب السادس: مسائل خلافية في الأدوات وأثرها.
المبحث الثالث:	مسائل خلافية خاصة بالتراكيب والاستعمالات وبناء الجملة.
المبحث الرابع:	مسائل خلاف صرفية.
المبحث الخامس:	مسائل خلافية لم ترد في كتابي الإنصاف والتبيين.

تمهيد:

المطلع على كتب الخلاف بصفة خاصة، وكتب النحو بصفة عامة يلحظ أن الخلاف قد طال جميع أبواب النحو العربي، وعليه فقد كثرت المسائل التي دار الخلاف فيها، حتى كاد النحو أن يكون كله خلاف، سواء ما وقع بين البصريين والكوفيين بصفة عامة، أو ما وقع بين أفراد بعينها منهما، وسواء أكان في أبواب النحو العامة أم في مسائل فرعية تندرج تحت هذه الأبواب.

ولذلك فقد ازدادت مسائل الخلاف، وأصبحت كماً هائلاً ويظهر أن ظاهرة الخلاف في النحو مطردة كلما أنعم الدارس النظر في كتب النحو، كلما وجد خلافاً يجب الوقوف عليه، لأن النحاة اختلفوا في كل شيء، إلا الأصول المتفق عليها.

وعليه، فإن الخلاف لم يترك باباً من أبواب النحو إلا دخله، لذلك فقد رأيت أن أجعل هذا الفصل لتصنيف وتقسيم المسائل الخلافية حسبما ورد في أبواب النحو وبعض أبواب الصرف، والتي كثيراً ما دار الخلاف بين النحاة فيها من أول باب الكلمة وأقسامها، حتى باب التصريف.

وعندما اطلعت على كتب الخلاف المطبوعة التي بين يدي، وخاصة كتب ابن الأنباري "الإنصاف في مسائل الخلاف" و "أسرار العربية" وكذلك كتب العكبري "التبيين في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين" و "اللباب علل البناء والإعراب" وكتب النحو التي اهتمت بذكر المسائل الخلافية وبخاصة ارتشاف الضرب، والتذييل والتكميل لأبي حيان، وشرح الأشموني، وحاشية الصبان على الأشموني، وشرح المفصل لابن يعيش، والتصريح لخالد الأزهرى، ومغني اللبيب، وأوضح المسالك، والهمع، رأيت أنها قد استوفت كماً كبيراً من مسائل الخلاف.

ولكن ابن الأنباري بما امتاز به من قربه من عهد أصحاب الخلاف النحوي، وكذلك احتواء كتبه على أكبر عدد من المسائل الخلافية المشهورة، لذلك كان له السبق - عندي - في تصنيف مسائل هذا الفصل، هو ومن أخذ عنه الذين جاؤوا من بعده كالعكبري، حيث

إن الناظر في التبيين واللباب للعكبري يجد أن التبيين قد اشتمل على خمس وسبعين مسألة من مسائل الإنصاف، وتعداد مسائل التبيين مائة واثنان مسألة.

ومن أجل ذلك رأيت أن أعتمد على كتاب الإنصاف في تصنيف مسائل الخلاف، فقممت بجمع المسائل التي جاءت في باب واحد من أبواب النحو، ووضعت لها عنواناً باسم الباب التي وردت فيه المسائل المتشابهة، وذلك حسب الشائع في ترتيب أبواب النحو العربي. وإذا كانت هناك مسائل خلافية لم ترد تحت باب من أبواب النحو بل في مسائل فرعية من الباب وضعت لها عنواناً خاصاً بها.

وعلى ذلك فقد اكتفيت بالمسائل التي جاءت في الإنصاف، وأشارت إلى المصادر التي ذكرتها من كتب الخلاف وكتب النحو التي اهتمت بذكر مسائل الخلاف، مع ذكر ملخص لكل مسألة من الإنصاف.

وأخيراً، آثرت أن يكون المبحث الأول من هذا الفصل مشتملاً على المسائل الخلافية الخاصة بالعوامل النحوية، وكذلك بالعلل، حيث إنهما - أي نظرية العامل والعلل - قد شغلا حيزاً لا بأس به من تفكير النحاة، فكان من آثارهما أنك تجد أن كثيراً من أبواب النحو العربي لا يخلو منهما.

وعليه سأبدأ بهما، وأي مسألة ستذكر لاحقاً مما سبقت في العلة أو العامل سأكتفي بالإشارة إلى مكانها في صفحات البحث فقط. ثم أذكر بعد هذا المبحث مسائل الخلاف حسب ورودها بترتيب أبواب النحو العربي، على النحو التالي:

المبحث الأول

المسائل الخلافية الخاصة بالعوامل والعلّة النحوية

ويقع في (٣٣) ثلاث وثلاثين مسألة.

المطلب الأول

المسائل الخلافية الخاصة بالعوامل النحوية

ويقع في (٢٧) سبع وعشرين مسألة.

تعتبر العوامل النحوية من الأصول الهامة التي قامت عليها الدراسات النحوية، وقد شغلت جزءاً كبيراً من تفكير النحاة، مما جعلها سبباً في كثرة الخلافات النحوية بين البصريين والكوفيين على حد سواء.

وقد ظهرت فكرة العامل النحوي منذ وقت مبكر في الدراسات النحوية، فالقارئ لكتاب سيبويه يجد أنه يحوي كثيراً من نظرية العوامل، وأن أستاذ سيبويه وهو الخليل بن أحمد قد تثبتت أصول هذه النظرية ومد فروعها وأحكامها إحصائياً بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مر العصور^(١).

وعلى نهج الخليل سار نحاة البصرة في الأخذ بالعوامل النحوية، وافتتنوا بها وأخذوا ينوعون فيها، ولا يتصور وجود شكل إعرابي بدونها، حتى أنهم إن لم يجدوا عاملاً حسيماً التمسوا عاملاً معنوياً، فهو عندهم شيء ضروري في نظم الكلام وتأليف العبارة وضبط أواخر الكلمات^(٢).

أما الكوفيون فقد أخذوا بالعامل النحوي، لكن لم يشتطوا فيه ويتفننوا، كما فعلت البصرة، فقد كان العامل النحوي عند الكوفيين مأخوذاً من طبيعة النص اللغوي وخصائصه، دون الدخول في فلسفة العامل النحوي، ولذلك لم يبالوا بعمل معمولين في معمول واحد أو العكس...^(٣).

ومن أشهر المسائل الخلافية التي وردت في العوامل النحوية هي:

(١) مدارس النحو العربي شوقي ضيف ص ٣٨.

(٢) الخلاف بين النحويين ص ١٨٠.

(٣) مدرسة الكوفة النحوية بتصرف ٣٩٤.

- (١) مسألة: عامل الرفع في المبتدأ والخبر^(١).
- (٢) مسألة: عامل الرفع في الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور^(٢).
- (٣) مسألة: العامل في رفع الاسم الواقع بعد "لولا"^(٣).
- (٤) مسألة: عامل النصب في المفعول به^(٤).
- (٥) مسألة: عامل النصب في الاسم المشغول عنه^(٥).
- (٦) مسألة: أولى العاملين بالعمل في التنازع^(٦).
- (٧) مسألة: عامل النصب في الخبر بعد "ما" النافية^(٧).
- (٨) مسألة: عامل رفع الخبر بعد "إن" المؤكدة^(٨).

(١) الإنصاف مسألة(٥)، وأسرار العربية ٦٧، والتبيين ٢٢٤، للباب ١٤٦، وشرح الأشموني ٢٥٤/١، وشرح ابن عقيل ١٧٤/١، والصبان على الأشموني ١٨٦/١، وائتلاف النصره مسألة(٥) فصل الاسم، والكتاب ٧/١، والمقتضب ٤٩٢/٢، والأصول ٦٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٣/١، ٨٤.

(٢) الإنصاف مسألة(٦)، وأسرار العربية ٧١، والتبيين ٢٣٣، وشرح الرضي ٨٣/١، والمغني ٤٩٤، وشرح التصريح ١٩٨/١، وائتلاف النصره ص ٩١، وحاشية الصبان ١٩٣/١، والمغني ٤٩٤، ٤٩٥، وهمع الهوامع ١٠٧/٢.

(٣) الإنصاف مسألة(١٠) والكتاب ٣٧٩/١، والمقتضب ٧٦/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٥/١، وشرح الرضي على الكافية ١٠٤/١، والجنى الداني ص ٥٩٧، والتبيين ٢٣٩، واللباب ٨٢، والإملاء ٤١/١، والتصريح ٢١٢/١، ٢٣٠/٢، والمغني ص ٢٧٢، والصبان على الأشموني ٢٠٧/١، ٤٠/٤ بولاق.

(٤) الإنصاف مسألة(١١)، والتبيين ٢٦٣، وشرح التصريح ٣٧٤/١، وأسرار العربية ص ٨٥، وشرح الرضي ١١٥/١، وائتلاف النصره ص ٣٤.

(٥) الإنصاف مسألة(١٢)، والتبيين ٢٢٦، والكتاب ٥٥/١، والمقتضب ٧٦/٢، وابن عقيل ٤٤/١، وهمع الهوامع ١١٤/٢، والصبان ٥٧/٢، وشرح التصريح ٣٥٠/١ بولاق، وشرح الرضي ١٤٨/١، وائتلاف النصره ص ١١٣.

(٦) الإنصاف مسألة(١٣)، والتبيين ٢٥٢، واللباب ١٠٣، والمقتضب ١١٢/٣، والمفصل لابن يعيش ٧٧/١، وشرح الأشموني ٣١٠/٢، وشرح التصريح ٣٨٦/١، وحاشية الصبان ٨٧/٢، وشرح الرضي ٧٠/١، وائتلاف النصره ص ١١٣.

(٧) الإنصاف مسألة(١٩)، والكتاب ٢٨/١، وأسرار العربية ١٤٣، والتبيين ٣٢٤، وائتلاف النصره المسألة (٤٣)

فصل الحرف، والمقتضب ١٨٨/٤، والأصول ٦٠/١، والجنى الداني ٣٢٢، وشرح التصريح ٢٣٦/٢.

(٨) الإنصاف مسألة(٢٢)، وأسرار العربية ص ١٥٠، واللباب ١٦١، والتبيين ٣٣٣، والأصول ٢٧٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/١، والجنى الداني ٣٩٣، وشرح التصريح ٢٥٣/١.

- (٩) مسألة: عامل النصب في الظرف الواقع خبراً^(١).
- (١٠) مسألة: عامل النصب في المفعول معه^(٢).
- (١١) مسألة: عامل النصب في المستثنى بـ "إلا"^(٣).
- (١٢) مسألة: عامل الجر في النكرة بعد واو رب^(٤).
- (١٣) مسألة: هل يعمل حرف القسم محذوفاً بغير عوض؟^(٥).
- (١٤) مسألة: عامل النصب في المنادى^(٦).
- (١٥) مسألة: عامل الرفع في الفعل المضارع^(٧).
- (١٦) مسألة: عامل النصب في المضارع بعد واو المعية^(٨).

(١) الإنصاف مسألة (٢٩)، والتبيين ٣٧٦، والأصول ٦٨/١، وشرح الأشموني ٢٦٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ص ٩٠/١، ٩١، وشرح الرضي ٨٣/١، وائتلاف النصره ص ٣٥.

(٢) الإنصاف مسألة (٣٠)، وأسرار العربية ص ١٨٨، ١٨٥، ١٨٢، والتبيين ص ٣٧٩، واللباب ص ٢٢٢، والكتاب ١٥٠/١، وشرح المفصل ٤٩/٢، والهمع ٢١٩/١، والصبان ١٩٩/٢، وشرح ابن عقيل ٥٠٠/١، وشرح الأشموني ٣٩٥/٢، وشرح التصريح ٤١٥/١، وائتلاف النصره ص ٣٦.

(٣) الإنصاف مسألة (٣٤)، وأسرار العربية ٢٠١، والتبيين ٣٩٩، وائتلاف النصره مسألة (٥١) فصل الحرف، والكتاب ٣٦٠/١، ٣٦٩، والمقتضب ٣٩٠/٤، وشرح المفصل ٧٦/٢، والجني الداني ٥١٦، وشرح التصريح ٤٢١/١، وشرح الرضي ٢٠٧/١، وحاشية الصبان ١٢٥/٢.

(٤) الإنصاف مسألة (٥٥)، واللباب ص ٢٩٩، وشرح الرضي على الكافية ٣١٠/٢، وشرح التصريح ٢٨/٢، وائتلاف النصره ص ١٤٥.

(٥) الإنصاف مسألة (٥٧)، وشرح ابن عقيل عند الشاهد رقم ٤٠٨، وشرح الأشموني الشاهد رقم ٥٥٧، وائتلاف النصره ص ١٤٦.

(٦) الإنصاف مسألة (٧٣)، وأسرار العربية ص ٢٢٦، والتبيين ص ٤٤٢، وشرح الرضي للكافية ١١٩/١، والأصول ٤٠٥/١، والكتاب ١٤٧/١، والمقتضب ٢٠٢/٤، وشرح الأشموني ٣٥٩/٢، وهمع الهوامع ١٧١/١، وشرح التصريح ٦٦/١.

(٧) الإنصاف مسألة (٧٤)، وأسرار العربية ص ٢٦، واللباب ٤٥٠، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢٣٤/٣ بولاق، والتصريح ٢٨٩/٢ بولاق، والموفي في النحو الكوفي ص ١١٤.

(٨) الإنصاف مسألة (٧٥)، واللباب ٤٦٢، وشرح الرضي ٢٢٣/٢، والأشموني بحاشية الصبان ٢٥٨/٣، وائتلاف النصره ص ١٢٧.

- (١٧) مسألة: عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية^(١).
- (١٨) مسألة: عامل النصب في المضارع بعد لام التعليل^(٢).
- (١٩) مسألة: عامل النصب في المضارع بعد لام الجحود^(٣).
- (٢٠) مسألة: عامل الجزم في جواب الشرط^(٤).
- (٢١) مسألة: عامل الرفع في الاسم بعد "إن" الشرطية^(٥).
- (٢٢) مسألة: عامل النصب في خبر "كان" وثاني مفعولي "ظن"^(٦).
- (٢٣) مسألة: عامل الرفع في خبر "لا" النافية للجنس^(٧).
- (٢٤) مسألة: عامل الجر في الاسم المجرور بعد "كم" الخبرية^(٨).
- (٢٥) مسألة: عامل النصب في المضارع بعد "حتى"^(٩).

(١) الإنصاف مسألة(٧٦)، واللباب ٤٦٠، والأشْمونِي بحاشية الصبان ٢٥٨/٣.

(٢) الإنصاف مسألة (٧٩)، واللباب ص ٤٦١، والمغني ص ٢١٠، وشرح التصريح ٣٠٧/٢.

(٣) الإنصاف مسألة(٨٢)، وشرح الرضي على الكافية ٢٣٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ص ٩٣٦.

(٤) الإنصاف مسألة(٨٤)، والأشْمونِي بحاشية الصبان ١٣/٤، وأسرار العربية ٣٣٦، واللباب ٤٧١، وشرح التصريح ٣١٣/٢، وائتلاف النصره ص ١٢٨.

(٥) الإنصاف مسألة(٨٥)، والكتاب ٦٧/١، واللباب ٤٧٧، وشرح الأشْمونِي بحاشية الصبان ٦١/٢، وائتلاف النصره ص ١٢٩.

(٦) الإنصاف مسألة(١١٩)، وشرح التصريح ٢٢٠/١ بولاق، وحاشية الصبان ٢١٨/١، وشرح الأشْمونِي ١٠٩/١، وائتلاف النصره ص ١٢١.

(٧) التبيين ٣٦٨، ٣٦٩، واللباب ١٨٣، ١٨٢، والكتاب ٣٤٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/١، وأسرار العربية ٢٤٦، وائتلاف النصره مسألة(٣٢) فصل الاسم، وحاشية الصبان ٦/٢، وشرح التصريح ٢٣٨/١، والجنى الداني ٢٩٠.

(٨) الإنصاف مسألة(٤١)، والتبيين ٤٢٦، وشرح المفصل لابن يعيش ص ١٣٤/٤، وهمع الهوامع ٢٥٥/١، وحاشية الصبان ٦٧/٤، وائتلاف النصره ص ٤١.

(٩) الإنصاف مسألة(٨٣)، وشرح الأشْمونِي بحاشية الصبان ٢٥٢/٣، وشرح الرضي ٢٢٤/٢، وشرح ابن يعيش للمفصل ٩٢٧.

(٢٦) مسألة: عمل اسم الفاعل الدال على المضي^(١).

(٢٧) مسألة: عمل "أن" المصدرية محذوفة من غير بدل^(٢).

(١) ائتلاف النصره ص ١٥٣، واللباب ص ٣٦٧، وشرح الأشموني ٢/٣٤٠.
(٢) الإنصاف مسألة (٧٧)، وشرح ابن عقيل ٢/٢٨٣، وشرح التصريح ٢/٣٠٩، واللباب ص ٤٥٥، وائتلاف النصره ص ١٥٠.

المطلب الثاني

مسائل خلافية خاصة بالعلة

ويقع في (٦) ست مسائل.

إن التعليل للظواهر بصفة عامة طبيعة في البشر سواء كانت الظاهرة اجتماعية أو طبيعية أو لغوية، فالتعليل لكل ظاهرة سمة من سمات العقل البشري؛ لأنه عن طريق التعليل يكاد يطمئن الإنسان إلى ما قد يصل إليه من نتائج، ويستنتج من تعليله ما يراه صحيحاً في الوصول إليه.

وهذه الظاهرة أخذ بها النحاة فأقبلوا يعللون كل ظاهرة لغوية، كما فعل الفقهاء والمتكلمون، يقول السيوطي نقلاً عن ابن جني: "اعلم أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقيين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بنقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك علل الفقه؛ لأنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، وكثير منه لا يظهر وجه الحكمة فيه كالأحكام التعبدية، بخلاف النحو فإنه كله أو غالبه مما تدرك علته وتظهر حكمته. قال سيوييه: وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً. نعم قد لا يظهر فيه وجه الحكمة، قال بعضهم: إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم قال: "هذا تعبدية، وإذا عجز النحوي عنه قال: هذا مسموع"^(١).

وقد قال بالعلة النحاة قبل سيوييه، إلا أن كتاب سيوييه امتلأ بألوان كثيرة من العلل، فهو أول من ثبت جذورها في مسائل النحو والصرف. وسار النحاة بعد سيوييه في التماس العلة في كل شيء، وكثرت المؤلفات في العلة، فألف أبو القاسم الزجاجي كتاباً بعنوان (الإيضاح في علل النحو) أفاض فيه من ذكر العلل النحوية، وقسمها إلى ثلاث: علة تعليمية، وعلة جدلية، وعلة قياسية^(٢).

(١) الاقتراح للسيوطي ص ٤٧.

(٢) العلة التعليمية مثل: تعليل نصب "زيداً" في جملة: إن زيداً قائم، بأنه اسم إن. والجدلية مثل: التعليل لتقديم منصوب "إن" على مرفوعها، مخالفة بذلك الفعل الذي شبهت به بأنها فرع عن الأصل ولا بد أن يخالف الفرع الأصل. وقياسية مثل: التعليل لعمل "إن" النصب والرفع في معموليها، بأنها أشبهت الفعل المتعدي لواحد أو هي بمعناه.

ثم جاء أبو علي الفارسي، الذي كان له اليد الطولى في العلة النحوية، حتى قال عنه تلميذه ابن جني: "أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا"^(١).

وأخيراً جاء ابن الأنباري وأسرف في العلة في كتابيه الإنصاف والأسرار، حيث يقول في الأسرار "فإن قال قائل: ما الفاعل؟ قيل: اسم ذكرته بعد فعل أسند ذلك الفعل إليه، فإن قيل: لم كان إعرابه الرفع؟ قيل: فرقاً بينه وبين المفعول، فإن قيل فهل عكسوا وكان الفرق واقعاً؟ قيل: لخمسة... " وقد عد الأوجه الخمسة معللاً ومستدلاً، وكانت هذه طريقته في كتابه الأسرار"^(٢). ثم جاء بعده العكبري وألف كتابه "اللباب في علل البناء والإعراب" وكذلك السهيلي في كتابه "نتائج الفكر" في علل النحو.

كل هذا يدل على أن العلل النحوية شغلت جزءاً لا بأس به من تفكير النحاة، كما شغلت تفكير الفقهاء والمتكلمين، فأخذ النحاة يعللون لكل ظاهرة لغوية من إعراب أو بناء أو تقديم أو تأخير أو حذف أو تأويل.... إلخ.

ومن المسائل التي وردت في العلة النحوية ما يلي:

(١) مسألة: علة بناء المنادى المفرد العلم^(٣).

(٢) مسألة: علة بناء الآن^(٤).

(٣) مسألة: علة إعراب الفعل المضارع^(٥).

(١) الخصائص ٢٠٨/١.

(٢) أسرار العربية ص ٧٧، ٧٨.

(٣) الإنصاف مسألة (٤٥)، وأسرار العربية ٢٢٦، والتبيين ٤٣٨، والكتاب ٣٠٣/١، والمقتضب ٢٠٤/٤، ٢٠٥، والأصول ٤٠٢، وشرح المفصل ١٢٧/١، وشرح الكافية للرضي ١٢٠/١، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١١٩/٣ بولاق، وشرح التصريح ٢٠٨/٢، وائتلاف النصرة ص ٤٥.

(٤) الإنصاف مسألة (٧١)، والتصريح ٥٨، ١٨٠/١، واللباب ٤٩٨، والأشموني بحاشية الصبان ٥٧/١، ١٧٥، بولاق، وائتلاف النصرة ص ٦٤.

(٥) الإنصاف مسألة (٧٣)، وأسرار العربية ١٢٦، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٦٤/١، ٢٣٤/٣ بولاق، شرح التصريح ٢٨٩/١٦، ٢/١، وائتلاف النصرة ص ٦٤.

- (٤) مسألة: علة زيادة تنوين الصرف^(١).
- (٥) مسألة: علة حذف الواو من يعد ونحوه^(٢).
- (٦) مسألة: علة نصب خبر كان وثاني مفعولي ظننت^(٣).

(١) التبيين ص ١٧٣، والمسائل الخلفية للعكبري مسألة ١٤، ١٦، وأسرار العربية ص ٣٦، واللباب ص ٣٠، وإيضاح علل النحو للزجاجي ٩٧، والكتاب ٦/١، والأشباه والنظائر ١/٢٦٩-٢٧٠.

(٢) الإنصاف مسألة (١١٢)، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٤/٢٨٥ بولاق، وشرح التصريح ٢/٤٩٣.

(٣) الإنصاف مسألة (١١٩)، وشرح التصريح ١/٢٢٠ بولاق، وحاشية الصبان ١/٢١٨، وشرح الأشموني ١/١٠٩.

المبحث الثاني

المسائل الخلافية الواردة في أبواب النحو العربي

المطلب الأول

مسائل خلافية في أقسام الكلمة (تصنيف بعض الكلمات)

وتقع في (٦) ست مسائل

ذكر ابن الأنباري في الإنصاف عدة مسائل خلافية جاءت في أول أبواب النحو العربي كان الخلاف فيها بين الكوفيين والبصريين حول تصنيف بعض الكلمات، وهذه المسائل ست، وهي:

- (١) مسألة: نعم وبئس بين الاسمىة والفعلىة^(١).
- (٢) مسألة: أفعال التعجب بين الفعلىة والاسمىة^(٢).
- (٣) مسألة: حاشا في الاستثناء بين الفعلىة والحرفىة^(٣).
- (٤) مسألة: سوى بين الظرفىة أبدأً وورودها اسمًا^(٤).
- (٥) مسألة: "كي" بين الجر والنصب^(١).

(١) الإنصاف مسألة (١٤)، واللباب ١٣١، وأسرار العربية ص ٩٦، والتبيين ٢٧٤، وشرح الأشموني ١٩٢/٤، وشرح ابن عقيل ١٢٧/٢، وشرح التصريح ١١٧/٢، وحاشية الصبان ٢٣/٣ بولاق، وشرح الرضى للكافية ٢٨٩/٢، وائتلاف النصره ص ١١٥.

(٢) الإنصاف مسألة (١٥)، وأسرار العربية ص ١١٣، والأصول ١٦٦/١، وشرح الأشموني ١٦٧/٤، وشرح التصريح ١٠٨/٢، وشرح المفصل لابن يعىش ١٤٨/٧، ١٤٩، والتبيين ٢٨٥، والمغنى ٦٨٢، وائتلاف النصره ص ١١٨، والجنى الدانى ٢٣٧.

(٣) الإنصاف مسألة (٣٧)، وأسرار العربية ٢٠٧، وشرح الأشموني ٤٩٨/٢، والصبان ١٤٦/٢ بولاق، والتصريح ٤٣٩/١ بولاق، والتبيين ٤١٠، وشرح الرضى ٢٢٤/١.

(٤) الإنصاف مسألة (٣٩)، وشرح الأشموني ٤٧٦/٢، والتصريح ٤٣٦/١، وشرح ابن عقيل ٥١٧/١، وشرح الرضى على الكافية ٢٢٧/١، وائتلاف النصره ص ٤٠.

المطلب الثاني

مسائل خلافية في باب الإعراب والبناء

ويقع في (١٣) ثلاث عشرة مسألة

إن المتأمل في ظاهرة الإعراب والبناء في اللغة العربية يجد أنه لم يكن هناك خلاف فيها بين النحاة السابقين من حيث إنها ظاهرة موجودة في اللغة، ثم إن دلالة الحركات الإعرابية على المعاني المختلفة من فاعلية ومفعولية لم يختلف عليها السابقون كذلك، ولم يظهر الخلاف فيها إلا بعد سيويه والكسائي، حيث ذهب بعض من جاء بعدهما إلى أن الحركات الإعرابية ليس لها دلالة على المعاني، والذي ذهب إلى هذا هو قطرب فقط، وذهب آخرون إلى دلالتها عليها.

ويكاد يكون هناك اتفاق بين البصريين والكوفيين في دلالة الحركات الإعرابية على المعاني، ولم يكن هناك خلاف في أصل الإعراب والبناء، إنما وقع الخلاف في فروع ظاهرة الإعراب والبناء، ومن المسائل التي وقع الخلاف فيها ما يلي:

(١) الإنصاف مسألة ٧٨، وشرح ابن عقيل ٣/٢، والتصريح ٣/٢، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١٧٩/٢، ٢٣٦/٣، وائتلاف النصره ص ١٥٠.

- (١) مسألة: الاختلاف في إعراب الأسماء الستة^(١).
- (٢) مسألة: إعراب المثنى والجمع على حده^(٢).
- (٣) مسألة: جواز وجوه الإعراب في الصفة إذا كان معها ظرف مكرر^(٣).
- (٤) مسألة: جواز بناء "غير" مطلقاً^(٤).
- (٥) مسألة: المنادى المفرد العلم معرب أو مبني^(٥).
- (٦) مسألة: اسم "لا" النافية للجنس المفرد النكرة معرب أو مبني^(٦).
- (٧) مسألة: إعراب الاسم الواقع بعد "مذ" و"منذ"^(٧).
- (٨) مسألة: فعل الأمر بين الإعراب والبناء^(٨).

(١) الإنصاف مسألة (٢)، وأسرار العربية ٤٣، ٤٤، واللباب ص ٤٧، ٤٢، وشرح المفصل ١/٥١، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٤٥، وهمع الهوامع ١/٣٨، وشرح الأشموني ١/٣٦، وشرح التصريح ١/٧٢، والتبيين ١٩٣، وائتلاف النصره ص ٢٨.

(٢) الإنصاف مسألة (٣)، وأسرار العربية ٥١-٥٣، والتبيين ٢٠١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٣٩، وشرح الرضي ١/٢٩، والمقتضب ٢/١٥٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٦٢، وشرح الأشموني ١/٤٤، وشرح التصريح ١/٧٧، وائتلاف النصره ص ٢٩.

(٣) الإنصاف مسألة (٣٣)، والتبيين ص ٣٩١، والمقتضب ٤/٣١٧، وشرح الرضي ١/١٨٨، ومعاني القرآن للفرأء ٣/١٤٦، وائتلاف النصره ص ٣٧.

(٤) الإنصاف مسألة (٣٨)، والكتاب ١/٣٦٨، والتبيين ٤١٦، وشرح الأشموني ٣/٤٢١، وحاشية الصبان ٢/٢٢١، والمغني ص ١٥٩، ٥١٦، والهمع ١/١٢٠، وشرح المفصل ٣/٨٠-٨١، وشرح الرضي للكافية ١/٣٤٥، وائتلاف النصره ص ٣٩.

(٥) سبق تخريجها في المطلب الثاني الخاص بالعلّة النحوية، من المبحث الأول من هذا الفصل، المسألة رقم (١) ص (١١٢) من هذا البحث.

(٦) الإنصاف مسألة ٥٣، وأسرار العربية ٢٤٦، والتبيين ٣٦٢، والكتاب ١/٣٤٥، وشرح التصريح ١/٢٨٨، وشرح الرضي على الكافية ١/٢٣٤، والمقتضب ٤/٣٥١، وشرح المفصل ١/١٠٥، والجنى الداني ٢٩٠، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢/٦ يولاق، وائتلاف النصره ص ٥٠.

(٧) الإنصاف مسألة ٥٦، واللباب ٣٠٦، وشرح التصريح ٢/٢١، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢/١٩٨، والمغني ص ٣٢٥، وائتلاف النصره ص ١٤٦.

(٨) الإنصاف مسألة ٧٢، وأسرار العربية ٣١٧، والتبيين ١٧٦، وشرح الأشموني ٣/٧٨٦، وحاشية الصبان ١/٦٤ يولاق، وشرح المفصل ٧/٦١، وشرح الأشموني ١/٦٤، والمقتضب ٢/١٣١، والموفي في النحو الكوفي ص ١١٨.

- (٩) مسألة: القول في علة إعراب الفعل المضارع^(١).
- (١٠) مسألة: هل تنصب لام الجحود بنفسها وهل يتقدم معمول منصوبها عليها^(٢)؟.
- (١١) مسألة: أي الموصولة بين الإعراب والبناء^(٣).
- (١٢) مسألة: ما التعجبية معناها وإعرابها^(٤).
- (١٣) مسألة: الإعراب وأصالته في الأسماء^(٥).

(١) سبق تخريجها في المطلب الثاني الخاص بالعلة النحوية، من المبحث الأول من هذا الفصل، المسألة رقم (٣) ص (١١٢) من هذا البحث.

(٢) سبق تخريجها في المطلب الأول الخاص بالعوامل النحوية، من المبحث الأول من هذا الفصل، المسألة رقم (١٩) ص (١٠٩) من هذا البحث.

(٣) الإنصاف مسألة(١٠٢)، وأسرار العربية ص ٣٨٣، واللباب ص ٥٢٧، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١٦١/١ بولاق، وشرح التصريح ١٦٢/١، وشرح المفصل ص ٤٦٢، والمغني ص ٧٧.

(٤) التبيين ص ٢٨٢، وأسرار العربية ص ١١٢، واللباب ص ١٤٦.

(٥) التبيين ص ١٥٣، وأسرار العربية ص ٢٤، واللباب ص ٤٤٧، والخصائص ٦٣/١، وإيضاح العلل للزجاجي ٧٧-

المطلب الثالث

مسائل خلافية في باب التقديم والتأخير

ويقع في (١١) إحدى عشرة مسألة

يُعدُّ باب التقديم والتأخير في اللغة العربية باباً واسعاً من أبواب النحو مشهور بين النحاة، فكثيراً ما يذهبون إلى جواز أحد الوجهين ووجوب الآخر أو العكس، وسأذكر إحدى عشرة مسألة خلافية مشهورة، ظهر الخلاف فيها، وهي:

- (١) مسألة: تقديم الخبر على المبتدأ^(١).
- (٢) مسألة: تقديم خبر "ما زال" وأخواتها عليها^(٢).
- (٣) مسألة: تقديم خبر ليس عليها^(٣).
- (٤) مسألة: تقديم معمول خبر "ما" النافية عليها^(٤).
- (٥) مسألة: تقديم معمول الفعل المقصور عليه^(٥).
- (٦) مسألة: تقديم معمول اسم الفعل عليه^(٦).
- (٧) مسألة: تقديم الحال على الفعل العامل فيه^(٧).

(١) الإنصاف مسألة رقم (٩)، وأسرار العربية ص ٦٩، والتبيين ص ٢٣٩، وشرح الأشموني ٢٨١/١، وحاشية الصبان ٢٠٢/١، وشرح الرضي ٨٧/١، وائتلاف النصره ص ٣٤.

(٢) الإنصاف مسألة (١٧)، وأسرار العربية ص ١٣٩، والتبيين ص ٣٠٢، وشرح الأشموني ٣٥٢/١، وشرح التصريح ٢٣٦/١ بولاق، وشرح المفصل ١٠٦/٧، وائتلاف النصره ص ١٢٢.

(٣) الإنصاف مسألة (١٨)، وشرح المفصل ١١٤/٧، وشرح الرضي ٢٧٩/٢، وأسرار العربية ١٤٠، والتبيين ص ٣١٥، وشرح الأشموني ٣٥٥/١، والتصريح ٢٢٥/١، والأصول ١٠٢/١، وائتلاف النصره ص ١٢٣.

(٤) الإنصاف مسألة (٢٠)، والتبيين ص ٣٢٧، واللباب ص ١٢٧.

(٥) الإنصاف مسألة (٢١)، والتبيين ٣٣٠، وحاشية الصبان على الأشموني ٤٤/٢، وشرح التصريح ٣٤٢/١.

(٦) الإنصاف مسألة (٢٧)، وأسرار العربية ص ١٦٤، والتبيين ص ٣٧٣، وشرح التصريح ٢٥٢/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١٧٧/٣، وائتلاف النصره ص ٣٤.

(٧) الإنصاف مسألة (٣١)، وأسرار العربية ص ١٩٢، والتبيين ص ٣٨٣، وشرح الأشموني ٦٣/٣، وشرح التصريح ٤٥٨/١، وائتلاف النصره ص ٣٧.

- (٨) مسألة: تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام^(١).
- (٩) مسألة: تقديم الاسم المرفوع أو المنصوب بجواب الشرط على الجواب نفسه^(٢).
- (١٠) مسألة: تقديم الاسم المنصوب بجواب الشرط على أداة الشرط^(٣).
- (١١) مسألة: تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً^(٤).

(١) الإنصاف مسألة (٣٦)، والتبيين ص ٤٠٦، وحاشية يس على التصريح ٤٢٨/١، وحاشية الصبان ١٣٠/٢، وائتلاف النصره ص ١٧٥.

(٢) الإنصاف مسألة (٨٦)، وشرح الرضي على الكافية ٢٣٨/٢، وائتلاف النصره ص ١٢٩.

(٣) الإنصاف مسألة (٨٧)، وشرح الرضي على الكافية ٢٣٨/٢، وائتلاف النصره ص ١٣٠.

(٤) الإنصاف مسألة (١٢٠)، والكتاب ١/١٠٥، وأسرار العربية ص ١٩٦، والتبيين ص ٣٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٢، وشرح الرضي ١/٢٠٤، وهمع الهوامع ١/٢٥٢، والأصول ١/٢٦٩، وشرح الأشموني ٣/١٥٩، وشرح التصريح ١/٤٨٠ بولاق، وائتلاف النصره ص ٣٨.

المطلب الرابع

مسائل خلافية في باب المعارف والعطف

ويقع في (٨) ثمان مسائل، وهي:

أولاً: المسائل الخلافية الخاصة بالمعارف، وهما مسألتان:

- (١) مسألة: مراتب المعارف^(١).
- (٢) مسألة: هل تأتي ألفاظ الإشارة أسماء موصولة^(٢)؟

ثانياً المسائل الخلافية الخاصة بالعطف، وتقع في ست مسائل، هي:

- (١) مسألة: القول في العطف على اسم إن بالرفع قبل مجيء الخبر^(٣).
- (٢) مسألة: هل يجوز أن تجيء واو العطف زائدة^(٤).
- (٣) مسألة: هل يجوز العطف على الضمير المخفض^(٥)؟
- (٤) مسألة: العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام^(٦).
- (٥) مسألة: هل تأتي أو بمعنى الواو وبمعنى بل^(٧).
- (٦) مسألة: هل يجوز أن يعطف ولكن بعد الإيجاب^(٨)؟

-
- (١) الإنصاف مسألة ١٠١، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١/١٦١، وشرح التصريح ١/١٦٢، والمغني ١/٧٧.
- (٢) الإنصاف مسألة (١٠٣)، وشرح الرضي على الكافية ٢/٥٥، وشرح الأشموني ١/١٨٢-١٨٥، وشرح التصريح ١/١٦٥، وشرح المفصل ص ٤٩٣.
- (٣) الإنصاف مسألة (٢٣)، التصريح بحاشية يس ١/٢٧٢، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١/٢٦٥، وشرح المفصل ١١٢٢، والرضي ٢/٣٢٧.
- (٤) الإنصاف مسألة ٦٤، واللباب ٣٤٩، وشرح المفصل ص ١١٤٨، وشرح الأشموني ٢/٤١٨، وشرح الرضي على الكافية ٢/٤٣٢.
- (٥) الإنصاف مسألة (٦٥)، وشرح الأشموني ٤/٥٣٥، وشرح التصريح ٢/١٩٠، وشرح الرضي ١/٢٩٥.
- (٦) الإنصاف مسألة (٦٦)، الأشموني ٣/٩٩، وشرح التصريح ٢/١٩٠، وشرح الرضي ١/٢٩٤، والكتاب ١/٣٨٩.
- (٧) الإنصاف مسألة ٦٧، واللباب ٣٥٥، وشرح الأشموني ٢/٤٢٣، والصبان ٣/٩٣، وائتلاف النصره ص ١٤٨.
- (٨) الإنصاف مسألة (٦٨)، وشرح المفصل ٨/٧٩-٨٠، وأسرار العربية ٦٧، وهمع الهوامع ٣/١٢٥، واللباب ٣٥٨، وشرح الأشموني ٢/٤٢٦، والرضي على الكافية ١/٣٣، وائتلاف النصره ١٤٩.

المطلب الخامس

مسائل خلافية خاصة بباب الاستثناء، والنداء، والعدد

وتقع في (١٩) تسع عشرة مسألة، وهي:

أولاً: المسائل الخاصة بالاستثناء، وتقع في ست مسائل، وهي:

- (١) مسألة القول في العامل في المستثنى النصب^(١).
- (٢) مسألة: هل تكون إلا بمعنى الواو؟^(٢).
- (٣) مسألة: هل يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام؟^(٣).
- (٤) مسألة: حاشا في الاستثناء فعل أو حرف أو ذات وجهين^(٤).
- (٥) مسألة: هل يجوز بناء غير مطلقاً؟^(٥).
- (٦) مسألة: هل تكون سوى اسماً أو تلزم الظرفية؟^(٦).

ثانياً: المسائل الخلافية الخاصة بباب المنادى، وتقع في ثمان مسائل، هي:

- (١) مسألة: علة بناء المنادى المفرد العلم^(٧).
- (٢) مسألة: نداء الاسم المحلى بأل^(٨).

(١) انظر: المطلب الأول من المبحث الأول، الخاص بالعوامل النحوية، مسألة (١١) ص (٨٦).

(٢) التبيين ص ٤٠٣، وائتلاف النصر مسألة (٥١) فصل الحرف، والمقتضب ٤/٣٩٠، وشرح المفصل ٢/٧٦، وشرح الكافية لابن مالك ١/٢٠٧، وشرح التصريح ١/٤٢١، وحاشية الصبان ٢/١٢٥.

(٣) انظر المسألة السابقة نفس المصادر.

(٤) انظر: المطلب الأول من المبحث الثاني من هذا الفصل، المسألة رقم (٣) ص (٩٢) من هذا البحث.

(٥) انظر: المطلب الثاني من المبحث الثاني من هذا الفصل، المسألة رقم (٤) ص (٩٤) من هذا البحث.

(٦) انظر: المطلب الأول من المبحث الثاني من هذا الفصل، المسألة رقم (٤) ص (٩٢) من هذا البحث.

(٧) سبق تخرجها في المطلب الثاني الخاص بالعلة النحوية، من المبحث الأول من هذا الفصل، المسألة رقم (١) ص (٩٠) من هذا البحث..

(٨) الإصناف مسألة (٤٦)، والكتاب ١/٣١٠، والتبيين ٤٤٤، والمقتضب ٤/٧٤١، والمقرب لابن عصفور ١/١٧٧، والأسرار ٢٣٠، والتصريح ٢/٢١٦، وشرح الرضي على الكافية ١/١٢٨، واللباب ٢٧٠، وائتلاف النصر ص ٤٥.

(٣) مسألة: القول في الميم في اللهم أعوض من حرف النداء أم لا؟^(١).

(٤) مسألة: هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه^(٢).

(٥) مسألة: هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي^(٣).

(٦) مسألة: ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن^(٤).

(٧) مسألة القول في ندبة النكرة والأسماء الموصولة^(٥).

(٨) مسألة هل يجوز إلقاء علامة الندبة على الصفة^(٦).

ثالثاً: المسائل الخلافية الخاصة بباب العدد، وتقع في خمس مسائل، وهي:

(١) مسألة: كم مركبة أو مفردة^(٧).

(٢) مسألة: الفصل بين كم الخبرية وتمييزها، وجر التمييز^(٨).

(٣) مسألة: هل تجوز إضافة النيف إلى العشرة^(٩).

-
- (١) الإنصاف، المسألة رقم (٤٧)، وشرح الكافية ١/١٣٣، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣/١٣٦.
- (٢) الإنصاف، المسألة رقم (٤٨)، والكتاب ١/٣٣٢، والمقتضب ٤/٢٦٠، والأصول ٤٣٧، وشرح المفصل ٢/٢٠، وأسرار العربية ٢٣٨، والتبيين ٤٥٣، وشرح التصريح ٢/٢٣٢، وحاشية الصبان على الأشموني ٣/١٥٠، وائتلاف النصره ص ٤٧.
- (٣) الإنصاف، المسألة رقم (٤٩)، والتبيين ص ٤٥٦، وأسرار العربية ص ٢٣٦، والتصريح ٢/٢٣٤، شرح الرضي على الكافية ١/١٣٦، وائتلاف النصره ص ٤٨.
- (٤) الإنصاف، المسألة رقم (٥٠)، والتبيين ص ٤٥٨، وأسرار العربية ص ٢٤١، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٣/١٤٩، والأشياء والنظائر ١/٢٥٧، وائتلاف النصره ص ٤٨.
- (٥) الإنصاف، المسألة رقم (٥١)، وشرح التصريح ٢/٢٣٩، وشرح الرضي على الكافية ١/٤٤، وشرح المفصل لابن يعيش ص ١٧٨، وائتلاف النصره ص ٤٩.
- (٦) الإنصاف، المسألة رقم (٥٢)، وأسرار العربية ص ٢٤٤، واللباب ص ٢٧٨، وشرح التصريح ٢/٢٣٠، وشرح الرضي على الكافية ١/١٤٥، وائتلاف النصره ص ٥٠.
- (٧) الإنصاف مسألة رقم (٤٠).
- (٨) الإنصاف مسألة (٤١)، التبيين ٤٢٩، والكتاب ١/٢٩٥، والمقتضب ٣/٦٠، والأصول ٣٨٨، والهمع ١/٢٥٥، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٤/٦٧، وشرح المفصل ٤/١٣٠، وائتلاف النصره ص ٤١.

- (٤) مسألة: القول في تعريف العدد المركب وتمييزه^(١).
(٥) مسألة: القول في إضافة العدد المركب إلى مثله^(٢).

المطلب السادس

المسائل الخلفية في الأدوات وأثرها

ويقع في (١٤) أربع عشرة مسألة، وهي:

- (١) مسألة: القول في زيادة لام الابتداء في خبر لكن^(٣).
(٢) مسألة: القول في لام لعل الأولى زائدة هي أو أصلية^(٤).
(٣) مسألة: هل تكون إلا بمعنى الواو^(٥).
(٤) مسألة: هل تقع من لا ابتداء الغاية في الزمان^(٦).
(٥) مسألة القول في إعراب الاسم الواقع بعد مذ ومنذ^(٧).

(١) الإنصاف مسألة (٤٢)، التبيين ٤٣٢، والتصريح ٣٤٦/٢، وحاشية الصبان ٥٧/٤، وائتلاف النصره ص ٤٣، والهمع ١٤٩/٢، ومعاني القرآن للفراء ٣٤/٢.

(٢) الإنصاف مسألة (٤٣)، والتبيين ص ٤٣٤، وشرح الأشموني ٢٣٠/١، وحاشية الصبان على الأشموني ١٨٠/١، وائتلاف النصره ص ٤٣.

(٣) الإنصاف مسألة (٤٤)، والتبيين ص ٤٣٦، وشرح التصريح ٣٥٧/٢، وحاشية الصبان ٦٤/٤، وائتلاف النصره ص ٤٥.

(٤) الإنصاف مسألة (٢٥)، التبيين ٣٥٣، وشرح الأشموني ٤٧/١، شرح ابن عقيل ٣٠١/١، التصريح ٢٦٧/١، شرح الرضي ٣٣٢/٢، والمغني ٢٣٣، وشرح المفصل ٦٤/٨، وائتلاف النصره ص ١٧٢، والجنى الداني ٦١٥، وحاشية الصبان ٢٦٠/١.

(٥) الإنصاف، مسألة رقم (٢٦)،

(٦) الإنصاف، المسألة رقم (٣٥)، والتبيين ص ٤٠٣، وشرح التصريح ٤٢٢/١، وشرح الرضي على الكافية ٢١٣/١.

(٧) الإنصاف، المسألة رقم (٥٤)، وأسرار العربية ص ٢٧٣، وشرح التصريح ٩/٢ بولاق، وشرح الأشموني ٢٨٧/٢، حاشية الصبان على الأشموني ١٨٤/٢، شرح الرضي على الكافية ٢٩٨/٢، وائتلاف النصره ص ١٣٢.

(٨) الإنصاف، المسألة رقم (٥٦).

(٦) مسألة اللام الداخلة على المبتدأ لام الابتداء أو لام جواب القسم^(١).

(٧) مسألة: هل يجوز أن تأتي كي حرف جر^(٢).

(٨) مسألة: القول في إن الشرطية هل تقع بمعنى إذ^(٣).

(٩) مسألة السين مقتطعة من سوف أو أصل برأسه^(٤).

(١٠) مسألة: الحروف التي وضع الاسم عليها في ذا والذي^(٥).

(١١) مسألة: الحروف التي وضع عليها الاسم في هو وهي^(٦).

(١٢) مسألة: المسألة الزنبرية^(٧).

(١٣) مسألة هل تأتي ألفاظ الإشارة أسماء موصولة^(٨).

(١٤) مسألة القول في رب اسم هو أو حرف^(٩).

(١) الإنصاف، المسألة رقم (٥٨)، والأصول ٢٤١/١، واللباب ٣٧٩/١.

(٢) الإنصاف، المسألة رقم (٧٨)، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١٧٩/٢، و٢٣٦/٣، وشرح ابن عقيل ٣/٢، وشرح التصريح ٢٩١/٢، ومغني اللبيب ١٨٢/١.

(٣) الإنصاف، المسألة رقم (٨٨)، ومغني اللبيب ٢٦/١، وخزانة الأدب الشاهد رقم ٦٩٩.

(٤) الإنصاف، المسألة رقم (٩٢)، ومغني اللبيب ١٣٨/١.

(٥) الإنصاف، المسألة رقم (٩٥)، وشرح الرضي على الكافية ٢٨/٢ و٣٧، وأسرار العربية ص ١٥٠، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١٩٤/١، وشرح التصريح ١٥٠/١.

(٦) الإنصاف، المسألة رقم (٩٦)، وشرح الرضي ٩/٢، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١١٨/١.

(٧) الإنصاف، المسألة رقم (٩٩)، ومغني اللبيب ٨٨-٩٢.

(٨) الإنصاف، المسألة رقم (١٠٣)، وشرح الأشموني ١٨٢/١-١٨٥، وشرح الرضي ٥٥/٢.

(٩) الإنصاف، المسألة رقم (١٢١)، وأسرار العربية ص ١٠٤، وشرح الرضي ٣٠٧/٢.

المبحث الثالث

مسائل خلافية خاصة بالتراكيب، والاستعمالات وبناء الجملة

ويقع هذا المبحث في (٥٢) اثنتين وخمسين مسألة، هي:

- (١) مسألة: تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ^(١).
- (٢) مسألة: إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه^(٢).
- (٣) مسألة: العطف على اسم "إن" بالرفع قبل مجئ الخبر^(٣).
- (٤) مسألة: زيادة لام الابتداء في خبر "لكن"^(٤).
- (٥) مسألة: الفصل بين كم الخبرية وتمييزها، وجر التمييز^(٥).
- (٦) مسألة: هل تجوز إضافة النيف إلى العشرة^(٦).
- (٧) مسألة: القول في تعريف العدد المركب وتمييزه^(٧).
- (٨) مسألة: القول في إضافة العدد المركب إلى مثله^(٨).
- (٩) مسألة: نداء الاسم المحلي بأل^(٩).

(١) الإنصاف مسألة (٧)، وأسرار العربية ٧٢، والتبيين ص ٢٣٦، واللباب ص ٨٦، وشرح المفصل ٨٨/١، وشرح ابن عقيل ١٧٨/١، وحاشية الصبان ١٩١/١، وشرح الأشموني ٢٨١/١، وشرح الرضي ٨٧/١، وائتلاف النصره ص ٣١.

(٢) الإنصاف مسألة (٨)، والتبيين ص ٢٥٩، واللباب ٨٨، والكتاب ٢٤٣/١، والمقتضب ٩٣/٣، ٩٤، والخزانة ٤١٠/٢، وائتلاف النصره ص ٣٢.

(٣) سبق تخريجها في المبحث الثاني المطلب الرابع، المسائل الخاصة بالعطف، المسألة رقم (١) ص (٩٨).

(٤) سبق تخريجها في المبحث الثاني المطلب السادس، المسألة رقم (١) ص (١٠١) من هذا البحث.

(٥) سبق تخريجها في المطلب الخامس من المبحث الثاني المسائل الخاصة بالعدد مسألة (٢) ص (١٠٠).

(٦) سبق تخريجها في المبحث الثاني المطلب الخامس المسائل الخاصة بالعدد مسألة (٣) ص (١٠٠).

(٧) سبق تخريجها في المبحث الثاني المطلب الخامس المسائل الخاصة بالعدد مسألة (٤) ص (١٠١).

(٨) سبق تخريجها في المبحث الثاني المطلب الخامس المسائل الخاصة بالعدد مسألة (٥) ص (١٠١).

(٩) سبق تخريجها في المبحث الثاني المطلب الخامس المسائل الخاصة بالمنادى مسألة (٢) ص (٩٩).

- (١٠) مسألة: ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه^(١).
- (١١) مسألة: هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي^(٢).
- (١٢) مسألة: ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن^(٣).
- (١٣) مسألة: ندبة النكرة والأسماء الموصولة^(٤).
- (١٤) مسألة: إلقاء علامة الندبة على الصفة^(٥).
- (١٥) مسألة: "مِنْ" لا ابتداء الغاية في الزمان^(٦).
- (١٦) مسألة: اللام الداخلة على المبتدأ، لام الابتداء أو لام جواب القسم^(٧).
- (١٧) مسألة: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير شبه الجملة^(٨).
- (١٨) مسألة: إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى^(٩).
- (١٩) مسألة: توكيد النكرة توكيدا معنوياً^(١٠).
- (٢٠) مسألة: مجيء واو العطف زائدة^(١١).
- (٢١) مسألة: العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض^(١٢).

(١) انظر: المبحث الثاني المطلب الخامس، المسائل الخاصة بالمنادى، المسألة رقم ٤ ص ١٠٠ من هذا البحث.

(٢) انظر: المبحث الثاني المطلب الخامس، المسائل الخاصة بالمنادى، المسألة رقم ٥ ص ١٠٠ من هذا البحث.

(٣) انظر: المبحث الثاني المطلب الخامس، المسائل الخاصة بالمنادى، المسألة رقم ٦ ص ١٠٠ من هذا البحث.

(٤) انظر: المبحث الثاني المطلب الخامس، المسائل الخاصة بالمنادى، المسألة رقم ٧ ص ١٠٠ من هذا البحث.

(٥) انظر: المبحث الثاني المطلب الخامس، المسائل الخاصة بالمنادى، المسألة رقم ٨ ص ١٠٠ من هذا البحث.

(٦) انظر: المبحث الثاني المطلب السادس، المسائل الخاصة بالأدوات وأثرها ص ١٠١ من هذا البحث.

(٧) الإنصاف مسألة ٥٨، واللباب ٣١٢، وائتلاف النصرة ص ١٤٧.

(٨) الإنصاف مسألة ٦٠، والتصريح ٧١/٢ بولاق، وشرح المفصل ص ٣٣٩، وشرح الرضي ٢٧٠/١، وائتلاف النصرة ص ٥١.

(٩) الإنصاف مسألة (٦١)، واللباب ص ٣٢٣، حاشية الصبان ٢٣٧/٢، وائتلاف النصرة ص ٥٤.

(١٠) الإنصاف مسألة ٦٣، وأسرار العربية ٢٨٩، والتصريح ١٥٦/٢، وشرح ابن عقيل ١٦٦/٢، والموفي في النحو الكوفي ص ٥٩، وشرح الرضي ٣١٠/١، وائتلاف النصرة ص ٦١.

(١١) سبق تخريجها في المبحث الثاني المطلب الرابع، المسائل الخاصة بالعطف، المسألة رقم (٢) ص (١٢٠) من هذا البحث.

(١٢) الإنصاف مسألة ٦٥، واللباب ٣٦٣، وشرح الأشموني ٣٥/٤، والتصريح ١٩٠/٢، وائتلاف النصرة ص ٦٢.

- (٢٢) مسألة: العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام^(١).
- (٢٣) مسألة: إتيان "أو" بمعنى "الواو" وبمعنى "بل"^(٢).
- (٢٤) مسألة: العطف ولكن بعد الإيجاب^(٣).
- (٢٥) مسألة: صرف أفعال التفضيل في الضرورة^(٤).
- (٢٦) مسألة: منع صرف ما ينصرف في الضرورة^(٥).
- (٢٧) مسألة: مجيء "كي" حرف جر^(٦).
- (٢٨) مسألة: إظهار "أن" المصدرية بعد "لكن" وبعد "حتى"^(٧).
- (٢٩) مسألة: مجيء "كما" بمعنى "كيما" ونصب المضارع بعدها^(٨).
- (٣٠) مسألة: "إن" الواقعة بعد ما أنافية مؤكدة أم زائدة؟^(٩).
- (٣١) مسألة: معنى "إن" ومعنى "اللام" بعدها^(١٠).
- (٣٢) مسألة: هل يجازى بكيف^(١١)؟

(١) الإنصاف مسألة ٦٦، والكتاب ١/٣٨٩، واللباب ٣٦٢، والموفي في النحو الكوفي ص ٦٩، وائتلاف النصرة ص ٦٣.

(٢) سبق تخريجها في المبحث الثاني المطلب الرابع، المسائل الخاصة بالعطف، المسألة رقم (٥) ص (١٢٠).

(٣) سبق تخريجها في المسائل الخلافية في باب العطف المسألة (٦) ص ١٢١ من هذا البحث.

(٤) الإنصاف مسألة ٦٩، واللباب ٤٣٩، والتصريح ٢/٢٨٦، والرضي على الكافية ١/٣٣، والأشموني ٢/٥٤٢، وحاشية الصبان ٣/٢٣٣، وائتلاف النصرة ص ٦٤.

(٥) الإنصاف مسألة ٧٠، واللباب ص ٤٣٩، ٤٤٠، وشرح الأشموني ٢/٥٤٣، وشرح التصريح ٢/٢٨٧، وشرح الرضي ١/٣٤٨، وائتلاف النصرة ص ٥٩.

(٦) الإنصاف مسألة ٧٨، وشرح ابن عقيل ٢/٣، وشرح الأشموني ٣/١٨٢، وحاشية الصبان ٢/١٧٩، وائتلاف النصرة ص ١٥٠.

(٧) الإنصاف مسألة ٨٠، وشرح الرضي على الكافية ٢/٢٢٢، وشرح الأشموني ٣/١٨٤، وائتلاف النصرة ص ١٥١.

(٨) الإنصاف مسألة ٨١، الأشموني بحاشية الصبان ٣/٢٣٧، والرضي ٢/٢٢٣، وائتلاف النصرة ص ١٥٢.

(٩) الإنصاف مسألة (٨٩)، والتصريح ١/٢٣٦ بولاق، وشرح الرضي ٢/٣٥٧.

(١٠) الإنصاف مسألة (٩٠)، والإملاء ١/٦٧، وشرح المفصل ص ١١٢٩، وشرح التصريح ١/٢٧٩.

(١١) الإنصاف مسألة (٩١)، واللباب ٤٨٠، وشرح الأشموني ٣/٥٨٣، وحاشية الصبان ٤/١١.

(٣٣) مسألة: دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة^(١).

(٣٤) مسألة: هل يقال لولاي ولولاك وموضع الضمائر^(٢).

(٣٥) مسألة: المسألة الزنبورية^(٣).

(٣٦) مسألة: ضمير الفصل^(٤).

(٣٧) مسألة: مجئ أفعال الإشارة أسماء موصولة^(٥).

(٣٨) مسألة: هل يكون للاسم المحلى بأل صلة كصلة الموصول^(٦).

(٣٩) مسألة: النون في التثنية والجمع عوض من الحركة^(٧).

(٤٠) مسألة: نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده^(٨).

(٤١) مسألة: إقامة المصدر مقام الفاعل^(٩).

(٤٢) مسألة: تنوين الصفة المشبهة نحو "مررت برجل حسن الوجه"^(١٠).

(١) الإنصاف مسألة (٩٤)، واللباب ٤٨٤، والتصريح ٢٦١/٢، وشرح الأشموني ٥٠٣/٢، ١٨٩/٣، وائتلاف النصره ص ١٣١.

(٢) الإنصاف مسألة (٩٧)، وشرح الأشموني ١٩٢/٣، وحاشية الصبان ١٨١/٢، وشرح المفصل ص ٤٣٧، وشرح الرضي ١٨/٢، وائتلاف النصره ص ٦٥.

(٣) الإنصاف مسألة (٩٩)، واللباب ٤١٧، والمغني ٨٨، وائتلاف النصره ص ٦٦.

(٤) الإنصاف مسألة (١٠٠)، واللباب ص ٤١٦، وشرح التصريح ٢٧٠/١، والأشموني بحاشية الصبان ٢٦٢/١ بولاق، وائتلاف النصره ص ٦٧.

(٥) الإنصاف مسألة (١٠٣)، واللباب ص ٥٢٥، وشرح الأشموني ٤٥/١٨٢، ٢/١، وشرح التصريح ١٦٥/١، وائتلاف النصره ص ٦٧.

(٦) الإنصاف مسألة (١٠٤)، والكتاب ١٦٣-١٧٣، واللباب ص ٥٢٦، وشرح الرضي على الكافية ٣٥، ٣٦/٢، وائتلاف النصره ص ٦٨.

(٧) التبيين ص ٢١١، وأسرار العربية ص ٥٤، واللباب ص ٥٨.

(٨) التبيين ص ٢٦٨، واللباب ص ١٠٨.

(٩) والتبيين ص ٢٧٠، وأسرار العربية ص ٩٤، واللباب ص ١٠٩.

(١٠) المتبع ص ٣٥٥.

- (٤٣) مسألة: حذف كان واسمها في الاختيار^(١).
- (٤٤) مسألة: "إلا" في الاستثناء المنقطع^(٢).
- (٤٥) مسألة: حذف الموصول^(٣).
- (٤٦) مسألة: حذف حرف الجر من الخبر كما في "زيد قبضتُك"^(٤).
- (٤٧) مسألة: وقوع الفاء في الخبر^(٥).
- (٤٨) مسألة: قيام "أل" مقام الضمير^(٦).
- (٤٩) مسألة: وقوع الفعل الماضي حالاً بغير "قد"^(٧).
- (٥٠) مسألة: مجيء "إلا" بمعنى "الواو"^(٨).
- (٥١) مسألة: مجيء التمييز معرفة^(٩).
- (٥٢) مسألة: متعلق الظرف والجار والمجرور الواقع خبراً^(١٠).

(١) الإملاء ١/٢٠٤.

(٢) البيان ٢/٢٦٣.

(٣) البيان ١/٢٨٧، ٢/٤٣٨، ٣١٠.

(٤) البيان ٢/٣٢٧.

(٥) البيان ١/٢٩٠، والإملاء ١/٢١٥.

(٦) البيان ٢/٤١٠، ٣١٦، والإملاء ٢/٢٨١، ٢١١.

(٧) الإنصاف مسألة ٣٢، وشرح المفصل ص ٢٤٦، وخرزانه الأدب ١/٥٥٢ بولاق، وشرح الرضي ١/١٩٥، والتبيين ٣٨٢، واللباب ٢٣٤، والإملاء ١/٥٢، وائتلاف النصرة ص ١٢٤.

(٨) انظر هذه المسألة في ص ١٢٠، من هذا البحث.

(٩) الإملاء ١/٦٤، ٢/١٢٩.

(١٠) التبيين ص ٢٤٩، وأسرار العربية ص ٧٣، واللباب ص ٩٠، ٩١.

المبحث الرابع

مسائل خلاف صرفية

وتقع في (٥) خمس مسائل.

وردت مسائل خلاف صرفية بين الكوفيين والبصريين، وقد ورد منها في الإنصاف خمس مسائل، وهذه الخمس هي:

(١) مسألة: وزن الخماسي المكرر ثانيه وثالثه.

ذهب الكوفيون إلى أن صمحمح ودمكمك على وزن فَعْلَل. وذهب البصريون إلى أنه على وزن فَعْلَل^(١).

(٢) مسألة: وزن سيد وميت ونحوهما.

ذهب الكوفيون إلى أن وزن سيد وهين وميت في الأصل على فعيل نحو سويد وهوين ومويت. وذهب البصريون إلى أن وزنه فيعل بكسر العين. وذهب قوم إلى أن وزنه في الأصل على فيعل بفتح العين^(٢).

(٣) مسألة: وزن خطايا ونحوه .

ذهب البصريون إلى أن خطايا على وزن "فعائل". وذهب الكوفيون إلى أن خطايا جمع خطيئة على وزن "فعالي" وإليه ذهب الخليل بن أحمد^(٣).

(١) الإنصاف مسألة ١١٣، والتصريح ٤٤٨/٢، ٤٤٩، وشرح الأشموني ٧٩٩/٣، حاشية الصبان ٢١٠/٤، ٢١٥، وائتلاف النصره ص ٨٤.

(٢) الإنصاف مسألة ١١٥، والكتاب ٣٧١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ص ٦٦٣، ١٤١٠، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢٦٣/٤، وائتلاف النصره ص ٨٤.

(٣) الإنصاف مسألة ١١٦، والتصريح ٤٦٣/٢، وشرح الأشموني ٧٣٢/٣، وحاشية الصبان ٢٤٤/٤-٢٤٦، وائتلاف النصره ص ٨٥.

(٤) مسألة: وزن إنسان وأصل اشتقاقه.

ذهب البصريون إلى أن وزن "إنسان" فعلان، وإليه ذهب بعض الكوفيين.
وذهب الكوفيون إلى أن "إنسان" وزنه إفعان^(١).

(٥) مسألة: وزن أشياء.

ذهب البصريون إلى أن وزن "أشياء" "لفعاء" والأصل "فعلاء". وذهب الكوفيون
إلى أن أشياء وزنه "أفعاء" والأصل "أفعلاء" وإليه ذهب الأخفش. وذهب بعض
الكوفيين إلى أن وزنه "أفعال"^(٢).

(١) الإنصاف مسألة ١١٧، وارتشاف الضرب باب التصغير، ولسان العرب، والصاح ، ومفردات الراغب، مادة
(نوس، ن ي س ، أن س) ، وائتلاف النصره ص ٨٥.

(٢) الإنصاف مسألة ١١٨، وشرح الرضي على الشافية ١/٢٨-٣١، ولسان العرب مادة (ش ي أ).

المبحث الخامس

مسائل خلافية لم ترد في كتابي الإنصاف والتبيين

ويقع في (٤٥) خمس وأربعين مسألة

هذا المبحث أحاول فيه جمع مجموعة من المسائل، التي لم ترد في كتب الخلاف المشهورة، وخاصة الإنصاف والتبيين، وتشمل معظم أبواب النحو العربي، وسأذكر لها ملخصاً، مكتفياً فيه بذكر رأي البصريين والكوفيين، وربما فصلت قليلاً، إذا دعت الضرورة لذلك، وقد قسّمت هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول:

مسائل خلاف نحوية

ويقع في (٣٥) خمس وثلاثين مسألة

وهذه المسائل هي:

- (١) مسألة: ظرف الزمان بين الإعراب والبناء، إذا أُضيف إلى معرب^(١).
ذهب البصريون إلى أن الإعراب فيه واجب. وذهب الكوفيون إلى أن ظرف الزمان إذا أُضيف إلى فعل معرب أو جملة اسمية، فالأرجح أن يعرب، ويجوز بناؤه على الفتح، كقوله تعالى: (هذا يومٌ ينفع الصادقين صدقهم) (المائدة: آية ١١٩).
- (٢) مسألة: عامل الرفع في الاسم الواقع بعد "إذا" الشرطية في قوله تعالى: (فإذا النجوم طُمست) (المرسلات: ٨).
"فإذا النجوم" جواب "إذا" محذوف تقديره: بأن الأمر أو فصل، ويقال لأي يوم، وجوابها العامل فيها، ولا يجوز أن يكون "طمست" جواباً؛ لأنه الفعل المفسر لمواقع النجوم والكلام لا يتم به، والتقدير: فإذا طُمست النجوم، ثم حذف الفعل استغناء عنه بما بعده. وقال الكوفيون: الاسم بعد "إذا" مبتدأ، وهو بعيد لما في إذا من معنى الشرط المتقاضي بالفعل^(٢).

(١) الإملاء ٢٣٤/١، ٢٧٩/٢، وأوضح المسالك ٢٠١/٢، والآية التي استشهد بها الكوفيون، قرأ بها نافع، وذكر الطبري أن اختلاف القراء في قراءة (يوم) رفعاً أو نصباً مبني على رفع أو نصب تاليه. ويميل الطبري إلى النصب على الظرفية. انظر: تفسير الطبري ١٤٠/٧، ١٤١.

(٢) إملاء ما من به الرحمن ٢٧٨/٢.

(٣) مسألة: موضع الجر والمجرور في "بسم الله" .

ذهب البصريون إلى أن "الباء" في (بسم الله) متعلق باسم محذوف مبتدأ، وعليه تكون الجملة اسمية. وذهب الكوفيون إلى أن "الباء" متعلق بفعل محذوف مقدر، وعليه فالجملة عندهم فعلية^(١).

(٤) مسألة: إعراب "لا" في قوله تعالى: (ولا الضالين).

لا عن البصريين للتوكيد، وعند الكوفيين بمعنى "غير" كما قالوا: جئت بلا شيء، فأدخلوا عليها حرف الجر؛ فيكون لها حكم غير. وأجاب البصريون عن هذا بأن "لا" دخلت للمعنى، فتخطاها العامل كما يتخطى الألف واللام. والجمهور على ترك الهمز في الضالين، وقرأ أيوب السخيتاني بهمزة مفتوحة، وهي لغة فاشية في العرب في كل ألف وقع بعدها حرف مشدد، نحو: ضال، ودابة، وجان، والعلة في ذلك أنه قلب الألف همزة لتصحح حركتها، لئلا يجمع بين ساكنين^(٢).

(٥) مسألة: إعراب "ما" في قوله تعالى (وما يتلى عليكم في الكتاب...) (النساء: ١٢٧).

قال العكبري: (في "ما" وجوه، أحدها: موضعها جر على الضمير المجرور بـ "في" ، وعلى هذا قول الكوفيين، لأنهم يميزون العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار. والثاني أن يكون في موضع نصب على معنى : ونبين لكم ما يتلى؛ لأن يفتيكم بين لكم. والثالث: هو في موضع رفع وهو المختار، وفي ذلك ثلاثة أوجه، أحدها: هو معطوف على ضمير الفاعل في يفتيكم، وجرى الجار والمجرور مجرى التوكيد. والثاني: هو معطوف على اسم الله وهو قل الله. والثالث: أنه مبتدأ والخبر محذوف تقديره: وما يتلى عليكم في الكتاب يبين لكم^(٣).

(٦) جواب "لَمَّا" في قول الله تعالى: (ولمَّا جاءهم كتاب من عند الله) (البقرة، ٨٩)

.(

(١) الإملاء ٤/١، والكشاف ٢٢/١، وقد قدره الزمخشري بـ "بسم الله أقرأ وأتلو"، وذكر ابن المنير في تفسيره أن المختار عند النحاة هو "أبتدى".

(٢) الإملاء ٨/١.

(٣) إملاء ما من به الرحمن ١/١٩٦.

قال العكبري: (في جوابها وجهان: أحدهما: جوابها لِّمَا الثانية وجوابها، وهذا ضعيف؛ لأن الفاء مع لما الثانية، ولما لا تجاب بالفاء. ولمَّا لا تجاب بالفاء إلا أن يعتقد زيادة الفاء على ما يجيزه الأخفش. والثاني: أن كفروا جواب الأولى والثانية؛ لأن مقتضاهما واحد، وقيل الثانية تكدير، فلم تحتج إلى جواب، وقيل: جواب الأولى محذوف تقديره أنكروه، أو نحو ذلك^(١)).

(٧) مسألة: على، وعن بين الاسم والحرفية.

إذا دخلت (مَنْ) على (على) و (عن) أصبحتا اسميتين، بمعنى فوق وجانب. وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أنهما باقيتان على حرفيتهما^(٢).

(٨) مسألة: إعراب "عسى زيد أن يقوم".

ذهب البصريون إلى أنه إذا جاء الفعل "عسى" بعد الاسم كان موضعه نصباً. وذهب الكوفيون إلى أنه في موضع رفع على أنه بدل مما قبله^(٣).

(٩) مسألة: مجئ الهمزة بعد ساكن في الفعل.

مذهب البصريين أن نحو الفعل (تَسأل) وشبهه، مما كانت الهمزة بعد ساكن لا يكتب للهمزة صورة. ومذهب الكوفيين أن الهمزة تصور بحركتها^(٤).

(١٠) مسألة: "أحسن" في قوله: (تماماً على الذي أحسن) فعل أو حرف؟

ذهب البصريون إلى أن "أحسن" فعل ماض داخل في الصلة، والعامل مستتر فيه، لا يجوز غيره. وقال الكوفيون: يجوز أن يكون "أحسن" نعتاً لـ "الذي"^(٥).

(١١) مسألة: هل يجوز بناء الأفعال الناقصة للمجهول؟

(١) إملاء ما من به الرحمن ١/٥٠، ٥١، والبيان ١/١٠٧.

(٢) إملاء ما من به الرحمن ١/٥٠، ٥١، والبيان ١/١٠٧.

(٣) اللباب ص ١٤١، والكتاب ٣/١٥٧، وشرح المفصل ٧/١١٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٩٤،

والمقتضب ٣/٦٨، وحاشية الصبان على الأشموني ١/٢٦٠، والموفي في النحو الكوفي ص ١٣٠، ١٣١.

(٤) ذكر الرأيين ابن دستورية، ولم يعزوهما، وقد اختار الأول متابعة لبصريته، ينظر كتاب الكُتَّاب ١٣، ١٤.

(٥) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن الكريم) ٧/١٤٣، ١٤٢. ونسب القرطبي قول الكوفيين للكسائي والفراء،

وائتلاف النصره ص ١٣٧.

مذهب البصريين أنه لا يجوز بناء الأفعال الناقصة لما لم يُسم فاعله؛ لأن الذي لا يقوم مقام الفاعل هو الخبر، والخبر يكون جملة، والجملة لا تكون فاعلة، وتكون مفرداً مشتقاً فيه ضمير، فيبقى ذلك الضمير بلا عائد. وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ذلك، قال الفراء: (كَيْنَ أَخوك) في "كان زيد أخاك" ^(١).

(١٢) مسألة: وقوع الشرط أو الجزاء بعد الاسم الموصول.

ذهب البصريون إلى أن الشرط أو الجزاء إذا وقع بعد اسم موصول كان صلته، مثل قوله تعالى: (ومنهم من إن تأمنه بدینار لا يؤده إليك) (آل عمران: آية ٧٥). وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب أو مرفوع بإضمار القول ^(٢).

(١٣) مسألة: كيفية كتابة نون التوكيد الخفيفة.

ذهب الكوفيون إلى أن نون التوكيد الخفيفة تكتب بالنون اتباعاً للفظ، إذ الخط صورة للفظ. وذهب البصريون إلى كتابتها بالألف؛ لأن الوقف عليها بالألف، كما يُفعل ذلك في التنوين؛ لأنها نظيره، ومنه قول الله تعالى: (لنسفعاً بالناصية) (العلق: ١٥) وقوله تعالى: (ولیکنن من الصاغرین) (يوسف: ٣٢). فالوقف عليه بالألف لا خلاف فيه بين القرّاء والعلماء ^(٣).

(١٤) مسألة: ياء النسب المشددة بين الحرفية والاسمية.

ذهب البصريون إلى أن ياء النسب حرف لا موضع له من الإعراب. وذهب الكوفيون إلى أنها اسم، مستدلين بقول العرب "رأيت التيمي" من حيث أنها تبدل من الاسم، وهذا دليل اسميتها؛ لأن الاسم لا يبدل إلا من الاسم ^(٤).

(١٥) مسألة: مجيء "إلا" في الاستثناء بمعنى الواو.

(١) التبصرة ١/١٢٥، وجاء فيه أن العلة عند البصريين هي أن حذف الاسم يُفضي إلى ترك الخبر بلا مبتدأ. وجاء رأي الكوفيين في المساعد ١/٤٠٠، وذكر السيوطي في الهمع أن السيرافي وابن خروف قالوا: إن الذي ينوب عن الفاعل هو ضمير المصدر مع حذف الاسم والخبر. ينظر الهمع ٢/٢٧١.

(٢) ائتلاف النصره ص ١٣٨.

(٣) ائتلاف النصره ص ١٧٧.

(٤) ائتلاف النصره ١٧٦.

ذهب البصريون إلى أن "إلا" لا تكون بمعنى الواو؛ لأنها حرف استثناء، فامتنع أن يكون أحدهما بمعنى الآخر. وذهب الكوفيون إلى أن "إلا" تكون بمعنى الواو، كقوله تعالى: (لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا) (البقرة، آية: ١٥٠، والعنكبوت، آية: ٤٦)، أي: "ولا الذين ظلموا"^(١). وأرى أن "إلا" في الآية بمعنى "لكن" لأن الاستثناء منقطع وذلك كثير في القرآن، وإلى هذا ذهب صاحب ائتلاف النصره.

(١٦) مسألة: عمل "ما" الحجازية في الخبر.

ذهب البصريون إلى أنها هي العاملة في الخبر النصب بنفسها، وهو منصوب بها؛ لأنها مشبهة بـ(ليس) فعملت عملها. وذهب الكوفيون إلى أن "ما" الحجازية لا تعمل في الخبر النصب، وإنما الخبر منصوب بحذف حرف الخفض؛ لأن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً، و"ما" ليست مختصة بل مشتركة، فلم تعمل^(٢).

(١٧) مسألة: معنى "إلا" في الاستثناء المنقطع من "ما".

ذهب البصريون إلى أن "إلا" في الاستثناء المنقطع من "ما" قبله، بمعنى "لكن". وذهب الكوفيون إلى أنها بمعنى "سوى". وردَّ البصريون ما ذهب إليه الكوفيون، وقالوا: إن "إلا" حرف، و"سوى" جارة، ولا يجوز تقدير الحرف بالاسم "سوى". وأن المعنى يجمع بين "إلا" و"لكن"، حيث يستدل بـ"لكن" على طريق مخالفة ما بعدها لما قبلها في الإيجاب والنفى، كقولك: جاءني زيد لكن عمرو لم يجرى، وما جاءني زيد لكن عمرو، و"إلا" تأتي بكل هذا المعنى، إلا أنها مع هذا تُخرج بعضاً من كل، إذا كانت استثناء متصلاً.

(١) تفسير الطبري ٣٤/٢، وائتلاف النصره ص ١٧٤.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٤٧/١، وائتلاف النصره ص ١٦٥.

وإذا كانت استثناء منقطعاً حصلت على معنى "لكن"؛ لأنها تبطل منها إخراج بعض من كل، ويبقى على أن ما بعدها خلاف ما قبلها في الإيجاب والنفي، فيصير بمعنى "لكن" حكاية الرماني^(١).

(١٨) مسألة: الباء في قوله تعالى : (فامسحوا برؤوسكم).

ذهب البصريون إلى أن "الباء" في هذا الموضع وفي كل المواضع التي ترد فيها للإصاق، تمسكاً بالأصل. وذهب الكوفيون والأصمعي والفارسي وابن مالك إلى أنها للتبويض، وقيل إنها للاستعانة، وأخذ بذلك ابن هشام^(٢).

(١٩) مسألة: حكم المستثنى بـ "إلا" وشبهها من حروف الاستثناء إذا زاد عن النصف مثل قولك: عليّ عشرة إلا ستة.

ذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك؛ لأن الأصل في الاستثناء هو إخراج القليل من الكثير، ولأن الاستثناء في الموجب نظير الاستثناء في غير الموجب، فكما أن المستثنى في غير الموجب لا يكون إلا أعمّ من المستثنى منه، فكذلك في الموجب. وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز، وهو مذهب الفقهاء، وذلك إذا لم يستغرق الاستثناء الجميع، لأن الاستثناء في المعنى نظير قولك: العشرة عندي أربعة منها، أو عندي عشرة إلا أربعة منها، وكذلك إذا قال: عليّ عشرة إلا ستة، فإنه يلزمه منها أربعة بهذا الإقرار، واستدل الفقهاء بقول الشاعر:

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ *** لَا تَحْسَبُوا لِيْلَهُمْ عَن لِيْلِكُمْ نَأَمًا
أُدُّوا الَّتِي نَقَصَتْ تِسْعِينَ مِّن مَّائَةٍ *** ثُمَّ ابْعَثُوا حَكَمًا بِالْعَدْلِ حَكَّامًا^(٣).

(١) الأصول لابن السراج ٣٥٣/١ - ٣٥٥، والاستغناء في أحكام الاستثناء ٤٥١ - ٤٥٣.

(٢) أخذ ابن هشام برأي البصريين في المغني ١/١١١، وأخذ برأي الكوفيين في أوضح المسالك في أنها للتبويض، واستشهد بقوله تعالى: (عينا يشرب بها عباد الله)، انظر: أوضح المسالك ٢/١٣٦.

(٣) البيتان من البسيط، لأبي مكعت أخي بني سعد بن مالك، والبيت الأول استشهد به النحاة في باب "إن وأخواتها" انظره في: مغني اللبيب ٢/٥٨٥، وهمع الهوامع ١/١٣٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١١، وأمالي ابن الشجري ١/٣٣٢، وخرزانه الأدب ١٠/٢٤٩، ٢٤٧، ٢٥٠. والبيت الثاني وهو ما فيه موطن الشاهد قد اختلفت رواية عجزه، فجاءت مرة كما في الرواية المذكورة، وأخرى بلفظ "بالعقل حكماً" وثالثة "بالحق قولاً" ورابعة "بالحق قواماً" ولم يستشهد بهذا البيت سوى الفقهاء في كتب الأصول والفقهاء، انظره في: شرح صحيح البخاري لابن بطال ٨/١٣٧، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢/٣١٩، والتبصرة في أصول الفقه ١/١٦٩، وتقويم النظر لابن الدهان ٣/١٣، وقواطع الأدلة في الأصول ٣/٣١، وتبيين الحقائق ٥/١٣، والحاوي الكبير للماوردي ١٠/٦٠٣، والمغني لابن قدامة ٥/٣٠٢.

(٢٠) مسألة: عمل الفعل الثاني في التنازع، واحتياج الأول لمرفوع.

ذهب البصريون إلى أنه إذا عمل الفعل الثاني في باب التنازع، واحتاج الأول لمرفوع فإنه يتضمنه مضمراً، نحو ضربوني وضربتُ الزيدين، لامتناع حذف العمدة، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء كثيراً، نحو قول الشاعر:

جزى ربه عني عديّ بن حاتمٍ جزاء الكلابِ العاوياتِ وقد فعَل^(١)

وذهب الكوفيون إلى أنه يحذف، ونص عليه الكسائي وهشام والسهيلي^(٢).

(٢١) مسألة: عمل ظن وأخواتها في مفعولها إذا تقدمت.

ذهب البصريون إلى أنه إذا تقدمت ظن وأخواتها على مفعولها، جاز الإعمال مطلقاً. وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه يجوز الإلغاء. واستدلوا بقول الشاعر:

أني وجدتُ ملاكُ الشَّيْمَةِ الأدبِ^(٣)

ورأي البصريين هو المعمول به^(٤).

(٢٢) مسألة: إقامة المفعول الأول (لأعطيت) مقام الفاعل.

ذهب البصريون إلى أنه إذا كان المفعول الأول لأعطيت معرفة، والثاني نكرة، فالأولى إقامة المفعول الأول المعرفة مقام الفاعل. وذهب الكوفيون إلى أنه لا أولوية في ذلك. ونقل المرادي أن إقامة الأول قبيحة^(٥).

(١) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٩١، وخزانة الأدب ٢٧٧/١، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٧، وشرح التصريح ٢٨٣/١، والخصائص ٢٩٤/١، وأوضح المسالك ١٢٥/٢، وشرح الأشموني ٥٩/٢، وشرح ابن عقيل ٢٥٢/١، وهمع الهوامع ٦٦/١.

(٢) أوضح المسالك ٢٩/٢، وشرح التصريح ٣٢١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/١.

(٣) البيت من البسيط، وصدده: كذاك أدبت حتى صار من خلقي، وهو لبعض بني فزارة، انظر: خزانة الأدب ١٣٩/٩، ٣٣٥/١٠، وأوضح المسالك ٦٥/٢، وشرح ابن الناظم ص ١٤٨، وشرح الأشموني ١٦٠/١، والمقرب ١١٧/١، وهمع الهوامع ١٥٣/١، وشرح ابن عقيل ٤٣٧/١، وشرح التصريح ٣٧٥/١.

(٤) انظر: شرح التصريح ٢٥٨/١.

(٥) انظر: شرح التصريح ٢٩٢/١.

(٢٣) مسألة: معمول خبر كان وأخواتها.

ذهب البصريون إلى منع مجئ معمول خبر كان وأخواتها بعدها مطلقاً، وحملوا ما جاء في الشعر، وما استشهد به الكوفيون على زيادة (كان) أو إضمار الاسم مراداً، أو ضرورة^(١). وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يلي "كان وأخواتها" معمول خبرها، وإن لم يكن ظرفاً، ولا جاراً ومجروراً مطلقاً، واستدلوا بقول الشاعر:

قَنَافِدُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بما كان إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا^(٢)

(٢٤) مسألة: ظرف الزمان المضاف إلى الفعل بين الإعراب والبناء.

ذهب البصريون إلى أن الإعراب فيه واجب^(٣). وذهب الكوفيون إلى أن ظرف الزمان إذا أضيف إلى فعل معرب أو جملة اسمية، فالأرجح أن يعرب، ويجوز بناؤه على الفتح، كقوله تعالى: (هذا يومٌ ينفع الصادقين صدقهم) (المائدة: آية ١١٩).

(٢٥) مسألة: ما التعجبية اسم معرفة ناقص أو اسم نكرة تام؟

ذهب البصريون إلى أن ما التعجبية اسم تام نكرة بمنزلة شيء، مرفوع بالابتداء لتضمنه معنى التعجب، وما بعده خبره، كأنه قيل: شيءٌ أحسنَ زيداً. ومذهب الكوفيين أن ما التعجبية اسم معرفة ناقص بمعنى "الذي" وصلتها ما بعدها، وإلى ذلك ذهب الأخفش^(٤).

(٢٦) مسألة: عمل اسم المصدر إذا كان غير مسمى مضمراً فيه الفاعل.

(١) شرح التصريح ١/١٨٩، ١٩٠، والمقتضب ٤/٩٩-١٠١.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/١٨١، وخرزانه الأدب ٩/٢٦٨، ٢٦٩، وأوضح المسالك ١/٢٤٨، ومغني اللبيب ٢/٦١٠، وهمع الهوامع ١/١١٨، وشرح ابن عقيل ١/١٤٤، وشرح التصريح ١/١٩٠، والمقتضب ٤/١٠١.

(٣) أوضح المسالك ٢/٢٠١، والآية التي استشهد بها الكوفيون، قرأ بها نافع، وذكر الطبري أن اختلاف القراء تفي قراءة (يوم) رفعاً أو نصباً مبني على رفع أو نصب تاليه. ويميل الطبري إلى النصب على الظرفية. انظر: تفسير الطبري ٧/١٤٠، ١٤١.

(٤) أوضح المسالك ٢/٢٧٢.

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز عمله إذا كان غير مسمى مضمراً؛ لنقصانه عن الفعل؛ لأنه في العمل فرع عليه. وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز عمله، وعليه جاء قوله تعالى: (ولولا دفعُ اللهِ الناسَ بعضهم ببعضِ) (الحج، آية ٤٠) وقد نقل عكسه، كما في قول الشاعر:.. قرع القوارير أفواه الأباريق^(١).

(٢٧) مسألة: الاضطراد في الوصف بالمصدر.

ذهب البصريون إلى أن الوصف بالمصدر مطرد بتقدير مضاف، أي: ذو عدلٍ، وذو رضئ. فالتزم بتذكيره وإفراده، كما يُلتزمُ لو صُرِّحَ بـ "ذي". وذهب الكوفيون إلى أن الوصف بالمصدر في نحو: رجلٌ عدلٌ، ورضئٌ، وزورٌ، مطرد على التأويل بالمشقق، أي: عادل وراض، ولذلك يجوز تثنيته وجمعه وتأنيته^(٢).

(٢٨) مسألة: العطف بـ (حتى).

ذهب البصريون إلى العطف بـ (حتى) وجعلوها من حروف العطف. وذهب الكوفيون إلى عدم جواز العطف بـ (حتى)؛ لأن العطف بها يكون قليلاً. ورأي البصريين هو المعمول به، ولا يوجد كتاب إلا وهو يثبت ذلك ولا ينكره^(٣).

(٢٩) مسألة: الخبر في قولهم: (كل رجل وضيعته).

ذهب البصريون إلى وجوب تقدير الخبر، وهذا هو المشهور. وذهب الكوفيون والأخفش إلى أن "كل رجل وضيعته" مستغن عن تقدير خبر؛ لأن معناه عندهم "مع" ضيعته^(٤).

(٣٠) مسألة: تقديم المفعول المحصور بـ "إنما" على الفاعل.

(١) البيت من البسيط، وقائله الأفيشر السعدي، والبيت من شواهد المقتضب ٢١/١ والإنصاف ٢٣٣/١ والمقرب ١٣٠/١، ومغني اللبيب ٦٩٤، وشرح شذور الذهب ٣٨٣، وشواهد العيني ٥٠٨/٣ والتصريح ٦٤/٢ وهمع الهوامع ٩٤/٢ والأشموني ٢٨٩/٢، وخرانة الأدب ٤٩١/٤، وائتلاف النصره ص ٧٣، والهمع ٧٤/٥، والمقرب لابن عصفور ١٣٠/١.

(٢) أوضح المسالك ٩/٣، وائتلاف النصره ص ٧٤.

(٣) أنظر على سبيل المثال: الكتاب ٤٩/١، ٥٠، وأوضح المسالك ٤٤/٣.

(٤) همع الهوامع ٤٣/٢، ٤٤.

ذهب البصريون والكسائي والفراء إلى جواز تقديم المحصور بـ "إنما" اتفاقاً. وذهب الكوفيون إلى منع تقديم المفعول المحصور بـ "إنما" أو بـ "إلا" على الفاعل مطلقاً. وذهب الجزولي إلى جواز تقديم المحصور بـ "إلا" على الفاعل، كما في قول الشاعر:

تزودت من ليلي بتكليم ساعةٍ فما زاد إلا ضَعَفَ ما بي كلامها
وهو الصحيح^(١).

(٣١) مسألة: نيابة غير المفعول الحقيقي عن الفاعل مع وجوده.

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك أصلاً؛ لأنه لا يجوز إقامة غير المفعول به الصريح مع وجود الفاعل الحقيقي. وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك مطلقاً، واستدلوا بقراءة أبي جعفر لقوله تعالى: (لِيُجْزَى قوماً بما كانوا يكسبون) (الحاثية، آية ١٤) وقوله تعالى: (ويُخْرَج له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشوراً) (الإسراء، آية ١٣) وذلك عند من جعله مبنياً للمجهول (لما لم يسم فاعله)^(٢).

(٣٢) مسألة: الابتداء بالوصف.

مذهب البصريين أنه إذا ابتدئ بالوصف، فإنه لا بد من أن يتقدمه نفي أو استفهام، كقول الشاعر:

خليلي ما وافٍ بعهدي أنتما^(٣)

وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه لا يشترط تقدم نفي أو استفهام، واستدلوا لذلك بقول الشاعر:

(١) همع الهوامع ٢/٢٦٠، ٢٦١، وجاء في شرح التسهيل لابن عقيل، المسمّى بالمساعد: " فإذا حُصِر المفعول وجب الفعل بمرفوعه، وتأخير المفعول، وهذا مذهب قوم منهم الجزولي والشلوبين.. وقال: " خرج في جواز تقديم المحصور بحرف النفي و"إلا" ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقاً، وهو مذهب الكسائي، والمنع مطلقاً وهو مذهب قوم منهم الجزولي... وأما المحصور بـ "إنما" فيجب تأخيره مطلقاً. انظر: المساعد ١/٤٠٦، ٤٠٧.

(٢) همع الهوامع ٢/٢٦٥، ٢٦٦، تفسير القرطبي ٦/١٦٢.

(٣) البيت بلا نسبة في: أوضح المسالك ١/١٨٩، وشرح ابن الناظم ص ٧٥، وشرح قطر الندى ص ١٢١، ومغني اللبيب ٢/٥٥٦، وهمع الهوامع ١/٩٤، وشرح شواهد المغني ٢/٩٨، وشرح الأشموني ١/٨٩، وشرح التسهيل ١/٢٦٩، وشرح التصريح ١/١٩٢.

خبير بنو لهب فلا تك ملغياً مقالة لهبي إذا الطير مرّت^(١)

قال ابن هشام في أوضح المسالك: لا حجة في هذا خلافاً لابن مالك وابنه؛ لجواز أن يكون الوصف خبراً مقدماً؛ وإنما جاز الإخبار به؛ لأنه على وزن "فَعِيل"، كقوله تعالى: (والملائكة بعد ذلك ظهير) (التحریم، آية٤). وقال صاحب ائتلاف النصره أن رأي البصريين هو الرأي الصحيح^(٢).

(٣٣) مسألة: مجئ ضمير الشأن والقصة بلفظ المؤنث.

ذهب البصريون إلى أن ضمير الشأن أو القصة إذا جاء بلفظ المؤنث جاز أن يكون على لفظه، وإن جاء بعده المذكر، مثل: إِنَّمَا زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، أي: إن القصة زيد ضربته. وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز ذلك إلا مع المؤنث خاصة، فيقال: إِنَّمَا هُنْدٌ ضَرَبْتَهَا. وأما المذكر فلا يجوز إلا: إنه زيد ضربته^(٣).

(١) البيت لرجل من الطائيين، انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/١، ١٧/٢، وشرح الأشموني ٩٠/١، وشرح

التصريح ١٩٤/١، وشرح ابن عقيل ١٩٥/١، وهمع الهوامع ٩٤/١، وشرح ابن الناظم ص ٧٥.

(٢) همع الهوامع ٦/٢، وأوضح المسالك ٦٦/١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٣٣/١، وائتلاف النصره ص ٧٩.

(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٣٧/١، والمساعد في شرح التسهيل لابن عقيل ١١٤/١ - ١١٦.

المطلب الثاني: مسائل خلاف صرفية

وتشمل (١١) إحدى عشرة مسألة:

لقد حاولت جمع عدد من مسائل الخلاف الصرفية التي لم تذكر في كتابي الإنصاف والتبيين، وكانت محصلتها إحدى عشرة مسألة على النحو التالي:

(١) مسألة: وزن توراة وتولج.

توراة عند البصريين "التاء" بدل من الواو، ووزنها "فوعلة" وعند الفرّاء "تفعلة" كتوصية. وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنها "تفعلة" بفتح العين. وأما تولج، فعند البصريين على وزن "فوعل" وعند الكوفيين "تفعل" (١).

(٢) مسألة: تصغير "شيخ" و "ميت".

ذهب البصريون إلى أن "شيخ" تصغر "شَيْخ" وذهب الكوفيون لجواز هذا، وجواز قلب الياء واواً لضمّة ما قبلها، نحو "شويخ". وأما ميت فعند البصريين تصغر "مَيْت" وقياس مذهب الكوفيين جواز "مَوَيْت" بإبدال الياء واواً، لكن جاء النقل عنهم في إبدال الياء واواً إذا كانت عيناً (٢).

(٣) مسألة: تصغير أسماء الأيام وجموع الكثرة على لفظها.

ذهب سيبويه إلى أنه لا يصح تصغير أسماء الأسبوع، واختاره ابن كيسان. وذهب الكوفيون والجرمي والمازني إلى جواز تصغيرها (٣).

(٤) مسألة: هل يختص تصغير الترخيم بالأعلام؟

(١) الارتشاف ١/٣٧٨.

(٢) الارتشاف ١/٣٥٩، ٣٦٠، وشرح الأشموني ٣/٧١٥.

(٣) شرح الأشموني ٣/٧٢٣، والارتشاف ١/٣٥٢.

قال الأشموني: لا يختص تصغير الترخيم بالأعلام، خلافاً للفرّاء وثعلب. قيل وللكوفيين بدليل قول العرب: "يجري بليق ويذم" مصغر "أبلق"، ومن كلامهم: "جاء بأم الربيق على أريق"^(٤).

(٥) مسألة: بناء فُعَل بضم الأول وفتح الثالث أصل أم فرع؟

ذهب البصريون غير الأخفش إلى أن هذا البناء ليس بناء أصلياً، بل هو فرع على فُعَل بالضم فتح تخفيفاً؛ لأن كل ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم. وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه بناء أصلي^(١).

(٦) مسألة: حذف الياء من مفاعل ومفاعيل في جمع التكسير.

مذهب البصريين عدم جواز الحذف من مماثل مفاعيل، ولا زيادتها في مفاعل إلا في الضرورة. وأجاز الكوفيون ذلك، وعليه جاء قوله تعالى: (وعنده مفاتيح الغيب) (الأنعام: ٥٩) ووافقهم ابن مالك^(٢).

(٧) مسألة: وزن الرباعي الذي يصلح أحد المكررين فيه للسقوط مثل

لملم، وكفكف:

مذهب البصريين أن حروفه كلها محكوم بأصالتها، وأن مادة "لملم" غير "لم". ويرى الزجاج أن الصالح للسقوط زائد، فوزن كفكف على هذا "فعلل". ويرى الكوفيون أن الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين، فأصل لملم لم فاستثقل توالي ثلاثة أمثال فأبدل من أحدهما حرفاً يماثل الفاء. ورد الأشموني ذلك قائلاً: لو كان مضاعفاً في الأصل لجاء على التفصيل^(٣).

(٨) مسألة: أصل همزة حمراء وحكمها في التأنيث.

(٤) شرح الأشموني ٧١٩/٣، والارتشاف ٣٩٩/١، ٤٠٠.

(١) الخلاف بين النحويين ٢٩٥، وشرح الأشموني ٧٩٠/٣.

(٢) شرح الأشموني ٧٠٢/٣.

(٣) الخلاف بين النحويين ٢٩٦، والأشموني ٧٩٨/٣.

ذهب أبو حيان إلى أن همزة حمراء همزة للتأنيث، وأنها بدل من الألف الموضوعة للتأنيث عند البصريين خلافاً للأخفش والكوفيين. ولم يذكر سيبويه فيها إلا القلب وواو نحو حمراوان، وأجاز الكوفيون فيها القلب والإقرار^(٤).

(٩) مسألة: إدغام الراء في اللام.

ذهب الكسائي والفراء إلى جواز إدغام الراء في اللام. ومنع البصريون ذلك. واحتج الكوفيون لجواز ذلك بقولهم أن الراء إذا أدغمت في اللام صارت لاماً، ولفظ اللام أخف وأسهل من أن تأتي براء فيها تكرير وبعدها لام، وهي مقاربة للفظ الراء فيصير كالنطق بثلاثة أحرف من موضع واحد^(١). وما ذهب الكوفيون إليه صحيح لقرب مخرج الراء من اللام مع اتحاد الصفة، ولأن كلا من اللام والراء صوت متوسط بين الشدة والرخاوة، ولا يكاد يسمع للراء حيف^(٢).

(١٠) مسألة: إدغام المثلين.

ذهب الكوفيون إلى جواز إدغام المثلين إذا كانا في كلمتين على كل حال. ومنع ذلك البصريون إلا إذا كان المثلان همزتين مثل: قرأ آية، وألا يكون الحرف الذي قبلهما ساكناً غير لين مثل: شهر رمضان^(٣).

(١١) مسألة: إدغام الطاء والذال والظاء في التاء.

أما إدغام التاء في الطاء، فقال الفراء: "إذا لقيت الطاء التاء، فسكنت الطاء قبلها، صيروا الطاء تاء، فيقولون: أحت في "أحطت"، كما يحولون الظاء تاء كما في قولنا: "أوعت أم لم تكن من الواعظين"، والذال والذال تاء، مثل: (أختم) في (أخذتم) ورأيتها في بعض مصاحف عبدالله (وأختم) ومن العرب من

(٤) شرح الأشموني ٦٦٣/٣.

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٣/١٠.

(٢) مدرسة الكوفة للمخزومي ص ١٧١، والأصوات اللغوية، لإبراهيم أنيس ص ١٣٠.

(٣) شرح الأشموني ٨٩/٣.

الباب الثاني

(تمار الخلاف النووي)

الفصل الأول

**مسائل خلافية منصوص على ثمرتها،
وأثر ذلك في الدرس النحوي**

١ - مسألة: (تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ "هذا حلو حامض")*

الصحيح والمشهور جواز تعدد الخبر لفظاً ومعنى لمبتدأ واحد، لكن إذا تعدد الخبر، وكان للمبتدأ خبران في وقت واحد بغير عطف ومشتقان الاشتقاق الذي يتحمل صاحبه الضمير، فهل يتحمل كل منهما ضميراً يعود على المبتدأ، أو أنه لا ضمير فيهما، أو أن الضمير يتحملة الخبر الثاني فقط، أم يتحمل الاثنان ضميراً واحداً يعود على المبتدأ؟ .

هذا هو محل الخلاف بين النحاة، وعليه:

ذهب الأخفش إلى أن الضمير يتحملة الخبر الأول؛ لأنه الخبر في الحقيقة والثاني كالصفة له، قال الأخفش في (المسائل الكبيرة): "اعلم أن قولهم: هذا حلو حامض، وهذا أبيض أسود، إنما أرادوا بالإخبار أن هذا حلو فيه حموضة، فينبغي أن يكون الثاني صفة للأول"^(١).

وذهب أبو حيان إلى أن الخبرين يتحمل كل منهما ضميراً يعود على المبتدأ، ولا يلزم عنده أن يكون كل واحد منهما خبراً بمفرده؛ لكنهما في معنى خبر واحد، وأن كونهما خبرين في وقت واحد لا يخرجهما عما استقرّ في الخبر المشتق من تحمله الضمير؛ لأن المقصود في قولهم (هذا حلو حامض) هو الجمع بين الطعمين، والمعنى أن فيه حلاوة وحموضة، أو أنه ذو طعم بين الحلاوة والحموضة الصرقتين^(٢). وأجاز ابن جني ذلك أيضاً^(٣).

وذهب أبو علي الفارسي في الحجة إلى أن الخبرين بهما ضمير واحد، يتحملة الخبر الثاني، لأن الأول بمنزلة الجزء من الثاني وصار الخبر بتمامهما^(١).

(*) انظر: الإنصاف مسألة (٧) والتبيين ص ٢٣٦، وابن عقيل ١/١٧٨، وشرح الرضي ١/٨٦، والتسهيل لابن

مالك ١/٤٧، وشرح التصريح ١/٢٣٢، وشرح المفصل ١/٨٨، والتذليل والتكميل ٤/٩٠.

(١) التذليل والتكميل ٤/٩٢، ٩٣، نقلاً عن التمام لابن جني ص ٢٣٤، ٢٣٥.

(٢) انظر: التذليل والتكميل ٤/٩٠، وحاشية الصبان ١/٤٠٩، والتصريح ١/٢٣٢.

(٣) انظر: التذليل: ٤/٩٢، والتمام لابن جني ٢٣٤، حيث قال: "يجوز تقديم أحد الخبرين على المبتدأ، وكل

منهما متحمل ضمير المبتدأ، والارتشاف ٣/١١٣٨.

(١) الحجة ١/١٥٠.

وذهب إلى خلاف ذلك الرأي في "المسائل المنثورة" حيث أوضح أنه لا ضمير في الخبرين^(٢).

ووافق صاحب البديع^(٣) أبا علي الفارسي فيما ذهب إليه في المسائل المنثورة، حيث قال في البديع: " لا يتحمل أحدهما الضمير؛ لأن الضمير يعود على المبتدئ من معنى الكلام، كأنك قلت: "هذا مزٌّ". وعلّق على ذلك قائلاً: "ولا يجوز خلو الخبرين من الضمير، لئلا تنتقض قاعدة المشتق"^(٤).

ثمرة الخلاف:

وقد نص النحاة في كتبهم على ثمة هذا الخلاف، فقال أبو حيان في هذه المسألة: (وثمرة هذا الخلاف تظهر إذا جاء بعدهما اسم ظاهر، نحو قولك: هذا البستان حلو حامض رمانه، فإذا قلنا: لا يتحمل الأول ضميراً، تعين أن يكون "رمانه" مرفوعاً بالثاني. وإذا قلنا: إنه يتحمل فيحتمل أن يكون من باب الإعمال، ولا التفات لمن شرط في باب التنازع أن العاملين لا يتنازعا سبباً مرفوعاً)^(٥).

وأكد الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح هذه الفائدة قائلاً: "وتظهر ثمرة الخلاف في تحملهما أو تحمل أحدهما .."^(٦).

إذاً فقد خرجنا من هذا الخلاف بفائدة وثمره لفظية، حيث انصب الخلاف على أي من الخبرين الموصوفين يكون متحملاً للضمير، وأن وجود اسم ظاهر بعد الخبرين، حل

(٢) الحجة ١/١٥٠، والمسائل المنثورة، المسألة الثالثة والثلاثون ص ٦٢، ٦٣.

(٣) صاحب البديع، هو: محمد بن مسعود الغزني، قال السيوطي في البغية: "هكذا سمّاه أبو حيان، وقال ابن هشام: ابن الذكي؛ صاحب كتاب البديع، وقد أكثر أبو حيان من النقل عنه، وذكره ابن هشام في المغني، وقال: إنه خالف فيه أقوال النحويين، وله ذكر في جمع الجوامع، ولم أعرف شيئاً من أحواله". انظر: بغية الوعاة ١/٢٤٥، وكشف الظنون ١/٢٣٦، وسماء: محمد بن المبارك بن محمد المعروف بان الأثير الجزري، وقال: توفي ٤٢١هـ.

(٤) انظر رأي صاحب البديع في التذييل لأبي حيان ٤/٩٠، والارتشاف ٤/١١٣٧.

(٥) التذييل ٤/٨٩، ٩٠، والارتشاف ٣/١١٣٧، ١١٣٨، وحاشية الصبان ١/٤٠٩، وهمع الهوامع ١/٢٣٧.

(٦) انظر: شرح التصريح ١/٢٣٢.

إشكال الخلاف، بحيث إن لم يتحمل الأول الضمير، تحمله الثاني، ويجب النظر إلى هذه الفائدة واعتبارها في تنمية الأساليب العربية اللغوية.

□ ما يفهم من ثمرة الخلاف:

يفهم من كلام أبي حيان في الثمرة ما يلي:

- **أولاً:** إذا كان الخبر الأول يتحمل ضميراً، فعليه فإن قولنا: هذا حلو حامض رمانه، يكون رمانه معمول الأول، والثاني لا معمول له؛ لأنه لا يتحمل الضمير.
- **ثانياً:** إذا كان الثاني يتحمل الضمير فعليه يكون قولنا: هذا حلو حامض رمانه، يكون "رمانه" معمول للثاني والأول لا معمول له.
- **ثالثاً:** إذا كان الخبران يتحمل كل منهما ضميراً، فعليه يكون "رمانه" في المثال المذكور من باب التنازع ولا التفات لمن شرط في باب التنازع أن العاملين لا يتنازعان سبباً مرفوعاً.
- **رابعاً:** وعلى القول بأن الخبرين لا يتحملان ضميراً، إذن لا يصح أن نقول مثل هذا التعبير؛ لأن ما لا يتحمل الضمير لا يرفع الاسم الظاهر؛ لأنه محمول على الفاعل ولا يوجد فاعل ههنا هكذا.

٢ - مسألة: (اللام الداخلة على خبر إن المخففة)

المشهور عند النحاة أن "إنَّ" المكسورة إذا خففت قل عملها وكثر إهمالها؛ لزوال اختصاصها، كما في قوله تعالى: {وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ} ^(١) (يس، آية ٣٢). ويجوز إعمالها استصحاباً لها بالحال، كما في قوله تعالى: {وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لِيُوفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ} ^(٢) (هود، آية ١١١).

^(١) قرأ نافع وابن كثير وأبو بكر عن عاصم: "وإنَّ" بالتخفيف، والباقون بالتشديد. فقد قرأ نافع وابن كثير "وإنَّ" و"لَمَّا" مخففتين، وقرأ أبو بكر عن عاصم بتخفيف "أنَّ" وتشديد "لَمَّا"، وقرأ ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم بتشديد "إنَّ" و"لَمَّا" معاً، وأبو عمرو والكسائي شَدَّداً "إنَّ" و"خَفَّفَا" "لَمَّا". فهذه أربع مراتب للقراء في هذين الحرفين. هذا في التواتر. "فَمَنْ شَدَّدَ فِ "لَمَّا" بِمَعْنَى "إِلَّا" وَ"إِنَّ" نَافِيَةً ، وَمَنْ خَفَّفَ فِ "إِنَّ" مَخْفَفَةً، وَاللَّامُ فَارِقَةٌ وَ"مَا" مَزِيدَةٌ. هذا قولُ البصريين، والكوفيون يقولون: "إنَّ" نافيةٌ، واللامُ بعنى "إِلَّا" .
انظر: الدر المصون ، تفسير سورة يس آية ٣٢.

^(٢) نفس التخرج السابق، وزاد في تفسير المراتب الأربع قائلاً: فأما قراءة الحَرَمِيِّينَ ففيها إعمالُ إنَّ المخففة، وهي لغة ثانية عن العرب. قال سيبويه: "حَدَّثَنَا مَنْ نَثَقَ بِهِ أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: "إِنَّ عَمراً لَمَنْطَلِقٌ" كما قالوا: كَأَنَّ تَدْيِيهَ حُقَّانٌ
قال: "ووجهه من القياس أنَّ "إنَّ" مُشْبِهَةٌ فِي نَصْبِهَا بِالْفِعْلِ، وَالْفِعْلُ يَعْمَلُ مَحْذُوفاً كَمَا يَعْمَلُ غَيْرَ مَحْذُوفٍ نَحْوُ "لَمْ يَكُ زَيْدٌ مَنْطَلِقاً" {فَلَا تَكُ فِي مَرِيَّةٍ} وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ، أَعْنِي أَنَّ هَذِهِ الْأَحْرَفَ إِذَا خُفِّفَ بَعْضُهَا جَازَ أَنْ تَعْمَلَ وَأَنْ تُهْمَلَ كـ"إِنَّ"، وَالْأَكْثَرُ الْإِهْمَالُ، وَقَدْ أُجْمِعَ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: {وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا [مُحْضَرُونَ]}.

وأما الكوفيون فيوجبون الإهمالَ في "إنَّ" المخففة، والسَّماعُ حَجَّةٌ عَلَيْهِمْ، بِدَلِيلِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ. وَقَدْ أَنْشَدَ سَيْبُويهِ عَلَى إِعْمَالِ هَذِهِ الْحُرُوفِ مَخْفَفَةً قَوْلَهُ: كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ
وأما قراءة ابن عامر وحمزة وحفص فِ "إنَّ" مُشَدَّدَةً عَلَى حَالِهَا، وَلِذَلِكَ نُصِبَ مَا بَعْدَهَا عَلَى أَنَّهُ اسْمُهَا. وَأَمَّا قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو وَالْكَسَائِيِّ فِيهَا "إِنَّ" الْمَشَدَّدَةَ عَمِلَتْ عَمَلُهَا وَاللَّامُ الْأُولَى لَا الْإِبْتِدَاءَ الدَّاخِلَةَ عَلَى خَبَرِ "إِنَّ".
انظر: (الدر المصون تفسير سورة هود الآية ١١١ المجلد ٨. والحجة لابن خالويه. تحقيق عبدالعال مكرم سالم، ص ١٩٠، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدري، لعبدالفتاح القاضي ص ١٥٩، والكافي في القراءات السبع لأبي عبدالله محمد بن شريح الرعيني الأندلسي، تحقيق/ أحمد محمود عبدالسميع الشافعي ص ١٣٠).

لكن إذا أهملت "إن" المخففة يلزم مجئ اللام في خبرها، وذلك للترفة بينها وبين "إن" النافية، ولذلك يُطلق عليها "اللام الفارقة" ولا تلزم هذه اللام عند إعمال "إن" لعدم اللبس والتوهم. ويستغنى عنها إذا وجدت قرينة لفظية أو معنوية^(١).

واختلفوا في هذه اللام: هل هي لام "إن" المشددة التي للابتداء، أم أنها لام أخرى أدخلت للفرق بين "إن" النافية و "إن" المخففة من الثقيلة المؤكدة؟ ومن هذا المنطلق تعددت وجهة النظر إلى اللام، على النحو التالي:

ذهب سيويه والأخفشان الأوسط والأصغر وأكثر نحاة بغداد، أن هذه اللام هي لام الابتداء التي كانت مع المشددة. جاءت للفرق بين "إن" النافية و "إن" المؤكدة المخففة. وقد اختار هذا المذهب ابن مالك وابن عصفور^(٢). قال سيويه: "فاعلم أنهم يقولون: "إن زيدا لذاهب، وإن عمرو لخير منك" لما خففها جعلها بمنزلة "لكن" حين خففها، وألزمها اللام، لئلا تلتبس ب "إن" التي بمنزلة "ما" التي ينفي بها...."^(٣).

وقال سيويه أيضاً: و"إن" توكيد لقوله: زيد منطلق، فإذا خففت فهي كذلك تؤكد ما تكلم به، وتثبت الكلام، غير أن لام التوكيد تلزمها عوضاً مما حذف منها^(٤)" قال أبو حيان: ولام التوكيد عنده. أي عند سيويه. عبارة عن لام الابتداء.

وقال الأخفش في المسائل الكبرى: "إن اللام الواقعة بعد المخففة هي الواقعة بعد المشددة"^(٥). وقال أيضاً: هي لام الابتداء التي كانت مع "إن" ألزمت للفرق^(٦).

(١) لفظية كأن يكون الخبر منفياً، لأن المنفي لا تدخل عليه اللام. ومعنوية كأن يكون الكلام سبق للإثبات والمدح، كقول الشاعر:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالكٍ وإن مالكٌ كانت كرام المعادين

فلو قال: (لكانت كرام) لجاز ذلك، لكنه استغنى عنها لكونه في مقام المدح. قال ابن مالك:

وربما استغنى عنها إن بدا ما ناطق أرادته معتمدا

(٢) التسهيل ٦٥/٢، وشرح التسهيل ٣٤/٢، والمقرب ١٢٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٨/١، والهمع ١٤١/١، والارتشاف ١٢٧٢/٣.

(٣) الكتاب ١٣٩/٢، والتصريح ٣٢٦/١.

(٤) الكتاب ٢٣٣/٤.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣٦/١.

(٦) التذييل والتكميل ١٣٧/٥.

وقال ابن الأَخضر: إن لام الابتداء في الأصل لا تدخل إلا على المبتدأ، فلما صَحِبَتْ "إنَّ" جاز فيها ما لم يجوز مع الابتداء المحض من دخولها على الخبر^(١). ولذلك لا يجوز في إنَّ إلا الكسر. وقد استُدل لهذا المذهب بأنها لا تدخل في فصيح الكلام إلا على ما هو خبر مبتدأ في الأصل، فتدخل على خبر كان وثاني معمولي ظن...^(٢).

وذهب الفارسي وابن أبي العافية^(٣) والشلوين^(٤) وابن أبي الربيع^(٥) إلى أن اللام الداخلة على خبر "إنَّ" المخففة، هي لام اجتلبت للفرق بين إنَّ النافية، والمؤكدة، وليست لام الابتداء. أي أنها ليست لام "إنَّ" المشددة.

(١) التنزيل والتكميل ١٣٨/٥.

(٢) التنزيل والتكميل ١٣٧/٥.

(٣) ابن أبي العافية، هو: محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي أبو بكر الكتندي الإلبيري الأصل، كان شيخاً فقيهاً، جليلاً أديباً بارع الأدب، عارفاً بالعربية واللغة، ذاكراً لها... سمع على أبي بكر ابن العربي، وأبي الوليد بن الدباغ، وأبي بكر بن مسعود الخشني، وروى عنه ابن حوط الله، ولد سنة ست وخمسين وخمسمائة، ومات بغرناطة سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة. انظر: (بغية الوعاة ١٥٤/١).

(٤) الشلوين: عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأستاذ أبو علي الإشبيلي الأزدي المعروف بالشلوين بفتح المعجمة واللام وسكون الواو وكسر الموحدة، ومعناه بلغة الأندلس 'الأبيض الأشقر'. قال ابن الزبير كان إمام عصره في العربية بلا مدافع، آخر أئمة هذا الشأن بالمشرق والمغرب، أبقى الله به ما بأيدي أهل المغرب من العربية... ومن كتبه "القوانين" في علم العربية، ومختصره "التوطئة" و "شرح المقدمة الجزولية" في النحو، كبير وصغير، و "حواش على كتاب المفصل للزمخشري - خ" في شسترتي (٥٠٢٦) و "تعليق على كتاب سيبويه" مولده سنة ثنتين وستين وخمسمائة، ومات في العشر الأخير من صفر سنة خمس وأربعين وستمائة. انظر: (إنباه الرواة ٣٣٢/٢، وبغية الوعاة ٢٤/٢، ٢٢٥، وفيات الأعيان ٣٨٢/١).

(٥) ابن أبي الربيع: هو، عبد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله الإمام أبو الحسين بن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، إمام أهل النحو في زمانه؛ ولد في رمضان سنة تسع وتسعين وخمسمائة، وقرأ النحو على الدباج والشلوين، وأذن له أن يتصدر لإشغاله، وصار يرسل إليه الطلبة الصغار، وأخذ القراءات عن محمد بن أبي هارون التيمي، وسمع من القاسم بن بقي وغيره. أخذ عنه محمد بن عبيدة الإشبيلي وإبراهيم الغافقي وخلق، وروى عنه جماعة؛ منهم بالإجازة أبو حيان وصنّف: شرح الإيضاح، الملخص، القوانين كلاهما في النحو - شرح سيبويه، شرح الجمل؛ عشرة مجلدات، لم يشذ عنه مسألة في العربية. مات سنة ثمان وثمانين وستمائة. انظر: (بغية الوعاة ١٢٥/٢، ١٢٦، والأعلام للزركلي ١٩٩/٦).

وقد حكى ابن جني أن أبا علي قال: ظننت فلاناً أنه نحوي مُحسن حتى سمعته يقول:
اللام التي تصحب "إن" الخفيفة هي لام الابتداء^(١).

ولذلك ذهب ابن أبي العافية وتابعه الفارسي إلى أنه لا يجوز في "إن" إلا الفتح بناء
على أنها لاماً أخرى غيرها، ولم تعلق الفعل بعدها عن عمله.

ثمرة الخلاف:

الواضح لي من الخلاف في هذه المسألة، أن ثمرته تكمن في (إن) من حيث التشديد
والتخفيف، وعليه يكون إعمالها في الإلغاء أو التعليق. والذي يؤيد ذلك ويوضحه ما جرى
بين أبي علي الفارسي والأخفش الصغير، وكذلك بين ابن أبي العافية وابن الأخصر، في
الحديث المشهور "قد علمنا إن كنت لمؤمناً"^(٢).

فذهب الأخفش إلى ما ذهب إليه ابن الأخصر، من أنه لا يجوز في "إن" إلا الكسر
بناء على أن اللام للابتداء فعَلَّت فعل العلم عن العمل.

وذهب ابن أبي العافية وتابعه الفارسي إلى أنه لا يجوز في "إن" إلا الفتح بناء على
أنها لام غيرها فلم تعلق الفعل عن عمله. وقال ابن أبي العافية أيضاً: كسر "إن" هو الأصل،
فلما فتحت بسبب "علمت" أبقيت "اللام" إشعاراً بأصلها.

وقد نص النحاة على هذه الثمرة في كتبهم، فجاء في التذييل قول أبي حيان: (وثمرّة
الخلاف تظهر عند دخول علمت وأخواتها فإن كانت للفرق لم تُعَلَّق وإن كانت لام
الابتداء عُلِّقت)^(٣). ونص أيضاً في الارتشاف قائلاً: (وثمرّة الخلاف بين القولين، أنها إن
كانت لام الابتداء وجب كسر همزة إن، وإن كانت غيرها جاءت للفرق وجب فتح همزة
إن)^(٤).

(١) المحتسب ١/٣٦٦.

(٢) الحديث كاملاً أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب العلم، وفي كتاب الوضوء، وكتاب الجمعة. ومسلم في
كتاب الكسوف وكتاب الاعتصام.

(٣) انظر: همع الهوامع ١/٣٥١. والتذييل ٥/١٣٨، ١٣٩.

(٤) انظر: الارتشاف ٣/١٢٧٢.

وكذلك نص ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك قائلاً: (وتظهر فائدة هذا الخلاف في مسألة جرت بين ابن أبي العافية وابن الأخصر، وهي قوله صلى الله عليه وسلم: " قد علمنا إن كنت لمؤمناً " فمن جعلها لام الابتداء أوجب كسر همزة " إن " ومن جعلها لاماً أخرى اجتلبت للفرق فتح همزة إن)^(١).

وقال الأشموني: (ويظهر أثر الخلاف في نحو قوله - صلى الله عليه وسلم - : (قد علمنا إن كنت لمؤمناً) فعلى المذهب الأول يجب كسر همزة "إن" وعلى الثاني يجب فتحها)^(٢).

وعلى ذلك فإن ثمرة الخلاف ثمرة لفظية، تتعلق بما تقوم به "إن" من عمل فيما بعدها، في حالة التشديد، أو التخفيف.

● ما يفهم من ثمرة الخلاف:

يفهم من النصوص الدالة على الثمرة ومن نص الحديث المشهور، ما يلي:

- أولاً: إذا كانت اللام لام ابتداء، فعلى الرأي الأول، جاز تعليق فعل العلم بعدها عن العمل. ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: { أفلا يعلم إذا بعثر ما في القبور ... إن ربهم بهم يومئذ لخبير } (العاديات، الآيات ٩-١١) الجمهور على كسر الهمزة في "إن" لوجود اللام في خبرها. والظاهر أنها معلّقة لـ « يَعْلَمُ » فهي في محلّ نصب، ويدلُّ على أنها مُعلّقة للعلم لا مستأنفة قراءة أبي السَّمَّال وغيره « أَنْ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ خَبِيرٌ » بالفتح وإساقط اللام ، فإنَّها في هذه القراءة سادة مسدّ مفعولها^(٣).
- ثانياً: إذا كانت اللام فارقة، فعلى الرأي الثاني لم تعلق فعل العلم عن العمل.
- ثالثاً: إذا دخلت "إن" على جملة اسمية، فإن اللام على الرأي الأول لام ابتداء مشددة، ووجب كسر همزة "إن".

(١) انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٣٨٠، ٣٨١.

(٢) انظر: شرح الأشموني ١/ ٤٣٧.

(٣) البحر المحيط ١١/ ٢٥، والدر المصون، تفسير سورة العاديات.

● رابعاً: إذا دخلت "إن" على جملة فعلية كانت اللام هي اللام الفارقة، على الرأي الثاني، ووجب فتح همزة "إن".

● خامساً: الشاهد في هذه الثمرة، وهو نص الحديث، يدل على أن اللام الداخلة على الخبر هي لام الابتداء، وقد ثبتت الرواية بذلك، وعليه، لا تصلح هذه الرواية مع أصحاب الرأي الثاني؛ لأنها لا تأتي مع "أن" المفتوحة، ولا تأتي مع "إن" إذا عملت؛ لأنه لا احتياج للفرق، لعدم اللبس أو التوهم.

وأميل إلى الرأي الأول، بأن اللام لام فارقة وليست لام الابتداء التي مع "إن"، لأن لام "إن" تدخل على "إن" حتى تكون متقدمة على اسمها، الذي هو مبتدأ في الأصل، فأخرت للخبر لئلا يجتمع تأكيدان إذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى، وأنها تدخل على الفعل، والفعل ليس مبتدأ في الأصل، ويعمل ما قبلها فيما بعدها، ولام "إن" لا يعمل ما قبلها فيما بعدها^(١). وهذا ما دعاني إلى الأخذ بما ذهب إليه أصحاب الرأي الثاني من أنها لام فارقة، وليست لام الابتداء. وذلك للأسباب التالية:

- ١- المعروف أن لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ، أو ما أصله المبتدأ.
- ٢- وأنها تدخل في باب "إن" على الخبر أو معموله أو ضمير الفصل.
- ٣- وأنها لا تدخل على الخبر إلا إذا كان مثبتاً متأخراً غير ماض، متصرفاً خالياً من "قد". والله أعلم.

(١) انظر: همع الهوامع: ٣٥٠، ٣٥١/١، والتنزيل والتكميل ١٣٨/٥.

٣- (العطف على الموضع قبل تمام خبر "لا" العاملة عمل "إن")

من المتفق عليه أنه لكي تعمل "لا" النافية عمل "إن" لا بد لها من شروط، فإن اجتمعت هذه الشروط عملت عملها من نصب الاسم ورفع الخبر إجماعاً إذا كانت غير مركبة، مثال: لا أمراً بمعروف مدموم، ولا صاحب بر ملوم، فرفعت "لا" خبرها وهو مدموم، وملوم، واسمها منصوب وهو أمراً وصاحب، ويجب أن يكون خبرها نكرة؛ لأنه لو كان معرفة لا يجوز الإخبار به عن النكرة.

ولكن وقع الخلاف في العطف على الموضع قبل تمام خبر "لا"، إذا كانت "لا" مركبة مع اسمها. هل يجوز أم لا؟

وهذا هو مناط الخلاف الذي تعددت الآراء حوله في هذه المسألة، لذا وجب عرض وجهات النظر بإيجاز لإظهار الثمرة والفائدة المرجوة من هذا الخلاف، على النحو التالي:

ذهب الكوفيون والأخفش والمازني والمبرد، واختاره ابن مالك إلى جواز العطف على الموضع، قبل تمام الخبر، وبعد تمامه؛ لأن "لا" عندهم هي العاملة للرفع في الخبر، كعمل "إن" سواء كانت "لا" مركبة أم غير مركبة مثال ذلك: (لا رجلَ وامرأةً في الدار) فتعطف على الموضع قبل تمام الخبر، كما في "إن" فتقول: (إن زيداً وعمروُ قائمان)، ويجوز كذلك بعد تمام الخبر فنقول: (لا رجلَ في الدار وامرأةً) ونقول: (إن زيداً قائم وعمروُ) فتعطف على الموضع أيضاً^(١).

ولقد احتج الكوفيون لجواز ما ذهبوا إليه بالقياس، حيث قالوا: "أجمعنا أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع "لا"، نحو (لا رجلَ وامرأةً أفضلُ منك) وكذلك مع "إن" لأنها بمنزلتها، وإن كانت "إن" للإثبات و"لا" للنفي؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده، كما يحملونه على نظيره، يدل عليه أننا أجمعنا على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر، فكذلك قبل تمام الخبر؛ لأنه لا فرق بينهما عندنا^(١).

(١) انظر: الارتشاف ١٢٩٧/٣، والتذليل ٢٣٤/٥، وشرح الأشموني ٦/٢، والهمع ١٤٦/١.

(١) الإنصاف ١٨٦/١ المسألة (٢٣).

ولقد اختار ابن مالك مذهب الكوفيين والأخفش في جعل الخبر مرفوعاً بـ "لا" وأنزها منزلة "إن" ولذا أجاز العطف على الموضع قبل تمام الخبر، أو بعد تمامه كما في "إن" (٢).

وقد اعترض على هذا المذهب بأن الحرف الذي ينصب الاسم ويرفع الخبر إذا غيّر معنى الكلام لم يجز حمله على الموضع، ولذلك لم يجز في ليت ولعل وكأن، فكان ينبغي على هذا ألا يجوز العطف على الموضع مع "لا" لأنها غيرت معنى ما دخلت عليه من الإيجاب إلى النفي (٣).

ورد السيرافي على هذا الاعتراض قائلاً: لا حدث فيما دخلت عليه "لا" معنى النفي، وأن معنى النفي لا يناقض الابتداء؛ لأن حروف النفي يجوز دخولها على الابتداء، نحو: لا رجل في الدار ولا امرأة، وليست لعل وليت وكأن كذلك؛ لأنها لا يقع بعدها المبتدأ في شيء من كلامهم (٤).

ذهب سيبويه والبصريون وابن عصفور في شرح الجمل، والمبرد إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر في "لا" العاملة عمل "إن"؛ لأن "لا" عندهم لم تعمل شيئاً في الخبر، بل "لا" مع اسمها النكرة التي رُكبت معها في موضع رفع على الابتداء والخبر خبر المبتدأ مرفوع به قبل دخول "لا"، وعزاه أبو حيان لسيبويه، واستدل لجواز الإتيان هنا بالرفع قبل استكمال الخبر بخلاف (إن) (٥).

ولا يجوز عندهم الحمل (العطف) على الموضع قبل تمام الخبر، كما لم يجز الحمل على موضع "إن" قبل تمام الخبر، بل من أجاز ذلك من البصريين في باب "إن" إنما يجيزه بعد تمام الخبر (١).

أما إذا كان الخبر مما يصلح أن يكون لأحد الممولين، نحو قول الشاعر:

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٥٥/٢، ٥٦.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٨٢/٣.

(٤) التذليل والتكميل ٢٣٥/٥، و شرح الكتاب للسيرافي ٨٢/٣، ٨٣.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٣/٢، والمقتضب ٦٩/٣، والتذليل ٢٣٥/٥ وهمع الهوامع ٣٦٣/١، وشرح التصريح

(١) التذليل ٢٣٥/٥، ٢٣٦. والإنصاف ١٨٦/١ المسألة (٢٣).

فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به أبداً مُقيم^(٢)

فعلى مذهب الكوفيين والأخفش أن (فيها) خبراً عن أحدهما، وخبر الآخر محذوف.
وعلى قول البصريين يصلح أن يكون (فيها) خبراً عنهما، لأن "لا" رُكبت مع الاسم
"لغو" فصاراً مبتدأ، و "لا تأثيم" مبتدأ ثان معطوف عليه، لذلك جاءت (فيها) خبراً
عنهما؛ لأن المعطوف له حكم المعطوف عليه.

وخلاصة القول في هذه المسألة: أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر في "لا"
العاملة عمل "إن" عند الكوفيين، ولا يجوز ذلك عند البصريين؛ لأن "لا" مع اسمها عندهم
مبتدأ، وعطف المبتدأ على المبتدأ جائز قبل تمام الخبر، بعكس "إن" فإنه لا يجوز العطف
عليها على الموضع عندهم، إلا بعد تمام الخبر.

وأرى أن الأسلوب العربي يحتمل ما ذهب إليه البصريون والكوفيون في هذه المسألة،
من ناحية الحذف والتقدير للخبر، وهذا مما أفاد اللغة وأثرى تراكيبها، ودل عليه قول الشاعر
السابق، وورد في كتب النحو.

ثمرة الخلاف:

أرى أن الخلاف في هذه المسألة أفاد الدرس النحوي، ووجه هذه الإفادة في التركيب
للجملة، واختصاص وضع "لا" في حالة التركيب، أو الأفراد وأثر ذلك في خبرها، وهذا مما
أثرى التراكيب اللغوية، وظهر فيها التقدير والحذف، وهما من أبرز وجوه اللغة العربية.
وهذه الثمرة قد نص عليها بعض العلماء في كتبهم، مظهراً لها:

(٢) البيت من بحر الوافر، وقائله هو أمية بن أبي الصلت، والبيت ملفق من بيتين غير متواليين في ديوانه أولهما
البيت رقم (١٣) في القصيدة، وهو:

وفيها لحم ساهرة وبحر وما فاهوا به لهم مقيم

والبيت الثاني رقم (١٩) وهو:

فلا لغو ولا تأثيم فيها ولا حين ولا فيها مليم

انظر: التبصرة والتذكرة ١/٣٨٩، والأشمونى ٢/١٩، والارتشاف ٣/١٢٩٨، والخزانة ٢/٢٨٣. واللسان مادة (أثم)،
وشرح ابن عقيل ٢/١٥، والتذييل ٥/٢٣٦.

فقد ورد في كتابي الارتشاف والتذليل لأبي حيان، قوله: (وثمرة الخلف تظهر في نحو قولك: "لا رجل ولا امرأة قائمان"، فعلى مذهب الأخفش لا يجوز ذلك؛ وعلى قول الآخرين يجوز).

● ما يفهم من ثمرة الخلف:

يفهم من كلام أبي حيان في هذه الثمرة ما يلي:

● أولاً: هذا التركيب على الرأي الأول لا يجوز من وجهين:

١- أن هذا التركيب يؤدي إلى إعمال عاملين في معمول واحد، ولأن العامل عنده في الخبر "لا" بمنزلة الخبر في "إنَّ"، فإذا قلت: "لا رجل وامرأة قائمان" لزم أن يكون "قائممان" وهو الخبر، يعمل فيه عاملان، الأول: "لا" من حيث هو خبر لاسمها. والثاني: "امرأة" وتعمل فيه على أنه هو خبرها، ولا يجوز ذلك في خبر "لا" بعكس "إنَّ".

٢- هذا التركيب يجعل عاملين في الخبر، ضعيف . عندي . لأن كلاً من المعمولين يلزم له الخبر، وهذا يدخلنا في باب التنازع. وهو مما لا فائدة منه في مسألتنا هذه.

● ثانياً: يجوز هذا التركيب على رأي الآخرين . كما قال أبو حيان . ؛ لأن "لا" إذا ركبت مع اسمها صاراً شيئاً واحداً، ولم يجتمع في الخبر عاملان لمعمول واحد.

● ثالثاً: يجوز هذا التركيب على رأي الآخرين، على أن "لا" واسمها مبتدأ وما بعدها مبتدأ ثان، فصارا اسمين مبتدئين معطوفاً أحدهما على الآخر، كما تقول: زيدٌ وعمروٌ قائمان

● رابعاً: هذا التركيب يجوز على الرأي الأول، بخلاف ما ذكره أبو حيان، وذلك يجعل الخبر لأحد المعمولين فقط، والثاني خبره محذوف، أي أن الخبر "قائممان" يأخذ أحد المعمولين، والثاني خبره محذوف، والدليل على ذلك ما مر من قول الشاعر: فلا لغو ولا تأثيمَ فيها

وعليه فإني أرى أن هذا التركيب يجوز على المذهبين مذهب سيبويه ومن معه،
ومذهب الكوفيين والأخفش والمازني والمبرد واختيار ابن مالك. والله أعلم.

٤ - (أثر الجازم في المحذوف من المضارع المعتل الآخر)

المشهور أن الفعل المضارع المعتل الآخر ، إذا تقدم عليه جازم، حذف حرف العلة
منه، سواء أكان الحرف ألفاً كيخشى أو واواً كيغزو أو ياءً كيرمى، نيابة عن السكون،
فنقول: لم يخش، لم يغز، لم يرم، قال تعالى: (ولم يخش إلا الله) (سورة التوبة، آية: ١٨) ، وعليه
يكون حذف حرف العلة بسبب وجود أداة الجزم.

لكن، وردت شواهد عن العرب خلاف ذلك، ثبتت فيها أحرف العلة بعد أداة الجزم، دون أن تُحذف، ومما يدل على ذلك وجود الواو بعد الجازم في قول الشاعر:

هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجَوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ^(١)

وكذلك وجود الياء في قوله:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لُبُونَ بَنِي زِيَادِ^(٢)

وكذلك الألف في قول الشاعر:

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقْ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقْ^(٣)

وعليه، فقد اختلفوا فيما هو المحذوف لوجود الأداة الجازمة؟

ذهب الجمهور إلى جواز إقرار حروف العلة الثلاثة مع وجود الجازم ، وأن ذلك مختص بالضرورة، وقال بعضهم: إنه يجوز في سعة الكلام، وإنه لغة لبعض العرب، وأولوا على ذلك بعض القراءات القرآنية، كما في قوله تعالى: (لا تخف دركا ولا تخشى) (طه، آية: ٧٧)^(١) فهذه القراءة استدلوها بها على جواز إقرار الألف في "تخشى" مع وجود الجازم وهو لا الناهية^(٢).

(١) البيت من بحر البسيط، وقائله: أبو عمرو بن العلاء ، يخاطب به الفرزدق عندما جاء إليه معذراً من أجل هجو بلغه عنه، وزبان هو اسم أبي عمرو. انظر: معجم الأدباء ١١/١٥٨، والأشموني ١/١٢٠، والتسهيل لابن مالك ١/٥٦، والتصريح ١/٨٧، وهمع الهوامع ١/٥٢، والارتشاف ٥/٢٣٨٧، والإنصاف ١/٢٤.

(٢) البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير العبسي، انظر: شرح التسهيل ٣/١٥٦، والتصريح ١/٨٧، والأشموني ١/١١٩، والارتشاف ٥/٢٣٨٧، والحجة للفارسي ١/٢٤٤، والتذليل والتكميل ٢/٢٠٦.

(٣) البيت من الرجز، وهو لرؤبة، انظر: التصريح ١/٧٨، وشرح التسهيل ١/٥٥، ٥٦، والحجة للفارسي ١/٦٨، والارتشاف ٥/٢٣٨٨، والتذليل ٢/٢٠٧، وشرح المفصل ١٠/١٠٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٨٨.

(١) وقراءة الجزم في (لا تخف) نسبت إلى حمزة في معاني القرآن للفراء ٢/١٨٧ ونسبت إلى الأعمش في إعراب القرآن للنحاس ٣/٥٠، وإلى ابن أبي ليلي في البحر المحيط ٦/٢٤٥. أما (لا تخشى) وهو موضع الشاهد، فقرأها الكل بإثبات الألف.

(٢) انظر: معاني القرآن ٢/١٨٧، ١٨٨.

وتأوله آخرون بأنه مرفوع لا مجزوم على أنه جملة استثنائية تقديرها "وأنت لا تخشى" و "لا" حرف نفي لا نهي^(٣). وتأوله آخرون على أنه مجزوم بحذف الألف وهذه الألف جاءت لمراعاة الفواصل^(٤).

وكذلك قراءة (إنه من يتقي وبصبر) (يوسف، آية: ٩٠) بإثبات الياء في الفعل "يتقي" المجزوم^(٥). وقد اختلف في تخريج هذه القراءة بين أهل النحو^(٦). واختلفوا حينئذ فيما حذفه الجازم، فذهب بعضهم إلى أن المحذوف هو الضمة الظاهرة، ومنهم من ذهب إلى أن المحذوف الضمة المقدرة.

ذهب سيبويه إلى أن الجازم حذف الضمة المقدرة، لأنه لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع، وهذه الحروف ليست علامة للرفع، وإنما علامة الرفع هي الضمة المقدرة فيها، لذلك فإن الفعل المضارع المعتل الآخر بصوره الثلاث يبقى كما هو؛ لأنه لما دخل الجازم على الفعل حذف الحركة المقدرة، واكتفى بها، وعندما أصبحت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرّقوا بينهما بحذف حرف العلة^(٧).

ولأن الإعراب زائد على ماهية الكلمة، فالواو والياء من الحروف الأصلية؛ والألف منقلبة عن أصل؛ وقد يكون الحرف منقلباً عن حرف ملحق بأصل، وحرف الجزم لا يحذف الحرف الأصلي ولا الملحق بأصل، فكان القياس يقتضي أن يحذف الجازم الضمة المقدرة في الحروف، لكن يبقى المجزوم بصورة المرفوع لو اقتصر على ذلك، فحذف الجازم الضمة المقدرة^(٨). وإلى هذا ذهب أبو حيان والسيوطي^(٩).

(٣) انظر: معاني القرآن ١٨٧/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٥١/٣، ٥٠، ولم يجز النحاس فيها غير هذا الوجه.

(٤) انظر: الحجة للفارسي ٢٤٠/٥.

(٥) قوله: "يتقي" قراءة قبل عن ابن كثير بإثبات الياء وصلاً ووقفاً، وقرأ الباقيون بحذفها فيهما. وأمّا قراءة الجماعة فواضحة لأنه مجزوم.

(٦) انظر التصريح ٨٨/١، وحاشية الصبان على الأشموني ٢٢٠/١.

(٧) انظر: شرح التصريح ٨٧/١، والهمع ١٧٤/١.

(٨) انظر: الكتاب ٢٣/١، و٩٥، ٩٦/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٥٦/٢ - ٥٨.

(٩) انظر: التذييل والتكميل ٢٠٢/٢، ٢٠٣. والارتشاف ٨٤٨/٢، والهمع ١٧٤/١.

وذهب آخرون إلى أن المحذوف هي الضمة الظاهرة على الواو والياء؛ لأنهما جاءا
مضمومتين ضمة ظاهرة في الشعر، كما في قوله:

إِذَا قَلْتُ عَلَّ الْقَلْبَ يَسْلُو قِيضَتْ هَوَاجِسُ لَا تَنْفَكُ تُغْرِيهِ بِالْوَجْدِ^(٣)

فظهر الضمة على الواو في الفعل "يسلو" دل على أن المحذوف عند دخول الجازم
هو الضمة الظاهرة.

وعليه اختلفوا في هل يجوز إقرار الألف في المضارع المعتل إذا دخل عليه الجازم في
الضرورة، كـ "يخشى" و "يغشى" أم لا؟.

فذهب الجمهور إلى إقرار ذلك في الضرورة وللسعة في الكلام - كما سبق - وذهب
سبويه إلى إقرارها بجعل الضمة مقدرة عليها في الإعراب، لأنها حرف أصلي والجازم لا
يُحذف الأصلي ولا الملحق به.

ومن ذهب إلى أن الضمة ظاهرة، منع إقرار وجود الألف بعد الجازم؛ لأنها لا تظهر
عليها الضمة ولا غيرها من علامات الإعراب.

وذهب ابن مالك وابن السراج إلى أن الجازم حذف حروف العلة^(٤)، وأن هذه
الأفعال لا يقدر فيها الإعراب بالضمة ولا بالفتحة، لأن الإعراب فرع في الفعل لا أصل فلا
حاجة لتقديره فيه؛ لأن الجازم حذف نفس حرف العلة^(٥).

وقد عارض ابن عصفور المذهب الثاني، مع أن ظاهر كلامه في المقرب يجيزه^(١).

وذهب آخرون إلى أن الجازم حذف حروف العلة، التي هي "لامات" الفعل، وأن
الحروف الموجودة في هذه الأفعال هي حروف إشباع تولدت عن إشباع الحركة بعد حذف
حرف العلة، فإشباع الضمة نتج عنه الواو كما في البيت الأول في قوله "لم تهجو". وإشباع

(٣) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، انظر: الدرر ١/١٧٠، والمقاصد النحوية ١/٢٥٢، وهمع

الهوامع ١/٥٣، ونسبه ابن مالك في شرح التسهيل ١/٥٧، لرجل من طييء، ومعجم شواهد العربية.

(٤) انظر: التسهيل ١/٥٥-٥٦، والتنزيل ٢/٢٠٢-٢٠٣، والهمع ١/١٣٢، ١/٣١، وشرح المقدمة الجزولية ٢٤١-٢٤٢.

(٥) انظر: شرح التوضيح ١/٨٦، ٨٧، وهمع الهوامع ١/١٣١، ١٣٢.

(١) انظر المقرب لابن عصفور ١/٥٠.

الكسرة نتج عنها الياء كما في البيت الثاني في قوله "ألم يأتيك". وإشباع الفتحة نتج عنها الألف، كما في البيت الثالث في قوله "ولا ترضّاهما" التي سبقها أداة النهي. وعليه فما هي الثمرة المرجوة من هذا الخلاف؟

ثمرة الخلاف:

وبعد الإيضاح السابق لما استقر الخلاف عليه في هذه المسألة، يبدو لي أن ثمرة ثمرة لفظية، تكمن في اللفظ من حيث ذكر حرف العلة بعد الجازم أو حذفه، وكذلك إظهار الإعراب أو تقديره. كما هو واضح من وجهة نظر أصحاب الخلاف.

لذلك ظهرت فائدة وثمرّة الخلاف واضحة في هذه المسألة، ونص عليها السيوطي في الهمع ونسبها إلى أبي حيان قائلاً: "وفائدة الخلاف تظهر في الألف فمن قال بحذف الضمة الظاهرة لم يجز إقرار الألف للجازم؛ لأنه لا تظهر فيها الضمة ولا غيرها من الحركات، ومن قال المقدرة أجاز إقرارها، ويشهد له: "ولا ترضّاهما"^(٢).

• ما يفهم من ثمرة الخلاف:

- يفهم من هذه الثمرة التي قيلت على لسان أبي حيان ما يلي:
- أن رأي الجمهور القائل بالضرورة الشعرية وبالسعة في الكلام أجاز وجود الألف بعد الجازم في الفعل المضارع المعتل، فلم يحذفها.
- وعلى الرأي القائل بأن علامة الرفع المحذوفة هي الضمة الظاهرة، لا يجوز وجود الألف في الفعل المضارع المعتل الآخر؛ لأنه لا تظهر عليه الضمة.
- وعلى الرأي القائل بأن المحذوف هو الضمة المقدرة، يجوز وجود الألف في الفعل المضارع المعتل بعد الجازم؛ إجراء للفتحة مجرى الضمة.
- على الرأي القائل بأن المحذوف هو الضمة المقدرة واستدل بـ"وَلَا تَرْضَاهَا" حيث أثبت الألف في "ترضّاهما" وقد سبقها أداة الجزم والنهي "لا".
- على الرأي القائل بأن المحذوف هو الضمة الظاهرة، فقد أول قوله: "ولا ترضّاهما" بإثبات الألف على الحالية أو الاستئناف.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/١٧٦، والتذييل والتكميل ٢/٢٠٨.

• تأوّل مَنْ قال بعدم وجود الألف للحازم، أن وجودها يكون مراعاة للفواصل، كما في قراءة قوله تعالى: {وتظنون بالله الظنونا} (الأحزاب: ١٠) وقوله: {فأضلونا السبيلا} (الأحزاب: ٦٧)^(١).

والرأي الذي أميل إليه هو رأي الجمهور بأن ذلك مختص بالضرورة الشرعية، والسعة في الكلام؛ لأن الضرورة تنزل حكم الكل على الجزء، وإن اختلف في التخريج.
والله أعلم.

(١) الآيتان من سورة الأحزاب آية رقم ١٠، والثانية رقم ٦٧. قرأهما ابن كثير والكسائي وحفص عن عاصم بالألف وفقاً فقط. وقرأهما نافع وابن عامر عن حفص بالألف وفقاً ووصلاً. وقرأ أبو عمرو وحمزة بغير ألف وفقاً ووصلاً. وروي عن أبي عمرو إثبات الألف وصلاً وفقاً. انظر: السبعة ص ٥١٩، ٥٢٠، ومعجم القراءات ١١٣/٥.

٥ - مسألة: (الخلاف في حرف التعريف "أل" أحادي أم ثنائي)

المشهور بين النحاة أن (أل) هي أداة التعريف، وأنها هي التي تدخل على الأسماء، ويسمي بعضهم المعرف بها (المعرف بأداة التعريف)، وأنها لا تأتي إلا ثنائية الوضع.

لكن وقع الخلاف في همزتها، هل هي همزة قطع أو وصل؟ فذهب بعضهم إلى أنها همزة وصل، وذهب الآخرون إلى أنها همزة قطع، على النحو التالي:

ذهب سيبويه إلى أن (أل) ثنائية الوضع، وأن الهمزة بها همزة وصل زائدة، معتد بها في الوضع؛ ليمكن النطق بالسكان، ولا دخل لها في التعريف، وفتحت بخلاف سائر همزات الوصل تخفيفاً لكثرة ورودها، وأنها جزء أداة التعريف وإن كانت زائدة في أدواته فهي كهمزة اضرب واللام الأولى في "لعل"^(١)، ونقله أبو حيان عن جميع النحويين إلا ابن كيسان^(٢).

ونقل في التسهيل عن سيبويه أن المعرف "أل" بجملتها، لكن الهمزة على هذا زائدة للوصل معتد بها في الوضع بمعنى أنها جزء الأداة، وإن كانت زائدة فيها كأحرف المضارعة، وليست زائدة عليها حتى تنافي الاعتداد بها في الوضع^(٣).

قال صاحب التصريح: حجة سيبويه على ما ذهب إليه هي أن الهمزة تسقط في الدرج، أما فتحها فلمخالفتها للقياس، لدخولها على الحرف، وأما ثبوتها مع الحركة عارضة، فلا يعتد بها، وأما ثبوتها في القسم والنداء نحو: ها الله لأفعلن، ويا الله، فلأن "أل" صارت عوضاً عن الهمزة في إله. وأما قولهم في التذكر آلي، فلما كثرت مصاحبة الهمزة للام نزلاً منزلة قد. وأما "الذكرين" فلالتباس الاستفهام بالخبر^(٤).

(١) انظر: الهمع ١/ ٢٥٦، حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٢٨٢.

(٢) همع الهوامع ١/ ٢٥٧.

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٢٢٦، وشرح التسهيل ١/ ٢٥٣، ٢٥٤، وحاشية الخصري ١/ ١٤٨.

(٤) شرح التصريح ١/ ١٨٠.

واستدل أبو حيان لمذهب سيويه بحذف الهمزة وصلا وأجيب بأنها وصلت تخفيفا
وبأن العامل يتخطاها ولو كانت في الأصل كـ(قد) كانت في تقدير الانفصال ولم
يتخطها...^(١).

وأخيراً، قال أبو حيان: وظاهر ما جاء عند سيويه يدل على أن "أل" حرف ثنائي
همزته همزة وصل ولا تنفصل الهمزة من اللام، ولا تنفصل اللام من الهمزة..^(٢).

وقال الخضري في حاشيته على ابن عقيل: همزة الوصل زائدة بعد الوضع للنطق
بالساكن، ولا مدخل لها في التعريف، وإنما لم تحرك اللام، ويُستغنى عنها لأن كسرها مع ثقله
يلبسها بلام الجر وفتحها بلام الابتداء، وضمها لا نظير له^(٣).

**وذهب الخليل وابن كيسان وصححه ابن مالك عن الخليل إلى أن "أل" بجملتها
للتعريف، وأنها حرف ثنائي الوضع بمنزلة "قد وهل" وأن همزتها همزة قطع، كهمزة "أم وأو
وأن". وحجة ابن مالك في ذلك فتح الهمزة، وأنهم يقولون "الأحمر" بنقل حركة همزة أحمر إلى
"اللام" قبلها، فيثبتونها مع تحرك ما بعدها، ولو كانت الهمزة زائدة للنطق بالساكن لم يثبتونها،
لعدم الحاجة إليها، وفي قراءة ورش أنه يبدأ بالهمزة في نحو: ﴿الْآخِرَةَ وَالْأُولَى﴾ (النجم، آية: ٢٥)
وهو لا يسقطها في الابتداء إلا شذوذاً^(٤)، ويثبتونها جوازاً في القسم والنداء، بدليل وصل
ألف "الله" فيهما، والتذكر بأن يلحق المتكلم آخر كلامه بمدّة تشعر بالاسترسال في الكلام^(٥)
فيقولون: "آلى" كما يقولون: "قدي" ويثبتونها مسهلة في نحو: (الذكرين)^(٦).**

(١) انظر: التذييل ٢١٨/٣ - ٢٢٠، والهمع ٢٥٧/١ - ٢٥٨. وشرح التسهيل ٢٥٤/١ - ٢٥٧.

(٢) انظر: التذييل ٢٢٠/٣.

(٣) انظر حاشية الخضري على ابن عقيل ١٤٨/١.

(٤) انظر القراءة في: النشر في القراءات العشر ١/٤١٥، ٤١٦، فقد قرأ ورش بإثبات الهمزة وإسقاطها.

(٥) انظر: التصريح ١/١٧٩، حاشية يس على المغني ١/١٤٩، وشرح ابن الناظم ص ٦٩.

(٦) انظر التصريح ١/١٧٩، ١٨٠. والتسهيل ٢٥٤/١، ٢٥٥، والتذييل ٢٢٤/٣، ٢٢٥.

وقال أبو حيان: والذي يظهر أن مذهب الخليل وسيبويه واحد، وأن أَل حرف ثنائي بُني على همزة وصل ولام ساكنة كبناء ابن واسم، إلا أن "أَل" حرف، وهذان اسمان، وفتحت فرقاً بين الحرف وبين الاسم والفعل^(١).

وقال الخضري: الهمزة همزة قطع أصلية بدليل فتحها وهمزة الوصل مكسورة إلا لعارض، ولثبوتها مع تحرك اللام في نحو الاحمر بنقل حركة همزة أحمر إلى اللام. إلا أنها وصلت في الدرج لكثرة الاستعمال^(٢).

ثمرة الخلاف:

وعلى ما سبق من توضيح المذاهب في المسألة يتبين لنا أن هناك ثمرة نتجت عن الخلاف في هذه المسألة، وقد نص بعض النحاة عليها في كتبهم، ومن نصوا عليها: أبو حيان في التذييل والتكميل، حيث قال: (**وثمرة الخلاف تظهر** إذا قلت: "قام القوم" هل كان هناك ثمَّ همزة وصل، فحذفت لتحرك ما قبلها لكونها موضوعة على حرفين، أولم يكن ثمَّ همزة البتة، ولم يؤت بها لعدم الحاجة إليها؛ لأن ما قبل اللام متحرك)^(٣). والسيوطي في الهمع، حيث قال:

(**وثمرة الخلاف تظهر** في قولك: قام القوم فعلى الأول حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها وعلى الثاني لم يكن ثمَّ همزة البتة ولم يؤت بها لعدم الحاجة إليها)^(٤).

والصبان في حاشيته على الأشموني، حيث قال: (**وتظهر ثمرة الخلاف** بين هذا - أي القول القائل بأن الهمزة هي أداة التعريف . والقولين قبله في نحو قام القوم، فعليه لا همزة هناك أصلاً لعدم الاحتياج إليها وعليهما حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها)^(٥).

(١) التذييل ٢٢٠/٣، ٢٢٢.

(٢) حاشية الخضري على ابن عقيل ١/١٤٨.

(٣) التذييل ٢١٨/٣.

(٤) الهمع الهوامع ١/١٩٧.

(٥) الصبان ١/٣٦١ - ٣٦٤.

وذكرها الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل، حيث قال:

(وتظهر ثمرة الخلاف في نحو مَنْ القوم فعلى الثاني لا همزة فيه أصلاً للاستغناء عنها، وعلى غيره موجودة إلا أنها حذفت لكثرة الاستعمال^(١)).

● ما يفهم من ثمرة الخلاف:

يفهم من كلام النحاة في هذه الثمرة ما يلي:

- أن الثمرة عند النحاة تكاد تكون واحدة، حيث إن التراكيب الأربعة التي أكدوا بها الثمرة هي تركيب واحد وهو "قام القوم" فعلى مذهب سيبويه لا توجد همزة في قولنا: "القوم"، والهمزة فيه همزة وصل، وحُذفت لتحرك ما قبلها، وهي للنطق بالساكن، ومعتد بها وضعاً فقط كهمزة "استمع".
- وعلى رأي الخليل ومن تبعه لم يوجد في هذا التركيب همزة البتة، ولم يؤت بها لكثرة الاستعمال، وعدم الحاجة إليها.
- هذا التركيب جائز عند أصحاب المذهبين؛ لعدم رسم الهمزة على الحرف، ومن أجل ذلك وجهها كل فريق حسب ما اتضح له.
- هذا التركيب على رأي الخليل جائز، إذا وقفنا عليها نقول "ألي" لأنه لا يوقف إلا على ما كان على حرفين، ثم نتذكر فنقول: "القوم".
- هذا التركيب جائز عند سيبويه؛ لذلك فإن الهمزة وصلت تخفيفاً.

والله أعلم.

(١) حاشية الخضري ١/١٤٨.

٦- مسألة: (توسط خبر عسى وأخواتها من أفعال المقاربة التي بها "أن والمضارع")

الأصل في بعض أفعال المقاربة وهي (عسى واخولق وأوشك) اختصاصها بأن تسند إلى "أن والفعل" بعدها، وتستغني بذلك عن الخبر، وفي هذه الحال تكون عسى تامة، ومنه قوله تعالى: {وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ} (البقرة: آية ٢١٦). وقيل: إن (أن والفعل) سد مسد الجزأين المبتدأ والخبر، كما سدت مسد مفعولي حسب في قوله تعالى: {أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا} (العنكبوت: ٢).

هذا هو المشهور في هذه الأفعال الثلاثة، لكن الخلاف فيما إذا توسط الخبر، نحو عسى أن يذهب زيد، فقد توسط الخبر وهو "أن يذهب" بين عسى واسمها. وعليه، فإن مناط الخلاف هو: إذا جاء بعد "أن والفعل" اسم ظاهر، هل يكون في الفعل المضارع ضمير يعود على ذلك الاسم، أو لا؟

□ ذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين إلى منع ذلك^(١) وزعم أنه لا يجوز في عسى أن يذهب زيد، إلا أن يكون زيد فاعلاً بيذهب^(٢) وأن يذهب فاعل عسى، على أنها تامة لا خبر لها.

□ وذهب المبرد^(٣) والسيرافي، والفارسي^(٤) وصححه ابن عصفور إلى جواز ما ذهب الشلوبين إلى منعه^(٥). فأجازوا "عسى أن يقوم زيد"، على أن يكون "أن يقوم" خبراً لعسى، وزيد اسمها، وتسند "أن" مع صلتها مسد الاسم والخبر، ومن ذلك قوله تعالى: {عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً} (الإسراء: آية ٧٩).

(١) انظر: شرح الأشموني ١/٢٢٢.

(٢) التنزيل والتكميل ٣/٣٥١. والارتشاف ٣/١٢٣٠.

(٣) المقتضب ٣/٧٠.

(٤) شرح ابن عقيل ١/٢٤٣. والإيضاح العضدي ٧٧، ٧٨.

(٥) المقرب ١/١٠٠.

□ **وذهبوا** إلى تجويز وجه آخر، وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعاً بـ "عسى" اسماً لها، و"أن" والمضارع في موضع نصب، خبراً لها، متقدماً على الاسم، وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر، وجاز عوده عليه؛ لأنه متأخر التقدمة في النية^(١).

وعليه، فإنه يجوز في الفعل المضارع المقرون بـ "أن" وجهان:

الأول: أن يكون خالياً من الضمير العائد على الاسم.

والثاني: أن يكون الفعل به ضمير يعود على الاسم المتأخر، وقد منع هذا أبو علي وأجازه أصحاب الرأي الثاني بجانب ما ذهبوا إليه.

والخلاف في هذه المسألة خلاف ذو ثمرة على الدرس النحوي، حيث تتضح ثمرته في تركيب الجملة، وإضافة وجه آخر تتحملة اللغة العربية، من حيث وجود الضمير في الفعل الذي بدوره يعود على الاسم المتأخر عنه، وذلك في حال التركيب من حيث التثنية والجمع بنوعيه والتأنيث.

ثمرة الخلاف:

وقد نص العلماء على ثمرة الخلاف في هذه المسألة، فقد جاء في الارتشاف لأبي حيان ما نصه: (وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع، فعلى الجواز تقول: عسى أن يقوموا أخواك، وعلى مذهب المنع تقول: عسى أن يقوم أخواك)^(٢).

وكذا جاء في شرح التصريح ما نصه: (ويظهر أثر الاحتمالين في حال التأنيث والتثنية والجمع المذكر والمؤنث)^(٣).

وكذلك جاء في شرح الأشموني ما نصه: (وتظهر فائدة الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث)^(٤).

(١) شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٤١٦/١، والتذييل ٣/٣٥١.

(٢) الارتشاف ٣/١٢٣٠.

(٣) التصريح ١/٢٩٠.

(٤) شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٤١٦/١.

● ما يفهم من ثمرة الخلاف:

يفهم من ثمرة الخلاف التي ذكرت في كتب النحاة ما يلي:

- على رأي المنع، تأتي الجملة دون ذكر الضمير في الفعل، نقول: عسى أن يذهب زيدٌ، وعسى أن يذهب الزيدان، وعسى أن يذهب الزيدون، وعسى أن تذهب الهندات. وعسى أن تطلع الشمس، بتذكير الفعل تطلع وتأنيثه.
- وعلى الرأي القائل بالجواز يأتي الضمير في الفعل المضارع، نقول: عسى أن يذهب زيدٌ، وعسى أن يذهب الزيدان، وعسى أن يذهبوا الزيدون، وعسى أن يذهبن الهندات. وعسى أن تطلع الشمس، بتأنيث تطلع فقط.
- على الرأي المانع يكون الاسم الواقع بعد أن والفعل مرفوع بهذا الفعل، نحو عسى أن يقومَ أخواك، وعسى أن يقومَ إخوتك... إلخ.
- وعلى الرأي المجوّز لذلك فإن " أن والفعل " في موضع نصب خبر عسى مقدم، والفاعل للفعل المضارع هو الضمير الذي يعود على الاسم الظاهر بعده؛ لأنه خبر والنية به التأخير، وزيد اسمها، كما مثلنا آنفاً. والله أعلم.

٧- مسألة: (تقديم الاسم الظاهر على عسى وأختيها اخلولق وأوشك مع إسنادهن إلى "أن والفعل")

هذه المسألة مشابهة إلى حد كبير المسألة السابقة لأنهما من باب واحد، والاختلاف بينهما يسير، ففي السابق كان مناط الخلاف في مجيء الاسم الظاهر بعد "أن والفعل" وهل يتحمل الفعل المضارع السابق عليه ضمير يعود عليه أم لا.

أما هذه المسألة فيكفي أن نذكر فيها قول ابن مالك في ألفيته:

وَجَرَّدَنُ عَسَى أَوْ أَرْفَعُ مُضْمَرًا بِهَا، إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

فابن مالك يقول: إن عسى إذا جاءت مسندة إلى "أن والفعل" فلك أن تجعلها خالية من الضمير، فنقول: عسى أن يقوم زيد، ولكن إذا جاء أمامها اسم ظاهر، يجوز أن يكون بها ضمير يعود على الاسم المتقدم، فنقول: زيد عسى أن يذهب، والزيدان عسياً أن يذهبا.. إلخ.

فالخلاف إذن في هذه المسألة محله فيما إذا تقدم الاسم الظاهر على عسى وأختيها هل يجوز أن يقتزن بها ضمير يعود على الاسم المتقدم أم تكون عسى خالية من الضمير؟. والخلاف في هذه المسألة خلاف بين لغتين إحداهما لبني تميم والأخرى لأهل الحجاز.

فمذهب أهل الحجاز أنه إذا تقدم اسم ظاهر على عسى؛ فإنه لا يُضمَر فيها ضميره، وتكون خالية منه، وتكون مسندة إذ ذاك إلى "أن والفعل" فقط^(١).

وذهب بنو تميم إلى أنه إذا تقدم على عسى اسم ظاهر، يجوز أن يُضمَر ضميره في عسى^(٢).

وعليه، فقد اتضح أن الخلاف في هذه المسألة في عسى ولها وجهان، الأول: أن ترفع المضمَر. والثاني أن تُجَرَّد منه.

(١) شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٤١٦/١، ٤١٧.

(٢) التصريح ٢٩٠/١، والهمع ٤٢٢/١.

ذهب ابن مالك إلى رأي بني تميم قائلًا: (إن أضمر في "عسى" ضمير ما قبله اسمًا على مذهب من يعتقد انه اسم عسى وأوشك واخلولق، لكونها دخلت على المبتدأ أو الخبر، أو فاعلاً على مذهب من يرى أن " أن والفعل" في موضع المفعول لا في موضع الخبر، فيكون المرفوع بعسى وأوشك واخلولق فاعلاً بمن لا اسماً له، فإنه يطابق ما قبله، فتقول: زيد عسى أن يخرج، والزيدان عسياً، والزيدون عسوا... إلخ^(١). وأشار إلى ذلك سيبويه^(٢).

وإلى ذلك ذهب أبو حيان، حيث قال، قال بعض أصحابنا (يريد من البصريين): إذا دخلت عسى على الضمير، فالأكثر الأقيس إجراء ذلك الضمير مجرى الظاهر، فيكون ضمير رفع، نحو: زيد عسى أن يقوم، والزيدان عسياً أن يقوموا، والزيدون عسواً أن يقوموا، والهندات عسرين أن يقمن .. ومن العرب من يستعمل ضمير النصب^(٣).

وبعد هذا العرض الموجز للمسألة أرى أن الخلاف فيها ذو ثمرة تركيبية، تتعلق بالجملة وتركيبها، وهذا مما يفيد في تنمية الأساليب في اللغة.

ثمرة الخلاف:

نص العلماء على وجود ثمرة وفائدة من وراء الخلاف في هذه المسألة بين ما ذهب إليه أهل الحجاز وما ذهب إليه بنو تميم، فقد جاء في شرح التصريح ما نصه: (ويظهر أثر هذين التقديرين في حال التأنيث والتثنية والجمع المذكر والمؤنث، فتقول في حالة الإضمار: هند عست أن تفلح، والزيدان عسياً أن يقوموا، والزيدون عسواً أن يقوموا، والهندات عسرين أن يقمن. وعلى تقدير الخلو من الضمير، نقول: هند عسى أن تفلح، والزيدان عسى أن يقوموا، والزيدون عسى أن يقوموا... إلخ^(٤)).

وذهب الأشموني في شرحه للألفية إلى ما ذهب إليه الشيخ خالد في التصريح، حيث قال ما نصه: (ويظهر أثر ذلك في التثنية والجمع والتأنيث، فتقول على الأول: الزيدان عسى أن يقوموا، والزيدون عسى أن يقوموا، وهند عسى أن تقوم، والهندان عسى أن يقوموا،

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٦/١.

(٢) الكتاب ١٥٨/٣، ١٦٠.

(٣) التذليل والتكميل ٣٥٦/٣. والارتشاف ١٢٣١/٣.

(٤) التصريح ٢٩٠/١.

والهندات عسى أن يقمن، وهكذا اخلولق وأوشك. وعلى الثاني: الزيدان عسيا، والزيدون عسوا، وهند عست ، والهندان عستا، والهندات عسين^(١). وإلى ذلك ذهب صاحب الهمع أيضاً، وزاد: "والتجريد أجود"^(٢).

• ما يفهم من ثمرة الخلاف:

- يفهم من الثمرة التي ذكرها العلماء في هذه المسألة ما يلي:
- على الرأي القائل بالجواز في وجود الضمير في الفعل "عسى" العائد على الاسم المتقدم عليها، يكون هذا الضمير هو اسم عسى. ويكون "أن والفعل" في موضع نصب خبر لها، و"عسى" ومعمولاها خبر للمبتدأ.
 - على الرأي القائل بالجواز، تكون "عسى" ناقصة، وهي لغة بني تميم. وعليه تُثبت في الفعل "عسى" علامة التأنيث والتثنية والجمع.
 - على لغة أهل الحجاز بالمنع وعدم الجواز، تكون "عسى" خالية من الضمير، وتكون "أن والفعل" في موضع رفع على الفاعلية بها، وعسى واسمها في موضع خبر للمبتدأ قبلها.
 - على لغة أهل الحجاز، وهو الرأي القائل بالمنع تكون عسى تامة، وهو الأفضح، وبه جاء القرآن قال تعالى: {لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءِ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ} (الحجرات: ١١) وعليه يُجرد الفعل "عسى" من علامة التأنيث والتثنية والجمع.

(١) شرح الأشموني بحاشية الصبان ٤١٦/١، ٤١٧.

(٢) همع الهوامع ٤٢٢/١.

٨ - مسألة: (الخلاف في ضمير الرفع (أنا))

من المشهور أن الضمائر خمسة أنواع: ضمير رفع متصل، وضمير رفع منفصل، وضمير نصب متصل، وضمير نصب منفصل، وضمير مجرور ولا يكون إلا متصلاً، وهذا متفق عليه^(١).

لكن اختلفوا في ضمير الرفع للمتكلم (أنا) من حيث عدد حروفه، هل هو على حرفين "أن" أو تام الحروف "أنا" وهذا ما سيتضح مما ذهب إليه النحاة على النحو التالي:

- ذهب الجمهور والبصريون وابن هشام إلى أن ضمير رفع المتكلم هو "أن" فقط والألف زائدة، بدليل حذفها في الوقف، أي أن الضمير هو الهمزة والنون فقط، واستدلوا على ذلك بقول بعضهم: "أَنَّ فعلتُ". واختاره شارح التصريح^(٢).

وذكر ابن مالك فيها في التسهيل خمس لغات: فصحاها إثبات ألفه ووقفاً وحذفها وصلاً، والثانية: إثباتها وصلاً ووقفاً، وهي لغة تميم. والثالثة: هنا بإبدال الهمزة هاء. والرابعة: "آن" بمدة بعد الهمزة، وقلب "أنا" إلى "آن" كما قال بعض العرب في "راء" في "رأى". والخامسة: "أن" كـ "عن" حكاها قطرب^(٣).

وقال ابن هشام: "الأكثر على فتح النون من الضمير "أن" محذوف الألف وصلاً، وعلى الإتيان بالألف ووقفاً"^(٤).

وقال الشيخ خالد في شرح التصريح: (المختار في "أنا" هو الهمزة والنون فقط، والألف زائدة لبيان الحركة)^(٥).

(١) المغني ص ٣٨.

(٢) المغني ص ٣٨، ٣٩، وشرح التصريح ١/١٠٣.

(٣) حاشية الصبان ١/١٩٥، وتسهيل الفوائد ص ٢٥، والتسهيل لابن مالك ١/١٣٤، وشرح المفصل ٣/٩٣.

(٤) مغني اللبيب ص ٣٨، حرف "أن" المفتوحة الهمزة الساكنة النون.

(٥) شرح التصريح ١/١٠٣.

- **وذهب الكوفيون إلى أن ضمير المتكلم هو مجموع الأحرف الثلاثة "أنا" بدليل ثبوت الألف في الوصل في لغة تميم^(١).**

وقد ذكر ابن هشام أنه إذا جاء الضمير "أنا" محذوف الألف يكون مبنياً على الحكاية، وله وجهان: **الأول** أنه اسم. **والثاني** حرف، وله أربعة أوجه وهي: حرف مصدرى، و"أن" مخففة من الثقيلة، و"أن" تفسيرية، و"أن" زائدة^(٢).

ثمرة الخلاف:

وعلى ما سبق من مذاهب، فإن مناط الخلاف يكمن في بقاء الألف أو حذفها من ضمير المتكلم. وعليه يظهر أثر الخلاف في المسألة في الدرس النحوي. وقد نص بعض النحاة على ثمرة الخلاف في هذه المسألة، حيث جاء في حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية قوله: (تظهر ثمرة **الخلاف** فيما إذا سمينا به، فعلى أن الضمير بمجموع الحروف يُعرب؛ لأن سبب البناء قد زال، وعلى أنه "أن" - أي محذوف الألف - يُحكى؛ لكونه مركباً من اسم وحرف نقله يس^(٣).

ما يفهم من ثمرة الخلاف:

- يفهم من هذه الثمرة التي ذكرها الأشموني في حاشيته ما يلي:
- أننا لو سمينا واحداً بـ "أنا" لقلنا: **جاء أنا**، وإعرابه يكون على وجهين بحسب الآراء المذكورة والثمرة فيها.
 - فعلى رأي البصريين يكون الضمير "أنا" محذوف الألف مبني في محل رفع فاعل، لأنه يشبه الحرف وضعاً.
 - وعلى رأي الكوفيين يأتي الضمير بحروفه الثلاثة، فيكون معرباً؛ لأنه اسم، فيكون فاعلاً مرفوعاً وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها التعذر. **والله أعلم.**

(١) شرح الدماميني على مغني اللبيب ١/١١١.

(٢) مغني اللبيب ص ٣٩ - ٤٥.

(٣) حاشية الصبان على الأشموني ١/١٩٥، وقد نقله عن يس العليمي في حاشيته على التصريح، ويس ينقل عن الدنوشري والزرقاني، وهذا النقل عن الدنوشري، انظر حاشية يس على التصريح ١/٣٤٥.

٩ - مسألة: (نوع حذف العائد المجرور بالحرف، وكيفية

(الحذف)

اتفق النحاة على جواز حذف (العائد) الضمير المجرور، وذلك بشرطين هما:

- أن يكون مجروراً بالإضافة إلى وصف ناصب له تقديراً . أي في المعنى . نحو: (فاقض ما أنت قاض) (سورة طه، آية ٧٢) أي قاضيه . ومنه قول الشاعر:

وَيَصْغُرُ فِي عَيْنِي تِلَادِي إِذَا انْتَنَتْ يَمِينِي بِإِدْرَاكِ الَّذِي كُنْتُ طَالِبًا^(١)

والمراد بالوصف هنا خصوص اسم الفاعل، لذلك فإنه إذا لم يكن العائد مجروراً أو مضافاً إليه بمعنى الحال أو الاستقبال لم يجز الحذف: نحو (جاء الذي أنا ضاربه أمس) أو (جاء الذي أنا غلامه)^(٢).

- وأن يكون مجروراً بالحرف متعينا للربط، وكان الموصول أو المضاف للموصول أو الموصوف بالموصول مجروراً بمثل ما جُر به العائد لفظاً أو معنى ومتعلقاً، ولم يكن العائد محصوراً ولا نائباً عن الفاعل ولا موقعاً حذفه في لبس، نحو (مررتُ بالذي مررتَ به، أو أنت ماؤُ به) فيجوز حذف "به". وقد جمع ابن مالك هذين الشرطين في ألفيته قائلاً:

كذاك حذف ما بوصف خُفِضَا كأنت قاض بعد أمر من قضى
كذا الذي جُر بما الموصول جَر ك (مر بالذي مررت فهو بر)

وعلى ما سبق: إذا كان حذف الضمير "العائد" المجرور سواء بالإضافة أو بالحرف جائزاً، فأين يكمن الخلاف إذن؟

(١) البيت من الطويل، وهولسعدبن ناشب، انظر: تخلص الشواهدص ١٦٣، وخرزانة الأدب ٨/١٤١، ١٤٢، والمقاصد النحوية ١/٤٧١، وشرح الأشموني ١/٨٣.

(٢) شرح الأشموني ١/٨٣، وحاشية الصبان على الأشموني ١/ ٢٧٥ - ٢٧٦، والتصريح ١/١٧٥، وشرح ابن عقيل ١/١٧٣.

إن الذي وقع الخلاف فيه بين النحاة هو حذف العائد المجرور بالحرف فقط، وكيفية هذا الحذف، ولم يكن ثمة خلاف كبير بينهم في ذلك، وهذا ما سيتضح من عرض المذاهب في المسألة على النحو التالي:

- ذهب الجمهور وسيبويه والأخفش وابن مالك واختاره أبو حيان^(١) إلى أن الحذف للضمير المجرور بالحرف جائز، مقصور على السماع، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: (ويشرب مما تشربون) (سورة المؤمنون، آية: ٣٣) أي منه^(٢). وكذلك جواز حذف الضمير (العائد) إذا كان حرف الجر متعيناً للربط، نحو (الذي سرت يوم الجمعة) أي: الذي سرت فيه، وكذلك يحذف "العائد" المجرور بالحرف؛ لوجود مثله بعد الصلة. كقول الشاعر:

وَلَوْ أَنَّ مَا عَالَجْتُ لَيْنَ فَوَادِهَا فَفَسَا اسْتُلِينَ بِهِ لَلَانَ الْجَنْدَلُ^(٣)

أراد: لو أن ما عالجت به، فحذف "به" المتصل بـ"عالجت" استغناء عنه بالمتصل بـ"استلين" وإن كان بعد الصلة؛ لأنه عائد على "ما" والكلام واحد^(٤).

- وذهب الكسائي إلى أن حذف الضمير "العائد" المجرور بالحرف قياسي. ورد أبو حيان عليه ذلك قائلاً: (لا ينبغي أن يقاس عليه ولا يُذهب إليه إلا بسماع عن العرب)، وتبع ياسين العليمي أبا حيان في ذلك^(٥).

وبناء على هذا الخلاف ظهر خلاف آخر بين المذهبين في كيفية الحذف للضمير المجرور بالحرف، وما هي طريقته؟ فهل يُحذف منفرداً، أم يحذف الضمير والجار معاً مرة واحدة؟، وأيها أسبق بالحذف أولاً؟

(١) حاشية يس العليمي على مجيب الندا ٢٢٤/١، والتذييل على التسهيل ٨١/٣-٨٣، والارتشاف ١٠٢١/٢.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٥٣٢/١. والتذييل ٧٧/٣، وشرح التسهيل ٢٠٥/١، وشرح ابن عقيل ١٧٣/١، ١٧٤. والارتشاف ١٠١٩/٢، ١٠٢٠.

(٣) البيت من الكامل، وهو للأحوص في ديوانه ص ١٦٧، وخزانة الأدب ٤٩/٢، وهمع الهوامع ٩٠/١، وشرح التسهيل ٢٠٧/١.

(٤) شرح التسهيل ٢٠٧/١.

(٥) التذييل والتكميل ٨١/٣-٨٣، والارتشاف ١٠٢١/٢، و حاشية يس العليمي على مجيب الندا ٢٢٤/١.

- ذهب سيويه والأخفش إلى حذف حرف الجر والضمير مرة واحدة دون تدرج، إذ ليس حذف حرف الجر قياساً في كل موضع، والمجوز له هنا استطالة الصلة، فلا بأس بحذفها مع المجرور بها، وهذه هي شروط الحذف القياسي^(١). وكذلك ذهباً إلى أنه يجوز حذف الضمير "العائد" أولاً، ثم حذف الجار ثانياً؛ لأن الضمير هو الأصل ويحمل عليه المجرور؛ لأن كلا منهما فضلة^(٢).

- وذهب الكسائي إلى التدرج في الحذف، فيحذف حرف الجار أولاً حتى يتصل الضمير بالفعل، فيصير منصوباً، ثم يحذفه. أي الضمير. وبذلك ينحذف الاثنان معاً^(٣).

ثمرة الخلاف:

وبعد ذكر المذهبين السابقين في هذه المسألة، نجد أن ثمرة الخلاف تكمن في نوعية حذف الضمير، وطريقة حذفه، وهل الحذف قياسي أم سماعي؟. وقد ذكر هذه الثمرة الصبان في حاشيته على شرح الأشموني على شرح ابن عقيل، حيث ذكر فيها ما نصه:

(تظهر فائدة الخلاف في نحو (ذلك الذي يبشر الله عباده) (الشورى: ٢٣) أي به، فعلى رأي الكسائي الحذف قياسي، لأن المحذوف عائد منصوب، وعلى رأي غيره سماعي لعدم جر الموصول^(٤). وأكد هذه الثمرة شارح التصريح قائلاً: "وحذف الضمير المنصوب بالفعل كثير، ويمكن أن يخرج عليه قوله تعالى: (ذلك الذي يبشر الله عباده) أي به، فحذف الجار أولاً والضمير ثانياً من نصب لا من جر^(٥).

وكذلك ذكر الشمني في حاشيته على المغني في قوله: " وأما (ذلك الذي يبشر الله عباده) ففقيل: الذي مصدرية، أي ذلك تبشير الله، وقيل: الأصل يبشر به، ثم حذف الجار توسعاً فانصب الضمير، ثم حذف. وقال: يجوز أن يكون التقدير في (ذلك الذي يبشر الله

(١) حاشية يس العليمي على مجيب النداء ٢٢٤/١.

(٢) شرح الأشموني ٢٣٣/١.

(٣) حاشية يس العليمي على مجيب النداء للفاكهي ٢٢٤/١.

(٤) حاشية الصبان على الأشموني ٣٥٥/١.

(٥) شرح التصريح ١٧٧/١، والتنزيل ٨٢/٣.

عباده) ذلك التبشير الذي يبشره الله عباده. وهذا أولى، إذ لو فتح باب حذف العائد المجرور بالطريق المذكور؛ لوجد السبيل إلى حذف كل عائد مجرور بحرف وبطلانه معلوم^(١).
 وقال ياسين في حاشيته على مجيب النداء للفاكهي، في هذه المسألة: "لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار أيضاً؛ لأنه لا يبقى حرف جار بلا مجرور، فينبغي أن يتعين الحرف حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره، وربما حذف وإن لم يتعين نحو: (الذي مررت زيد) أي: مررت به، وإن احتمل مررت له أو معه، واعلم أن هذه شروط للحذف القياسي، فلا يرد على ما قالوه نحو "ذلك الذي يبشر الله عباده" حيث حذف الضمير المجرور مع انتفاء جر الموصول، لأن الحذف فيه جائز غير قياسي، وإنما كان جائزاً؛ لأن الحرف متعين، والحرف إذا كان متعيناً جاز الحذف سماعاً لا قياساً، كما قاله ابن مالك، ونازعه فيه أبو حيان^(٢).

● ما يفهم من ثمرة الخلاف:

- يفهم من هذه الثمرة ومن الاستشهاد بالآية ومما قاله النحاة ما يلي:
- لم أجد شيئاً أذكره في تعليقي على ما يفهم من الثمرة، ومن كيفية الحذف أفضل مما ذكره العليمي والشميني، ولكن رأيت أن أسطر هذه الاستنتاجات على النحو التالي:
- على مذهب الجمهور قوله تعالى: (ذلك الذي يبشر الله عباده) أي به، لا ينبغي حذف الضمير المجرور بالحرف وهو "الهاء" من "به" لأن الأصل "يبشره"، وقد جُرَّ الموصول "الذي" وهذا لا يجوز إلا سماعاً.
 - أما على مذهب الكسائي بأن الحذف قياسي، فذلك لأن الكسائي حذف الضمير المجرور، ولم يَجْرَ الموصول "الذي" وهذا يُخْرِج الآية من الاستشهاد بها؛ لأن حذف الضمير المجرور مع انتفاء جر الموصول يجعل الحذف غير قياسي.
 - يفهم من كلام الكسائي أنه لا يجوز حذف العائد المجرور إلا باعتبار تسميته مجروراً قبل الحذف^(٣)؛ لأن بعد الحذف يكون العائد منصوباً. والله أعلم.

(١) حاشية الشميني ص ٢٢٢، ٢٢٣، وشرح التسهيل ١/٢١٨، ٢١٩، والهمع ١/٨٣، والارتشاف ٢/٩٦٦.

(٢) شرح التسهيل ١/٢١٨، ٢١٩، والتذليل والتكميل ٣/٨٢، وحاشية يس على مجيب النداء ١/٢٢٤.

(٣) حاشية الصبان بشرح الأشموني ١/٢٧٨.

١٠ - مسألة: (اسم "لا النافية للجنس" إذا كان مثنى أو جمع

مذكر سالماً بين الإعراب والبناء)

اتفق النحاة على أن اسم لا النافية إذا كان غير مضاف إلى نكرة ولا شبهه بأن يأتي مفرداً أو مثنى أو مجموعاً يُبنى معها على ما كان ينصب به لو كان معرباً لتضمنه معنى "مِنْ" الجنسية، فإن كان مفرداً لفظاً ومعنى أو معنى فقط أو جمع تكسير لمذكر ومؤنث يُبنى على الفتح، نحو: لا رجل، ولا قوم، ولا رجال، ولا هنود في الدار. ويبنى على الفتح أو الكسر مع عدم التنوين عند الجمهور إن كان مما يجمع بألف وتاء كما في: لا مسلمات، وقد روي بهما قول الشاعر:

..... تَلْدُ وَلَا لَدَاتُ لِلشَّيْبِ^(١)

فالكسر استصحاباً للأصل، والفتح نظراً للأصل في بناء المركبات. قال ابن هشام: "وهو أرجح"، والتزمه ابن عصفور، وبني على الياء على الأصح إن كان مثنى أو مجموعاً على حدّه، كما في لا رجلين ولا مسلمين عندك^(٢). وفي ذلك يقول ابن مالك:

وَرَكَّبَ الْمُفْرَدَ فَاتِحاً

ولكنهم اختلفوا في المثنى المذكر وكذلك الجمع المذكر فيما بين الإعراب والبناء، وتعددت المذاهب والأقوال في هذا، وسوف تتضح ثمرة الخلاف بعد توضيح المذاهب الواردة فيها على النحو التالي:

- ذهب الجمهور إلى أن المثنى والمجموع على حدّه المذكر مبنيان على ما ينصبان به، وهي الياء، فالمثنى مبني على الياء، والياء هي علامة نصبه لو كان معرباً، وكذلك جمع المذكر السالم، مبني على الياء، وهذه الياء هي علامة نصبه لو كان معرباً أيضاً. وقد استدلوا في المثنى بقول الشاعر:

(١) البيت من البسيط، وقائله سلامة بن جندل، انظر ديوانه ص ٩١، وأوضح المسالك ٩/٢، والتصريح ٣٤٢/١، وشرح ابن عقيل ٣٩٧/١، وهمع الهوامع ١٤٦/١، وخزانة الأدب ٢٧/٤.

(٢) شرح التصريح ٣٤٢/٢، وأوضح المسالك ٣٥٣/٢، وحاشية يس على الفاكهي على قطر النداء ٤٦/٢، ٤٧.

تَعَزَّ فَلَا إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَّعَا وَلَكِنْ لَوَرَّادِ الْمَنُونِ تَتَابِعُ^(١)

حيث جاء "إلفين" مبنياً على الياء، ومفرده "إلف". وعلى الجمع بقوله:

يُحَشِّرُ النَّاسَ لَا بَنِينَ وَلَا آ بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَّتْهُمْ شُئُونُ^(٢)

حيث جاء "بنين" مبنياً على الياء أيضاً، لكونه مجموعاً على حد مثناه، والياء هي علامة النصب الذي بُني عليها، وهي علامة إعرابه لو كان معرباً.

- **وذهب المبرد** إلى أنهما معربان، لبعدهما بالثنية والجمع عن مشابهة الحرف^(٣). ونقل أبو حيان في التذييل قول صاحب البسيط، قال: "قال أبو العباس: هما معربان بوجهين: أحدهما أنه لا يوجد مثني ولا مجموع بُني.

والثاني: أنهما في معنى العطف، والعطف يمنع البناء، ولأنه لو بُني لكان مركباً مع "لا" ولا يوجد في كلامهم مركب من شيئين يُثنى الآخر منهما ويُجمع^(٤).

وردَّ قول المبرد كل من صاحب التوضيح وشارح التصريح حيث قالوا: "ولو صح هذا لأعرب يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به"^(٥).

وكذلك ردّه الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل للألفية^(٦). وكذلك جاء في حاشية يس العليمي على التصريح^(٧).

(١) البيت من الطويل، وبلا نسبة في: أوضح المسالك ١٠/٢، وشرح الأشموني ١/١٤٥، وشرح التصريح ١/٣٤٢، وهمع الهوامع ١/١٤٦.

(٢) البيت من الخفيف، وبلا نسبة في: أوضح المسالك ١١/٢، وشرح ابن الناظم ص ١٣٤، وشرح التسهيل ٢/٥٥، وهمع الهوامع ١/١٤٦، وشرح الأشموني ١/١٥٠، وشرح التصريح ١/٣٤٢.

(٣) المقتضب ٤/٣٦٦، والمغني ص ٢٣٩، الباب الأول: تفسير المفردات وأحكامها - حرف اللام. التذييل والتكميل ٥/٢٤٨.

(٤) أوضح المسالك ٢/٣٥٣، شرح التصريح ١/٣٤٢، والصبان على الأشموني ١١/٢، ١٢، ويس العليمي على التصريح ٢/١٥٣، ١٥٤، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/١٤٢، ١٤٣.

(٦) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/١٤٢، ١٤٣.

(٧) حاشية يس على شرح التصريح ٢/١٥٤.

ثمرة الخلاف:

إن ثمرة الخلاف تظهر في التابع للمثنى والمجموع، وقد ذكر هذه الثمرة كل من الصبان والخضري في حاشيتيهما، فقد جاء في حاشية الصبان ما نصه:

(وتظهر ثمرة الخلاف في نحو : (لا بنين كراماً لكم) فعنده . أي عند المبرد . لا يجوز بناء الصفة على الفتح وعند الجمهور يجوز)^(١).

وجاء في حاشية الخضري ما نصه: "وتظهر ثمرة الخلاف في (لا بنين كراماً) فتبنى الصفة على الفتح عند الجمهور دونه . أي دون المبرد."^(٢).

وقد خالف أبو حيان في استخراج الثمرة، حيث ذكر أن الثمرة في اسم "لا" المجموع جمع تأنيث قائلاً: "تظهر ثمرة الخلاف في جمع المؤنث السالم، فمن زعم أن الفتحة إعراب قال: لا وقرات بالكسرة، ومن زعم انها بناء لزمه أن يفتح؛ لأنه مركب معها، وحركة آخر المركب المبني إنما هي الفتح"^(٣).

● ما يفهم من ثمرة الخلاف:

إن الثمرة التي ذكرت عند الصبان والخضري وكذلك أبي حيان ودلّوا عليها بالأمثلة يفهم منها ما يلي:

● المثال المذكور في الثمرة على رأي الجمهور يُفهم منه شيان:

- أحدهما: أن "كراماً" عندهم صفة مبنية على الفتح، لـ "بنين" المبنية على الياء؛ لأنها جمع مذكر سالم، والصفة تتبع الموصوف، مع حذف التنوين منها فيقال "كرام" بغير تنوين؛ لأن التنوين يكون للمعرب لا للمبني، وأن علة البناء طارئة على المثنى والمجمع.

(١) حاشية الصبان على الأشموني ٩، ٨/٢.

(٢) حاشية الخضري ١، ١٤٢/١، ١٤٣.

(٣) التنزيل والتكميل ٥/٢٥٠.

- والثاني: أن اسم "لا" غير عامل لتضمنه معنى "مِنْ" الاستغراقية، أو لتركبه مع "لا" تَرْكِبَ حَمْسَةَ عَشْرَ، فصارت "لا" واسمها شيئاً واحداً، ولذلك بُيِّنَت الصفة.

● وعلى رأي المبرد يُفهم منه شيان:

- أحدهما: أن "كراماً" بالتنوين معربة فهي صفة منصوبة بالفتحة، لأن "لا" عنده عاملة في لفظ المثني والمجموع على حده، لذلك أُعربت الصفة، وهذا عكس ما ذهب إليه في بناء اسم "لا" المجموع جمع تكسير، وكذلك بناء المثني والمجموع المنادى، لذلك فمذهبه غير مطرد. وأن ما يعرض ويطرأ على الاسم من شبهه بالحرف لا يعارض كونه مبنياً ولا يمنع منه، وهذا ما ذهب إليه الجمهور.

- والثاني: جواز العطف على لفظ اسم لا، فيجوز عنده أن نقول: (لا بنين ومسلمين كراماً لكم).

والله أعلم.

١١ - مسألة: (جواز تقديم الفاعل على الفعل)

المشهور هو تقديم الفعل على الفاعل في التركيب، وأنه لا بد لكل فعل من فاعل، ولا يكون إلا بعده، وهذا هو المشهور المتعارف عليه في هذه المسألة، فنقول جاء محمد، وذهب علي، وقد نص على ذلك ابن مالك في ألفيته قائلاً:

وبعد فعل فاعل فإن ظهر ...

وقيل: يجوز تقديم الفاعل في الضرورة، وقد منع قوم هذا مطلقاً، وأجازه آخرون، وعلى ذلك دار الخلاف في هذه المسألة، وتعددت الأقوال بين مجيز ومانع وقائل بالضرورة، وهذا ما سيتضح من عرض المذاهب؛ لاستخراخ الثمرة من الخلاف الذي دار حولها، على النحو التالي:

- ذهب سيبويه والبصريون إلى وجوب تأخير الفاعل عن الفعل، وإن تقدم فهو ضرورة، وقد نص على ذلك الأعمش وابن عصفور^(١)، واستشهدوا له بقول الشاعر:

صَدَدْتُ فَأَطُولُ الصُّدُودَ وَقَلَمًا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ^(٢)

حيث جعل وصال فاعلاً بمحذوف يفسره الفعل يدوم، وهذه ضرورة، وقيل قدم الفاعل على فعله للضرورة^(٣).

- وذهب الكوفيون إلى جواز تقديمه على الفعل، واستدلوا بقوله:

مَا لِلْجَمَالِ مَشِيئًا وَئِيدًا أَجْنَدَلًا يَحْمِلُنَ أُمَّ حَدِيدًا؟^(٤)

برفع مشيئها، وليس مبتدأ؛ لعدم وجود خبر له، ولأن وئيداً منصوب على الحال، فتعين كونه فاعلاً لوئيداً مقدماً عليه، وعلى ذلك جاز عندهم تقديم الفاعل على الفعل فنقول: وئيداً مشيئها، وهو عند البصريين ضرورة^(١)، حيث يجب على مذهب البصريين تأخير

(١) شرح الجمل ٥١/١.

(٢) البيت من الطويل، وقائله المرار الفقعسي، انظر ديوانه ص ٤٨٠، وخرزانه الأدب ١/١٤٥، وشرح المفصل

١١٦/٧، ١٣٢/٨، شرح أبيات سيبويه ١/١٠٥، والمغني ١/٣٠٧.

(٣) الخصري على ابن عقيل ١/١٦٠، والكتاب ١/١٢، ٤٥٩، والإتصاف ١/١٤٤، وشرح التسهيل ٢/١٠٩.

(٤) سبق تخريجه ص (٧٥) من هذا البحث.

(١) حاشية الخصري على ابن عقيل ١/٢٠١.

مشيها وهو الفاعل لفعل مضمر تأوّلوه بـ (ظهر أو ثبت) على الابتداء، وإضمار الخبر الناصب لـ (وئيداً).

- **وذهب قوم** إلى أن ذلك ممتنع مطلقاً؛ لأن الفعل وفاعله كجزأي كلمة، فلا يقدم عجزها على صدرها. ومن يقولون بالمنع مطلقاً يجعلون الخبر محذوفاً؛ لسد الحال مسده، أي يظهر وئيداً، أو غير ذلك، ويروى مشيها بالنصب على المصدر أي تمشي مشيها، وبالجر بدل اشتمال من الجمال.

فإن وجد ما ظاهره التقديم وجب كون الفاعل ضميراً مستتراً، والمقدم إما مبتدأ كزيد ضرب، أو فاعل بمحذوف نحو: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} (التوبة ٦). فـ "أحد" فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: وإن استجارك أحد استجارك، وإنما "أحد" مبتدأ و "استجارك" خبره من غير حذف^(٢).

ثمرة الخلاف:

جاء في الارتشاف: (و**ثمرة الخلاف** تظهر في التثنية والجمع، فيجيز الكوفيون الزيدان قام، والزيدون قام. والبصريون لا يجيزون ذلك^(٣)).

وجاء في الهمع: (و**ثمرة الخلاف** تظهر في نحو الزيدان أو الزيدون قام)^(٤).

وذكر ابن عصفور في الجمل: (و**ثمرة الخلاف** أنهم يجيزون في فصيح الكلام الزيدون قام، على تقدير قام الزيدون، ونحن لا نجيز ذلك إلا في ضرورة الشعر)^(٥).

وجاء في حاشية الصبان على شرح الأشموني ما نصه: "وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع، فنحو الزيدان قام، والزيدون قام جائز عند الكوفيين ممتنع عند البصريين"، وكذا في التصريح^(٦).

(٢) شرح التصريح ٣٩٦/١.

(٣) الارتشاف ١٣٢٠/٣.

(٤) الهمع ٥١١/١، والصبان على الأشموني ٩١/١.

(٥) شرح الجمل ٥١/١.

(٦) شرح التصريح ٣٩٤/١، وضرائر الشعر ص ٢٠١.

● ما يفهم من ثمرة الخلاف:

إن ثمرة الخلاف التي ذكرها النحاة في كتبهم ومثّلوا لها، كانت هي نهاية المطاف بنا بين الآراء المتعددة، والتي نفهم منها ما يلي:

- أن المثال المذكور في الثمرة يجوز عند الكوفيين، وعند البصريين للضرورة.
 - أن الكوفيين لم يميزوا بين الفاعل والمبتدأ، في نحو زيد قام، أي في حالة المفرد. أما في المثني والجمع فكل منهما يحل مكان الآخر، ففي المثال: الزيدان قام، والزيدون قام، الزيدان مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثني، في محل رفع فاعل، وكذلك الزيدون مبتدأ مرفوع بالواو؛ لأنه جمع مذكر سالماً.
 - عند البصريين المثال يكون فيه الزيدان والزيدون فاعل مقدم للضرورة لا مبتدأ.
 - المثال المذكور عند الكوفيين جملة فعلية، وعند البصريين اسمية.
 - الكلام عند الكوفيين فاعل وفعل بعده، وعند البصريين تقدير إذ المتقدم مبتدأ والفعل له فاعل مقدر.
 - الكلام عند الكوفيين جملة واحدة، وعند البصريين جملتان: اسمية (كبرى) وفعلية (صغرى) وهي الواقعة خبراً عن المبتدأ.
 - الاسم المتقدم عند الكوفيين مرفوع بالفعل، وعند البصريين مرفوع بالابتداء.
- وأخيراً: هذا المثال دالٌّ على تمسك الكوفيين بظاهر النص وعدم التأويل، وهذا من الأسس التي اعتمد عليها مذهبهم. أما البصريون فكانوا يقدمون على التأويل الواسع للنصوص، وربما الإنكار.

١٢ - (العامل في رفع الجواب المضارع إذا كان الشرط ماضياً)

المشهور أن أدوات الشرط تتطلب جملتين، الأولى جملة الشرط، ويتصدرها فعل الشرط، وأن يكون مجزوماً بأداة الشرط، وأن يكون متصرفاً. والثانية جملة الجزاء، وأي جملة تصلح أن تكون جواباً "جزاء" لجملة الشرط، فتكون جملة اسمية أو فعلية، أو جملة طلبية، أو خبرية شرطية أو غير شرطية، والأصل أن يكون الجواب "الجزاء" جملة صالحة لأن تكون شرطاً.

وإذا جاءت جملة الجواب على غير الأصل وجب أن تقترن بالفاء، .. وهذه الفاء تكون في كل الجمل التي تصلح للجزاء واجبة الذكر، ولا يجوز حذفها إلا لضرورة^(١).

أما إذا جاءت جملة الجزاء "الجواب" على مقتضى الأصل صالحة للشرطية لم تحتج للفاء التي تربطها بالشرط؛ لأن الأولى خلوها منها.

وجملة الشرط، وجملة الجواب في كل منهما فعل الأول فعل الشرط، والثاني فعل جواب الشرط، وقد يكون الفعلان ماضيين، أو مضارعين، أو ماضياً ومضارعاً، أو مضارعاً وماضياً، فماضيان نحو قوله تعالى: (وَإِنْ عُدْتُمْ عَدُنَا) (الإسراء: ٨) ومضارعان نحو قوله تعالى: (وَإِنْ تَعُوذُوا نَعُدْ) (الأنفال: ١٩)، وماض فمضارع، نحو قوله تعالى: (مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ) (الشورى: ٢٠)، ومضارع فماض ضرورة عند الجمهور، وعند الفراء وابن مالك جائز وهو الصحيح؛ لقوله - صلى الله عليه وسلم - : " من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه"^(٢). أما إذا خلا الجزاء من الفاء، وصُدِّرَ بمضارع جُزِمَ، سواء كان الشرط مضارعاً أو ماضياً.

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٧٣-٧٦.

(٢) الحديث: أخرجه البخاري في كتاب الإيمان برقم ٣٤، ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها رقم ١٢٦٨، ١٢٦٩، والترمذي في الصوم برقم ٦١٩، والنسائي في الصيام برقم ٢١٦٩ - ٢١٧٨، وأبو داود في الصلاة برقم ١١٦٤، ١١٦٥، والدارمي في الصوم برقم ١٧١١.

أما إذا كان فعل الشرط ماضياً، وفعل الجزاء مضارعاً فجزمه فصيح، وزعم بعضهم انه لا يجيء في الكلام الفصيح إلا مع "كان" وظاهر كلام سيبويه أنه لا يختص بـ "كان"^(١).

وأما الرفع فقيل: إنه أحسن من الجزم.

وبعد، فإن الخلاف في هذه المسألة يكمن في العامل في جواز تقديم أو تأخير جواب الشرط المرفوع مع جزم الشرط. وهذا هو محل الخلاف بين النحاة، وعليه أعرض الأقوال والمذاهب في هذه المسألة؛ لإظهار الثمرة فيها على النحو التالي:

- ذهب سيبويه إلى أن جواب الشرط مرفوع على وجهين: على تقدير تقديمه قبل أداة الشرط، وكونه محذوفاً. وعلى حذف الفاء^(٢). واستدل لذلك بقول الشاعر:

فَقُلْتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا^(٣)

فعلى تقدير تقديم الجواب يكون: لا يضيرها من يأتيها. وعلى تقدير حذف الفاء يكون: من يأتيها فلا يضيرها.

- وذهب الكوفيون والمبرد إلى منع تقدير التقديم، وأن الرفع على تقدير حذف الفاء^(٤). وأنه إذا قرن المضارع بالفاء، وجب رفعه مطلقاً، سواء كان الشرط ماضياً أو مضارعاً، وذلك على إضمار مبتدأ، فإن تقدمه ما يعود عليه فهو كقوله تعالى: (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمَ اللَّهُ مِنْهُ) (المائدة: ٩٥)، أي فهو ينتقم منه، وكقوله: (وَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا) (الجن: ١٣) أي، فهو لا يخاف.

وعلى الرأيين السابقين جاء قول الشاعر جرير بن عبد الله البجلي:

(١) الكتاب ٦٩/٣، والمساعد لابن عقيل ١٤٩/٣.

(٢) الكتاب ٦٦/٣، والإنصاف مسألة رقم ٧٨.

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، انظر: ديوان الهذليين ص ٢٠٨، والمقتضب ٧٢/٢، وابن يعيش ١٥٨/٨، وخزانة الأدب ٦٤٧/٣، وشرح التصريح ٢٥٠/٢، ومعجم شواهد العربية قافية الهاء المفتوحة.

(٤) المقتضب ٦٩/٢، ٧٠، والتبصرة والتذكرة ص ٤١٤.

يَا أَقْرَعُ بَنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ^(١)

أي: إنك تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ، والأصل في الكلام: إنك إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ بجزم الفعلين، ولكنَّ الضرورة دعت إلى ذلك، وهو عند سيبويه على التقديم والتأخير، وعند المبرد على حذف الفاء^(٢). ومنه قول الشاعر:

وإنَّ أتاَهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ: لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرْمٌ^(٣)

على التقديم والتأخير في قول سيبويه، كأنه قال: يقول لا غائبٌ مالي ولا حرمٌ إنَّ أتاَهُ خليل، وأبو العباس لا يجيزه إلا على حذف الفاء من الجواب^(٤).

- **وذهب ابن مالك إلى أن فعل الشرط إذا كان ماضياً والجزاء مضارعاً جاز جزم الجزاء ورفعها وكلاهما حسنٌ، قال في ألفيته:**

(وبعد ماضٍ رفعك الجزاء حسن)^(٥)

وقال في شرح التسهيل: " وقد يرفع بكثرة إن كان الشرط ماضياً، أو منفياً بلم، وبقلة إن كان غير ذلك"^(٦).

- **وذهب آخرون إلى أنه ليس على نية التقديم والتأخير، ولا على حذف الفاء - كما ذهب سيبويه - لكن سبب الرفع أنه لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط؛ لكونه ماضياً ضعفت عن العمل في الجواب^(٧).**

(١) البيت من شواهد سيبويه ٤٢٦/١، ومعجم الشواهد العربية ص ٤٩٨، والمقتضب ٧٢/٢، وابن يعيش ١٥٨/٨، وخرزانه الأدب ٣٩٦/٣، ٦٤٣، والمغني ص ٥٥٣، والتصريح ٢٥٠/٢، وشرح الأشموني ٢٠/٤.

(٢) التبصرة والتذكرة للصيمري ص ٤١٢، ٤١٣.

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى، انظر: المقتضب ٧٠/٢، والإنصاف ص ٦٢٥، وشرح التصريح ٢٥٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٧/٨، والمغني ص ٤٢٢، ومعجم شواهد العربية، قافية الميم المضمومة، وديوان زهير ص ١٥٣، والتبصرة والتذكرة للصيمري ص ٤١٣.

(٤) المقتضب ٧٠/١ - ٢٧، والتبصرة ص ٤١٣.

(٥) شرح ابن عقيل ٣٥/٤، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل للألفية ١٢٢/٢.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٧٧/٢، ٧٨.

(٧) ابن هشام في المغني الباب الثاني في الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢٦/٢، وحاشية الشمني على المغني ١٢١/٢، وشرح التصريح ٤٠١/٢، ٤٠٢. وارتشاف الضرب ١٨٧٦/٤، ١٨٧٧.

ثمرة الخلاف:

لقد ذكر الصبان في حاشيته على شرح الأشموني نقلاً عن الدماميني ثمرة لهذا الخلاف قائلاً: "فعلى مذهب سيوييه يكون المرفوع مستأنفاً، دليل الجواب لا نفسه، فلا يجوز جزم ما عطف عليه، ويجوز أن يفسر ناصباً لما قبل الأداة، نحو زيداً إن أتاني أكرمه. وعلى قول المبرد يكون المرفوع نفس الجواب، فيجوز جزم ما عطف عليه، ويمتنع التفسير، ضرورة أن ما بعد فاء الجواب لا يمكن تسليطه على ما قبل الأداة فلا يفسر عاملاً فيه فهذا ثمرة الخلاف أفاده الدماميني"^(١).

ما يفهم من ثمرة الخلاف:

يفهم من هذه الثمرة التي ذكرها الصبان في حاشيته عن الدماميني ودل عليها بالمثل أن الخلاف تظهر ثمرته في حالتين:

- الحالة الأولى: عند العطف على جواب الشرط، فالمثل المذكور في الثمرة، وهو: زيداً إن أتاني أكرمه.

● فالمثال السابق على مذهب سيوييه يكون الفعل "أكرمه" مرفوعاً، وإذا عطف عليه يُعطف عليه بالرفع، كما في: زيداً إن أتاني أكرمه وأُدي إليه حقه، ولا يجوز الجزم في الفعل "أُدي" لأن الفعل "أكرمه" هو دليل الجواب أو مستأنف.

● والمثال على مذهب الكوفيين والمبرد يجوز الجزم في الفعل "أُدي" لأن المعطوف عليه وهو الفعل "أكرمه" هو نفس الجواب؛ لأنه فعل مجزوم جاز فيه الرفع، على تقدير حذف الفاء، والأصل في المثال تقديره: زيد إن أتاني فأكرمه وأُدي إليه حقه؛ لأن الفاء تمنع ما قبلها أن تعمل فيما بعدها.

(١) حاشية الصبان على الأشموني ٢٦/٢.

- الحالة الثانية: عند تفسير ناصب، نحو: زيد إن أتاني أكرمه.

- فالمثال السابق على مذهب سيوييه، يجوز للفعل "أكرمه" أن يكون مفسراً محذوف؛ لأنه ليس هو الجواب، بل هو دليل على الجواب فقط.
 - وعلى مذهب الكوفيين والمبرد الفعل "أكرمه" لا يجوز أن يفسر محذوفاً؛ لأنه خبراً لجملة الشرط، وما كان كذلك لا ينصب ما قبل أداة الشرط، ولا يفسر محذوفاً قبلها؛ لأن ما بعد فاء الجواب لا يعمل فيما قبل أداة الشرط.
- وأخيراً: فإن الشواهد المذكورة في المسألة مما دعت إليه الضرورة؛ لأن الفاء لا يجوز حذفها من جواب الشرط إلا لضرورة، وقد حدث ذلك في الجواب، حيث جاء خالياً من الفاء للضرورة، مما كان مدعاة للخلاف.

١٣ - مسألة: (الخلاف في رفع كان للمبتدأ)

المشهور والمتعارف عليه أن كان ترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، ولكن اختلفوا في رفع كان للمبتدأ، فذهب بعضهم إلى أن كان لا ترفع المبتدأ؛ لأنه مرفوع بعامل معنوي، وهو الابتداء، وذلك قبل دخول كان عليه. وذهب آخرون إلى أن المبتدأ مرفوع بكان تشبيهاً لها بالفاعل، ويسمى اسمها حقيقة وفاعلها مجازاً.

وعليه فقد تعددت الأقوال في رفع كان للمبتدأ، كما تعددت في العامل في رفع المبتدأ نفسه، لذلك فإن هذه المسألة أعتبرها جزءاً من مسألة سابقة، وسأعرض الآراء والمذاهب؛ للخروج بما فيها من ثمرة على الدرس النحوي على النحو التالي:

مذهب البصريين وسيبويه والفراء واختاره ابن مالك وأبو حيان وصاحب التصريح أن كان ترفع المبتدأ، ويكون اسمها تشبيهاً بالفاعل، وتنصب الخبر باتفاق ويسمى خبرها تشبيهاً بالمفعول^(١). قال ابن مالك في ألفيته:

ترفع كان المبتدأ اسماً والخبر تنصبه

- وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ باق على رفعه الأول قبل دخول "كان" عليه.

ثمرة الخلاف:

إن الثمرة في هذه المسألة تظهر في العطف على اسم "كان"، وهذه الثمرة قد ذكرها الصبان في حاشيته على شرح الأشموني، قال: "وتظهر ثمرة الخلاف في كان زيد قائماً وعمرو جالساً، فعلى مذهب الكوفيين لا يجوز؛ للزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين، وعلى مذهب البصريين يجوز لأن العامل واحد، هكذا ظهر لي فاحفظه"^(٢).

(١) التذييل والتكميل ٤/١١٥-١١٦، والكتاب ٤٥/١، و شرح التصريح على التوضيح ١/٢٣٣، وحاشية الصبان

على الأشموني ١/٣٥٦، ٣٥٧.

(٢) حاشية الصبان على الأشموني ١/٣٥٧.

● ما يفهم من ثمرة الخلاف:

الناظر في ثمرة الخلاف السابقة يرى عدة ملاحظات يجب معرفتها في هذه المسألة، وهي ما فهمته من هذه الثمرة على النحو التالي.

- أن البصريين والفراء يجيزون العطف على اسم "كان" فنقول كما في مثال الثمرة: (كان الله غفوراً، ومحمدٌ رحيماً) حيث عُطف على معمول كان.
- على مذهب الكوفيين لا يصح العطف في مثال الثمرة؛ لأنه لو عُطف يكون العطف على معمول عاملين مختلفين وذلك غير جائز؛ لأن "كان" عندهم لا تعمل في اسمها، لأنه عندهم مرفوع على الابتداء ولم تعمل فيه شيئاً، وعملها نصب الخبر فقط.
- مثال الثمرة لا يصح على مذهب الكوفيين، حيث انفصل بين كان وخبرها، بما ليس معمول للعامل - أي الفصل بين كان وخبرها بعامل أجنبي وهو المبتدأ، وليس اسم كان كما زعموا.

١٤ - مسألة: (المحذوف من صيغة "مفعول")^(١)

المشهور أن صيغة "مفعول" تأتي لاسم المفعول على القياس الصحيح، وهذه الصيغة تعلُّ بالنقل تارة كما في "مبيوع" و "مقوول"، وبالحدف أخرى، كما في "مبيع" و "مقول" واختلفوا هل نقل الحركة من العين إلى الفاء، أم إلى الساكن قبل.

وعلى ما سبق فقد ظهر الخلاف في نقل الحركة والحدف، وسبب ذلك، وهذا ما سيتضح من عرض وجهة نظر كل مذهب فيها على النحو التالي:

- **مذهب الخليل بن أحمد وسيبويه** إلى أن اسم المفعول يأتي على صيغة "مفعول" نحو: "مَبْيُوعٌ" و "مَقُودٌ"، فَيَعْلُ حملاً على فعله، فتنتقل حركة العين إلى الساكن قبل، فيصير "مَبْيُوعٌ" و "مَقُودٌ" فيجتمع ساكنان: واو "مفعول" والعين، فتحدف واو "مفعول" فيقال "مقول" في ذوات الواو. أما "مَبْيُوعٌ" فإنه إذا حدفت واو "مفعول" قُلبت الضمة التي قبل العين كسرة، لتصحَّ الياء، فنقول: "مَبْيِعٌ"^(٢).

- **وذهب أبو الحسن الأخفش** إلى أن الحركة تنقل من العين إلى الفاء في ذوات الواو، فيلتقي ساكنان، فيحدف العين فنقول: "مَقُولٌ". وفي ذوات الياء نقول "مَبْيُوعٌ" بنقل الضمة من الياء إلى ما قبله، ثم تقلب الضمة كسرة؛ لتصح الياء فيلتقي الساكنان الياء وواو "مفعول" فتحدف الياء فتأتي الواو ساكنة بعد كسرة، فتقلب الواو ياء، فنقول: مبيع^(٣).

قال ابن جني: وكان الحسن يزعم أن المحذوفة عينُ الفعل، والباقية واو "مفعول" فسألته عن "مبيع" فقلت: ألا ترى أن الباقي في "مبيع" الياء، ولو كانت واو "مفعول" لكانت "مَبُوعٌ"؟. فقال: إنهم لمَّا أسكنوا ياء "مَبْيُوعٌ" وألقوا حركتها على الباء، انضمت

(١) في شرح التصريح جعلها خالد الأزهرى ضمن باب: "نقل حركة الحرف المتحرك" وتنقل بالحدف أو الإعلال

انظر: شرح التصريح ٧٤٨/٢.

(٢) الكتاب ٣٦٣/٢، وشرح المنصف لابن جني ٢٦٩/١، ٢٧٠، والممتع ص ٢٩٦-٢٩٧.

(٣) الممتع ص ٢٩٧.

الباء وصارت بعدها ياءً ساكنة، فأبدلت مكان الضمة كسرة للياء التي بعدها، ثم حذفت الياء بعد أن ألزمت الباء كسرة للياء التي حذفتها، فوافقت واو "مفعول" الباء مكسورة، فانقلبت ياءً للكسرة التي قبلها، كما انقلبت واو "ميزان" و "ميعاد" ياء للكسرة التي قبلها، وكلا الوجهين حسنٌ جميل، وقول الأخفش أقيس^(١).

ويستدل أبو الحسن على حذف العين بأنها لغير معي، وواو "مفعول" حرف معنى، يدل على المفعولية، فحذف ما لا معنى له أسهل مما له معنى^(٢).

ثمرة الخلاف:

قال ابن عصفور: (وثمرة الخلاف بين سيبويه وأبي الحسن تظهر في تخفيف "مسوء" وأمثاله)^(٣).

وذهب في شرح التصريح إلى أن ثمرة الخلاف تظهر في الميزان الصرقي، حيث قال: (ويظهر أثر الخلاف في الميزان الصرقي، فوزنه على الأول "مفعل" وعلى الثاني "مقول")^(٤).

ما يفهم من ثمرة الخلاف:

الناظر في ثمرة الخلاف في هذه المسألة عند كل من صاحب شرح التصريح والممتع، يرى ما يلي:

- أن عين الفعل عند الجميع ساكنة في "مبيوع" و "مقوول"؛ لأن قيل وبيع" عندهم معتلان، لذلك أعلوا اسم المفعول منهما.
- المحذوف عند الخليل وسيبويه هي واو "مفعول" فأصبحت على وزن "مفعل"، وعليه يلزم أن يقال: "مبيع".
- عند الأخفش المحذوف عين الفعل فأصبح وزنها "مقول"، وعليه يلزم أن يقال: "مبُوع".

(١) المنصف ٢٨٧/١، ٢٨٨، والممتع ص ٢٩٩.

(٢) المتع ص ٢٩٧.

(٣) المتع الكبير ص ٢٩٩.

(٤) شرح التصريح ٧٤٩/٢.

ويفهم من ثمرة ابن عصفور:

- أن "مسؤ" وأمثاله على قول أبي الحسن الأخفش نقول فيها "رأيت مسؤًا" بالتشديد؛ لأنها واو "مفعول" ولا تحذف عنده؛ لأنها لمعنى.
- وعلى مذهب الخليل وسيبويه نقول: "رأيت مسؤًا" بالتخفيف، لأنها عين الفعل، والواو بها متحركة عنده.

والله اعلم.

١٥ - مسألة: (حكم ما بعد حتى إذا كان ما قبلها غير موجب "منفياً" وإذا كانت بمعنى الفاء وما بعدها ماضٍ أو مضارع "مستقبل")

المشهور أن "حتى" حرف يأتي لوظائف عدة:

- فتأتي حتى حَرْفٌ تبتدئُ بعده الجُمْلُ فيدخلُ على الجُمْلِ الاسمية كقول جرير:

فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمْجُ دِمَاءَهَا بَدِجَلَةَ حَتَّى مَاءِ دِجَلَةَ أَشْكَلُ^(١)

وتدخل على الجملة الفعلية كقول حسان:

يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهْرُ كِلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ^(٢)

- وتأتي حتى ناصبة للفعل المضارع بعدها وتكون بمعنيين: الأول: "إلى أن" نحو: (حَتَّى

يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) (سورة طه ، الآية "٩١". والثاني: بمعنى "كي" التعليلية نحو: (وَلَا يَزَالُونَ

يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ) (البقرة، الآية "٢١٧") والنصب على هذين المعنيين لازم. والمضارع

بعدها منصوب بأن مضمرة وجوباً وأن وما بعدها في تأويل المصدر في محل جر بحتى^(٣).

- وتأتي "حرف جرّ": بمنزلة (إلى) في انتهاء الغاية مكانيةً أو زمانيةً نحو: (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى

مَطْلَعِ الْفَجْرِ) (سورة القدر ، الآية "٥") .

- وتأتي عَاطِفَةٌ لكن بثلاثة شروط: الأول: أن يكون المعطوف بـ "حتى" ظاهراً لا مضمراً.

الثاني: أن تكون إما بعضاً من جمعٍ قبلها نحو "قَدِمَ النَّاسُ حَتَّى أَمْرَأُهُمْ" وإما جزءاً مِنْ

كُلِّ نَحْوِ "أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا" أَوْ كَجُزْءٍ نَحْوِ "أَعْجَبَنِي الْكِتَابُ حَتَّى جِلْدُهُ".

(١) البيت من الطويل، وهو لجرير، انظر: أسرار العربية ص ٢٤١، وشرح الرضي على الكافية ٤/٢٧٨، وأوضح

المسالك ٣/١٢٤٩، وشرح الأشموني ١/٣٤٦، ومغني اللبيب ص ١٧٣، وهمع الهوامع ٢/٤٢٧،

والجمل ١/٢٠٦، والجنى الداني ص ٩٤، واللمع ١/٧٩، واللسان ٢/٢٢ مادة (حتت).

(٢) البيت لحسان بن ثابت، انظر: الكتاب ١/١٨٠، ومغني اللبيب ص ١٧٤، والمزهر ١/١٢٤، وتاج

العروس ١/١٠٧٣.

(٣) ابن يعيش ٧/٣١. ومعجم قواعد اللغة العربية لعبدالغني الدقر باب (الحاء).

الثالث: أن تكون غَايَةً لما قبلها، إمَّا في زيادةٍ أو في نقصٍ، نحو: "ماتَ الناسُ حتَّى الأنبياءُ" و "زارَكَ الناسُ حتَّى الحِجَّامونَ". وقد اجتمعَا في قول الشاعر:

فَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةَ فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَيْنَا الْأَصَاغِرَا^(١)

- وتأتي لرفع المضارع بعدها، وذلك بشروط ثلاثة: الأول: أن يكونَ حَالاً (أي لا مُسْتَقْبِلاً) أو مُؤَوَّلًا بالحالِ نحو "مَرِضَ زيدٌ حتَّى لا يَرْجونه". والثاني: أن يكونَ سَبباً لما قبلها، فلا يجوزُ "سِرْتُ حتَّى تَطْلُعَ الشمسُ" بضمِّ العينِ من تطلع والنصب واجب. والثالث: أن يكونَ فَضْلَةً فلا يَصْحُ الرَفْعُ في نحو "سَيَّرِي حَتَّى أَدْخَلَهَا" ويصحُّ في نحو "سَيَّرِي أَمْسٍ حَتَّى أَدْخَلَهَا" بضم اللام^(٢).

وبعد فإن مناط الخلاف يكمن فيما إذا كان ما قبل حتى منفيًا، فإذا كان مثبتًا فلا إشكال، أما إذا كان منفيًا غير موجب نحو: ما سرت حتى أدخل المدينة، فهنا الخلاف فيما بعد حتى، هل يُرفع أو يُنصب؟

- ذهب الجمهور وسيبويه إلى وجوب النصب. وحجته في ذلك هي أن النفي للسير لا يكون سبباً للدخول^(٣).

- وذهب أبو الحسن الأخفش إلى جواز الرفع قياساً. وحجته أن أصل الكلام واجب، وهو "سرت حتى أدخل المدينة" ثم أُدخِلَت أداة النفي على الكلام بأسره، لا على ما قبل "حتى" خاصة. فينتفي أن يكون عندك سير كان عنه دخولٌ، فكأنك قلت: ما وقع السير الذي كان سبباً لدخول المدينة" وصحح ابن عصفور قول الأخفش تارة وأبطله أخرى^(٤).

(١) البيت من الطويل، ولم اهتد لقائله، انظر: شرح الأشموني ٤٠١/٢، ومغني اللبيب ١٢٧/١، وهمع

الهوامع ١٣٦/٢، والجنى الداني ص ٥٤٩، شرح شواهد المغني ٣٧٣/١.

(٢) ابن يعيش ٣١/٧، ومعجم قواعد اللغة العربية لعبدالغني الدقر باب (الحاء).

(٣) الكتاب ٢٢/٣، ٢١، والارتشاف ١٦٦٦/٤، وهمع الهوامع ٢٥٣/٢، وحاشية الدماميني على المغني ٢٥٩/١.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١٦٥/٢، وارتشاف الضرب ١٦٦٦/٤.

لكن الأخفش معترف بأن العرب لم تتكلم بذلك على ما نقله الرضي، فكأنه إنما أجاز ذلك بالقياس لا بالسمع^(١). قال الرضي: "وقال الأخفش: يجوز ما سرت حتى أدخلها بالرفع، إلا أن العرب لم تتكلم به وقد غلط فيه"^(٢).

وهذه المسألة في هذا الجزء قيل إنها مسألة خلافية بين سيويه وأبي الحسن. وقيل: ليست مسألة خلاف؛ لأن الوجه الذي منع سيويه الرفع فيه غير الوجه الذي جَوَّز فيه الأخفش الرفع^(٣).

وخلاف آخر في هذه المسألة بين الجمهور والأخفش يكمن في مجيء "حتى" بمعنى "الفاء" وذلك إذا جاء الفعل بعدها مضارعاً مرفوعاً لكونه حالاً أو مؤولاً بالحال، ويظهر هذا الخلاف بين الجمهور وأبي الحسن فيما إذا كانت عاطفة أم ناصبة، على ما يلي:

- **ذهب الجمهور إلى أن "حتى" إذا رفع المضارع بعدها لكونه حالاً، أو مؤولاً به، فهي كالفاء في إفادة معنى السببية، وتصلح الفاء في موضعها، ولكنها مع ذلك حرف ابتداء، لا حرف عطف، لأن حتى العاطفة لا تعطف الجمل عند الجمهور إنما تعطف المفردات^(٤).**

- **وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنها إذا كانت بمعنى الفاء فهي عاطفة، وتعطف الفعل بدون سبب إذا دخلت على الماضي، أو المستقبل. وتعطف الفعل على الفعل إذا دخلت على الماضي، أو المستقبل، على جهة السبب. نحو: ضربت زيداً حتى بكى. ولأضربنه حتى يبكي^(٥).**

(١) شرح الكافية ٥٨/٤، وحاشية الدماميني مع حاشية الشمني على المغني ٢٥٩/١.

(٢) شرح الكافية ٥٨/٤، وحاشية الشمني على المغني ٢٥٩/١.

(٣) الكتاب ٢١/٣-٢٢، وارتشاف الضرب ١٦٦٣/٤.

(٤) الجنى الداني ص ٥٥٧-٥٥٨، وارتشاف الضرب ١٦٦٧/٤.

(٥) المصدر السابق.

ثمرة الخلاف:

ذكر هذه الثمرة ابن أم قاسم المرادي في الجنى الداني ومثّل لها بالمثالين السابقين، قائلاً: "وثمرة الخلاف أن الأخفش يميز الرفع في "يكي"، على العطف، والجمهور لا يميزون فيه إلا النصب"^(١).

وقد ذكر الثمرة نفسها أبو حيان في الارتشاف قائلاً: "... وثمرة الخلاف في أن الأخفش يميز الرفع في "يكي" على العطف. والجمهور لا يميزون إلا النصب بمعنى (إلى أن) أو بمعنى (كي)"^(٢).

● ما يفهم من ثمرة الخلاف:

يفهم من الثمرة التي ذكرها أبو حيان ومن المثالين ما يلي:

● أن الجمهور لا يميز إلا النصب في (ويكي) لأن (حتى) عندهم تعطف المفرد على المفرد فقط، ففي المثال الأول (يكي) منصوب على أن الفعل قبل (حتى) سبب وعلّة لما بعدها، فتكون بمنزلة (كي)، فالضرب كان سبباً في البكاء، والمعنى: ضربته كي يكي. وفي المثال الثاني: تكون حتى بمعنى "إلى أن"؛ لأن الفعل الأول ما قبل حتى ليس سبباً في الفعل الثاني؛ لأن الضرب متصل بالبكاء، والمعنى لأضرينه إلى أن يكي.

● أما الأخفش فله في "يكي" وجهان :

- الأول يوافق الجمهور في أن يكي منصوب بأن مضمرة.
- والثاني أنه يميز الرفع على العطف، فتكون "حتى" بمعنى الفاء، فهي تعطف جملة على جملة، ففي المثال الثاني عطف يكي على أضرب، والمعنى: لأضرينه فيكي، فكانت علّة العطف عنده هي السببية. والله أعلم.

(١) الجنى الداني ص ٥٥٨. ارتشاف الضرب ١٦٦٧/٤.

(٢) ارتشاف الضرب ١٦٦٧/٤.

١٦- مسألة: (الباء في صيغة "أفعل به" في التعجب)

للتعجب عبارات كثيرة، لكن المسموع فيها والمشهور صيغتان قياسيتان هما: "ما أفعله" و "أفعل به"، فالأولى نحو: ما أحسن زيداً، و "ما" مبتدأ عند الجميع، وهي اسمية تعجبية؛ لأن في "أحسن" ضميراً يعود عليها. والثانية نحو: "أحسن زيد"، فصيغة "أفعل" مكسورة العين، ولا تأتي إلا على صيغة الفعل.

وصيغة "أفعل به" هي التي جاء الخلاف فيها وفي همزتها وبائها، حيث اختلفوا في: هل هذه الصيغة للأمر لفظاً أم حقيقة؟ وهل الهمزة للصيرورة أو للتعدية؟ وهل الباء زائدة أم للتعدية؟ وسيوضح كل ذلك من عرض المذاهب كما يلي:

- ذهب سيويه والبصريون إلى أن صيغة "أفعل به" نحو: أحسن زيد، أن "أحسن" فعل ماض في صورة الأمر حقيقة، ومعناه الخبر، والمجرور بعده فاعل، وأصله: أحسن زيداً، والهمزة للصيرورة، أي صار ذا حُسن، فهو في الأصل خبر ثم نقل إلى الإنشاء للتعجب فتغير لفظه من الماضي للأمر، ليكون بصورة الإنشاء، لكن قبح إسناد فعل الأمر للاسم الظاهر، فزيدت "الباء" لزاماً في الفاعل ليكون بصورة المفعول به، إلا إذا كان الفاعل "أن" وصلتها، فلا تلزم زيادة الباء^(١).

- وذهب الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف إلى أن "أفعل" لفظه ومعناه الأمر حقيقة، وبه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية، و "الباء" فيه للتعدية، داخلة على المفعول به لا زائدة، ويعود الضمير المستتر في "أفعل" على الحسن المدلول عليه بـ "أحسن" كأنه قيل: أحسن يا حُسنُ زيد، ولذلك فإن الضمير في هذه الصيغة مفرد على كل حال؛ لأنها تجري مجرى المثل، والأمثال لا تتغير عن حالها^(٢).

(١) حاشية الخضري ٣٩/٢، وشرح التصريح ٥٨/٢، ٥٩، حاشية يس على الفاكهي ٢/٢٧٢، ٢٧٣.

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/٢٥٤-٢٥٥، شرح الرضي على الكافية ٤/٢٣٥، وحاشية الخضري ٢/١٠٨، وهمع الهوامع ٣/٤٧، والأصول ١/٢٠٣.

ثمرة الخلاف:

قد ذكرها ابن مالك في شرح التسهيل، إلا أنه لم ينص عليها كما نص الدماميني فقال في التسهيل: "ولو اضطر شاعر إلى حذفها . أي الباء . مع غير "أن" بعد أفعل لزمه أن يرفع، وعلى مذهب الفراء يلتزم النصب؛ لأن فاعل "أفعل" ضمير المخاطب..".

ونقل الدماميني عن ابن مالك ذلك ونقله عن الاثنين الصبان في حاشيته عند شرحه للأشموني في قوله (والباء للتعديّة) فقد شرحه قائلاً: "أي فموضع مجرورها نصب على المفعولية. قال المصنف ولو اضطر شاعر إلى حذفها مع غير "أن" بعد أفعل لزمه أن يرفع على قول البصريين وأن ينصب على قول الفراء وبهذا ظهرت ثمرة الخلاف اهـ. دماميني^(١).

● ما يفهم من ثمرة الخلاف:

يفهم مما ذكره الصبان في حاشيته ما يلي:

- أن ما بعد الباء عند ابن مالك والبصريين مرفوع، فلو حذفت الباء ارتفع؛ لأنه فاعل في الأصل.

- أن ما بعد الباء عند الفراء منصوب، فالباء عنده للتعديّة، ولو حُذفت لانتصب ما بعدها.

وتظهر الثمرة بوضوح في العطف على مجرور "أفعل به" على المحل لا على اللفظ. كأن يقال: أكرم بمحمد وأخويه، على قول الفراء، لأن ما بعد الباء في محل نصب.

- أما على قول ابن مالك والجمهور، فيقال: أكرم بمحمد وأخواه؛ لأن ما بعد الباء في محل رفع.

وعليه فإن (الباء) زائدة في صيغة (أفعل به) ولا يمكن حذفها عند البصريين، و(زيد) فاعل، جاء على صورة المفعول، والهمزة للصيرورة. أما إذا كان الفاعل يتكون من (أن)

(١) حاشية الصبان على الأشموني ٢٧/٣.

المخففة وصلتها، فعندئذ يجوز حذفها في غير التعجب؛ لأنها للتعدية، كما في قول الشاعر:

..... كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرِّ نَاهِيًا^(١)

والتقدير: كفى بالشيب.

وأن "الباء" على رأي الفراء والكوفيين للتعدية، و"زيد" مفعول به، والفاعل ضمير مستتر في "أحسن" تقديره "أحسن يا حسنُ بزيدٍ" وهذا الضمير ثابت على حالة الأفراد، لا تتغير صورتها؛ لأن هذه الصيغة أجريت مجرى الأمثال، والأمثال لا تتغير حالتها^(٢).

قال الصبان: (وفي الجمع أن الهمزة على قول الفراء ومن وافقه للنقل كهي في ما أفعل والباء زائدة. وكذا قال الدماميني الهمزة على هذا القول للتعدية والباء زائدة. ثم قال: ويحتمل أن تكون الهمزة عليه للصيرورة والباء للتعدية لا زائدة، وأصل "أكرم بزيد" أكرم زيد أي صار ذا كرم ثم غيّر الماضي بالأمر، وجيء بالباء المعدية التي تُصيرُ الفاعل مفعولاً، وقيل: أكرم بزيد، فصار المعنى اجعل زيدا صائراً ذا كرم اهـ. ملخصاً. وبه يعلم تقصير الشارح. وصريح كلام الدماميني أن المراد بالتعدية التعدية الخاصة التي تعاقب فيها الباء الهمزة ومقتضى قول المغني فالباء معدية مثلها في امر بزيد أن المراد بالتعدية التعدية العامة وأن الباء للإلصاق^(٣). والله أعلم.

(١) البيت من بحر الطويل، وهو لسحيم عبد بني الحساس، انظر: الإنصاف ١/١٦٨، وخزانة الأدب ١/٢٦٧، ١٠٢/٢، ١٠٣، والكتاب ٢/٢٦، ٤/٢٢٥، وشرح المفصل ٢/١١٥، ٧/٨٤، ٨/٢٤، وشرح التسهيل ٣/٤٣، وشرح الأشموني ٢/٣٦٤، ومغني اللبيب ١٠٦، ولسان العرب ١٥/٢٢٦، مادة (كفى) وأوضح المسالك ٣/٢٥٣.

(٢) أوضح المسالك ٣/٢٥٤ - ٢٥٥.

(٣) حاشية الصبان ٢/٢٧، وهمع الهوامع ٣/٤٨.

١٧ - مسألة: (الجزم بـ "عامل إذا الشرطية")

اتفق النحاة على أن أدوات الشرط من عوامل الجزم التي تجزم فعلين، وهذه الأدوات هي: (إن - مَنْ - مهما - متى - أيان - حيثما - أين - أئى - أي - إذما - إذاما).
وذهب الجمهور إلى الجزم بـ "حيث" و "إذ" عند إضافة ما إليهما، وذهب الكوفيون والفرء واختاره ابن مالك إلى جواز الجزم بهما مجردين من "ما" تشبيهاً لهما بجواب الشرط. وقال الدماميني: "حيث وإذ" وجبت زيادة "ما" فيهما؛ لتكفهما عن الإضافة، فيتأتى الجزم بهما^(١).

أما "إذا" فالمشهور فيها أنها لا تجزم إلا في ضرورة الشعر وجزمها فيه كثير؛ لمشابقتها "إن" وجزمها في النثر نادر^(٢). وقال في الكافية:

وشاع جزمٌ يإذا حملاً على متى وذا في النثر لم يستعملا

وقال في شرحها: وشاع في الشعر الجزم بإذا حملاً على متى، فمن ذلك إنشاد

سيبويه:

تَرْفَعُ لِي خِنْدَفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَاراً إِذَا حَمَدَت نيرانهم تَقْدِ^(٣)

لكن ظهر الخلاف فيما لو استعملت "إذا" شرطاً، هل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا، وما العامل في ذلك؟ وهذا ما تتضح فائدته على النحو التالي:

- قال أبو حيان: وإذا استعملت "إذا" شرطاً فهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا؟ قولان وينبغي على ذلك الخلاف في العامل فيها فمن قال أنها مضافة أعمل فيها الجزاء ولا بد. ومن منع ذلك أعمل فيها الشرط كسائر الأدوات. اهـ وظاهره أن الخلاف في

(١) شرح المفصل ١٥٥/٨، والهمع ٣٧٥/٢، وحاشية الصبان على الأشموني ٢٠/٤، والتبصرة والتذكرة للصميري ٤٠٨/١.

(٢) حاشية الخصري على ابن عقيل ٧٧/٣، والتبصرة والتذكرة ٤١١/١.

(٣) البيت من البسيط، وهو للفرزدق، الكتاب ٦٢/٣، والمقتضب ٥٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٧، وخزانة الأدب ١٦٢/٣، وديوان الفرزدق ص ٢١٦، واللسان مادة (خندف).

الإضافة وعدمها جار فيها وإن كانت جازمة وهو خلاف ما في المغني من أنه إذا لم تكن جازمة وهو الظاهر لعدم اجتماع الإضافة^(١).

ثمرة الخلاف:

نقل الصبان في حاشيته على الأشموني هذه الثمرة، قائلاً: (وفائدة الخلاف أن نحو: إذا جاء زيد فأنا أكرمه، جملة اسمية إن قلنا إن عامل "إذا" جوابها أي ما في جوابها من فعل أو شبهه؛ لأن صدر الكلام جملة اسمية و"إذا" وما أضيف إليه في رتبة التأخير، كما في يوم تسافر أنا أسافر. وإن قلنا فعل الشرط و"إذا" غير مضافة فالجملة فعلية قُدِّمَ ظرفها كما في متى تقم فأنا أقوم، الشمي. والقائل بالأول يعتبر فاء الربط مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها؛ لأن تقدم الاسم لغرض وهو تضمنه معنى الشرط الذي له الصدر جَوَّز ذلك^(٢).

• ما يفهم من ثمرة الخلاف:

لم يجعل الصبان لمن وراءه تعليقاً على الفائدة من الثمرة، حيث أوضح هو هذه الثمرة ومدلولها، ولكن أحاول تلخيصها فيما يلي:

يلاحظ أن الأقوال في عامل "إذا الشرطية" قولان:

الأول: أنه إذا كان العامل في إذا الشرطية جوابها، فالجملة بعدها جملة اسمية.

الثاني: أنه إذا كان العامل في إذا الشرطية فعل الشرط، فالجملة بعدها فعلية.

والله أعلم.

(١) شرح الأشموني بحاشية الصبان ١٩/٤.

(٢) المصدر السابق نفس الجزء والصفحة.

١٨ - مسألة: (تقديم فعل الشرط وجوابه على أداة الشرط)

المعروف أن أداة الشرط لها الصدارة في الكلام، والمختار أنها هي الجازمة لفعلي الشرط والجواب، ولا يجوز تقديم فعل الشرط أو جوابه عليها، فلا يتقدم ما بعدها عليها، ولا يعمل فيها ما قبلها، ولا تكون مع الشرط والجزاء إلا كلاماً مستأنفاً، أو مبنياً على ذي خبر. ولا يجوز تقدم معمول فعل الشرط على الأداة إذا كان غير مرفوع، أما معمول فعل الجواب فلا يتقدم على الأداة باتفاق^(١).

وخرّجت عن المشهور آراء أخرى ترى عكس المعروف في أداة الشرط، وأنه يجوز تقديم الفعل والجواب عليها، وكذلك تقديم معمولات الشرط والجواب، وسأعرض هذه المذاهب؛ لاستخراج الثمرة والفائدة من الخلاف فيها على النحو التالي:

- **مذهب جمهور البصريين** أن أداة الشرط لها صدر الكلام، لذلك لا يميزون تقديم شيء من معمولات فعل الشرط، ولا فعل الجواب عليها، ولذلك فإنها تقع مستأنفة أو مبنية على ذي خبر وأنه لا يجوز تقديم جواب الشرط على فعل الشرط، أو الأداة، نحو قولك : زيد إن يقيم يقيم أخوه، وكذا جميع أسماء الشرط، فلذلك لو تقدم على أداة الشرط مفعول في المعنى لفعل الشرط أو الجزاء وجب رفعه بالابتداء، وشغل الفعل بضمير مذكور أو مقدر، وذلك إذا كان فعل الشرط ماضياً، أو كان الفعل والجواب ماضيين^(٢).

- **وذهب الكوفيون وأبو زيد^(١)، والأخفش^(٢) والمبرد^(٣)** إلى جواز ذلك، حيث أجازوا تقديم فعل الشرط والجواب على الأداة، واحتج أبو زيد على تقديم فعل الشرط بأن المتقدم هو الجواب نفسه بمجيئه مقروناً بالفاء كما في قول الشاعر:

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٤/٨٥، ٨٦، وارتشاف الضرب ٤/١٨٧٧ - ١٨٨٠.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٤/٨٦، وشرح الأشموني ٤/١٥، وارتشاف الضرب ٤/١٨٧٩.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٤/٨٦، وارتشاف الضرب ٤/١٨٧٩.

(٢) انظر: المساعد ٣/١٦٣.

(٣) المقتضب ٢/٦٦، والمغني ٢/٣٨٦.

فَلَمْ أَرْقِهْ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يَمِتْ فَطَعْنَةُ لِانْكَسِ وَلَا بِمُعَمَّرٍ^(٤)

- **وذهب المازني إلى أنه لا يجوز تقديم جواب الشرط على الشرط إذا كان ماضياً ، نحو:**
قمتُ إن قام زيدٌ، وقمتُ إن يقيم زيدٌ. ويجوز إذا كان مضارعاً، نحو: أقومُ إن قام زيدٌ، وأقومُ
إن يقيم زيدٌ^(٥).

- **وأجاز بعض البصريين ذلك إذا كان فعل الشرط ماضياً، نحو: أقوم إن قُمتَ، أو كانا
ماضيين، نحو قمتُ إن قمتَ^(٦).**

ثمرة الخلاف:

الناظر إلى هذه المذاهب السابقة في المسألة يرى أن كل مذهب منها يجعل في التركيب صورة جديدة، وكلها مأخوذ بها في التركيب والصياغة اللغوية، وقد نص أبو حيان على ذلك عند استخراج هذه الثمرة قائلاً: "وثمررة الخلاف تظهر في صور من التركيب"^(٧).

● ما يفهم من ثمرة الخلاف:

ويفهم من كلام أبي حيان السابق ما يلي:

● أن هذه الثمرة تظهر في تعدد صورة تركيب الجملة، حيث يتضح ذلك عند تقديم أي من المعمولات على الأداة. فعلى رأي من يجيزون ذلك إذا كان فعل الشرط مضارعاً نقول: أقوم إن قام زيد، وأقوم إن يقيم زيد. أما إذا كان ماضياً، فنقول:

^(٤) البيت من بحر الطويل، وقائله زهير بن مسعود، انظر: الإنصاف مسألة (٨٧) وشرح التسهيل ٤/٨٦، واللسان مادة (غسس).

^(٥) ارتشاف الضرب ٤/١٨٧٩.

^(٦) المرجع السابق نفس الجزء والصفحة.

^(٧) ارتشاف الضرب ٤/١٨٧٩.

أقوم إن قمت، وإذا كان الفعل والجواب ماضيين نقول: قمت إن قمت. وهذا بدوره يؤدي إلى:

- ١ - تنمية الأساليب العربية، وتدعيم صور تركيب الجملة بأكثر من صورة في الدرس النحوي.
- ٢ - امتلاك دارس النحو لأكثر من أسلوب للصياغة اللغوية.
- ٣ - الحرية في اختيار التركيب الملائم واستخدامه دراسة وتدریساً.

والله أعلم.

١٩ - (حكاية الجملة الفعلية بعد القول، وإجراؤه مجرى الظن)

المشهور عند جميع العرب أن القول إذا وقعت بعده جملة تُحكى، نحو: "قال زيد عمرو منطلق" والجملة بعد القول في موضع نصب على المفعولية، وكذا الجملة الاسمية يجوز إجراء القول فيها مجرى الظن؛ فينصب مفعولين هما المبتدأ والخبر كما تنصبهما "ظن".

ولا يجري القول مجرى الظن إلا بشروط أربعة، هي: أن يكون الفعل مضارعاً، وأن يكون للمخاطب، وأن يكون مسبوqاً باستفهام، وأن لا يفصل بين الاستفهام والفعل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول الفعل، مثال ما اجتمعت فيه هذه الشروط نحو: "أتقول عمراً منطلقاً" ف "عمراً" مفعول أول، ومنطلقاً مفعول ثان، ويجوز رفعهما على الحكاية، نحو: أتقول عمرو منطلقاً.

ولكن عند قوم وهم بنو سليم يجرون القول مجرى الظن مطلقاً دون شروط، فينصبون المفعولين. وقد جمع ابن مالك هذا في ألفيته قائلاً:

وكتظن اجعل "تقول" إن ولي *** مستفهماً به، ولم ينفصل
بغير ظرف، أو كظرف أو عمل *** وإن ببعض ذي فصلت يُحتمل

وأجري القول كظن مطلقاً*** عند سليم، نحو "قل ذا مشفقاً"

وبعد فإن الخلاف في هذه المسألة يكمن في هل إجراء القول مجرى الظن في العمل فقط أم في العمل والمعنى؟ وهذا هو مناط الخلاف الذي تظهر فائدته، وعليه يتم عرض المذاهب في المسألة على النحو التالي:

- مذهب الجمهور وابن جني وعامة العرب أنه إذا اجتمعت الشروط المذكورة آنفاً في الجملة المحكية بعد القول لا يعمل القول عمل "ظن" حتى يتضمن معنى الظن، وعليه يجوز نصب المبتدأ والخبر مفعولين، أو رفعهما على الحكاية^(١). واستدلوا بقول الشاعر:

متى تقولُ القُلُصَ الرِّوَا سِمَاً يَحْمِلُنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَاً^(١)

- مذهب بني سليم واختاره الأعمى وابن خروف واختاره صاحب البسيط أنهم يجرون القول مجرى الظن مطلقاً سواء اجتمعت فيه الشروط أم لم تجتمع، ولا يتضمن معنى الظن^(٢). واستدلوا بقول الشاعر:

قالت - وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا - هذا وربّ البيت إسرائيناً^(٣)

إذ ليس المعنى هنا ظننت. ولكنه على الحكاية، حيث جاء ما بعد القول جملة من مبتدأ وخبر، المبتدأ "هذا" والخبر محذوف، و"إسرائيناً" مضاف للخبر المحذوف، وأصله: هذا ممسوخ بني إسرائين.

وقد أوضح الرضي المسألة قائلاً: "واعلم أنه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد، ولا لفظ هناك، سواء كان ذلك الاعتقاد علماً أو ظناً، كما تقول: كيف تقول في هذه المسألة، أي

(١) شرح ابن عقيل ٥٨/٢، ٥٩، وشرح التصريح ٣٨٤/١، وشرح الأشموني ٧٢، ٧٣/٢ طبعة المكتبة الأزهرية.

(٢) البيت من الرجز لهديبة بن الخشرم، انظر: ديوانه ص ١٣٠، وخرزانه الأدب ٣٣٦/٩، وشرح ابن عقيل ٥٩/٢، وهمع الهوامع ١٥٧/١، وشرح الأشموني ١٦٤/١، ولسان العرب ١١/٥٧٥.

(٣) شرح التصريح ٣٨٥/١.

(٣) البيت من الرجز وهو لأعرابي، انظر المقاصد النحوية ٤٢٥/٢، وشرح ابن الناظم ص ١٥٢، وهمع الهوامع ١٥٧/١، وشرح التصريح ٣٨٥/١، وشرح الأشموني ١٥٦/١، وشرح ابن عقيل ٤٥٠/١، واللسان مادة (فظن)، وشرح التسهيل لابن مالك ٩٥/٢.

كيف تعتقد، فيلحق بالظن في نصب المفعولين، وليس بمعنى الظن خلافاً لظاهر كلام سيبويه، وبعض المتأخرين... وجواز إلحاقه بالظن مطلقاً: لغة سليم.

وأكثر العرب لا يجوز هذا الإلحاق إلا بشرط كون الفعل مضارعاً مخاطباً، فإن نقص بعض الشرائط، رجع إلى الحكاية على لغة الأكثر - كما ذكرنا - وتجاوز الحكاية عندهم مع استيفاء الشروط^(٤).

وهنا سؤال مهم يطرح نفسه، ألا وهو: هل إذا أُجري القول مجرى الظن يجوز فيه الإلغاء والتعليق كما يجوز في "ظن" أم لا؟

ثمرة الخلاف:

والإجابة على السؤال السابق تكمن فيها الثمرة، وقد أجاب صاحب التصريح على ذلك قائلاً: "من قال إنه يجري مجرى الظن في المعنى والعمل قال بجواز الإلغاء والتعليق، ومن قال بالعمل فقط قال بالمنع" وزاد قائلاً: قلته تفقهاً، ولم أراه نصاً^(١).

وقد اعتبر الصبان ما قاله صاحب التصريح هو الثمرة من وراء الخلاف في هذه المسألة، حيث قال في حاشيته على شرح الأشموني لألفية ابن مالك في قوله: "وكتظن اجعل عملاً ومعنى". حيث قال في شرحها: "قوله (وكتظن) مفعول ثانٍ ل (اجعل) ومفعوله الأول (تقول). قوله (عملاً ومعنى) أي عند الجمهور، وقيل عملاً فقط. وتظهر ثمرة الخلاف كما بحثه صاحب التصريح في الإلغاء والتعليق فيجريان فيه على الأول دون الثاني"^(٢).

• ما يفهم من ثمرة الخلاف:

أفضل ما يفهم من هذه الثمرة التي ذكرها الصبان نقلاً عن صاحب التصريح ما قاله يس العليمي نقلاً عن اللقاني قال، قال اللقاني: "الشروط المذكورة شروط في الجواز لا الوجوب، إلا أن القول مع الأعمال بمعنى الاعتقاد، ومع عدمه بمعنى اللفظ اللساني،

(٤) الكتاب ٦٢/٢. وشرح الرضي على الكافية ٤/١٧٩.

(١) شرح التصريح ١/٣٨٥.

(٢) حاشية الصبان على الأشموني ٢/٥٠.

هكذا ينبغي أن يفهم. ويظهر أثر المعنيين في أن الأول لا يقتضي وجود اللفظ ألبته. والثاني يقتضي وجوده في الخارج في أحد الأزمنة الثلاثة"^(٣).

وعليه، يفهم مما ذكره صاحب التصريح ما يلي:

- أنه على مذهب الجمهور وابن جني يكون الظن بمعنى الاعتقاد، وعليه لا يجوز الإلغاء والتعليق، ويجوز الأعمال كما في "ظن"، ولا داع لوجود لفظ "الظن" في الجملة ألبته.
- وعلى المذهب الثاني للأعلم^(١) وابن خروف^(٢) وصاحب البسيط، الذي يقول بتضمين القول معنى الظن فقط دون الاعتقاد، يجوز الإلغاء والتعليق، كما في "ظن" التي بمعناها، وذلك لوجود لفظ "الظن" اللساني فقط.

والله أعلم.

^(٣) حاشية يس العلمي على شرح التصريح ٢/٢٤٤.

^(١) الأعلام: هو الأعلام الشنتمري (٤١٠ - ٤٧٦ هـ) يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي، أبو الحجاج المعروف بالأعلم: عالم بالادب واللغة، ولد في شنتمري الغرب ورحل إلى قرطبة، وكف بصره في آخر عمره ومات في إشبيلية، وكان مشقوق الشفة العليا، فاشتهر بالأعلم. من كتبه " شرح الشعراء الستة، وشرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، وشرح ديوان طرفة بن العبد ، وشرح ديوان علقمة الفحل، وتحصيل عين الذهب في شرح شواهد سيبويه، و شرح ديوان الحماسة، والنكت على كتاب سيبويه ... وغيرها. انظر: (الأعلام للزركلي ٨/٢٣٣).

^(٢) ابن خروف: علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين أبو الحسن ابن خروف الأندلسي النحوي، حضر من إشبيلية، وكان إماما في العربية، محققا مدققا، ماهراً مشاركاً في الأصول. أخذ النحو عن ابن طاهر المعروف بالخدب ؛ وكان في خُلُقِه زعارة، ولم يتزوج قط ، وكان يسكن الخانات. أقرأ النحو بعدة بلاد، وأقام بحلب مدة، واختل في آخر عمره حتى مشى في الأسواق عرياناً.. وله مناظرات مع السهيلي. صنّف: شرح سيبويه، وشرح الجمل، وكتابا في الفرائض. مات سنة تسع وستمائة - وقيل خمس وقيل عشر. وقال ياقوت : سنة ست - بإشبيلية عن خمس وثمانين سنة. (بغية الوعاة ٢/٢٠٣).

٢٠ - مسألة: (العامل في المعطوف عطف نسق)

العطف من التوابع الخمسة، وهي النعت والتوكيد والبدل والعطف بنوعيه بيان ونسق. وهي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها، فهي الثواني - الفروع - المساوية للأول في الإعراب لمشاركتها له في العوامل، لأنها لم تكن المقصود، وإنما هي من لوازم المتبوع كالتتمة له^(١).

والعطف هو تسمية البصريين، وعطف النسق تسمية الكوفيين، وسمي نسقاً لمساواته الأول "المعطوف" في الإعراب، وهو نحو قولك: جاءني زيد وعمرو، ف "عمرو" تابع لزيد في الإعراب، بواسطة حرف العطف "الواو"، وكذلك إذا نصبت أو جررت، يتوسط الحرف بين الاسمين فيشركهما في إعراب واحد، نحو قولك: رأيت زيداً وعمراً، ومررت بزيد وعمرو^(٢).

أما الخلاف في هذه المسألة فيكمن في عامل العطف في عطف النسق، في حالة عطف الظاهر المفرد على مفرد، بخلاف عطف الجمل، هل العامل هو التبعية، أم أن العامل مقدر، أم أنه الحرف؟ وعلى ذلك اختلف النحاة فيما بينهم على النحو التالي:

- مذهب سيبويه أن العامل في عطف النسق التبعية بواسطة الحرف، والغرض من ذلك اختصار العامل واشتراك الثاني في تأثير العامل الأول، كما في: قام زيد وعمرو، فأصله قام زيد قام عمرو، فحذفت قام الثانية لدلالة الأولى عليها، وصار الفعل الأول عاملاً في المعطوف والمعطوف عليه^(٣).

- وذهب الفارسي وابن جني إلى أن العامل في الاسم المعطوف عليه هو العامل المذكور، والعامل في المعطوف حرف العطف نيابة عن المحذوف^(٤). وهذا الرأي لم ينسبه الرضي

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٣٨.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٤.

(٣) شرح ابن يعيش ٣/٧٥، وشرح الرضي ٢/٢٨٠، ٢٨١، وهمع الهوامع ٣/٨٩.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٥.

إلى أحد، وقد ردّه، وقال: قال بعضهم: العامل حرف العطف بالنيابة، وهو بعيد لعدم لزومه لأحد القبيلين، كما هو حق العامل^(١).

- وذهب آخرون إلى أن العامل في المعطوف هو العامل المحذوف، نحو: ضربت زيداً وعمراً، فالمراد: وضربت عمراً، فحذفت الثانية لدلالة الأولى عليه، وبقي عمله في "عمراً" على ما كان^(٢). وهذا ما نسبته الرضي إلى الفارسي في الإيضاح الشعري وابن جني في سر الصناعة من أن العامل في الثاني - المعطوف - مقدر من جنس الأول^(٣).

ثمرة الخلاف:

ذكرها الرضي في شرحه على الكافية قائلاً: "وفائدة الخلاف في هذا كله: جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال: العامل في الثاني غير الأول، وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الأول"^(٤).

وذكرها السيوطي في الهمع قائلاً: "وثمرة الخلاف عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فيه هو الأول"^(٥).

وذكرها الصبان في حاشيته قائلاً: قال الدماميني: "فائدة الخلاف عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فيه هو الأول اهـ". وزاد قائلاً: "ويظهر أن الأمر كذلك على القول بأن العامل التبعية تأمل"^(٦).

● ما يفهم من ثمرة الخلاف:

وأوضح ما فهمته من الثمرة التي ذكرها النحاة بمثال كما يلي:

(١) شرح الرضي على الكافية ٢/٢٨١.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٥.

(٣) شرح الرضي ٢/٢٨١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٤٣، وجمع الهوامع ٢/٨٩، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٣/٨٥.

(٤) شرح الرضي ٢/٢٨٢.

(٥) جمع الهوامع ٢/١٤٢، (الكتاب الخامس في التوابع وعوارض التركيب).

(٦) حاشية الصبان على الأشموني ٣/٨٥.

إذا قلنا: (قام زيد وعمرو) فإن هذا المثل يكون:

- على مذهب سيبويه يجوز الوقف على نهاية المثل، أي على قوله " وعمرو " فلا يجوز الوقف على " قام زيد " فقط؛ لأن المعطوف - المتبوع - يأخذ حكم المعطوف عليه - التابع - لاشتراكه في تأثير العامل الأول وهو " قام " عليه.
- وعلى مذهب سيبويه أيضاً يجوز عطف الجمل فنقول: قام زيد وقعد عمرو، وزيد وبكر قائم، والعطف هنا للاتصال في الكلام، وعدم إرادة المتكلم قطع الجملة الأولى عن الثانية.
- وعلى مذهب الفارسي وابن جني يجوز أن نقف على قوله: " قام زيد " مستقلاً دون ذكر " وعمرو "؛ حيث إنهما أعدا التابع مستقلاً عن المتبوع، فجعلا العامل في كل منهما خلاف الآخر، فالعامل في المتبوع - المعطوف عليه - هو " قام " والعامل في التابع - المعطوف - هو حرف العطف " الواو ". وعلى مذهبهما - أي الفارسي وابن جني - لا يجوز عطف الجمل .
- وعلى مذهب الآخرين أن العامل في " عمرو " هو فعل محذوف مقدّر من نوع الأول، وهو " قام " الذي دل عليه " قام " الأول، وهو موافق لمذهب سيبويه.

والله أعلم.

٢١ - مسألة: (الوقف على الاسم المقصور المنون بالألف)

المشهور أن الوقف هو قطع النطق عند آخر الكلمة، وهو وقف اختياري، وغالبه يلزمه تغييرات، ترجع إلى سبعة أشياء: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والزيادة، والحذف، والنقل، وهذه الأوجه مختلفة في الحسن والمحل^(١).

والوقف على الاسم المنون له ثلاث لغات:

- الأولى وهي الفصحى أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفاً إن كان بعد فتحة، وبحذفه إن كان بعد ضمة أو كسرة بلا بدل، تقول: رأيت زيداً، وهذا زيد، ومررت بزيد^(٢).

- الثانية: الوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقاً، ونسبها ابن مالك إلى ربيعة^(٣).

- الثالثة: أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفاً بعد الفتحة، وواواً بعد الضمة، وياء بعد الكسرة، ونسبها ابن مالك إلى الأزدي^(٤).

ويستثنى من المنون المنصوب ما كان مؤنثاً بالتاء نحو قائمة، فإن تنوينه لا يبدل بل يحذف، وهذا في لغة من يقف بالهاء، وهي الشهيرة، وأما من يقف بالتاء فبعضهم يجريها مجرى المحذوف فيبدل التنوين، ألفاً فيقول: رأيت قائمتا، وأكثر أهل هذه اللغة يسكنها لا غير.

أما مناط مسألتنا هذه فهو الاسم المقصور المنون، الذي يُوقف عليه بالألف المقصورة، والخلاف الواقع في إثبات هذه الألف المقصورة، حيث تعددت مذاهب النحاة فيها إلى ثلاثة مذاهب على النحو التالي:

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ، وشرح الأشموني ١٨/٢.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٩، وشرح التصريح لخالد الأزهرى ٦١٧/٢، والارتشاف ٣/٣٩٣.

(٣) شرح الأشموني بحاشية الصبان ٤/٢٧٨.

(٤) المصدر السابق نفس الجزء والصفحة.

- الأول: مذهب سيويه وأبي علي في غير التذكرة^(١) اعتبار الاسم المقصور بالصحيح، فالألف في النصب بدل من التنوين، وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة. وهو مذهب معظم النحويين^(٢).
- الثاني: مذهب أبي عمرو والكسائي والكوفيين، وإليه ذهب ابن كيسان والسيرافي، ونقله ابن الباذش عن سيويه والخليل، أنهما هي الألف المنقلبة في الأحوال الثلاثة، وأن التنوين حُذِفَ فلما حُذِفَ عادت الألف، وإليه ذهب ابن مالك في الكافية، قال في شرحها: ويقوي هذا المذهب ثبوت الرواية بإمالة الألف وفقاً والاعتداد بها رويًا وبدل التنوين غير صالح لذلك^(٣).
- الثالث: مذهب أبي الحسن والفراء والمازني واختيار ابن مالك أن الألف بدل من التنوين في الأحوال الثلاثة، واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلاً ووقفًا؛ لأنه تنوين بعد فتحة^(٤).

ثمرة الخلاف:

ذكرها الصبان في حاشيته قائلاً: " ثمرة هذا الخلاف تظهر في الإعراب فعلى أنها بدل التنوين يُعَرَّب بحركات مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وعلى أنها المنقلبة عن الياء يُعَرَّب بحركات مقدرة على الألف الموجودة؛ لأنها حينئذٍ محل الإعراب فاحفظه"^(٥).

(١) التكملة، للفارسي ص ١٩٩.

(٢) شرح المفصل ٧٤/٩، وشرح الأشموني ٢٠٥/٤، والارتشاف ٨٠١/٢.

(٣) الكتاب ١٨١/٤، وشرح الكافية الشافية ١٩٨٢/٤، والارتشاف ٨٠١/٢، وشرح التصريح ٦١٧/٢، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢٨٨/٤.

(٤) شرح المفصل ٧٤/٩، وشرح الأشموني ١٨/٢، وحاشية الصبان على الأشموني ٢٨٨/٤، والارتشاف ٨٠١/٢، وشرح التوضيح للمرادي ١٥٦/٥.

(٥) حاشية الصبان على الأشموني ج ٤ ص ٢٨٨.

● ما يفهم من ثمرة الخلاف:

وأوضح ما فهمته من الثمرة التي ذكرها الصبان في المسألة بالمثل التالي:

إذا قلنا: (هذا فتى، ومررت بفتى، ورأيت فتى) تكون على المذاهب المذكورة كما يلي:

● على المذهب الثاني والثالث وهما مذهب أبي الحسن ومن معه، ومذهب أبي عمرو والكسائي والكوفيين، تكون علامات الإعراب مقدرة على الألف المقصورة الناتجة عن التنوين؛ لأن الألف الأصلية محذوفة عندهما.

وعليه يكون إعراب الاسم المقصور "فتى" في الأمثلة السابقة إعراباً مقدراً على الألف المحذوفة، كما يلي:

في الأول: مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين.

وفي الثاني: مجرور بالباء وعلامة الجر الكسرة المقدرة على الألف المحذوفة.

وفي الثالث: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف المحذوفة.

● الألف ليست محذوفة عند أبي عمرو والكسائي ومن وافقهما؛ بل هي الألف المنقلبة عن الأصل وهو "الياء" ولذلك فإن الإعراب في الأمثلة السابقة يكون مقدراً على الألف الموجودة في اللفظ؛ لأنها هي التي تتحمل علامات الإعراب. فنقول في الرفع: مرفوع بالضمة المقدرة على الألف، وهي الألف المرسومة في اللفظ والمنقلبة عن الياء، وكذلك في النصب والجر.

● أما على المذهب الأول وهو مذهب سيويه فلا إشكال في الأمثلة؛ لأنه اعتبر الاسم المقصور صحيحاً تظهر عليه علامات الإعراب، فإذا وقفت على "هذا فتى، ومررت بفتى، فالألف هي الأصلية نظير الدال من "زيد" في حالة الرفع والجر، أما في النصب فهي مبدلة من التنوين نظير الألف في "رأيت زيداً" وحذفت الألف الأصلية لالتقاء الساكنين. والله أعلم.

الفصل الثاني

**مسائل خلافية لا ثمرة لها
في الدرس النحوي**

المبحث الأول

مسائل خلافية منصوص على عدم ثمرتها وفائدتها للدرس النحوي

١ - عامل الرفع في الفعل المضارع

ملخص المسألة:

أجمع النحاة على أن الفعل المضارع إذا جُرد من الناصب والجازم وعُري من نوني التوكيد والإنانث جاء مرفوعاً كـ "يقوم" و "يسعد". قال ابن مالك في ألفيته:

ارْفَعْ مضارعاً إذا يُجْرَدُ من ناصِبٍ وجازِمٍ كَتَسَعَدُ

لكن تعددت العوامل التي عملت الرفع في الفعل المضارع، وإزاء هذا التعدد ظهر

الخلاف وتعددت الآراء، وسأعرضها لتضح ثمرتها على الدرس النحوي، كما يلي:

- ذهب الفراء واختاره ابن مالك وابن الخباز، إلى أن الرفع للفعل المضارع معنوي، وهو التجرد والتعري من الناصب والجازم. وزاد ابن مالك قائلاً: إنه سالم من النقص ونسبه لحذاق الكوفيين. واعترض عليه بأن التجرد أمر عدمي، والعدم لا يكون سبباً لوجود غيره. وردّ على ذلك الاعتراض بأن التجرد ليس عدماً، بل هو أمر وجودي، وهو كون الفعل المضارع خالياً من النواصب والجازم، وليس عدم وجود الناصب والجازم^(١).
- وذهب سيويه وجمهور البصريين غير الأخفش والزجاج إلى أن رافع الفعل المضارع معنوي، وهو وقوعه وحلوله محل الاسم، ولذلك إذا دخل عليه "الن" و "لم" امتنع رفعه؛ لأن الاسم لا يقع بعدهما، فليس حينئذ حالاً محل الاسم. وقد اعترض عليه في ذلك. وردّ هو على هذا الاعتراض^(٢).

(١) شرح التصريح ٣٥٦/٢، وشرح التسهيل ٥/٤.

(٢) شرح الرضي ٨/٤، وشرح التصريح ٣٥٦، ٣٥٧/٢، وشرح التسهيل ٦/٤، والإنصاف مسألة (٧٤).

- **وذهب الكسائي** إلى أن عامل الرفع في الفعل المضارع عامل لفظي، وهو حروف المضارعة الزائدة في أوله. واعترض على ما ذهب إليه الكسائي^(١).
- **وذهب ثعلب** إلى أن عامل الرفع هو المضارعة نفسها^(٢). واعترض على ما ذهب إليه ثعلب بأن المضارعة اقتضت إعرابه من حيث الجملة، ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه^(٣).
- وذكر السيوطي في الهمع نقلاً عن أبي حيان، أن أبا حيان ذكر في الرفع للفعل المضارع سبعة أقوال، وهي:
- أحدها أنه التعري من العوامل اللفظية مطلقاً وهو مذهب جماعة من البصريين وعزي في الإفصاح للفراء والأخفش.
- والثاني التجرد من الناصب والجازم وهو مذهب الفراء.
- والثالث وهو قول الأعمى ارتفع بالإهمال وهو قريب من الذي قبله وهو على المذاهب الثلاثة عدمي.
- والرابع وعليه جمهور البصريين أنه ارتفع بوقوعه موقع الاسم فإن "يقوم" في نحو: زيد يقوم وقع موقع قائم، وذلك هو الذي أوجب له الرفع.
- والخامس وهو مذهب ثعلب أنه ارتفع بنفس المضارعة.
- والسادس أنه ارتفع بالسبب الذي أوجب له الإعراب لأن الرفع نوع من الإعراب وهو على هذه المذاهب الثلاثة ثبوتي معنوي.
- والسابع مذهب الكسائي أنه ارتفع بحروف المضارعة ف"أقوم" مرفوع بالهمزة و"نقوم" مرفوع بالنون، و"تقوم" مرفوع بالتاء، و"يقوم" مرفوع بالياء^(٤).

(١) شرح التصريح ٣٥٦/٢، وشرح التسهيل ٦/٤، وهمع الهوامع ٥٩١/١.

(٢) شرح التصريح ٣٥٧/٢.

(٣) انظر: الإنصاف المسألة: ٧٤.

(٤) همع الهوامع ٥٩٢/١، طبعة المكتبة التوفيقية. مصر.

ثمرة الخلاف:

بعد أن ذكر السيوطي في الهمع ما قاله أبو حيان نقل عنه أنه قال: (قال أبو حيان ولا فائدة لهذا الخلاف ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي).

• ما يفهم من الخلاف ورأي الباحث:

بعد عرض المذاهب في المسألة، وبعد ما ذكره أبو حيان في عدم وجود فائدة للخلاف فيها، استطعت أن أخرج بفهم وتعليق على الآراء المذكورة، يدعم ما ذهب إليه أبو حيان في عدم فائدة الخلاف في هذه المسألة للدرس النحوي، ولا أجد أفضل - في نظري - مما قاله ابن يعيش في المفصل ردًا على ما جاء فيها من مذاهب، ولذلك أردت ذكره بتصريف على النحو التالي:

(إنه على الرأي القائل بأن عامل الرفع للفعل المضارع هو موقعه موقع الاسم لا يصح كدليل، وليس له دليل يدعمه، لأن المتكلم لا يعنيه ذلك كله، إذ ليس شرطاً لمن أراد الكلام أن يبدأ بالاسم أو الفعل، بل يجوز له أن يبدأ بأيهما شاء. ولهذا قال الزمخشري: "هو موضع خيرة" أي أنه بالخيار إن أراد جاء بالاسم أولاً أو بالفعل. وأن وقوع الفعل موقع الاسم لا يحدث له أي اختلاف في الإعراب؛ كما يحدث في الاسم؛ لأن الاسم يختلف إعرابه باختلاف العوامل الداخلة عليه، وعوامل الاسم لا تأثير لها في الفعل. وأما أن عامل الرفع هو التعري من العوامل اللفظية مطلقاً، فلا يصح أيضاً، لأن التعري هو عدم العامل، والعامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول، وأن العدم نسبتته إلى الأشياء كلها نسبة واحدة، لا اختصاص له بشيء دون شيء، فلا يصح أن يكون عاملاً.

والقول بأن الرفع هو حروف المضارعة الزائدة في أوله، فهذا الرأي يحمل في طيه عوامل نقضه، وهي أن حرف المضارعة إذا دخل على الفعل صار حرفاً من حروفه، وجزء الشيء لا يعمل في باقيه، لأنه لا يكون عاملاً في نفسه، ثم إنه إذا دخل عليه جازم أو

ناصب وبه هذه الحروف عمل فيه، فلو كانت هي العاملة لم يجز دخول عامل آخر عليها، كما لم يدخل ناصب على جازم أو جازم على ناصب^(١).

لذلك كله فإن الخلاف لم ينشأ عنه حكم تطبيقي - كما أشار أبو حيان - لا من التركيب أو اللفظ أو المعنى أو غير ذلك مما تحتمله اللغة، يكون له أثر في واقع الأساليب اللغوية، التي تعود بالفائدة على دارس النحو والنحو على حد سواء.

لذلك فإنني أرى أن الخلاف في هذه المسألة ما هو إلا خلاف جدلي ودربة عقلية محضة، وربما تُشم منه رائحة التأثير بالدراسات الفلسفية، وربما استفاد البعض منها فن المحاوراة والجدل العقلي.

والله أعلم.

(١) شرح المفصل لآين يعيش ٧ / ١٢ بتصرف يسير.

٢ - مسألة: (الاختلاف في حقيقة الصرف)

المشهور أن الأصل في الاسم أن يكون معرباً متصرفاً، والتصريف بالنسبة إلى الاسم هو التنوين، والممنوع من الصرف هو الممنوع من التنوين، وهو مذهب المحققين، وقيل الصرف هو الجرّ والتنوين معاً.

قال ابن هشام في أوضح المسالك: (والصَّرْفُ: هو التنوينُ الدالُّ على مَعْنَى يكون الاسمُ به أمْكَنَ وذلك المعنى هو عدم مشابهته للحرف والفعل ك (زَيْدٍ) و(فَرَسٍ). وقد عُلم من هذا أن غير المنصرف هو الفاقد لهذا التنوين، ويستثنى من ذلك نحو (مُسْلِمَاتٍ) فإنه منصرفٌ مع أنه فاقدٌ له إذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم^(١).

ولقد اختلف النحاة في حقيقة الصرف بناء على اختلافهم في تعريفه، وذلك على النحو التالي:

• ذهب بعض النحاة إلى أن الصرف هو التنوين وَحْدَهُ. وحجة أصحاب هذا الرأي من ثلاثة أوجه كما يلي:

الأول: أنه معنى ينبى عنه الاشتقاق فلم يدخل فيه ما لا يدل عليه الاشتقاق كسائر أمثاله. وبيانه أن الصرف في اللغة هو الصوت الضعيف كقولهم: صرب ناب البعير وصرفت البكرة ومنه صريف القلم. والنون الساكنة في آخر الكلمة صوت ضعيف فيه غنة كغنة الأشياء التي ذكرنا وأما الجر فليس صوته مشبهاً لما ذكرنا؛ لأنه حركة فلم يك صرفاً كسائر الحركات، ألا ترى أن الضمة والفتحة في آخر الكلمة حركة ولا تسمى صرفاً^(٢).

وقيل: من الصريف وهو الصوت، لأن في آخره التنوين وهو صوت، قال النابغة:

(لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفٌ الْقَعْوِ بِالْمَسَدِ)^(٣)

(١) أوضح المسالك ١١١/٤، وشرح الأشموني ٢٩٨/١، والتبصرة والتذكرة ٥٣٩/٢ - ٥٤٠.

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين ص ١٦٤.

(٣) البيت من البسيط، وهو للناطقة الذبياني، انظر: ديوانه ص ١٦، وهمع الهوامع ١/١٢٦، وشرح الأشموني ٥٠٧/٢، والدرر ٧٦/٣، واللسان ١٩١/٩، والكتاب ٣٥٥/١، وجمهرة اللغة ص ٥٧٨، ٩٤٤.

أي صوت البكرة بالحبل، وقيل من الانصراف في جهات الحركات. وقيل من الانصراف وهو الرجوع فكأنه انصرف عن شبه الفعل. وقال في شرح الكافية: سمي منصرفاً لانقياده إلى ما يصرفه عن عدم تنوين إلى تنوين، وعن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره اهـ.

والوجه الثاني: وهو أن الشاعر إذا اضطر إلى صرف ما لا ينصرف جر في موضع الجر ولو كان الجر من الصرف لما أُتِيَ به من غير ضرورة إليه وذلك أن التنوين دعت الضرورة إليه لإقامة الوزن والوزن يقوم به سواءً كُسِرَ ما قبله أو فتح فلما كسر حين نون عُلِمَ أنه ليس من الصرف لأن المانع من الصرف قائم وموضع المخالفة لهذا المانع الحاجة إلى إقامة الوزن فيجب أن يختص به.

والوجه الثالث: أن ما فيه الألف واللام لو أضيف لكسر في موضع الجر مع وجود المانع من الصرف وذلك يدل على أن الجر سقط تبعاً لسقوط التنوين بسبب مشابهة الاسم الفعل والتنوين سقط لعله أخرى فينبغي أن يظهر الكسر الذي هو تبع لزوال ما كان سقوطه تابعاً له^(١).

• **وذهب آخرون إلى أن الصرف هو:** التنوين والجر معاً، واحتجوا لذلك من وجهين:

أحدهما: أن الصرف من التصرف وهو التقلب في الجهات وبالجر يزداد تقلب الاسم في الإعراب فكان من الصرف.

والثاني: انه اشتهر في عرف النحويين أن غير المنصرف ما لا يدخله الجر مع التنوين وهذا حد فيجب أن يكون الحد داخلياً في المحدود

والجواب عن الأول من وجهين :

أحدهما أن اشتقاق الصرف مما ذكرناه لا مما ذكروا وهو أقرب إلى الاشتقاق.

والثاني أن تقلب الكلمة في الإعراب لو كان من الصرف لوجب أن يكون الرفع والنصب صرفاً وكذلك تقلب الفعل بالاشتقاق لا يسمى صرفاً وإنما يسمى تصرفاً وتصريفاً

(١) التبيين عن مذاهب النحويين ص ١٦٥.

وأما ما اشتهر في عرف النحويين فليس بتحديد للصرف بل هو حكم ما لا ينصرف فأما ما هو حقيقة الصرف فغير ذلك ثم هو باطل بالمضاف وما فيه الألف واللام فإن تقلبه أكثر ولا يسمى منصرفاً.

وقال السيوطي: "اختلف النحاة في حد الصرف بناء على الاختلاف في تعريفه، فقليل هو المسلوب منه التنوين بناء على أن الصرف ما في الاسم من الصوت أخذاً من الصريف وهو الصوت الضعيف. وقيل هو المسلوب منه التنوين والجر معا بناء على أن الصرف هو التصرف في جميع الجارى^(١).

• ثمرة الخلاف ورأي الباحث:

لم يكن الخلاف في هذه المسألة إلا في حد الصرف؛ لأنهم اختلفوا في تعريفهم للصرف، وهذا الخلاف نقل السيوطي نتيجه عن أبي حيان قائلاً: "وهذا الخلاف لا طائل تحته"^(٢).

وتعليقاً على ما ذكره السيوطي، أقول: إن الخلاف في هذه المسألة وهي تعريف الصرف، الذي بُني عليه الاختلاف في حده، لا يفيد الدرس النحوي بشيء؛ لأنه لم يُقدّم جديداً من حيث التراكيب وصورها أو من حيث الألفاظ أو المعاني، وأي خلاف لم يزد في اللغة فهو زائد عليها، ولا فائدة منه، وما هو إلا تضييع وقت واستهلاك مداد وأوراق.

ومن أجل ذلك قال أبو حيان: (لا طائل تحته) أي لا ينطوي على فائدة تُذكر للدرس النحوي والدارس على السواء. والله أعلم.

٣- مسألة: (التعريف بالأداة، الألف واللام "أل")

(١) قول أبي حيان ذكره السيوطي في همع الهوامع ٩٢/١.

(٢) همع الهوامع ٩٢/١.

المشهور أن أداة التعريف هي "أل" وأنها تدخل على الأسماء ويُسمَّى البعض المعرّف بها "المعرّف بأداة التعريف" لكنهم اختلفوا فيما إذا كان التعريف بالأداة بجزأبها، أم بالهمزة فقط دون ذكر اللام ، أم باللام فقط مع إسقاط الهمزة، على النحو التالي:

ذهب الخليل وسيبويه إلى أن التعريف يكون بـ "أل" بجملتها، وذكر سيبويه أن الخليل كان يسميها "أل" ولم يكن يسميها "الألف واللام" كما لا يقال في "قد" القاف والبدال^(١). وقال في التسهيل: (وهي "أل" لا اللام وحدها، وفاقاً للخليل وسيبويه^(٢)).

وقد عبّر عنها سيبويه نفسه بـ "الألف واللام" في مواضع عديدة من الكتاب^(٣)، لذلك فهي عند كل من سيبويه والخليل أداة ثنائية الوضع، والتعريف بأكملها، إلا أن همزتها للوصل عند سيبويه، وأصلية للقطع عند الخليل^(٤).

وذهب المبرد إلى أن الهمزة فقط هي أداة التعريف، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام. ولم يذكر ابن مالك وابن هشام ، ما ذهب إليه المبرد. ولكن صاحبي التصريح والجمع وغيرهما أثبتوا مذهبه وحجته^(٥).

وما ذهب إليه المبرد يُعد لغة لبعض الأقسام، وحجة صاحبه فيما ذهب إليه، أن الهمزة جاءت لمعنى، وأولى الحروف بذلك حرف العلة، وحُرِّكت لتعذر الابتداء بالساكن، فصارت كهزمة الاستفهام والتكلم، وأن "اللام" تغيرت عن صورتها في لغة حمير، حيث يقبلون اللام ميماً إذا كانت مظهرة، كما وقع في الحديث، في قوله: (ليس من امبر امصيام في امسفر^(١)) وأسقط ابن مالك ما ذهب إليه المبرد، حيث ذكر مذهب الخليل وسيبويه، ومذهب المتأخرين فقط، ولم يذكر ما جاء به المبرد، قائلاً في ألفيته:

(١) الكتاب: ٣/٣٢٤، ٣٢٥.

(٢) شرح التسهيل ١/٢٥٣.

(٣) الكتاب ٢٢/٣٧٢، يقول: هذا ما جاء منه في الألف واللام وذلك قولك "أرسلها العراك" و ٣٧٥، ٣٧٩، ٥٠٤.

(٤) حاشية الصبان على الأشموني ١/٢٨٢، ٢٨٣، والهمع ١/٢٥٦، ٢٥٧، وشرح التصريح بحاشية تيس ١/٥٠٦.

(٥) شرح التسهيل ١/٢٥٣، قطر الندى ص ١١٢، التصريح ١/١٧٩.

(١) أخرجه أحمد في مسنده برقم ٢٣٧٢٩ ج ٥/٤٣٤، وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح.

أَلْ حَرْفٌ تَعْرِيفٌ أَوْ اللَّامُ فَقَطُ

وذكر ابن مالك أيضاً أن المتأخرين ذهبوا إلى أن أداة التعريف اللام وحدها: وأن التعريف يقتصر على "اللام" فقط، دون ذكر الألف معه^(٢).

وإلى ذلك ذهب أبو حيان أيضاً قائلاً: وجميع النحاة المتأخرين "اللام"^(٣).

وكانت حججهم في ذلك أن "اللام" ضد التنوين الدال على التنكير، وهي حرف واحد ساكن، فكانت كذلك تشبه أمثالها ولا تقوم بنفسها، وإنما خالفت التنوين ودخلت أولاً؛ لأن الآخر يدخله الحذف كثيراً، فحصنت من الحذف بذلك، وإنما كانت لاماً؛ لأن اللام تدغم في ثلاثة عشر حرفاً، وإذا ظهرت جاز^(٤).

قال ابن مالك: لما كانت اللام تدغم في أربعة عشر حرفاً فيصير المعرف بها كأنه من المضاعف العين الذي فاؤه همزة جعل أهل اليمن ومن دناهم بدلها ميماً؛ لأن الميم لا تدغم إلا في ميم^(٥).

وقد جاءت هذه المسألة في لسان العرب حيث قال ابن منظور: (تكون أم بلغة بعض أهل اليمن بمعنى الألف واللام وفي الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر أي ليس من البر الصيام في السفر . قال أبو منصور والألف فيها ألف وصل كتبت ولا تظهر إذا وصلت ولا تُقَطَع كما تُقَطَع ألف أم التي قدما ذكرها وأنشد أبو عبيد:

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُعَاتِبُنِي يَرْمِي وَرَائِي بَامْسِيْفٍ وَأَمْسَلِمَه

ألا تراه كيف وصل الميم بالواو؟ فافهمه قال أبو منصور الوجه أن لا تثبت الألف في الكتابة لأنها ميم جعلت بدل الألف واللام للتعريف قال محمد ابن المكرم قال في أول كلامه أم بلغة اليمن بمعنى الألف واللام وأورد الحديث ثم قال والألف ألف وصل كتبت ولا تظهر ولا تُقَطَع كما تُقَطَع ألف أم ثم يقول الوجه أن لا تثبت الألف في الكتابة لأنها ميم

(٢) شرح التسهيل ٢٥٣/١، وشرح المفصل ١٧/٩، والبسيط ٣٠٢/١.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٢١٧/١.

(٤) التصريح ١٨٠/١.

(٥) شرح التسهيل ٢٥٧/١، والتذييل ٢٢٩/٣ والهمع ٢٥٨/١.

جُعِلَتْ بَدَلُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ وَالظَّاهِرُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ الْمِيمَ عَوْضَ لَامِ التَّعْرِيفِ لَا غَيْرَ وَالْأَلْفُ عَلَى حَالِهَا فَكَيْفَ تَكُونُ الْمِيمَ عَوْضًا مِنَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ؟ وَلَا حُجَّةَ بِالْبَيْتِ الَّذِي أَنْشَدَهُ فَإِنَّ أَلْفَ التَّعْرِيفِ وَاللَّامِ فِي قَوْلِهِ وَالسَّلَامَةُ لَا تَظْهَرُ فِي ذَلِكَ وَلَا فِي قَوْلِهِ وَامْسَلِمَةَ وَلَوْلَا تَشْدِيدُ السِّينِ لَمَا قَدَّرَ عَلَى الْإِثْيَانِ بِالْمِيمِ فِي الْوِزْنِ لِأَنَّ آلَةَ التَّعْرِيفِ لَا يَظْهَرُ مِنْهَا شَيْءٌ فِي قَوْلِهِ وَالسَّلَامَةُ فَلَمَّا قَالَ وَامْسَلِمَةَ احْتِجَ أَنْ تَظْهَرَ الْمِيمُ بِخِلَافِ اللَّامِ وَالْأَلْفِ عَلَى حَالَتِهَا فِي عَدَمِ الظُّهُورِ فِي اللَّفْظِ خَاصَّةً وَبِإِظْهَارِ الْمِيمِ زَالَتْ إِحْدَى السِّينَيْنِ وَخَفَّتِ الثَّانِيَةُ وَارْتَفَعَ التَّشْدِيدُ فَإِنَّ كَانَتِ الْمِيمَ عَوْضًا عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فَلَا تَثْبُتُ الْأَلْفُ وَلَا اللَّامُ وَإِنْ كَانَتِ عَوْضَ اللَّامِ خَاصَّةً فَتُثْبِتُ الْأَلْفُ وَاجِبٌ. (الجوهري) (١).

ثمره الخلاف:

وبعد ذكر المذاهب في المسألة، ذكر أبو حيان أنه لا توجد ثمرة لهذا الخلاف، قائلاً: "وهذا الخلاف في الأداة قليل الجدوى؛ لأنه خلاف لا يؤدي نطقاً لفظياً ولا معنى كلامياً، وإنما ذلك هوس وتضييع ورق ومداد ووقت يسطر ذلك فيه. والخلاف إذا لم يفد اختلافاً في كيفية تركيب، أو في معنى يعود إلى أقسام الكلام، ينبغي ألا يتشاغل به (٢)؛ لأن بعض الألسن خال من أداة التعريف كلسان الترك، وبعضهم فيه أداة التنكير وحذفها من أداة التعريف كلسان الفرس، وبعضهم تختلف الأداة في التعريف بالنسبة إلى التنكير والتأنيث، كلسان النجسور، وهذه كلها أوضاع لا تُعَلَّلُ" (٣).

● ما يفهم من ثمرة الخلاف:

يفهم مما ساقه أبو حيان مايلي:

- أن الخلاف في أحرف أداة التعريف لا طائل من ورائه، لأنه لا ينبغي عليه أي فائدة في الجملة العربية، فما الفائدة من أن تكون أداة التعريف بجزأها الألف واللام أم على حرف واحد سواء أكان الألف (الهمزة) أم اللام؟!!

(١) لسان العرب ١٢/٢٢ مادة (أم).

(٢) التنزيل والتكميل ٣/٢٣٠، والهمع ١/١٩٨، والارتشاف ٢/٩٨٥.

(٣) الارتشاف ٢/٩٨٥.

- أن "الألف" المعرّفة دائماً تكون موجودة أمام اللام في جميع الأسماء، ولا تدخل إلا عليها، نقول: الرجل، الشجرة، الطالب، المعلم ... إلخ، وذلك لأنها للتخصيص والتعيين، والتخصيص بحرف واحد للتعريف لا يفيد إلا في حكم الخصوص لا العموم.
- وعليه، فإن الرأي القائل بأن الهمزة وحدها هي أداة التعريف، فهذا خاض بلغة قوم، ولا يقاس عليه إلا في الضرورة، ولذلك فقد نقل صاحب اللسان عن ابن جني أنها لغة شاذة ولا يسوغ ذلك^(١).
- وكذلك الرأي القائل بأن اللام وحدها للتعريف، فيه نظر؛ لأنه لا يصح الوقف على أقل من حرفين، فعند الوقف نقول: "أل" بتسكين اللام، فإذا حُذفت الهمزة، فكيف تُسكن اللام إذا كانت مفردة؟!

والله أعلم.

٤ - مسألة: (إعراب المثني وجمع المذكر السالم على حدّه)

المشهور أن إعراب المثني بالحروف، وكذلك إعراب جمع المذكر السالم، وحروف الإعراب فيهما هي الألف والواو والياء، وهي تنوب عن الحركات الفتحة والضمة والكسرة، وهذا الذي عليه الإجماع.

لكن وُجدت بعض المذاهب ترى غير المشهور، واختلفوا في ذلك على النحو التالي:

(١) اللسان ٥١/٤، مادة (برر).

- ذهب الكوفيون وقطرب إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب، واستدلوا على ذلك بأنها تتغير كتغير الحركات ألا ترى أنك تقول قام الزيدان ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين وذهب الزيدون ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين فتتغير كتغير الحركات نحو قام زيد ورأيت زيدا ومررت بزيدا وما أشبه ذلك فلما تغيرت كتغير الحركات دل على أنها إعراب بمنزلة الحركات ولو كانت حروف إعراب لما جاز أن تتغير ذواتها عن حالها لأن حروف الإعراب لا تتغير ذواتها عن حالها فلما تغيرت تغير الحركات دل على أنها بمنزلتها^(١).

- وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب، واستدلوا على ذلك بأن هذه الحروف إنما زيدت للدلالة على التثنية والجمع ألا ترى أن الواحد يدل على مفرد فإذا زيدت هذه الحروف دلت على التثنية والجمع فلما زيدت بمعنى التثنية والجمع صارت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المعنى فصارت بمنزلة التاء في قائمة والألف في حبلتي وكما أن التاء والألف حرفا إعراب فكذلك هذه الحروف هاهنا^(٢).

- وذهب الأخفش والمبرد والمازني إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها دلائل إعراب فقط، واستدلوا على ذلك بأنها لو كانت إعرابا لما اختلف معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمة من دال زيد في قولك قام زيد وما أشبه ذلك، ولو أنها حروف إعراب كالدال من زيد لما كان فيها دلالة على الإعراب كما لو قلت قام زيد من غير حركة وهي تدل على الإعراب لأنك إذا قلت رجلا نعلم أنه رفع فدل على أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب^(١).

(١) شرح المفصل ١/٥٢، و شرح الكافية للرضي ١/٨٦، والإنصاف مسألة (٣)، وأسرار العربية ص ٦٧، والتبيين ص ٢٠٤، وائتلاف النصره ص ٢٩، والتنزيل والتكميل ١/٢٩٩.

(٢) شرح الرضي ١/٨٦، والإنصاف مسألة ٣، وائتلاف النصره ص ٢٩، والتنزيل ١/٢٩٩-٣٠٠، وشرح التسهيل ١/٧٣.

(١) الإنصاف مسألة (٣)، والتبيين ص ٢٠٤، و شرح الكافية للرضي ١/٨٦، والمقتضب ٢/١٥٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٧٥، والتنزيل والتكميل ١/٢٩٤، والإيضاح في علل النحو ص ١٣٠، ١٤١

- وذهب الجرمي واختاره ابن عصفور إلى أن انقلابها هو الإعراب، وقد أفسد هذا المذهب بعض النحويين^(٢).

- وذهب الزجاج إلى أن المشى والجمع مبيان، وهو خلاف الإجماع. واستدل على ذلك بأن هذه الحروف زيدت على بناء المفرد في التثنية والجمع فنزلاً منزلة ما ركب من الاسمين نحو خمسة عشر وما أشبهه. وقد رُدَّ على هذا المذهب من وجوه^(٣).

● ثمرة الخلاف ورأي الباحث:

ذكر أبو حيان أن الخلاف في هذه المسألة ليس له ثمرة ولا فائدة قائلاً: "إن الخلاف في الألف والواو والياء تطويل ولا يستفاد من ذلك حكم نطقي ولا حكم في اختلاف معنى كلامي، وقد طوّل أصحابنا وغيرهم في ذلك، وفي كون التثنية كانت بالألف، والجمع السالم بالواو رفعاً وجرهما ونصبهما بالياء، وأبدوا لذلك عللاً ليس تحتها طائل، وهي من فضول الكلام"^(٤).

وأرى أن أبا حيان كفاي مؤنة التعليق على المسألة بما قاله في الثمرة. والله أعلم.

٥- الإعراب أصل في الأسماء والأفعال أو فرع في أحدهما^(٥)

المشهور أن الإعراب من خصائص الأسماء، أما الأفعال فالأصل فيها البناء، ومنها ما هو معرب ومنها ما هو مبني، لكن هناك مَنْ يرون أن الإعراب يكون أصلاً في الأفعال كما

(٢) الإنصاف مسألة ٣، وأسرار العربية ص ٦٧، والتبيين ص ٢٠٤، والمقتضب ١٥٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٤/١، والتنزيل والتكميل ٢٨٨/١.

(٣) الإنصاف مسألة ٣، والتبيين ص ٢٠١، وشرح الكافية للرضي ٨٦/١.

(٤) التنزيل والتكميل ٣٠٢/١.

(٥) انظر المسألة في أسرار العربية ص ٤٦، والتبيين ص ١٥٣-١٥٥، والإيضاح في علل النحو ص ٧٧-٨٢، وشرح جمل الزجاجي ٣٣٠/٢ - ٣٣١.

في الأسماء، ويرى آخرون أن الإعراب فرع في الأفعال أصل في الأسماء، ويرى غيرهم عكس ذلك، وهذا ما سيتضح من ذكر مذاهب النحاة في هذه المسألة على النحو التالي:

- **مذهب البصريين** أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال.

واحتج جمهور البصرة لذلك بأن قالوا: الإعراب يفتقر إليه في الأسماء في نحو: ما أحسنَ زيداً! إذا تعجبت، وما أحسنَ زيدٌ إذا نفيت عنه الإحسان، وما أحسنُ زيدٍ؟ إذا استفهمت، فلولا الإعراب لالتبست هذه المعاني وحُمل ما لا لبس فيه من الأسماء على ما فيه لبس، نحو شرب زيدٌ الماء، كما حُمل أَعِدُّ وتعد ونعد على يعد، ولا كذلك الأفعال؛ لأنه لو زال الإعراب منها ما التبست معانيها^(١).

- **مذهب الكوفيين** أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال.

قال ابن عقيل في شرحه على الألفية: "ومذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال فالأصل في الفعل البناء عندهم ومذهب الكوفيين إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال والأول هو الصحيح ونقل ضياء الدين بن العلي في البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء"^(٢).

وقال أبو حيان في الارتشاف: "والإعراب عند البصريين أصل في الأسماء، فرع في الأفعال، وعند الكوفيين أصل في الأسماء والأفعال، وعند بعض المتأخرين أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم"^(٣).

وقال في الهمع: "مذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال لأن الاسم يقبل بصيغة واحدة معاني مختلفة وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة فلولا الإعراب ما علمت هذه المعاني من الصيغة وذلك نحو ما أحسن زيداً بالنصب في التعجب وبالرفع في النفي وبالجر في الاستفهام فلولا الإعراب لوقع اللبس بخلاف الفعل، فإن الإلباس فيه لا يعرض لاختلاف صيغته باختلاف المعاني"^(١).

(١) ارتشاف الضرب ٢/٨٣٤، شرح التسهيل ١/٣٣، والتنزيل والتكميل ١/١٢٢.

(٢) شرح ابن عقيل ١/٣٧، والمساعد في تسهيل الفوائد ١/٢٠، وحاشية الخصري ١/٣٠.

(٣) ارتشاف الضرب ٢/٨٣٤، وشرح التسهيل ١/٣٣.

(٤) همع الهوامع ١/٥٧ تحقيق أحمد شمس الدين، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨ م.

وزاد أبو حيان في التذييل قائلاً: " . لأن المعاني التي تَعْتَوِرُ على الكلمة تارة تكون من قبل التركيب، وتارة بعد التركيب، فالتى قبل التركيب هي التشية والجمع والتكسير والمبالغة والمفاعلة، ولهذا المعاني صيغ تدل عليها، فلا تحتاج إلى الإعراب، والتي بعد التركيب هي الفاعلية والمفعولية والإضافة، فذُلَّ عليها بالإعراب، إذ ليس لهذه المعاني صيغ تدل عليها"^(٢). وقال السيوطي في الهمع: "وقال الكوفيون إنه أصل فيهما؛ لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع، نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالنصب نهي عن الجمع بينهما وبالجزم نهي عنهما مطلقاً وبالرفع نهي عن الأول وإباحة الثاني.

وأجيب بأن النصب على إضمار أن، والجزم على إرادة لا، والرفع على القطع، فلو أظهرت العوامل المضمره لم تحتج إلى الإعراب. وذهب بعض المتأخرين إلى أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم لأنه وجد فيه بغير سبب فهو له بذاته بخلافه الاسم فهو له لا بذاته فهو فرع"^(٣).

ثمرة الخلاف ورأي الباحث:

قال أبو حيان في الارتشاف: (وهذا من الخلاف الذي ليس فيه كبير منفعة)^(٤).

* ما يفهم من الثمرة:

يفهم مما قاله أبو حيان أنه سواء أكان الإعراب أصلاً في الأسماء والأفعال أم أصل في أحدهما وفرع في الآخر، لا يؤدي إلى فائدة سواء في الحكم النطقي، أو في التركيب أو في اللفظ، فالفعل هو هو بجميع حالاته من حيث الرفع والجر والنصب والسكون، والاسم كذلك لم يطرأ عليه تغيير، حيث هو معرب في جميع حالاته ولم يطرأ عليه تغيير في التركيب، اللهم إلا إذا اعتبرنا أن الاسم تقبل صيغته الواحدة معاني مختلفة حسب العوامل الداخلة

(٢) التذييل والتكميل في شرح التسهيل ١/١٢٢.

(٣) همع الهوامع ١/٥٧ تحقيق أحمد شمس الدين، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨ م.

(٤) الارتشاف ٢/٨٣٤، وهمع الهوامع ١/٥٧.

عليه، وكذلك الفعل ربما يكون للإعراب فيه بعض الميزة ، وهي التفریق بين معنى وآخر في الفعل، وهذا يكون موجوداً سواء أكانا معربين أم مبنيين.
والله أعلم.

٦ - مسألة: (الضمير في "إيّاك وأخواتها")

المشهور أن "إيّاك" ضمير منصوب من ضمائر الفصل المنصوبة وهي: إيّاي وإيانا للمتكلم، وإيّاك وإيّاك وإيّاك وإيّاك وإيّاك وإيّاك وإيّاك وإيّاك. وللغائب: إيّاه، إيّاها، إيّاها، إيّاها، إيّاها.

وقد اختلف النحاة في الضمير "إيّاك" ولواحقه ووزنه، وتعددت المذاهب فيه وفي وزنه من وجهين، على النحو التالي:

الوجه الأول: الخلاف فيه من حيث هو "إيا" فقط أو "إيا" بلواحقها، وتعددت فيه الآراء والمذاهب على النحو التالي:

- مذهب سيوييه وعُزي إلى الأخفش واختاره الفارسي أن الضمير هو "إيّا" وحده، وما اتصل به من حروف هي لتبين أحواله من تكلم وخطاب وغيبة^(١). واحتجوا لذلك بأن قالوا: إنما قلنا إن إيّا هي الضمير دون الكاف والهاء والياء وذلك لأننا أجمعنا على أن أحدهما ضمير منفصل والضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرف واحد لأنه لا

(١) الكتاب ٣٥٦/٢، ورأي الأخفش ذكر في التسهيل لابن مالك ص ٢٦، وفي شرح التسهيل لابن مالك ١٤٥/٢، وفي شرح الكافية للرضي ٤٢٥/٢، وفي المغني ٥٧٢/٢، وفي الجنى الداني ص ٥٣٦. ورأي الفارسي جاء في الجنى الداني ص ٥٣٦.

نظير له في كلامهم فوجب أن تكون إيا هي الضمير لأن لها نظيرا في كلامهم والمصير إلى ماله نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير^(٢).

- **وذهب الخليل والأخفش والمازني واختاره ابن مالك إلى أن "إيا" ضمير وأن اللواحق ضمائر أُضيفت إليها "إيا" وأن "إيا" اسم ظاهر أُضيف إلى اللواحق، فهن - أي اللواحق - في موضع خفض بالإضافة^(٣).**

- **مذهب الكوفيين والفراء واختاره ابن كيسان أن اللواحق هي الضمائر، وأن "إيا" هي الدعامة التي تعتمد عليها الضمائر^(١).** واحتج الكوفيون على ذلك بأن قالوا إنما قلنا ذلك لأن هذه الكاف والهاء والياء هي الكاف والهاء والياء التي تكون في حال الاتصال لأنه لا فرق بينهما بوجه ما إلا أنها لما كانت على حرف واحد وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها فأتى بإيا لتعتمد الكاف والهاء والياء عليها إذ لا تقوم بنفسها فصارت بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول فيه والذي يدل على ذلك لحاق التثنية والجمع لما بعد إيا ولزومها لفظا واحدا^(٢).

الوجه الثاني: الخلاف في اشتقاق الضمير "إيا" وجاء على النحو التالي:

- **ذهب الخليل فيما ذكر ابن عصفور إلى أن "إيا" على اختلاف المذاهب ليست مشتقة من شيء^(٣).**

- **وذهب أبو عبيدة إلى أنها مشتقة^(٤)، إما من أوّ من قول الشاعر:**

فأوّ لذكرها إذا ما ذكرتها ومن بعد أرض بيننا وسماء^(٥)

(٢) الإنصاف مسألة (٩٨).

(٣) التسهيل ص ٢٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١/١٤٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٢، والإنصاف مسألة (٩٨)، والتذييل والتكميل ٢/٢٠٥.

(١) الجنى الداني ص ٥٣٧، وهمع الهوامع ١/٦١، الإنصاف مسألة (٩٨) ولسان العرب مائة (أيا) ١/١٨٦، ١٨٧، وارتشاف الضرب ٢/٩٣٠-٩٣١، والتذييل والتكميل ٢/٢٠٥، ٢٠٦.

(٢) الإنصاف مسألة (٩٨).

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٢، وارتشاف الضرب ٢/٩٣١.

(٤) الجنى الداني ص ٥٣٨، وهمع الهوامع ١/٦١، والارتشاف ٢/٩٣١.

فتكون من باب قوة أو من الأيَّة، وعينها "ياء" واختلف في وزنها، وقد ذكر أوزانها أبو حيان على النحو التالي^(٦):

- قيل وزنها على (إفعلّ) وأصله "إوؤؤ" أو "إئيئي".
 - وقيل: على وزن (فَعِيلٍ) وأصله "إؤيؤ" أو "إؤيئي".
 - وقيل: على وزن (فَعَوَّلٌ) وأصله "إوؤوؤ" أو "إئويئي".
 - وقيل: على وزن (فَعَلَى) وأصله "إؤوى" أو "إئيا".
- قال أبو حيان: كلها ضعيفة^(١)

□ ثمرة الخلاف وما يفهم منها:

ذكر أبو حيان أنه لا توجد ثمرة في هذه المسألة قائلاً: "وقد طال الكلام بنا في "إيأ" ولواحقه، وليس في ذلك كبير فائدة، وإنما يحصل أن "إيا" ولواحقه ضمير نصب منفصل، وما سوى ذلك مما تكلم فيه تكثير وتطويل قليل الجدوى، لكنها أشياء يؤدي إليها علم الصناعة النحوية"^(٢).

وقال أيضاً: ".. وليس في الاختلاف في "إيا" ولا وزنه كبير فائدة، واللغة المشهورة كسر الهمزة، وتشديد الياء، وبه قرأ الجمهور.." ^(٣).

ما يفهم من الثمرة:

ليس فيما ذكر من خلاف في هذه المسألة فائدة؛ لأن ضمير الفصل "إيأ" منصوب سواء بنفسه أو مع لواحقه، ولا يطرأ عليه تغيير؛ لأنه في جميع حالات الإعراب واحد لا يتغير، ومن أجل ذلك لا تأثير للخلاف في ذلك حيث لم يتغير الحكم النطقي أو الإعرابي

(٥) البيت من بحر الطويل، وهو منسوب لأبي الجراح في معاني القرآن للفراء ٣٢/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٤، والهمع ٦١/١، والمسائل الحلبيات ص ٣٤٦، والأصول ٣٣٠/٣، والخصائص ٣٨/٣.

(٦) ارتشاف الضرب ٩٣١/٢.

(١) التنزيل والتكميل ٢١٠/٢.

(٢) التنزيل والتكميل ٢١٣/٢.

(٣) ارتشاف الضرب ٩٣١/٢.

للضمير أو لواحقه، ولم يتغير كذلك لفظه بل هو ثابت على وضعه، وهذا من قبيل تطويل المسائل بين علماء النحو، التي ربما يطول فيها الخلاف، والذي يُعد من أسباب كثرة الآراء النحوية، والتي ربما لا يكون لبعضها تأثير واضح في علم النحو، الذي يُقَوِّم التراكيب والمعاني والألفاظ. والله أعلم.

٧- (لواحق "مَنْ" الاستفهامية في الحكاية عند الوقف)

من المشهور أن من استعمالات "مَنْ" أنها تأتي للاستفهام عن العاقل، وتأتي كذلك في باب الحكاية، ويستفهم بها عن عِلْمِ مَعْرِفَةِ حُكْيِ إِعْرَابِهِ، وَيُحْكِي حِرْصاً عَلَى إِظْهَارِ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْاسْتِفْهَامِ بِـ "مَنْ" هُوَ الْاسْمُ الْمَذْكُورُ دُونَ غَيْرِهِ، فَتَقُولُ لِمَنْ قَالَ: جَاءَ زَيْدٌ، مِنْ زَيْدٍ؟ وَلِمَنْ قَالَ: رَأَيْتَ زَيْدًا، مَنْ زَيْدًا؟ وَلِمَنْ قَالَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، مَنْ زَيْدٍ؟

وقد اختار الحجازيون الحكاية في الأسماء الأعلام، ورفعوا ما سواها؛ لأن أكثر ما يُخْبَرُ عَنِ النَّاسِ بِالْأَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ، فَحَكَّوْا لِئَلَّا يُقَدَّرَ أَنَّهُمْ ابْتَدَؤُوا بِالْاسْتِفْهَامِ عَنِ اسْمِ غَيْرِ مَذْكُورٍ. أما بنو تميم فإنهم يرفعون الاسم ولا يحكون في جميع الأحوال، فيقولون: مَنْ زَيْدٌ؟ فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ^(١).

ما سبق إذا كان الاستفهام بـ "مَنْ" عن علم معرفة، لكن إذا استُفْهِمَ بِهَا عَنِ اسْمِ نَكْرَةٍ وَوَقِفْتَ عَلَيْهَا فِي الْحِكَايَةِ تَزَادُ فِيهَا حُرُوفُ الْمَدِّ وَاللِّينِ (الإعراب) فالواو رفعاً والألف نصباً، والياء جرّاً، سواء كان الاستفهام عن مذكر أو مؤنث. فإذا قال: جاءني رجلٌ، قلت: مَنْ، وإذا قال: رأيت رجلاً: قلت: مَنْ، وإذا قال: مررت برجل، قلت: مَنْ؟ وإذا ثنيت ثنيت العلامة وإذا جمعت جمعت العلامة، وإن أنثت أنثت، فإذا قال: جاءني رجلان، قلت: منان؟

(١) التبصرة والتذكرة ١/٤٧٥، والمساعد ٣/٢٦٣، وشرح ابن عقيل ٤/٨٧، ٨٨.

وإذا قال رأيت رجلين، قلت: منين، وإذا قال: جاءني رجال، قلت: منون؟ وفي النصب والجر منين، وفي المؤنث مَنَّة بفتح النون.

وقد حكى يونس عن بعض العرب أنهم يقولون: مَنَّا، ومَنُو، ومَنِي، في الواحد والاثنين والجمع، لأن لفظ "مَن" مبهم يصلح للواحد والاثنين والجميع، فاكتفى بدلالة ما لحقه من علامة الإعراب عن التثنية والجمع^(١).

وقد لخص ابن مالك كل ما سبق في أبيات ألفيته قائلاً:

ووقفاً أخك ما لمنكورٍ بـ "مَن" والنون حرّك مطلقاً أو أشبعن
وقل "منان، ومنين بعد لي إلفان بابنين" وسكن تعدل
وقل لمن قال: "أتت بنتٌ مَنه" والنون قبل تاء المثنى مسكنة
وقل: "مَنون، ومنين" مسكناً إن قيل: جاء قوم لقوم فُطنا

ويكمن الخلاف بين النحاة في هذه الحروف الملحقة بـ "مَن" وماهيتها، وتعددت مذاهبهم على النحو التالي:

- ذهب المبرد وأبو علي الفارسي إلى أن هذه الحروف زيدت أولاً، ولزمت عنها الحركات، وصوّبه ابن خروف، وصححه أبو حيان^(١).
- وذهب السيرافي إلى أن الحكاية وقعت بالحركات، ثم أشبعت الحركات فتولدت عنها الحروف، وأنهم أشبعوها للحركة في الوقف، إذ لا يوقف على متحرك^(٢).
- وذهب بعضهم إلى أنها عوض من لام العهد، إذ النكرة إذا أُعيدت كانت باللام^(٣).
- وذهب بعضهم إلى أنها بدل من التنوين^(٤).

(٢) الكتاب ١/٤٠٢، و التبصرة والتذكرة ١/٤٧٧، والارتشاف ٢/٦٨٤، والمساعد ٣/٢٦٢، وشرح ابن عقيل ٤/٨٧.
(١) المقتضب ٢/٣٠٥، وشرح الكافية للرضي ٣/٧٣، والتبصرة ١/٤٧٧، والمساعد ٣/٢٦٢، والارتشاف ٢/٦٨٤.
(٢) المساعد ٣/٢٦٢، والارتشاف ٢/٦٨٤، وشرح ابن عقيل ٤/٨٧، وحاشية الخضري ٢/١٤٣، وشرح التصريح ٢/٤٨٤.
(٣) الارتشاف ٢/٦٨٤، وشرح التصريح ٢/٤٨٤.
(٤) المرجعان السابقان نفس الجزء والصفحة.

وقد عدَّ بعض المصنفين (مَنْ) في الحكاية مع الأسماء الستة في الرفع بالواو، والنصب بالألف، والجر بالياء، ويحمل ذلك على التسامح؛ لأنها معربة بذلك حقيقة^(٥).

ثمرة الخلاف:

قال أبو حيان في الارتشاف: "ولا يجدي هذا الخلاف كبير فائدة"^(٦).

* ما يفهم من ثمرة الخلاف:

ما ذكره أبو حيان في ثمرة هذه المسألة، يبين أن الخلاف وكثرة الآراء بها ليس من ورائه منفعة للدرس النحوي؛ لأن "مَنْ" في الحكاية للعاقل النكرة في حالة الوقف لا تتغير صورتها، وأن الحروف التي لحقت بها زوائد، وحكم الزائد دائماً يختلف عن حكم الأصل، والخلاف في الزائد لا يُعد خلافاً؛ لأن الزائد ربما يستغنى عنه، والدارس بالخيار إما الأخذ به أو تركه، وما كان فيه وجهان فالدارس بالخيار. وقد دل على ذلك ابن مالك في ألفيته عندما قال:

ووقفاً اخك ما لمنكورٍ بـ "مَنْ" والنون حرّك مطلقاً أو أشبعن

فقوله "حرك مطلقاً" دليل على أن النون من "مَنْ" تظهر عليها جميع الحركات دون اللجوء للإشباع أو التنوين. وقوله: "أو أشبعن" أرى أن فيه سعة مرادة في الاختيار، وأن الدارس في سعة من ذلك الأمر، إن أراد أن يشبع فله ذلك، وإن لم يرد لا شيء عليه.

والله أعلم.

(٥) المساعد ٢٦٢/٣، والارتشاف ٦٨٤/٢، والتبصرة والتذكرة ٤٧٧/١.

(٦) ارتشاف الضرب ٦٨٤/٢.

٨- مسألة: (أصل المشتقات، هل هو المصدر أو الفعل) (٩)؟

المعلوم أن المشتقات هي كل الصيغ المأخوذة عن أصل، وهذه المشتقات تشمل جميع الأفعال والأسماء وكلها على اختلافها ترجع إلى أصل واحد، فمثلاً: ضرب - يضرب - اضرب - سيضرب - تضرب - ضارب - مضروب - كلها صيغ تعود إلى أصل واحد هو "الضرب".

لكن اختلف النحاة فيما بينهم حول الأصل الذي يُشتق منه كل هذه الصيغ المختلفة، وذهب كل منهم في تفسير هذا الأصل مذهباً خاصاً به، وذلك على النحو التالي:

- مذهب البصريين أن المصدر أصل الاشتقاق والفعل مشتق منه وفرع عليه، وأن المصادر أصول للأفعال، واستدلوا على ذلك بوجوه:

أحدها: أن المصدر اسم، والأسماء قبل الأفعال؛ لأنها تقع من الأسماء، فلما كانت الأسماء قبل الأفعال والمصدر اسم، وجب أن يكون قبل الفعل، وإذا صح أن المصدر قبل الفعل، صح أنه أصل للفعل.

ثانيها: أن المصدر هو الأصل وأن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل ألا ترى أن ضرب يدل على ما يدل عليه الضرب، والضرب لا يدل على ما يدل عليه ضرب وإذا كان كذلك دل على أن المصدر أصل والفعل فرع لأن الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل^(١).

(٩) انظر المسألة في: التبيين ص ١٤٣، وائتلاف النصرة ص ١١١، ومسائل خلافة للعكبري ص ٦٨، والأصول لابن السراج ١/١٦٢، وإيضاح العلل للزجاجي ص ٥٦، والتبصرة والتذكرة ٢/٧٥٤.

(١) الإنصاف المسألة ٢٨.

ثالثها: أن المصدر يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، والفعل لا يقوم بنفسه، ولا يستغني عن الاسم؛ لأنه لا يستغني عن الفاعل، فلما كان المصدر يقوم بنفسه، ولا يحتاج إلى الفعل، والفعل لا بد له من فاعل، علمنا أن المصدر الأصل والفعل الفرع، لأن الأصل قد يكون بلا فرع، والفرع لا بد له من أصل.

رابعها: أن المصدر واحد، والفعل بمنزلة المركب من شيئين؛ لأنه يدل على المصدر والزمان، والواحد قبل الاثنين في الرتبة^(١).

خامسها: أن المصدر أصل للفعل وأن المصدر يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان معين فكما أن المطلق أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل للفعل.

- **ومذهب الكوفيين** أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه، واستدلوا على ذلك بأشياء منها:

- أن الفعل يعمل في المصدر والعامل قبل المعمول، نحو: ضربتُ ضرباً، فتنصب ضرباً بضربت، فوجب أن يكون فرعاً؛ لأن رتبته بعد الفعل.
- أن المصدر مؤكّد للفعل، والمؤكّد قبل المؤكّد فدل على أن الفعل أصل والمصدر فرع، والذي يؤيد ذلك أنا نجد أفعالاً ولا مصادر لها خصوصاً على أصل البصريين، وهي نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا فلو لم يكن المصدر فرعاً لا أصلاً لما خلا عن هذه الأفعال لاستحالة وجود الفرع من غير أصل.
- أن المصدر يعتل باعتلال الفعل، نحو: قام قياماً، ويصح بصحته، نحو: قاوم قِواماً، فلمّا صح لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه وذلك شأن الفروع أن تُحمّل على الأصول^(٢).

(١) همع الهوامع ٥٤/٢، والتبصرة والتذكرة ٧٥٤/٢، ٧٥٥، والإنصاف مسألة ٢٨.

(٢) الإنصاف مسألة (٢٨).

- وذهب ابن طلحة^(٣) إلى أن كلا من المصدر والفعل أصل بنفسه، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر؛ لأن في العربية أفعالاً لا مصادر لها، ومنها مصادر لا أفعال لها، فليس أحدهما أولى بأن يكون أصلاً^(٤).

ثمرة الخلاف وما يفهم منها:

نقل السيوطي عن أبي حيان قوله: "وهذا الخلاف لا يجدي كثير منفعه"^(١).

● ما يفهم من ثمرة الخلاف:

الناظر فيما قاله أبو حيان يجد أنه أصاب وجه الحقيقة، حيث إن المشتقات بجميع صورها، سواء كانت أصولها من الاسم "المصدر" أو الفعل، فإن ذلك لا يمثل خلافاً في اللغة، لأن الاسم أصل بذاته، والفعل كذلك، وما يشتق منهما لا خلاف فيه؛ لأن صورة المشتق هي هي، لا تتغير مهما تعددت، ومناطق الخلاف هذا، لا يعد خلافاً؛ لأنه على غير أصل لغوي، ولا يفيد الدارس شيئاً؛ لأن تعامل الدارس مع الصيغة التي وصلته من المشتق.

وطالما أن الصيغ لم يحدث بها تغيير لغوي في التركيب أو المعنى، فإن الخلاف في الأصل الذي اشتقت منه لا يجدي نفعاً للغة ولا للدارس نفسه، إذ ما هي الفائدة التي تعود على اللغة أو الدارس من معرفة أصل المشتق؟ وصيغة المشتق أمامه سواء أكانت من الاسم أم الفعل، ولم يطرأ عليها جديد من حيث التركيب أو اللغة أو المعنى، ولذلك فإني أرى أن الخلاف في هذه المسألة لا يعد مفيداً؛ لأنه لم يزد في اللغة شيئاً، ولم يضيف للدارس جديداً. والله أعلم.

(٣) هو شيخ الزمخشري.

(٤) همع الهوامع ٥٤/٢ .

(١) همع الهوامع ٥٤/٢ .

٩- مسألة: (الفعل المبني للمجهول أصل أم فرع؟)

الفعل المبني للمجهول، أو ما يسميه البعض الفعل المبني للمفعول، هو الفعل الذي لم يسم فاعله، أي أن فاعله محذوف، فأصبح فعلاً لمفعول؛ لأن الذي صيغ له قد كان مفعولاً، وكان له فاعل مذكور، ولذلك فإن كل فعل يبنى لما لم يسم فاعله يجب فيه ثلاثة أشياء وهي: حذف الفاعل، وإقامة المفعول مقامه، وتغيير الفعل إلى صيغة فُعِلَ، وإذا حُذِفَ الفاعل وجب رفع المفعول وإقامته مقامه، وذلك من قبل أن الفعل لا يخلو من فاعل حقيقة، فإذا حُذِفَ فاعله حقيقة من اللفظ استتبع أن يخلو من لفظ الفاعل، فلهذا وجب أن يقام مقامه اسم آخر مرفوع^(١).

وهو الفعل المضموم أوله مطلقاً، ماضياً كان أو مضارعاً، والمكسور ما قبل آخره إذا كان ماضياً، نحو: ضَرَبَ زيدٌ، وإن كان مضارعاً فُتِحَ ما قبل آخره، نحو: يُضَرَّبُ زيدٌ.

هذا هو المشهور في الفعل المبني للمجهول، لكن ذكر السيوطي مسألة ظهر فيها الخلاف بين النحاة، وتتلخص هذه المسألة في: هل هو أصل أم فرع من فعل الفاعل؟ وذلك على النحو التالي:

- ذهب جمهور البصريين وسيبويه وغيره إلى أن صيغة الفعل المبني للمفعول مُعَيَّرَةٌ من فعل الفاعل، وليست بأصل، حيث إنها فرع عنه^(٢). ودلّل على ذلك في شرح المفصل قائلاً: " فإن قيل: ولم يجب تغيير الفعل الذي لم يسم فاعله؟ قيل: لأن المفعول يصح أن

(١) شرح المفصل لابن يعين ٧/٦٩-٧٠.

(٢) الكتاب ٤/٢٧٩، وهمع الهوامع ٣/٣١٢، والارتشاف ٣/١٣٤٠.

يكون فاعلاً للفعل فلو لم يُعَيَّرَ الفعل لم يُعَلِّم هل هو فاعل حقيقي أو مفعول أُقيم مقام الفاعل، ولهذا وجب تغييره. فإن قيل: ولم وجب التغيير إلى هذا البناء المضموم الأول المكسور ما قبل الآخر؟ قيل: لأن الفعل لما حذف فاعله الذي لا يخلو منه، جعل لفظ الفعل على بناء لا يشركه فيه بناء آخر من أبنية الأسماء والأفعال التي قد سُمِّيَ فاعلوها خوف الإشكال، وقيل: إنما ضُمَّ أوله لأن الضم من علامات الفاعل، فكان هذا الفعل دالاً على فاعله، فوجب أن يُحَرِّكَ بحركة ما يدل عليه، ... وأن هذه الصيغة منشأة ومركبة من باب الفاعل وعليه الأكثر من النحويين^(١).

- **وذهب الكوفية والمبرد وابن الطراوة** إلى أنه أصل قائم بنفسه، وليس مغيراً من غيره، واحتج بأن ثم أفعالاً لم ينطق بفاعليها مثل جُن زيد، وحُم بكر. ونسبه في شرح الكافية لسيبويه؛ للزومه في أفعال لم ينطق لها بفاعل كزهي وعني فلو كان فرعاً للزم ألا يوجد إلا حيث يوجد الأصل، ورد بأن العرب قد تستغني بالفرع عن الأصل بدليل أنه وردت جموع لا مفرد لها كمذاكير ونحوه وهي لا شك ثوان عن المفردات^(٢).

ثمره الخلاف:

ذكرها أبو حيان ونقلها عنه السيوطي في الهمع قائلاً: "قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة"^(٣).

ما يفهم من الثمرة:

ما ذكره أبو حيان يُفهم منه أن الخلاف في هذه المسألة لا يأتي بفائدة تعود على درس النحو؛ لأنه لا يكون من ورائه تغيير في اللفظ أو المعنى أو التركيب، وكل خلاف لا يزيد في اللغة فائدة فهو زائد عليها، فالفعل المبني للمجهول أو الذي لم يسم فاعله، هو هو في صيغته بضم أوله وكسر ما قبل آخره أو فتحه، ولا تأثير للخلاف في هذا، فسواء كان الفعل المبني مُعَيَّرَ من فعل الفاعل أو أنه فعل قائم بنفسه، هو هو الفعل ولم يأت الخلاف

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧/٧١.

(٢) شرح المفصل ٧/٧١، وشرح الرضي على الكافية ٤/١٢٨، ١٢٩، وجمع الهوامع ٣/٣١٢.

(٣) الارتشاف ٣/١٣٤٠، وجمع الهوامع ٣/٣١٢.

بجدید علیہ؛ مما يجعل الدارس في فسحة من أمره في أن يأخذ بهذه الآراء أو لا يأخذ؛ لأن الفعل قائم بنفس صورته وصيغته، ولم يكن لهذه الآراء تأثير فيه من ناحية المعنى أو المبنى أو اللفظ. والله أعلم.

١٠ - مسألة: (عامل النصب في المفعول به)

المفعول به من المنصوبات، والمنصوبات كثيرة، منها خبر كان وأخواتها، وخبر ما ولات واسم إن وأخواتها واسم لا النافية للجنس، والمستثنى، والحال، والتمييز، والمفاعيل الخمسة من المنصوبات، وهي المفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، وكون المفاعيل خمسة هو مذهب البصريين، وزعم الكوفيون أنه ليس للفعل إلا مفعول واحد هو المفعول به، وبقاها عندهم ليس شيء منها مفعولاً وإنما مشبه بالمفعول^(١). والمفعول به هو من وقع عليه فعل الفاعل.

ولكن وقع الخلاف بين النحاة في عامل النصب في المفعول به، واختلفوا فيما بينهم

على النحو التالي:

- ذهب البصريون إلى أن عامل النصب هو فاعل الفعل أو شبهه.
- وذهب هشام^(٢) من الكوفيين إلى أنه الفاعل.
- وذهب الفراء إلى أن عامل النصب هو الفعل والفاعل معاً.
- وذهب خلف^(٣) إلى أن العامل هو معنى المفعولية، أي كونه مفعولاً، كما قال في الفاعل إن عامله كونه فاعلاً.

(١) ارتشاف الضرب ٣/١٣٥١، وشرح التصريح ١/٤٩٠.

(٢) هو: هشام بن معاوية الضرير، أبو عبد الله النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي، له مقالة في النحو تعزى إليه، وصنّف: مختصر النحو، والحدود، والقياس، وتوفي سنة تسع ومائتين. انظر: بغية الوعاة ٢/٢٠٢،

(٣) هو خلف الأحمر البصري، أبو محرز بن حيان مولى بلال بن أبي بردة. كان راوية ثقة، علامة، يسلك مسلك الأصمعي وطريقه، حتى قيل: هو معلم الأصمعي، وهو والأصمعي فتقا المعاني، وأوضحا المذاهب، وبيننا المعالم. وكان الأخفش يقول: لم يدرك أحداً أعلم بالشعر من خلف الأحمر والأصمعي. وقال أبو

ثمرة الخلاف وما يفهم منها :

قال أبو حيان في الارتشاف: " وهذا الخلاف لا يجدي كبير منفعة"^(١).

● ما يفهم من الثمرة:

يفهم منها، أنه أيّ كان العامل في نصب المفعول به فهو منصوب، والخلاف في معرفة العامل في النصب ليس من ورائه منفعة للدرس اللغوي أو الدارس على حد سواء، فماذا يفيد الدارس إذا علم أن الناصب للمفعول به هو الفاعل أو المفعولية أو الفعل والفاعل معاً؟ أرى - والله أعلم - أنه لا فائدة في ذلك كله، طالما أن المفعول به لا يكون إلا منصوباً، وما دام منصوباً ولم يتغير عن حاله بسبب العامل فيه، فإن الخلاف عندها لا يجدي نفعاً في هذه المسألة؛ لأنه خلاف غير بناء ولا يزيد في المعرفة اللغوية شيئاً ذا بال، سواء في التركيب أو المعنى، ولم يفد الدارس في درس المفعول به شيئاً جديداً، لأن معرفة عامل النصب ليس لها تأثير على الناحية اللغوية في المفعول به.

ومن هنا أقول: إن الدارس لهذه المسألة يجب ألا يتطرق لهذه الخلافات إلا عابراً؛ لأنها لا تمس الناحية اللغوية، وكذلك لا تمس المفعول به بشيء؛ حيث إنه لم يطرأ عليه أي تغيير فهو منصوب، دون النظر إلى عامل النصب فيه. والله أعلم.

الطيب: كان خلف يصنع الشعر وينسبه إلى العرب: فلا يعرف، ثم نسك وكان يختم القرآن كل ليلة، ويذل له بعض الملوك مالاً عظيماً على أن يتكلم في بيت شعر شكواً فيه، فبى ذلك. وصنف جبال العرب وما قيل فيها من الشعر، وله ديوان شعر حمله عنه أبو نواس، ومات في حدود الثمانين والمائة. انظر: بغية الوعاة ٤١٦/١، والأعلام للزركلي ٣١٠/٢.

(١) الارتشاف ٣/١٣٥٢.

١١ - مسألة: (عامل النصب في المصدر (المفعول المطلق)

المشهور أن المفعول المطلق "المصدر" أحد المفاعيل الخمسة، وهو بأنواعه المؤكد والمبين للنوع والعدد منصوب دائماً، لكن وقع الخلاف في عامل النصب فيه، كما وقع في المفعول به، واختلف في العامل الناصب له، وتعددت الآراء والأقوال في ذلك على النحو التالي:

- ذهب الجمهور إلى أن المصدر إذا كان من لفظ فعله وجار عليه، فإن عامل النصب فيه مصدر مثله، مثل قوله تعالى: (فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا) (الإسراء، آية ٦٣)، فـ "جزاء" مفعول مطلق، وعامله "جزاؤكم" وهو مصدر مثله. أو اسم الفاعل نحو: (وَالذَّارِيَاتِ ذُرُوءًا) (الذاريات، آية ١) و (وَالصَّافَاتِ صَفًّا) (الصفات، آية ١)، أو اسم المفعول نحو: أنت مطلوب طلباً، والخبز مأكول أكلاً. أو الفعل نحو: (وَمَا بَدَلُوا تَبْدِيلًا) (الأحزاب، آية ٢٣). أو المبالغة، نحو: "زيداً ضرباً ضرباً". وقد أشار ابن مالك إلى ناصب المفعول المطلق في ألفيته قائلاً:

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبَ (١)

- وذهب ابن الطراوة^(٢) إلى أن عامل النصب فيه أنه مفعول به بفعل مضمر لا يجوز إظهاره.

(١) شرح التصريح ١/٤٩١ - ٤٩٢، وهمع الهوامع ٢/٩٧.

(٢) ابن الطراوة: سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي، أبو الحسين بن الطراوة، قال ابن عبد الملك: كان نحوياً ماهراً، أديباً بارعاً، يقرض الشعر وينشئ الرسائل. سمع على الأعمى كتاب سيبويه وعلى عبد الملك بن سراج. وله آراء في النحو تفرد بها، وخالف فيها جمهور النحاة. وعلى الجملة كان مبرزاً في علوم اللسان نحواً ولغة وأدباً، وأثنى عليه بالإمامة والتقدم في الصناعة أبو بكر ابن سمحون، حيث قال: "ما يجوز على الصراط أعرف منه بالنحو، وألف: الترشيح في النحو وهو مختصر، المقدمات على كتاب سيبويه، مقالة في الاسم والمسمى. مات في رمضان - أو شوال - سنة ثمان وعشرين وخمسمائة عن سن عالية. ومن شعره في فقهاء مالقة:

والتقدير في قعد قعودا فعل قعوداً^(١).

- **وذهب السهيلي إلى نصبه بمضمر من لفظ الفعل السابق، فإذا قيل قعد قعودا فهو عنده ب (قعد) أخرى لا يجوز إظهارها^(٢).**

ثمرة الخلاف:

قال أبو حيان: "وهذا كله تكلف وخروج عن الظاهر بلا دليل"^(٣).

ما يفهم من ثمرة الخلاف:

من الواضح أن ما قيل في ثمرة الخلاف في نصب المفعول به، يجري على ناصب المصدر، لأن كلا منهما منصوب، أي كان العامل في النصب، ولذلك أرى أنه لا داعي للتكرار والتطويل هنا في ذكر ما يفهم من الثمرة، وخاصة أن أبا حيان في مقدمة الثمرة التي لا فائدة منها جمع كل الآراء في قوله السابق: "وهذا كله تكلف وخروج عن الظاهر بلا دليل" بما لا يحتاج معه إلى مزيد توضيح.

والله أعلم.

إذا رأوا جملاً يأتي على بعد مدوا إليه جميعاً كف مقتض
أو جنتهم فارغاً لزوك في قرن وإن رأوا رشوة أفتوك بالرخص

انظر: بغية الوعاة ١/٤٥٣، الأعلام للزركلي ٣/١٣٢.

(١) انظر: همع الهوامع ٢/٩٧.

(٢) المصدر السابق نفس الجزء والصفحة.

(٣) رأي أبي حيان في همع الهوامع ٢/٩٨.

المبحث الثاني

مسائل خلافية ذات وجهين

١ - همزة (أل) التعريف قطع أم وصل؟

المشهور أن "أل" هي أداة التعريف، وتدخل على الأسماء للابتعاد بها عن الشيوخ، فنقول: الرجل، المرأة، الطالب، وعند التنكير تحذف "أل" فنقول: رجل، امرأة، طالب. ولذلك عدّها ابن مالك من علامات الأسماء، قال في ألفيته:

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

لكن ظهر الخلاف بين النحاة في همزة "أل" هل هي قطع أم أنها همزة وصل؟ وعلى ذلك ظهر فيها مذهبان، وسيوضح من عرضهما الخلاف فيها على النحو التالي:

- ذهب الخليل وابن كيسان وصححه ابن مالك إلى أن "أل" بجملتها للتعريف، وهمزتها قطع، وأن "أل" ثنائية الوضع بمنزلة قد وهل^(١).

وقد رجح مذهب الخليل هذا لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل وموجبة لعدم النظر. منها كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن وافتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لهما وبأن العرب تقف عليها تقول ألي ثم تتذكر فتقول الرجل كما تقول قدي ثم تقول قد فعل وقال الشاعر:

دع ذا وعجّل ذا وألحِقْ ذا بذلْ *** بالشحم إنّا قد مللناهِ بَجَلْ^(٢)

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٥٣ - ٢٥٤، وهمع الهوامع ١/ ٣٠٧، وشرح الأشموني ١/ ٨٣.

(٢) البيت من الرجز لغيلان بن حريث، وهذه هي روايته في الهمع ١/ ٣٠٧، ولكن جاءت هذه الرواية بطريقة أخرى في تاج العروس واللسان، والخصائص، وهي:

قلت لظاهينا المُطْرِي للعمل عجل لنا هذا وألحقنا بذلْ

بالشحم إنّا قد أجمناه بجلْ

ولا يوقف إلا على ما كان على حرفين .

- وذهب سيويه ونقله أبو حيان عن جميع النحويين إلا ابن كيسان، وعزاه صاحب البسيط^(١) إلى المحققين إلى أن همزة "اللام" وحدها هي أداة التعريف، وأن همزتها همزة وصل، اجتلبت للابتداء بالساكن وفتحت على خلاف سائر همزات الوصل تخفيفاً لكثرة ورودها.

واستدل لهذا المذهب بحذف الهمزة وصلاً وأجيب بأنها وصلت تخفيفاً، وبأن العامل يتخطاها ولو كانت في الأصل فقد كانت في تقدير الانفصال ولم يتخطاها، وأجيب بأن تقدير الانفصال لا يترتب على كثرة الحروف بل على إفادة معنى زائد على معنى المصحوب، ولو كان المشعر به حرفاً واحداً كهمزة الاستفهام وعدم الانفصال يترتب على إفادة معنى ممازج لمعنى المصحوب كسوف وبأن التنكير مدلول عليه بحرف واحد وهو التنوين، فوجب كون التعريف كذلك؛ لأن الشيء يُجْمَل على ضده كما يحمل على نظيره، وأجيب بأنه غير لازم بل الاختلاف بها أولى وإن سَلِمَ فشرطه تعذر الحمل على النظر^(٢).

الفرق بين المذهبين:

والفرق بين المذهبين على القول بأن الهمزة وصل فإن الموضوع للتعريف على هذا اللام وحدها، ثم اجتلبت همزة الوصل ليتمكن النطق بالساكن، وعلى ذلك فهي معتد بها في الوضع كهمزة استمع ونحوه.

انظر: الدرر ١/٢٤٥، والكتاب ١/٢٤٥، وشرح الأشموني ١/٨٣، ورفص المباني ص ٤١، ٧٠، واللسان ٦/١٥ (طرا) والخصائص ١/٢٩١، وتاج العروس فصل (الطاء) (طرا).
(١) قال السيوطي: هو ضياء الدين بن العلي، أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه، ولم أقف له على ترجمة.
انظر بغية الوعاة ٢/٢٢٢.

(٢) حشية الصبان ١/٢٨٢، وهمع الهوامع ١/٣٠٧.

وثمره الخلاف:

اختلف في ثمره الخلاف فمن النحاة من قال بأن الخلاف له ثمره، ومنهم من ذكر أن الخلاف في همزة "أل" ليس له ثمره، ومن نص على الثمرة السيوطي في الهمع، والصبان في حاشيته حيث قال في الهمع: "وثمره الخلاف تظهر في قولك قام القوم فعلى الأولى حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها وعلى الثاني لم يكن ثم همزة البتة ولم يؤت بها لعدم الحاجة إليها..." وكذلك ذكر الصبان^(١).

ومن قال بعدم الفائدة أبو حيان ونقل ذلك عنه السيوطي حيث نص على ذلك قائلاً: "قال أبو حيان: (وهذا الخلاف لا يجدي شيئاً ولا ينبغي أن يتشاغل به)"^(٢).

ما يفهم من ثمره الخلاف:

يفهم من المثال الذي ذكره السيوطي والصبان وهو (قام القوم) ما يلي:

أولاً: موطن الشاهد هو "أل" من "القوم" عليه، فإنه على المذهبين يجوز أن تنطق (القوم) بإثبات "أ" للقطع، ويجوز إسقاطها كتابة لا نطقاً، وتكون كلمة (القوم) بدون الهمزة. (لقوم).

ثانياً: على الرأي القائل بأنها للقطع بدليل أنها مفتوحة، تُكتب وتنطق، حيث إن "أل" بجملة ثنائية، إذ لو كانت وصل لكُسرت؛ لأن الأصل في همزة الوصل الكسر.

ثالثاً: الثاني القائل بأن "اللام" وحدها أداة التعريف، والهمزة ينطق بها للتوصل إلى الساكن فقط، فهي لا تكتب، لأنها زائدة عندهم ولا يُعتمد بها في التعريف، و"اللام" ساكنة؛ لأنها لو حركت بالكسر التبتت بلام الجر، ولو حركت بالفتح التبتت بلام الابتداء، والتحريك بالضم لا نظير له في العربية.

(١) همع الهوامع للسيوطي ٣٠٧/١، وحاشية الصبان ٢٨٢ / ١ .

(٢) رأي أبي حيان في الهمع للسيوطي ٣٠٨ / ١ .

أما ما قاله أبو حيان، يُفهم منه أن الخلاف في هذه الهمزة ليس له فائدة؛ لأنه خلاف لا يؤثر في تركيب ولا في معنى ولا دلالة لفظية أو معنوية، مما جعله خلافاً كأن لم يكن، وما لم يفد العربية في شيء فتركه أولى. والله أعلم.

٢- (أصل المرفوعات: هل هو المبتدأ أو الفاعل؟)

اختلف النحاة في أصل المرفوعات هل هو المبتدأ أو الفاعل؟ فمن رأى أن المبتدأ هو الأصل قدّم باب المبتدأ على باب الفاعل في ترتيبه لأبواب النحو. ومن رأى أن الفاعل هو أصل المرفوعات قدّم باب الفاعل على المبتدأ في أبواب النحو؛ نظراً إلى أنه أصل المرفوعات عنده. وعند بعض النحاة الأمر على السواء؛ لأن كلا من المبتدأ والفاعل أصل.

وعلى هذا دار الخلاف بين النحاة، واستند كل فريق إلى دليل، وهو ما سيتضح من عرض الآراء والحجج في ذلك، على النحو التالي:

- ذهب سيبويه إلى أن المبتدأ هو أصل المرفوعات، والفاعل فرع من المبتدأ، ودليله أنه مبدوء به في الكلام، وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر، وأن الفاعل تزول فاعليته إذا تقدم، وأنه عامل معمول والفاعل معمول لا غير^(١).

- وذهب الخليل إلى أن الفاعل هو أصل المرفوعات، والمبتدأ فرع عنه، ودليله أن عامله لفظي وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي، وأنه رُفِع للفرق بينه وبين المفعول، وليس المبتدأ كذلك، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني^(٢).

- وذهب الأخفش وابن السراج إلى أن كلاهما أصلان، وليس أحدهما بمحمول على الآخر ولا فرع عنه واختاره الرضي^(٣).

(١) حاشية يس على الفاكهي في شرح قطر الندى/١/٢٣٣.

(٢) همع الهوامع/١/٣٥٩.

ثمرة الخلاف:

اختلف في ثمرة الخلاف في هذه المسألة، فذهب البعض إلى أنه لا فائدة من الخلاف فيها، وذهب آخرون إلى أن الخلاف فيها به فائدة وثمره، وممن قال بعدم الفائدة أبو حيان، حيث قال: " وهذا الخلاف لا يجدي فائدة"، وذكر ذلك السيوطي في الهمع^(٤).
وقد نص بعض المتأخرين على وجود ثمرة لهذا الخلاف وممن ذكرها الصبان في حاشيته على شرح الأشموني على ابن عقيل، حيث قال: (قال الدماميني: "تظهر فائدة الخلاف في نحو: "زيد" جواباً لـ "مَنْ قام"؟ فعلى الأول يترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر، وعلى الثاني يترجح كونه فاعلاً لفعل محذوف، وعلى الثالث يستوي الوجهان ..")^(١).
وذكرها أيضاً يس العليمي في حاشيته على الفاكهي نقلاً عن الدماميني قائلاً:
(فائدته تظهر في أولوية المقدر عند الاحتمال...)^(٢).

* ما يفهم من الثمرة:

- يُفهم من ثمرة الخلاف التي ذكرها الصبان أن في الإجابة على نحو: مَنْ قام؟ بـ "زيد" ما يلي:
- ١- على الرأي الأول عند سيوييه يكون "زيد" مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والخبر محذوف.
 - ٢- على الرأي الثاني عند الخليل "زيد" فاعل مرفوع بالضممة، والفعل محذوف تقديره "قام".
 - ٣- على الرأي الثالث عند الأخفش وابن السراج يحتمل "زيد" الأمرين، الرفع على الابتداء، وعلى الفاعلية؛ لأن الابتداء والفاعلية كل منهما أصل في الرفع.

(٣) شرح الرضي على الكافية ١/٢٢٧، وجمع الهوامع ١/٣٥٩.

(٤) جمع الهوامع ١/٣٥٩.

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/٣٠٠.

(٢) حاشية يس على الفاكهي ١/٢٣٣، ٢٣٤.

ويفهم من الثمرة التي ذكرها يس العليمي بقوله: (فائدته تظهر في أولوية المقدر عند الاحتمال) ما يلي:

- ١- أن "زيد" إذا كان الأوّل في المقدر المحذوف أن يكون خبراً ، احتمال أن يكون "زيد" مبتدأ، كما ذهب إليه سيوييه.
- ٢- وإذا كان الأوّل أن يكون المقدر المحذوف فعلاً، احتمال أن يكون "زيد" فاعلاً كما ذهب إليه الخليل. والله أعلم.

٣- مسألة: (عامل الرفع في المبتدأ والخبر)

المشهور بين النحاة أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ، وأن العامل في المبتدأ معنوي، وفي الخبر لفظي وهو المبتدأ، ويُعد هذا القول هو أعدل الأقوال كما قال ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك^(١). وقال صاحب التصريح: "وارتفاع المبتدأ بالابتداء، وهو التجرد عن العوامل اللفظية للإسناد، وارتفاع الخبر بالمبتدأ، وإليه ذهب الناظم فقال:

ورفعوا مبتدأ بالابتداء كذلك رفع خبر بالمبتدأ

وبما أن أصل العمل للطالب، والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوماً به له طلباً لازماً.."^(٢).

هذا هو المشهور في المسألة، لكن وجدت فيها مذاهب وأقوال أخرى، سنوضحها فيما يلي، كي نرى هل في هذه الخلافات ثمرة أم لا، على النحو التالي:

- ذهب سيوييه وجمهور البصريين إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ. وصرح سيوييه بذلك في مواضع كثيرة. وزاد في الهمع أن رافع المبتدأ معنوي

(١) شرح ابن عقيل ١/٢٠١.

(٢) شرح ابن عقيل ١/٢٠٠، ٢٠٠١، وشرح التصريح ١/١٩٥، وهمع الهوامع ١/٣١١، وشرح الأشموني ١/٢٥٩، والكتاب ٢/١٢٧، وشرح التسهيل ١/٢٧٠.

وهو الابتداء؛ لأنه يُبنى عليه، ورافع الخبر المبتدأ؛ لأنه مبني عليه فارتفع به، كما ارتفع هو بالابتداء^(٣).

- **وذهب المبرد** إلى ما ذهب إليه جمهور البصريين وسيبويه من أن الابتداء بنفسه رفع المبتدأ، ورفع الخبر بواسطة المبتدأ فهما، أي الابتداء والمبتدأ رافعان للخبر^(٤).

- **ومذهب الكوفيين** واختاره أبو حيان وابن جني والمختار عند السيوطي أن المبتدأ والخبر مترافعان، فالمبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ؛ لأن كلاً منهما طالب الآخر ومحتاج له وبه صار عمدة^(١).

وضَعَّف بأنه يلزم عليه أن تكون رتبة كل منهما التقديم؛ لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله وأجيب بمنع ذلك بدليل أدوات الشرط فإنها عامله في أفعالها الجزم وأفعالها عاملة فيها النصب كما في: (أيا ما تدعوا) (الإسراء، آية ١١٠).....^(٢).

- **وللكوفيين قول آخر** أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر نحو زيد ضربته؛ لأنه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع منسوبا للضمير، فإذا لم يكن ثم ذكر نحو: "القائم زيد" ترافعا^(٣).

- **وذهب الأخفش^(٤) وابن السراج^(٥) والرماني^(٦)** إلى أن العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء؛ لأنه طالب لهما فعمل فيهما^(٧).

- **وذهب الجرمي والسيرافي وكثير من البصريين** إلى أنهما مرفوعان بتعريفهما للإسناد من العوامل اللفظية، ونسبه الفراء إلى الخليل، وأصحاب الخليل لا يعرفون هذا^(٨).

(٣) ارتشاف الضرب ١٠٨٥/٣، والهمع ٣١١/١، والكتاب ٨١/١، ١٢٦/٢، ١٢٧.

(٤) المقتضب ٤٨/٢، ١٢٦/٤، ونسب للبصريين في الإنصاف ص ٤٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧١/١.

(١) شرح المفصل ٨٤/١. وشرح التسهيل ٢٧٢/١، واللمع لابن جني ١١١، ١١٠، وهمع الهوامع ٣١١/١، ٣١٢.

(٢) همع الهوامع ٣١١/١، ٣١٢، والأشموني ٢٥٩/١ وما بعدها، وحاشية الخصري على ابن عقيل ٩١/١، ٩٢.

(٣) الارتشاف ١٠٨٥/٣، وشرح التسهيل ٢٧١/١.

(٤) معاني القرآن للأخفش ٩/١.

(٥) الأصول ٥٨/١.

(٦) انظر رأيه في المساعد ٢٠٥/١.

(٧) الارتشاف ١٠٨٥/٣.

(٨) ارتشاف الضرب ١٠٨٥/٣، والمساعد ٢٠٦/١، والتذليل والتكميل ٢٦١/٣، ٢٦٢، وشرح الرضي للكافية ٦٣/١.

أفضل المذاهب في هذه المسألة:

قال ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك: "وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه"^(٩). وقال ابن يعيش: "والذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده، كما كان عاملاً في المبتدأ، إلا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ.."^(١٠).

ثمرة الخلاف:

اختلف أهل النحو في ثمرة الخلاف في هذه المسألة، فذهب بعضهم إلى أن الخلاف فيها لفظي لا فائدة ولا ثمرة من ورائه، وذهب آخر إلى أن الخلاف به ثمرة وفائدة. فمن الذين قالوا بعدم الفائدة الأشموني وابن عقيل. حيث جاء في شرح الأشموني ما نصه: "وهذا الخلاف لفظي"^(١) وجاء في شرح ابن عقيل: "وهذا مما لا طائل تحته"^(٢). وممن أثبت الثمرة الخضري في شرحه على شرح ابن عقيل، حيث قال في حاشيته: ".. يترتب عليه صحة عطف المفردات في نحو زيد قائم وعمرو جالس، إذا قلنا العامل في الجزأين الابتداء، دون باقي الأقوال؛ لئلا يعطف على معمولي عاملين مختلفين"^(٣).

* ما يفهم من ثمرة الخلاف:

- يفهم من الخلاف في الثمرة ومن المثال الذي ذكره الخضري عليها ما يلي:
 - أننا إذا قلنا: زيد قائم وعمرو جالس، فهي جملة واحدة، ويصح فيها عطف المفردات.
 - إذا اعتبرنا التركيب من عطف الجمل فلا إشكال فيه؛ ولا يوجد به أثر للخلاف.
- وعلى أن التركيب من قبيل عطف المفردات فثمرة الخلاف فيه على قولين:

(٩) شرح ابن عقيل ٢٠١/١.

(١٠) شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/١.

(١) شرح الأشموني ٢٥٩/١.

(٢) شرح ابن عقيل على الألفية ٢٠١/١.

(٣) حاشية الخضري على ابن عقيل ٩٢/١.

- **الأول:** أن التركيب صحيح على قول من قال بأن عامل الرفع فيها هو المبتدأ، وفي الخبر هو الابتداء؛ لأنه حينئذ يكون من باب عطف عاملين مختلفين لمعمول واحد، وهو ما لا خلاف فيه عند العلماء.
 - **الثاني:** على باقي المذاهب لا يصح هذا التركيب؛ لأنه حينئذ يعطف عاملين مختلفين لمعمولين مختلفين، وهذا ما لا يصح عند العلماء.
 - وعلى قول الأشموني وابن عقيل لا فائدة في هذا الخلاف؛ لأن المبتدأ والخبر مرفوعان وضماً بغض النظر عن عامل الرفع فيهما.
 - أما ما ذكره الخضرى في المثال، فهو يشمل مذهباً واحداً، وهو كون العامل في المبتدأ والخبر معنوياً وهو الابتداء، ولذلك جاز عنده العطف في حالة الإفراد.
 - المثال المذكور لا يصح على مذهب سيبويه والبصريين؛ الذي يقضي بأن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ.
 - لا يصح المثال أيضاً على مذهب الكوفيين؛ لأن المبتدأ والخبر عندهم يترافعان.
- وبما أن مسألة العطف على معمولي عاملين مختلفين محل خلاف بين العلماء، وقد أجازها البعض. **فإني أرى والله أعلم أن:** ما ذهب إليه كل من الأشموني وابن عقيل هو الأقرب للصواب؛ وهو أن الخلاف في هذه المسألة مما لا طائل تحته، وأنه مجرد خلاف لفظي فقط، لأن التركيب في النهاية واحد ولا تغيير فيه، ولم يؤثر هذا الخلاف عليه بأي شكل من الأشكال فالمبتدأ هو مرفوع أي كان العامل فيه، وكذلك الخبر مرفوع أي كان العامل فيه، بغض النظر عن الآراء الفردية التي قيلت في عامل الرفع.
- وهذا هو الراجح من الخلاف في المسألة - من وجهة نظري - **والله أعلم.**

الفصل الثالث

مسائل خلافية اجتهد الباحث في ذكر ثمرتها أو عدمها

المبحث الأول

مسائل خلافية اجتهد الباحث في ذكر ثمرتها في الدرس النحوي

في هذا المبحث حاول الباحث قدر الاستطاعة جمع أكبر عدد من المسائل التي رأى . من وجهة نظره . أنها ذات فائدة ولها ثمرة على الدراسات النحوية، متبعاً في ذلك ما اتبعه سابقاً في المسائل التي ذكر العلماء ثمرتها ونصوا على وجودها أو عدمها، وبدأ بما له فائدة على الدرس النحوي على النحو التالي:

١ - مسألة: (تقديم خبر ليس على اسمها)^(١)

ملخص المسألة:

المشهور أن الأفعال التي تدخل على المبتدأ ترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، وهذه الأفعال ثلاثة عشر فعلاً هي " كان وأخواتها" ويجوز أن يتوسط أخبارهن بينهن وبين أسمائهن. قال ابن مالك:

وفي جميعها توسط الخبر أجز

وجاء عليها قراءة نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي وابن مسعود لقوله تعالى: (ليس البر أن تولوا وجوهكم)^(٢) (البقرة آية: ١٧٧). وذكر أبو حيان أن توسط خبر ليس ثابت من كلام العرب فلا التفات لمن منع ذلك^(٣).

(١) الإنصاف مسألة ١٨، والتبيين ص ٣١٥، وشرح الرضي على الكافية ٢/٢٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/١١٤، وشرح الأشموني ١/٣٥٥، وحاشية الصبان ١/٢٢٥، والتصريح ١/٢٢٥، والأصول لابن السراج ١/١٠٢، وأسرار العربية ص ١٤٠، وائتلاف النصرة ص ١٢٣.

(٢) النشر في القراءات العشر ٢/٢٦٦.

(٣) الارتشاف ٢/٨٦. وقال في البحر المحيط: "قرأ حمزة ، وحفص {ليس البر} بنصب الرء ، وقرأ باقي السبعة برفع الرء. وقال الأعمش في مصحف عبد الله : لا تحسبن البرّ، وفي مصحف أبيّ، وعبد الله أيضاً : ليس البر بأن تولوا، فمن قرأ بنصب البر جعله خبر ليس، وأن تولوا في موضع الاسم، والوجه أن يلي المرفوع؛ لأنها بمنزلة الفعل المتعدّي، وهذه القراءة من وجه أولى، وهو أن جعل فيها اسم ليس = = أن تولوا، وجعل

وذكر ابن هشام أن رفع "البر" في الآية ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما هو
دونه في التعريف^(١)

لكن خالف ذلك بعض النحاة بأن "ليس" لا يجوز أن يتقدم خبرها عليها.
ومن هنا كان مناط الخلاف في المسألة، وهذا ما سيتضح من عرض الآراء على
النحو التالي:

- ذهب الجمهور والبصريون إلى جواز تقدم خبر ليس عليها، كما يجوز تقدم
خبر كان عليها. واستدلوا بقوله تعالى: (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) (هود، آية ٨)
حيث نصب "يوم" بـ "مصروف" الذي هو خبر ليس، وتقدم معمول الخبر عندهم كتقدم
الخبر نفسه، لأنه لو لم يجز تقدم خبرها عليها لما جاز تقدم معمول خبرها عليها؛ لأن
المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل^(٢). ويقول الشاعر:

سَلِي إِنْ جَهَلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَّهُمْ ... وَلَيْسَ سِوَاءَ عَالِمٍ وَجَهْلٍ^(٣)

والذين يجيزون ذلك هم قدماء البصريين والفراء، وتبعهم من المتأخرين ابن برهان^(٤)
والزمخشري، والشلوبين^(٥) وابن عصفور، وهؤلاء يؤيدون مذهب البصرة غالباً.

الخبر البر، وأن وصلتها أقوى في التعريف من المعرف بالألف واللام، وقراءة الجمهور أولى من وجه، وهو:
أن توسط خبر ليس بينها وبين اسمها قليل، وقد ذهب إلى المنع من ذلك ابن درستويه تشبيها لها بـ "ما".
البحر المحيط ٢/٢، والدر المصون ١/٤٠٥.

(١) مغني اللبيب ص ٥٩٠.

(٢) الإنصاف مسألة (١٨)، والتبيين ص ٣١٦.

(٣) البيت من الطويل، لسموأل بن عادي اليهودي، في ديوانه ص ٩٢، وشواهد العيني ٢/٧٦، وابن عقيل ١/١٤٠،
والأشموني ١/٣١٩، وخرزانه الأدب ١٠/٣٣١، وشرح قطر الندى ص ١٣٠، وتخليص الشواهد ص ٢٣٧.

(٤) ابن برهان: هو عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان بفتح الباء - أبو القاسم الأسدي
العكبري النحوي. صاحب العربية واللغة والتاريخ وأيام العرب، قرأ على عبد السلام البصري وأبي الحسن
السهمي.....، وسمع من ابن بطة كثيراً ومن غيره. وكان متعصباً لأبي حنيفة، محترماً بين أصحابه.
مات في جمادى الآخرة سنة ست وخمسين وأربعمائة. وله ذكر في جمع الجوامع. (بغية الوعاة ٢/٤٥، ٤٦).

(٥) الشلوبين: (سبقت ترجمته، انظر ص (١٣١) من هذا البحث).

- **وذهب الكوفيون** إلى أنه لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها، وإليه ذهب المبرد من البصريين، لأن "ليس" عندهم فعل غير متصرف فلا يجري مجرى الفعل المتصرف كما أجريت "كان".

- **وذهب ابن درستويه**^(١) إلى ما ذهب إليه الكوفيون في عدم تقديم خبر "ليس" عليها، قائلاً: لا يجوز أن يتقدم خبر "ليس" عليها تشبيهاً لها بـ "ما النافية"، وكذلك اختار ابن مالك رأي الكوفيين حيث قال:

ومنع سبق خبر ليس اصطفى

وذكر أبو حيان مع البصريين الفراء من الكوفيين، وذكر مع الكوفيين المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي وأبو علي الفارسي في الحليات والجرجاني والسهيلي^(٢).
وزاد الأشموني على ما ذكره أبو حيان قوله: وأكثر المتأخرين، ولضعفها بعدم التصرف وشبهها بـ "ما" النافية^(٢).

• رأي الباحث وثمره الخلاف:

وتظهر ثمرة الخلاف واضحة. في نظري. في تعدد التراكيب بسبب التقديم والتأخير في خبر ليس، وهو أسلوب عربي له أهميته في الدرس النحوي.
وأرى أن رأي البصريين أولى بالاتباع وهو المعمول به لورود القرآن الكريم والشعر العربي به وكذلك السماع عن العرب، وهي من الأصول التي اعتمدها البصريون في استقراء اللغة. **والله أعلم**

(١) **ابن درستويه:** عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه ابن المرزبان الفارسي أبو محمد الفسوي البغدادي النحوي ولد سنة ٢٥٨ وتوفي سنة ٣٤٧ هـ، له من الكتب احتجاج القراء في القراءة. أدب الكاتب. إرشاد في النحو. الأضداد في علم اللغة. التوسيط بين الأخفش وثلعب في التفسير جوامع العروض. خبر قس بن ساعدة الأبيادي. الرد على الخليل. الرد على الفراء. الرد على المفضل. الرد على أبي زيد البلخي في النحو. شرح الفصيح في اللغة. طبقات النحاة.... مناظرة سيبويه للمبرد. هداية شرح الجرمي في النحو. (الأعلام للزركلي ٧٦/٤، وهدية العارفين ٢٣٢/١).

(٢) ارتشاف الضرب ١١٧١/٣ - ١١٧٢.

(٢) شرح الأشموني ١/ ٣٢٥.

٢ - مسألة (العطف على اسم "إن" بالرفع قبل مجئ الخبر)^(١)

من المشهور أن "إن وأخواتها" تنصب المبتدأ، ويُسمى اسمها، وترفع الخبر، ويسمى خبرها، نحو: "إنَّ الله غفور رحيم".

لكن ظهر الخلاف فيما إذا عُطف على اسم "إن" قبل استكمال خبرها، هل يكون المعطوف منصوباً لعطفه على منصوب، أم يكون مرفوعاً؟ وهذا هو مناط الخلاف، وعلى ضوء ذلك تعددت الآراء، على النحو التالي:

- ذهب البصريون إلى أنه إذا عُطف على اسم إن قبل مجئ الخبر تعين نصب المعطوف، ولا يجوز العطف بالرفع على كل حال.

- وذهب الكوفيون إلى جواز العطف بالرفع مطلقاً على موضع "إن" قبل تمام الخبر، نحو: "إن زيدا آكل طعامك وعمرو" ومنه قول الشاعر:

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه فإن لنا الأم النجبية والأب^(٢)

وقد تمسكوا بظاهر قوله تعالى (إن الذين ءامنوا والذين هادوا والصابئون) (المائدة، آية ٦٩) وقراءة بعضهم (إنَّ الله وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ) (الأحزاب، آية ٥٦) برفع ملائكته، وقول الشاعر:

فَمَنْ يَكْ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَعْرِبٌ^(٣)

(١) الإنصاف مسألة (٢٣)، والتبيين ص ٣٤١، والكتاب ١/٢٩٠، وأسرار العربية ص ١٥٢ - ١٥٣، والأصول لابن السراج ١/٣٦٠، وشرح التصريح ١/٢٧٢، وحاشية الصبان ١/٢٦٥، ومعاني القرآن للفراء ١/٣١١، حاشية يس الحمصي على شرح التصريح ١/٢٧٢.

(٢) البيت من بحر الطويل، ويلا نسبة إلى قائل في: أوضح المسالك ١/٣٥٣، وشرح التصريح ١/٣٢٠، وشرح الأشموني ١/١٤٣، وهمع الهوامع ٢/١٤٤، المعجم المفصل في شواهد العربية ١/١٦٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو لضائب بن الحارث البرجمي في الأصمعيات ص ١٨٤، والإنصاف ص ٩٤، وخزانة الأدب ٩/٣٢٦، ١٠/٣١٢، وشرح المفصل ٨/٨٦، والكتاب ١/٧٥، وأوضح المسالك ١/٣٥٨، وشرح الأشموني ١/١٤٤، وهمع الهوامع ٢/١٤٤، وشرح التصريح ١/٣٢٢، والأشباه والنظائر ١/١٠٣، والمعجم المفصل في شواهد العربية ١/٣٢٢.

وُخْرِجَ ذلك على التقديم والتأخير، وحذف الخبر من الأول، فالتقديم والتأخير يستلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه.

- **وذهب الفراء^(١)** من الكوفيين إلى أن العطف على اسم إن قبل تمام الخبر لا يجوز إلا فيما لم يظهر فيه عمل "إن".

- قال الزمخشري في المفصل: (ولأن محل المكسورة وما عملت فيه الرفع جاز في قولك: إن زيدا ظريف وعمراً، أن ترفع المعطوف، واستشهد بقول الشاعر:

إنَّ الخِلافةَ والنُّبوةَ فيهِمُ * والمكرماتُ وسادةُ أطهار^(٢)**

وردَّ ابن يعيش عليه في شرحه قائلاً: ليس بسديد، لأنَّ إنَّ وما عملت فيه ليس للجميع موضع من الإعراب؛ لأنه لم يقع موقع المفرد، وإنما المراد موضع "إنَّ" قبل دخولها على تقدير سقوط "إنَّ" وارتفاع ما بعدها بالابتداء^(٣).

رأي الباحث وثمره الخلاف:

القارئ للخلاف في هذه المسألة يلحظ أمراً مهماً، وهو أن الخلاف الأصلي فيها في المعطوف على اسم "إنَّ" قبل تمام الخبر، ولم يتعرضوا لـ"إنَّ" نفسها، التي أرى أن ثمره الخلاف تكمن فيها، من حيث التقديم والتأخير، ومن حيث الحذف أو التقدير، وأدلل على ذلك بما يلي:

(١) **الفراء:** يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، مولى بني أسد (أو بني منقر) أبوزكرياء، المعروف بالفراء: إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب. ولد بالكوفة، وانتقل إلى بغداد، وعهد إليه المأمون بتربية ابنه، فكان أكثر مقامه بها، وكان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو. ومن كلام ثعلب: لولا الفراء ما كانت اللغة. وكان مع تقدمه في اللغة فقيهاً متكلماً، عالماً بأيام العرب وأخبارها. له من الكتب آلة الكتاب. الجمع والتنثية. حدود الأعراب في أصول العربية. كتاب البهي. كتاب الفاخر. كتاب فعل وأفعال. كتاب اللغات. كتاب المذكر والمؤنث. كتاب المقصور والممدود. كتاب الوقف والابتداء. كتاب النوادر. مصادر القرآن. معاني القرآن. توفي في طريق مكة سنة ٢٠٧ هـ (الأعلام للزركلي ١٤٦/٨، وهدية العارفين ٢/٢١٤).

(٢) البيت من الطويل، وهو لجرير بن عطية، وهو من قصيدة يمدح فيها بني أمية. والرواية الصحيحة للبيت هي: **إنَّ الخِلافةَ والمروءةَ فيهِمُ**

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٨.

لو قلنا: إن محمداً وزيداً قائم، يتضح لنا ما يلي:

أولاً: على تقدير حذف "إن":

- بما أن "إن" للتوكيد، فلم تُحدث في المبتدأ شيئاً، وعليه يصير المثال: إن محمداً قائم، وزيداً قائم، بمعنى واحد؛ ولذلك جاز الأمران في زيد، النصب على أنه اسم إن، والرفع على أنه مبتدأ.

- وعليه، فمن قدر حذف إن رفع المعطوف حملاً على محل "موضع" إن، لأنها بمنزلة الابتداء، ونَصَب حملاً على اللفظ.

ثانياً: التقديم والتأخير، أو الإضمار:

- وعلى الأخذ بالتقديم والتأخير نقول في المثال: إن محمداً قائم، وعمرو قائم كذلك؛ لأن التقديم والتأخير يميز العطف قبل تمام الخبر.

- وعلى الأخذ بالإضمار، نجعل "قائم" خبراً لزيد، وخبر محمد مستتر وهو مثل خبر زيد، أو العكس.

- وعلى ما سبق من اجتهاد في الثمرة أقول: إن الخلاف في المسألة ذو فائدة للدرس النحوي، والدارس على حد سواء، حيث إنه أفاد في زيادة التراكيب من حيث التقديم والتأخير والإضمار، وهذه من أساليب النحو العربي، وكذلك أعطت معاني جديدة للدارس يستطيع بها أن يُطوِّع الأسلوب العربي حسب القاعدة التي اعتمد عليها في استنباط الأساليب اللغوية كما في مسألتنا هذه.

والله أعلم.

٣- مسألة (عمل "إن" المخففة النصب في الاسم)^(١)

المشهور أن "إنَّ" الثقيلة وأخواتها تنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر، ويسمى خبرها، نحو: إنَّ الله غفور رحيم، وعملها عكس عمل كان وأخواتها. لكن هل إذا خُففت "إنَّ" وأصبحت "إن" هل تعمل نفس عملها إذا كانت مثقَّلة أم لا؟

هذا هو مناط الخلاف في هذه المسألة، فقد ذهب بعض النحاة إلى أن "إنَّ" إذا خففت كُتِر إهمالها، لزوال اختصاصها بالأسماء. نحو: {وإنَّ كلَّ لَمَّا جميع لدينا محضرون} (٢) (يس، آية ٣٢)، وعليه تكون "كلَّ" مبتدأ، واللام في لَمَّا لام الابتداء، و "ما" زائدة، و "جميع" خبر المبتدأ. ويجوز إعمال "إنَّ" المخففة بقله؛ استصحاباً للأصل، نحو: إنَّ زيدا قائمٌ. وفي هذا يقول ابن مالك:

وَحُفِّفَتْ إِنْ فَقَلَّ الْعَمَلُ

وعلى ذلك اختلف البصريون والكوفيون، ودلَّ كل منهم على ما ذهب إليه في هذه

المسألة على النحو التالي:

- ذهب سيبويه والأخفش وجمهور البصريين إلى أن إنَّ المخففة من الثقيلة تعمل النصب في الاسم، واحتجوا بأن قالوا الدليل على صحة الإعمال قوله تعالى: (وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم) (هود، آية ١١١) في قراءة من قرأ بالتخفيف وهي قراءة نافع وابن كثير، وروى أبو بكر عن عاصم بتخفيف إن وتشديد لَمَّا^(٣).

(١) الإنصاف مسألة (٢٤)، والتبيين ص ٣٤٧، وأسرار العربية ص ١٥٢-١٥٣، وشرح التصريح ٢٧٨/١، والصبان ٢٦٧/١، والمفصل لابن يعيش ٧١/٨.

(٢) قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة: {وإنَّ كلَّ لَمَّا} بتشديد {لَمَّا}. وخفف الباقيون. ف "إن" مخففة من الثقيلة وما بعدها مرفوع بالابتداء، وما بعده الخبر. وبطل عملها حين تغير لفظها. ولزمت اللام في الخبر فرقا بينها وبين إن التي بمعنى ما. " انظر: تفسير القرطبي ٢٤/١٥).

(٣) اختلف القراء في قراءة {وإنَّ كلَّ لَمَّا} فقرأ أهل الحرمين - نافع وابن كثير وأبو بكر معهم - "وإن كلاً لَمَّا" بالتخفيف، على أنها "إن" المخففة من الثقيلة معملة؛ وقد ذكر هذا الخليل وسيبويه، قال سيبويه: حدثنا من أثق به أنه سمع العرب تقول: إن زيدا لمنطلق؛ وأنشد قول الشاعر:

= كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

قالوا ولا يجوز أن يقال بأن "كُلاً" منصوب بليوفينهم لأننا نقول لا يجوز ذلك لأن لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول زيدا لأكرمنا وعمرا لأضربن فتنصب زيدا بأكرمنا وعمرا بالأضربن فكذلك هاهنا لا يجوز أن يكون كلا منصوبا بليوفينهم .

قالوا ولا يجوز أيضا أن يقال إنَّ إنَّ بمعنى "ما" و"لما" بمعنى "إلا" لأننا نقول: إنَّ إنَّ التي بمعنى "ما" لا يجيء معها اللام بمعنى إلا، كما قال تعالى: (إن كل من في السموات والأرض إلا آتى الرحمن عبداً) (مريم، آية: ٩٣) وأما "لما" فلا يجوز أن يجعل هاهنا بمعنى "إلا" لأنه لو جاز أن تجعل لَمَّا بمعنى إلا لجاز أن يقال: ما قام القوم لَمَّا زيداً، وقام القوم لَمَّا زيداً بمعنى إلا زيداً، وفي امتناع ذلك دليل على فساده، وإنما جاءت لما بمعنى إلا في الأيمان خاصة نحو قولهم: عمرك الله لما فعلت كذا أي إلا ثم لو جعلت لَمَّا في قوله تعالى: (وإن كلا لما ليوفينهم) بمعنى إلا لما كان لكل ما ينصبه؛ لأن إلا لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فدل على صحة ما ذكرناه.

والذي يدل على صحة ذلك أيضا أنه قد صح عن العرب أنهم يقولون: إلا أن أحاك ذاهب، بمعنى أن المشددة، وقد قال الشاعر:

وَصَدْرٌ مُشْرِقِ النَّحْرِ ... كَأَنَّ تَدْيِيهَ حُقَّانٍ^(١)

فنصب تدييه بكأن المخففة من الثقيلة وأصلها "أن" أضيف إليها الكاف للتشبيه.

وقال الآخر:

= أراد كأنها ظبية فخفف ونصب ما بعدها؛ والبصريون يجوزون تخفيف "إن" المشددة مع إعمالها؛ وأنكر ذلك الكسائي وقال: ما أدري على أي شيء قرئ "إن كلا"! وزعم الفراء أنه نصب "كلا" في قراءة من خفف بقوله: "ليوفينهم" أي وإن ليوفينهم كلا؛ وأنكر ذلك جميع النحويين، وقالوا: هذا من كبير الغلط؛ لا يجوز عند أحد زيدا لأضربنه. وشدد الباقون "إن" ونصبوا بها "كلا" على أصلها. (القرطبي ٩/١٠٤، ١٠٥).

(١) البيت من الهزج، ومن شواهد سيبويه التي لم ينسبها إلى قائل، انظر: الكتاب ١/٢٨١، والإنتصاف ١/١٩٧، واللسان ١٣/٣٢، ٣٠، وأوضح المسالك ١/٣٣٧ برفع "تدييه"، وشرح الأشموني ١/١٤٧، وشرح ابن عقيل ١/٣٩١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٨٢، وخزانة الأدب ١٠/٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٤٠، وشرح التصريح ١/٣٣٤، وهمع الهوامع ١/١٣٤، والتبيين ص ٣٤٩.

كَأَنَّ وَرِيدِيهِ رِشَاءٌ خُلْبٌ... (١)

فنصب وريديه بكأن المخففة من الثقيلة فدل على ما قلناه .

- **وذهب الكوفيون** إلى أن إنَّ المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم. واحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إنها لا تعمل؛ لأنَّ المشددة إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف وإنها مبنية على الفتح كما أنه مبني على الفتح، فإذا خففت فقد زال شبهها به فوجب أن يبطل عملها.

ومنهم من تمسك بأن قال إنما قلنا ذلك لأنَّ المشددة من عوامل الأسماء، وإنَّ المخففة من عوامل الأفعال، فينبغي ألا تعمل المخففة في الأسماء كما لا تعمل المشددة في الأفعال لأنَّ عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال. ولا يجوز أن يقال إنَّ الإنشاد في البيتين كأن ثدياه وكأن وريداه بالرفع لأننا نقول بل الرواية المشهورة كأن ثدييه وكأن وريديه بالنصب وإن صح ما رويموه فيكون الرفع على حذف الضمير مع التخفيف، كما قال زيد بن أرقم:

ويوما تواقينا بوجه مقسم ... كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم (٢)

فيمن روى بالرفع ومن روى بالجر جعل أن زائدة ومن روى بالنصب أعملها مع التخفيف. قال الفراء: "لم نسمع العرب تخفف وتعمل إلا مع المكثي، كقوله:

فلو أنك في يوم الرِّخاء سألتني ... طلاقك لم أبخل وأنت صديق (٣)

(١) البيت من الرجز، وهو لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٦٩، والإنصاف ١/١٩٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٨٣، والكتاب ٣/١٦٥، ١٦٤، وخزانة الأدب ١٠/٣٩٣، ٣٩١، وأوضح المسالك ١/٣٧٥، وشرح التصريح ١/٣٣٣، والمقرب لابن عصفور ١/١١٠، والجنى الداني ص ٥٧٥، والتبيين ص ٣٤٩.

(٢) البيت لعلاء بن أرقم في الأصمعيات ص ١٥٧، ولزيد بن أرقم في الإنصاف ١/٢٠٢، ولكعب بن أرقم في اللسان مادة (قسم)، ولباغث بن صريم اليشكري في تخلص الشواهد ص ٣٩٠، وشرح المفصل ٨/٨٣، والكتاب ٣/١٦٥، وخزانة الأدب ١٠/٤١١، وشرح الأشموني ١/١٤٧، وشرح التصريح ١/٣٣٣، والمقرب ١/١١١، ومغني اللبيب ١/٣٣، وأوضح المسالك ١/٣٧٧، والجنى الداني ص ٢٢٢، وشرح ابن الناظم ص ١٣٢، وهمع الهوامع ١/٤١٣.

(٣) البيت من بحر الطويل، انظر: الإنصاف ١/٢٠٥، والأشباه والنظائر ٥/٢٣٨، وخزانة الأدب ٥/٢٤٦، ٤٢٧، ١٠/٣٨٢، ٣٨١، وشرح ابن عقيل ١/٣٨٤، وشرح الأشموني ١/١٤٦، وشرح المفصل ٨/٧١، والهمع ١/١٤٣، ومغني اللبيب ١/٣١١، والجنى الداني ص ٢١٨، ورفض المباني ص ١١٥، والتبيين ص ٣٤٩.

قال: "لأنَّ المكنى لا يَظْهر فيه إعرابٌ ، وأمَّا مع الظاهر فالرفع" (١).

رأي الباحث وثمره الخلاف:

الواضح من خلال هذه المسألة أن إنَّ المخففة من الثقيلة لها استعمالان صحيحان، فمن قال بزيادتها جعلها غير عاملة، ومن قال إنها عاملة نظر إلى أصلها؛ لأنَّ أصلها إنَّ الثقيلة فجعلها تقوم بعملها في نصب الاسم مع التخفيف.

وثمره الخلاف تظهر في "اللام" فمن خفف إنَّ وأعملها جاز إثبات اللام في خبرها وحذفها. وإنَّ أهملت إنَّ وجب مجيء اللام في خبرها، وتسمى اللام الفارقة بين النفي والإثبات. قال ابن مالك: وتَلَزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

أما إذا كانت أن المفتوحة المخففة فلا يحتاج معها إلى اللام؛ لأنها تنصب الاسم مخففة على الأصح. قال أبو حيان: (وما كان يحتمل وجهين لا حجة فيه على تعيين أحدهما) (٢). وقال ابن السراج: "اعلم أن إنَّ وأنَّ قد تخففتان، فإذا خُففتا فلك أن تعملهما ولك أن تهملهما، فمن لم يعملهما قال: لأن الشبه بالفعل قد زال، ومن أعملهما قال: إنهما بمنزلة الفعل إذا خففتا" (٣).

وكل من الرأيين _ في نظري _ صحيح، ودلت عليه الآيات القرآنية، والشواهد الشعرية، ولذا أعد هذا الخلاف من الخلافات البناءة، التي تزيد في اللغة وتراكيبها، وتؤثر في معاني عباراتها، وقد احتوت اللغة هذه المعاني والتراكيب جميعاً، ممَّا يسر الاستعمالات اللغوية والتراكيب أمام الدارسين، وفتح الباب لمعانٍ وتراكيب جديدة.

وعلى الدارس أن يختار بين الأسلوبين إما أن يأخذ برأي من حذف أن، وما بعدها مبتدأ، أو برأي من جعلها بمنزلة إنَّ المشددة وجعل ما بعدها اسمها على الأصل، وأن يستأنس بما ورد من الآيات والأبيات الشعرية في ذلك. والله أعلم.

(١) انظر: رأي الفراء في الدر المصون، تفسير قوله تعالى: (وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لِيُؤْفَيَّنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالُهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) (هود، ١١١).

(٢) البحر المحيط ٤/١٩٩، والدر المصون ١/٢٠٤.

(٣) الأصول ١/٢٨٤.

٤ - مسألة: (تقديم معمول اسم الفعل عليه)^(١)

المشهور أن أسلوب الإغراء في اللغة أسلوب تشويق، وعليه فإن قيام بعض الظروف فيه مقام الأفعال يكون طلباً للتخفيف، ولأن الأسماء والحروف أخف من الأفعال فاستعملوها بدلا عنها، وكثر ذلك في "عليك وعندك ودونك" خاصة؛ لأن الفعل إنما يضمّر إذا كان عليه دليل من مشاهدة حال أو غير ذلك، ولما كانت "على" للاستعلاء والمستعلى يشاهد من تحته و "عند" للحضرة و "من" بحضرتك تشاهده، و "دون" للقرب و "من" بقربك تشاهده صار هذا بمنزلة مشاهدة حال تدل عليه، فلهذا أقيمت مقام الفعل. وخص به المخاطب دون الغائب والمتكلم؛ لأن المخاطب يقع الأمر له بالفعل من غير لام الأمر نحو قم واذهب فلا يفتقر إلى لام الأمر وأما الغائب والمتكلم فلا يقع الأمر لهما إلا باللام نحو ليقيم زيد ولأقم معه فيفتقر إلى لام الأمر، فلما أقاموها مقام الفعل، كرهوا أن يستعملوها للغائب والمتكلم لأنها تصير قائمة مقام شيئين اللام والفعل، ولم يكرهوا ذلك في المخاطب؛ لأنها تقوم مقام شيء واحد وهو الفعل^(٢).

ولكن هل يجوز أن يتقدم معمول هذه الكلمات عليها أم لا؟

هذا هو مناط الخلاف في المسألة بين النحويين، وسأعرض آراء النحاة في هذه المسألة؛ لمحاولة استبطاء الفائدة من الخلاف بينهم، على النحو التالي:

- ذهب البصريون والفراء^(٣) من الكوفيين إلى أنه لا يجوز تقديم معمولات اسم الفعل عليها نحو: عليك ودونك وعندك في باب الإغراء.

(١) الإنصاف مسألة (٢٧)، والتبيين ص ٣٧٣، واللباب ص ٩٧، والمقتضب ٢٠٣/٣، وشرح الرضي على الكافية ٦٤/٢، والبحر المحيط ٢١٤/٣، والتصريح ٢٥٢/٢، وهمع الهوامع ١٠٥/٢، وأسرار العربية ص ١٦٥، وشرح الأشموني ٢٠٦/٣، وحاشية الصبان ١٧٣/٣.

(٢) أسرار العربية ص ١٦٥.

(٣) قال الفراء في المعاني: " .. وقلما يقول العرب زيدا عليك، وهو جائز، كأنه منصوب بشيء مضمّر قبله، أي أنه يجوز نقله. انظر: معاني القرآن ١/٢٦٠.

واحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها أن هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل؛ لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه، فينبغي أن لا تتصرف تصرفه، فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها، وصار هذا كما نقول في الحال إذا كان العامل فيها غير فعل فإنه لا يجوز تقديمها عليه لعدم تصرفه فكذلك هاهنا، إذ لو قلنا: إنه يتصرف عملها، ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز؛ لأن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول .

- **وذهب الكوفيون^(١) إلى أن عليك ودونك وعندك في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها نحو زيدا عليك وعمرا عندك وبكرا دونك.**

واحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز تقديم معمولاتها عليها النقل والقياس. أما النقل فقوله تعالى: (كتاب الله عليكم) (النساء، الآية: ٢٤) والتقدير فيه: عليكم كتاب الله، أي الزموا كتاب الله فنصب كتاب الله بعلينكم، فدل على جواز تقديمه، واحتجوا أيضا بالأبيات المشهورة:

يا أيُّها المائِحُ دلوى دُونِكا ... إنِّي رأيتُ النَّاسَ يَحْمِدُونَكَ

يُشْنُونَ خَيْرًا وَيُمَجِّدُونَكَ^(٢)

والتقدير فيه دونك دلوى فدلوى في موضع نصب بدونك فدل على جواز تقديمه.

وأما القياس فاستدلوا به من وجهين:

الأول: أنها نائبة عن الفعل، والفعل يجوز تقديم معموله عليه، وكذلك ما ناب عنه، ألا ترى أن اسم الفاعل والمفعول لما نابا عن الفعل جاز تقديم معموليهما عليهما.

(١) نسب ابن يعيش رأي الكوفيين للكسائي ومن وافقه. انظر: شرح المفصل ١/١١٧.

(٢) البيت من الرجز، وقد نسبه في شرح التصريح إلى جارية من بني مازن. انظر: شرح التصريح ٢/٢٠٠، الإنصاف ص ٢٢٨، وأسرار العربية ص ١٦٥، وأوضح المسالك ٤/٨٨، وخزانة الأدب ٦/٢٠١، ٢٠٠، ٢٠٧، وشرح المفصل ١/١١٧، وشرح الأشموني ٢/٤٩١، ومغني اللبيب ٢/٦٠٩، وهمع الهوامع ٢/١٠٥، والأشباه والنظائر ١/٣٤٤، والمعجم المفصل في شواهد العربية ١١/٢٦٠، ٢٦١.

والثاني: أنها واقعة موقع الأمر، ومعمول الأمر لا يتقدم عليه، فكذلك هاهنا، فقولك: عليك زيداً، في معنى الزم زيداً، ولو قلت: زيداً الزم، جاز كذلك عليك^(١).

وقد لخص ابن يعيش المسألة عند قوله تعالى: (كتاب الله عليكم) حيث قال: "مذهب أصحابنا - يقصد البصريين - والفراء من الكوفيين أنه منصوب على المصدر المؤكد، وذلك انه لما تقدم قوله تعالى: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتِكُمْ وَبَنَاتِكُمْ وَأَخَوَاتِكُمْ وَعَمَمَاتِكُمْ وَخَالَاتِكُمْ ... كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) (النساء، الآيتان: ٢٣، ٢٤) فقوله: كتاب الله عليكم، بمنزلة فرض الله عليكم، وتحريم الله عليكم؛ لأن الابتداء بتحريم المذكورات من النساء إلا مَنْ سبي وأُخرج من دار الحرب، فإنها تحل لمن ملكها، وإن كان لها زوج؛ لأنه تقع بينها وبين زوجها، فهذه شريعة الله، وكتاب الله كتبه عليكم، فانتصب المصدر بما دل عليه سياق الآية، كأنه فعل تقديره: كتب الله عليكم، فأضيف المصدر إلى الفاعل. وقال الكسائي: كتاب الله منصوب بعليكم على الإغراء، كأنه قال: عليكم كتاب الله، فقدّم المنصوب، قال: وذلك جائز، واستشهد بالبيت السابق^(٢).

● رأي الباحث وثمره الخلاف:

أرى أن الخلاف في هذه المسألة خلاف بناء، أدّى إلى ظهور تراكيب ومعان جديدة، ويظهر ذلك واضحاً لو قلنا: زيد عندك.

فالمثال: يجوز فيه رفع زيد على الابتداء، وخبره الظرف "عندك".

ويجوز أن يكون "زيد" منصوباً بفعل مضمر، والتقدير: رأيت زيداً. ولذلك فإن نصب المصدر يكون على الحال المأخوذة من السياق كما في الآية التي استشهد بها الكوفيون، وكذلك فإن البيت المستشهد به عندهم لو قال الشاعر: يا أيها المائح دلوي، ولم يزد عليه جاز؛ لدلالة الحال عليه.

(١) التبيين ص ٣٧٥.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١/١١٧.

وتظهر الفائدة أيضاً في التقديم والتأخير كما ذهب الكسائي في تقديم المنصوب على الإغراء.

وعلى ما سبق، فإن الثمرة لهذه المسألة واضحة في التراكيب والأسلوب العربي، والمعاني، حيث التقدير في الفعل ونصب المفعول به، وكذلك النصب بتقديم المفعول على الإغراء. وجواز رفع المفعول على الابتداء. وكلها أساليب لغوية تدل على مرونة اللغة ومطاوعتها للاستعمال، وهي أساليب لا تخفى على دارس العربية أياً كان باعه فيها.

ومن أجل ذلك أرى أن هذه المسألة أفادت الدراسات النحوية والدارسين على حد سواء.

والله أعلم.

٥ - مسألة: (تقديم الحال على العامل فيها)^(١)

المعلوم أن الحال لا بد لها من عامل إذا كانت معربة، ولا يكون العامل فيها إلا فعلاً متصرفاً، أو ما هو جار مجرى الفعل، وإذا كان العامل فعلاً متصرفاً، أو ما أشبهه من الصفات، جاز تقديم الحال وتأخيرها عليه، إذا كان عاملاً فيها^(٢).

والمشهور أن للحال مع عاملها ثلاث حالات:

الأولى، وهي الأصل: جواز تأخرها أو تقدمها على العامل، نحو: جاء زيد راكباً، أو راكباً جاء زيد، وكلا الأمرين جائز، إذا كان العامل فعلاً متصرفاً، أو صفة تشبه الفعل المتصرف في تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علاماته الفرعية، كالتأنيث والتثنية والجمع.

والثانية: وجوب تقديم الحال على عاملها، وذلك كأن يكون لها صدر الكلام كأدوات الاستفهام أو الشرط.

والثالثة: وجوب تأخر الحال عن عاملها، وذلك في ستة مواضع، هي: أن يكون العامل فعلاً جامداً. أن يكون العامل صفة مشبهة بالفعل الجامد. أن يكون العامل مصدرراً مقدراً بالفعل وحرف مصدرى. أن يكون العامل اسم فعل. أن يكون العامل مضمناً معنى الفعل. أن يكون للعامل عامل آخر عرض له مانع، يمنع ما بعده للعمل فيما قبله، نحو لأصبر محتسباً.

وبعد ذلك الإيضاح المختصر للحال مع عاملها، وجدنا خلافاً قائماً بين البصريين والكوفيين في ذلك وخاصة في الحالة الأولى، وهي جواز تقديم الحال على عاملها، واستدل كل فريق بما يؤيد ما ذهب إليه، وسأعرض هذه الحجج، لمعرفة الفائدة من الخلاف وأثره في الدرس النحوي، على النحو التالي:

(١) الإنصاف مسألة (٣١)، والتصريح ٥٩٤/١، وشرح الأشموني ٦٢/٣، والصبان ١٥٩/٢، والمفصل لابن يعيش ٥٧/٢، وما بعدها، والرضي على الكافية ١٨٧/١.

(٢) شرح ابن يعيش ٥٧/٢.

- ذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر، واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان العامل فعلاً، نحو: راكبا جاء زيد^(١).

- وذهب الجرمي من البصريين إلى أنه لا يجوز. وقال الأخفش: لا يجوز تقديمها على الفعل، في نحو: راكباً زيدٌ جاء؛ لبعدها عن العامل^(٢).

وردَّ البصريون على ما ذهب إليه كل من الجرمي والأخفش، واستدلوا بالسمع والنقل من الفصيح، وكذلك القياس.

أما النقل: فقوله تعالى: {خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ} (القمر، آية ٧) ف (خاشعة) حال من الواو في "يخرجون" وقد تقدم على عامله الفعل، وقول العرب: "شتى تؤوب الحلبة"^(٣)، فشتى حال مقدمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر فدل على جوازه.

وأما القياس فلأن العامل فيها متصرف، وإذا كان العامل متصرفاً وجب أن يكون عمله متصرفاً، وإذا كان عمله متصرفاً وجب أن يجوز تقديم معموله عليه، كقولهم: عمرا ضرب زيد، فالذي يدل عليه أن الحال تُشَبَّه بالمفعول، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه^(٤).

- وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها مع الاسم الظاهر، نحو: راكباً جاء زيد، ويجوز مع المضمر، نحو: راكباً جئت، واستدلوا على ذلك بأن قالوا: إنما قلنا لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها؛ لأنه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر، ألا ترى أنك إذا قلت: راكبا جاء زيد، كان في "راكبا" ضمير "زيد" وقد تقدم عليه وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز.

(١) الإنصاف ١/ ٢٥١، وشرح التصريح ١/ ٥٩٤.

(٢) رأي الجرمي والأخفش ذكرهما في شرح التصريح ١/ ٥٩٤.

(٣) هذا مثلٌ من الأمثال العربية، انظر: مجمع الأمثال للميداني ١/ ٣٥٨، وجمهرة الأمثال ١/ ٥٤١، وأوضح المسالك ٢/ ٣٧٢، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٨.

(٤) الإنصاف ١/ ٢٥١، وشرح التصريح ١/ ٥٩٤.

وقد ردَّ ابن الأنباري ما استشهد به الكوفيون قائلاً: "قولهم: إنما لم يجز تقديم الحال؛ لأنه يؤدي إلى تقديم المضمرة على المظهر، قلنا: هذا فاسد، وذلك لأنه وإن كان مقدماً في اللفظ إلا أنه مؤخر في التقدير، وإذا كان مؤخرًا في التقدير جاز فيه التقديم، قال الله تعالى: (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى) (طه، آية ٦٧) فالضمير في (نفسه) عائد إلى (موسى)، وإن كان مؤخرًا في اللفظ إلا أنه لما كان في التقدير التأخير جاز التقديم، قال زهير:

مَنْ يَلْقَى يَوْمًا عَلَى عَالَتِهِ هَرْمًا ... يَلْقَى السَّمَاةَ مِنْهُ وَالتُّدَى حُلُقًا^(١)

فهاء في علاته تعود إلى هرم؛ لأنه في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير، وجب أن يكون على علاته، فلما كان هرما في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير، وجب أن يكون جائزاً، ومن كلامهم: "في أكفانه لُفَّ الميت". ومن أمثالهم: "في بيته يؤتى الحكم"^(٢) فالضمير في بيته يعود إلى الحكم وقد تقدم عليه. وهذا كثير في كلامهم.

• رأي الباحث وثمره الخلاف:

أرى أن الخلاف في هذه المسألة تكمن فيه فائدة مهمة، ألا وهي أنه لا فرق عند تقديم الحال على عاملها بين كونها مفردة أو جملة، فقد جاءت الحال مقدمة على عاملها وهي جملة كما في قول الشاعر:

.....نجوت *** وهذا تحمليين طليق^(٣)

فحمليين جملة في موضع نصب حال من فاعل الفعل "طليق" المستتر فيه، وعاملها "طليق" وهو صفة مشبهة، وقد قُدمت عليه.

وعليه، فإن الخلاف في المسألة هذه أفاد اللغة ودارسيها، بإظهار أوجه جديدة يتحملها الأسلوب العربي الفصيح، ولها شواهد من الفصيح. والله أعلم.

(١) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٥٣، والإنصاف ٦٨/١، وخزانة الأدب ٣٣٥/٢، والمقتضب ١٠٣/٤، وسر صناعة الإعراب ٨٣١/٢.

(٢) الإنصاف ٦٨/١.

(٣) البيت من الطوي، وقائله يزيد بن مفرع الحميري، انظر: الأصول ٢٠/٢، والإنصاف ٧١٧/٢، واللباب ص ١٨٠، وشرح الأشموني ٧٦/١، وشرح الرضي ٢٣/٣، وأوضح المسالك ١٦٢/١.

٦- مسألة: (وقوع الفعل الماضي حالاً)^(١)

المعلوم نحويًا أن جملة الحال لا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية، فإن كانت اسمية فيجب وجود الواو الرابطة بين الحال وصاحبها، وإن كانت فعلية لم تخل من أن يكون فعلها مضارعاً أو ماضياً، فإن كان مضارعاً لم يخل من أن يكون مثبتاً أو منفيًا، فالمثبت بغير واو، والمنفي يجوز فيه الأمران، وكذلك في الماضي، ولا بد معه من "قد" ظاهرة أو مقدره.

وقد يقع الفعل موضع الحال إذا كان في معناه، وكان المراد به الحال المصاحبة للفعل، نقول: جاء زيد يضحك، أي: ضاحكاً، وضربت زيداً يركب، أي ركباً، وقال تعالى: {فجاءته إحداهما تمشي على استحياء} (القصص، آية: ٢٥) أي ماشية. أما الفعل المستقبل، فلا يقع حالاً، لأنه لا يدل على الحال، فلا نقول: جاء زيد سيركب^(٢).

وقد اختلفوا في الفعل الماضي هل يقع حالاً أم لا؟ وهذا هو مناط الخلاف في هذه المسألة، وتعددت الآراء والحجج لكل فريق، وسأوردها لاستنباط الثمرة الناتجة عن الخلاف الواقع في مسألتنا هذه، وفائدته للدرس النحوي، على النحو التالي:

- ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع الفعل الماضي حالاً، وأجمعوا على أنه إذا كانت معه قد ظاهرة أو مضمرة، أو كان وصفاً لمخدوف فإنه يجوز أن يقع حالاً. واستدلوا على ذلك بقولهم: إنما قلنا إنه لا يجوز أن يقع حالاً وذلك لوجهين:

أحدهما: أن الفعل الماضي لا يدل على الحال فينبغي أن لا يقوم مقامه.

والوجه الثاني: أنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه الآن أو الساعة نحو مررت بزيد يضرب، ونظرت إلى عمرو يكتب؛ لأنه يحسن أن يقتزن به الآن أو الساعة، وهذا لا يصلح في الماضي فينبغي أن لا يكون حالاً، ولهذا لم يجوز أن يقال: ما زال زيد قام، وليس زيد قام؛ لأن ما زال وليس يطلبان الحال، وقام فعل

(١) الإنصاف مسألة (٣٢)، وشرح ابن يعيش ٦٦/٢، وما بعدها، وشرح التصريح ٦٠٨/١، وما بعدها، وشرح

الرضي على الكافية ١٩٥/١، وخرزانه الأدب ٥٥٢/١، والتبيين ص ٣٨٦، وائتلاف النصره ص ١٢٤.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٢، ٦٦.

ماض فلو جاز أن يقع حالا؛ لوجب أن يكون هذا جائزاً، فلما لم يجوز دل على أن الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالا.

وكذلك لو قلت: زيد خلفك قام لم يجوز أن يجعل قام في موضع الحال لما بينا ولا يلزم على كلامنا إذا كان مع الماضي "قد" حيث يجوز أن يكون حالاً، نحو: مررت بزيد قد قام، وذلك لأن قد تُقَرَّب الماضي من الحال، فجاز أن يقع معها حالاً، ولهذا يجوز أن يقتزن به الآن أو الساعة، فيقال قد قام الآن أو الساعة، فدل على ما قلناه.

قال ابن يعيش: "لا يجوز أن يقع الماضي حالاً؛ لعدم دلالة عليها، لا نقول: جاء زيد ضحكاً في معنى ضاحكاً، فإن جئت معه ب"قد" جاز أن يقع حالاً، لأن قد تُقَرَّب من الحال، ألا تراك تقول: قد قامت الصلاة قبل حال قيامها، ولهذا يجوز أن يقتزن به الآن أو الساعة، فيقال: قد قام الآن أو الساعة، فنقول: جاء زيد قد ضحك، وأقبل محمد وقد علاه الشيب^(١).

- **وذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالا من غير تقدير، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين.** واحتجوا بأن قالوا الدليل على أنه يجوز أن يقع الفعل الماضي حالا النقل والقياس.

أما النقل فقد قال الله: (أو جاؤكم حصرت صدورهم) (النساء، آية ٩٠) فحصرته فعل ماض، وهو في موضع الحال، وتقديره حصرة صدورهم، والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ: (أو جاؤكم حصرة صدورهم) وهي قراءة الحسن البصري، ويعقوب الحضرمي والمفضل عن عاصم^(٢). وقال أبو صخر الهذلي:

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٢.

(٢) قال أبو حيان في البحر المحيط: (وقرأ الجمهور: حصرت. وقرأ الحسن وقتادة ويعقوب: حصرة على وزن نبقة، وكذا قال المهدي عن عاصم في رواية حفص. وحكى عن الحسن أنه قرأ: حصرات. وقرئ: حاصرات. وقرئ: حصرة بالرفع على أنه خبر مقدم، أي: صدورهم حصرة، وهي جملة اسمية في موضع الحال. فأما قراءة الجمهور فجمهور النحويين على أنَّ الفعل في موضع الحال. فمن شرط دخول قد على الماضي إذا وقع حالاً زعم أنها مقدرة، ومن لم ير ذلك لم يحتج إلى تقديرها، فقد جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير قد. ويؤيد كونه في موضع الحال قراءة من قرأ ذلك اسماً منصوباً، وعن المبرد قولان: أحدهما: أن تم محذوفاً هو الحال، وهذا الفعل صفته أي: أو جاؤكم قوماً حصرت صدورهم. والآخر: أنه دعاء عليهم، فلا موضع له من الإعراب.

وإني لتعروني لذكراك نُفْضَةً... كما انتفض العصفورُ بلَّله القطرُ^(١)

ف"بلله" فعل ماضٍ، وهو في موضع الحال، فدل على جوازه.

وأما القياس فلأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة نحو مررت برجل قاعد و غلام قائم جاز أن يكون حالاً للمعرفة نحو مررت بالرجل قاعدا وبالغلام قائماً والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو مررت بالرجل قعد وبالغلام قام وما أشبه ذلك والذي يدل على ذلك أنا أجمعنا على أنه يجوز أن يقام الفعل الماضي مقام الفعل المستقبل كما قال تعالى: (وإذ قال الله يا عيسى بن مريم) (المائدة، آية ١١٦)، أي يقول، وإذا جاز أن يقام الماضي مقام المستقبل جاز أن يقام مقام الحال.

* رأي الباحث وثمره الخلاف:

أرى أن الخلاف في هذه المسألة تكمن فيه ثمة مفيدة للدرس النحوي، حيث يتضح وجودها في الفرق بين الحال والخبر، فلو قلنا: جاء زيد ركب الفرس. فهذا المثال يتضح منه ما يلي:

* على رأي البصريين في تقدير "قد" تكون جملة "ركب الفرس" حال.

* وعلى رأي مَنْ أنكر جعل الماضي حالاً، جعلها خبر.

= وقال الزجاج: حصرت صدورهم خبر بعد خبر. قال ابن عطية: يفرق بين تقدير الحال، وبين خبر مستأنف في قولك: جاء زيد ركب الفرس، إنك إن أردت الحال بقولك: ركب الفرس، قدرت "قد". وإن أردت خبراً بعد خبر لم تحتج إلى تقديرها.

(انظر: البحر المحيط ٤/٢٣٢، ٢٣٣) والمساعد لابن عقيل ١/٤٧، ومختصر ابن خالويه ص ٢٨، وانظر: تفسير الآية (٩٠) من سورة النساء في الكشف للزمخشري، وتفسير القرطبي، وروح المعاني للألوسي، ومعاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للأخفش، ومعاني القرآن للنحاس، وتفسير اللباب في علوم الكتاب لأبي حفص سراج الدين (٧٧٥هـ)، وتفسير البيضاوي، والتعالبي، وتفسير الخازن، ومفاتيح الغيب للفخر الرازي، والدر المصون، للسمين الحلبي).

(١) البيت من الطويل، في: الإنصاف ١/٢٥٣، وخزانة الأدب ٣/٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٧، وشرح التصريح ١/٣٣٦، والأشباه والنظائر ٧/٢٩، وشرح الأشموني ٢/٢١٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٦٧، والمقرب ١/١٦٢، وهمع الهوامع ١/١٩٤، وأوضح المسالك ٢/٢٢٧، وشواهد العيني ٣/٦٧، وشرح ابن عقيل ص ٣٦١، وأمالى ابن الحاجب ٢/٦٤٦، والأغاني ٥/١٦٩، ١٧٠.

وكذلك تظهر الثمرة في إثبات واو الحال مع "قد" وعدمها، نحو: جاء زيد وقد علاه الشيب. فجائز إثبات الواو وحذفها.

عليه، فإن الدارس بالخيار في الإتيان بواو الحال وتركها مع "قد".
ومن هنا أعُدُّ هذه المسألة من مسائل الخلاف ذات الثمرة للدرس النحوي وللدارس، فللدرس النحوي نجد أن الخلاف أتى بتراكيب ومعان جديدة في اللغة، تؤدي إلى تنمية الأساليب العربية. وأما بالنسبة للدارس فقد جعل الدارس بالخيار وفي سعة من أمره فيما يقبل عليه من أسلوب، طالما أنه صحيح وله وجه من العربية، ومحجوج به، دون اللجوء إلى الشك في المقدرة اللغوية للدارس.

والله أعلم.

٧- مسألة: (جواز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام)^(١)

أسلوب الاستثناء له ثلاثة أركان، مستثنى ومستثنى منه وأداة استثناء، والمشهور تقديم المستثنى منه ثم يليه أداة الاستثناء ثم المستثنى، والمستثنى اسم يُذكر بعد أداة الاستثناء مخالفاً لما قبلها في الحكم، نحو: ذهب المسلمون إلى الجمعة إلا رجلاً.

وأدوات الاستثناء هي: (إلا، غير، سوى، خلا، عدا، حاشا)، والمستثنى مع هذه الأدوات تختلف أحكامه الإعرابية حسب الأداة التي دخلت عليه، فالمستثنى بإلا له أحكام إعرابية ثلاثة، والمستثنى بغير وسوى له حكم واحد وهو الجر بالإضافة دائماً، أما خلا وعدا وحاشا فالمستثنى بها يجوز فيه النصب والجر، النصب على أنها أفعال والمستثنى مفعول به، والجر على أنها حروف جر، وهو مجرور بها.

هذا هو المشهور في أسلوب الاستثناء، لكن هل يجوز تقديم أداة الاستثناء على المستثنى منه، وجعلها في أول الكلام، هذا ما جاء الخلاف فيه وتعددت حوله الآراء، وذكر كل فريق رأيه واستدلّاه على ما ذهب إليه، وسأذكر ذلك؛ لمعرفة الفائدة من وراء هذا الخلاف على النحو التالي:

- ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام. واستدلوا لذلك من ثلاثة أوجه:

الأول: أن حرف الاستثناء أتى به وَصْلَةٌ للفعل، وتقوية له فلا يجوز تقديمه على ما يوصله.

الثاني: المستثنى يكون بدلاً من المستثنى منه، والبدل لا يتقدم على المبدل منه، فكذلك هاهنا.

(١) الإنصاف مسألة ٣٦، وشرح الرضي على الكافية ٢٠٩/١، والصبان ١٣٠/٢، وحاشية يس على التصريح ٤٢٨/١، والتبيين ص ٤٠٦، وائتلاف النصرة ص ١٧٥.

الثالث: أنه يلزم من التقديم عمل ما بعد إلا فيما قبلها، وذلك غير جائز، لأنها حرف نفي يليها الاسم والفعل كحرف الاستفهام، فكما أنه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله، فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها^(١).

- **وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام، نحو قولك: إلا طعامك ما أكل زيد، نص عليه الكسائي، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج في بعض المواضع. واستدلوا على جواز تقديمه أن العرب قد استعملته مقدا قال الشاعر:**

خَلَا أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا ... حَسِينَ بِهِ فَهِنَّ إِلَيْهِ شُوسٌ^(٢)

وقال الآخر :

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِيٌّ ... وَلَا خَلَا الْجَنِّ بِهَا إِنْسِيٌّ^(٣)

ولا يجوز ذلك عند البصريين؛ لأن البيتين ليس فيهما دليل، لأن قبل البيت الأول

قول الشاعر:

إِلَى أَنْ عَرَّسُوا وَأَغَبَّ مِنْهُمْ ... قَرِيْبًا مَا يُحَسُّ لَهُ حَسِيْسٌ^(٤)

خَلَا أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا

وأما البيت الثاني، فتقديره: وبلدة ليس بها طوري ولا إنسي خلا الجن، فحذف إنسياً فأضمر المستثنى منه، وما أظهره تفسير لما أضمره. وقيل تقديره ولا بها خلا إنسي الجن، فبها مقدرة بعد لا وتقديم الاستثناء فيه للضرورة فلا يكون فيه حجة.

(١) الإنصاف مسألة ٣٦، والتبيين ص ٤٠٦، ٤٠٧. وقال العكبري في شرح اللمع ص ٩٦: " ... وحجتهم - أي البصريين - أن العامل هنا ضعيف؛ لأن "إلا" ليس من شأنها أن توصل الأفعال الضعيفة، وإنما دخلت لمعنى الاستثناء فهي كـ "ما" النافية، وواو العطف.

(٢) البيت من الوافر، لأبي زيد الطائي، حرملة بن المنذر. انظر: ديوانه ص ٩٦، والإنصاف ٢٧٣/١، والتبيين ص ٤٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٥٤، وأمالي القالي ١/١٧٤، والخصائص ٢/٤٣٨، والمحتسب ٢/٢٦٩، ١٢٣/٧٦، وأمالي ابن الشجري ١/٣٨٨، ٩٧، والصحاح في اللغة ١/١٣٠، والمقتضب ١/٢٤٥، وائتلاف النصره ص ١٧٥، ومجالس ثعلب ص ٤٨٦، ومجاز القرآن ٢/٢٨، ١٣٨.

(٣) البيت للعجاج، انظر: ديوانه ص ٢٢٦، والإنصاف ١/٢٧٤، وشرح الرضي على الكافية ٢/٨٤، وهمع الهوامع ٢/٢٦١، والأصول لابن السراج ١/٣٠٥، وخزانة الأدب ٣/٣١١، والتبيين ص ٤٠٧، وائتلاف النصره ص ١٧٥.

(٤) انظر الهامش رقم (٢) في نفس الصفحة.

رأي الباحث وثمره الخلاف:

أرى - والله أعلم - أن الخلاف في هذه المسألة قد أفاد اللغة العربية عامة، والدرس النحوي خاصة، حيث نتج عنه ثمرة ربما يُستفاد منها، في كثرة الأساليب اللغوية وتنميتها؛ حيث يوجد للخلاف فيها شواهد عربية مشهود لقائلها بالاحتجاج بشعرهم، وإن كان للضرورة، لأن ذلك يعمل على توسيع القواعد اللغوية، وجواز بعض التراكيب التي لها سند من شعر أو نثر، طالما أنها غير مستهجنة، لأن اللغة كلها ما هي إلا جمع من أقوال العرب واستشهادات من القرآن والشعر، فإذا وُجد ما يوافق أقوالهم فلا بأس وإن كان من قبيل الشاهد الواحد، كما فعل الكوفيون.

والله أعلم.

٨- مسألة: (نداء الاسم المحلى بـ "أل")^(١)

المنادى هو الاسم العلم المفرد، سواء كان معرفة أو نكرة مقصودة، أو غير مقصودة، أو مضافاً أو شبيهاً بالمضاف. لذلك لا ينادى الضمير سواء المخاطب أو الغيبة أو التكلم، وإن جَوَّزَ البعض مع الندرة^(٢). ولا ينادى اسم الإشارة المتصل بحرف الخطاب، نحو يا ذاك. قال سيبويه: ولا ينادى مضاف لكاف الخطاب، لأن المنادى حينئذ غير من له الخطاب، فكيف ينادى من ليس بمخاطب؟. ولا ينادى ما فيه "أل" العهدية، ولا التي للغلبة، ولا للمح الأصل، فإذا نودي هذا النوع حُذفت منه "أل"، مثل قول الشاعر:

إِنَّكَ يَا حَارِثُ نَعَمَ الْحَارِثُ^(٣)

ولا ينادى المعرف بـ "أل" إلا في الضرورة، لأن في ذلك جمعاً بين أداتي تعريف، ما عدا اسم "الله" فيجوز نداءه، فيقال يا الله، وذلك لأن "أل" من بنية الكلمة. وكذلك يجوز نداء المسمّى عن طريق الحكاية، مثل "يا الرجل أقبل" فإذا ناديته قلت: "يا الرجل قائم أقبل"، وأشار إلى ذلك ابن مالك في ألفيته قائلاً:

وباضطرارٍ خُصَّ جمعُ "يا" و "أل" إلا مع "الله" ومحكي الجُمَلِ

لكن انحصر الخلاف في نداء الاسم المحلى بـ "أل" حيث جَوَّزَ البعض في حين منعه الآخرون، وسأذكر الآراء والحجج؛ للخروج بالثمرة المرجوة من هذا الخلاف على النحو التالي:

- ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز نداء ما فيه الألف واللام نحو يا الرجل ويا الغلام، واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الألف واللام تفيد التعريف ويا تفيد التعريف وتعريفان في كلمة لا يجتمعان، ولهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف

(١) الإنصاف مسألة ٤٦، والتصريح ٢/٢١٦، والصبان ٣/١٢٥، والمفصل لابن يعيش ١٧١، والكتاب ١/٣١٠، والرضي على الكافية ١/١٢٨ - ١٣٢، وأسرار العربية ص ٩٣، وحاشية الخصري ٢/٧٥.

(٢) همع الهوامع ٢/٢٣، شرح ابن عقيل ٣/٢٦٣ - ٢٦٥.

(٣) المراجع السابقة.

العلمية في الاسم المنادى العلم نحو يا زيد، بل يُعَرَّى عن تعريف العلمية ويُعرَّف بالنداء؛
لئلا يُجمَع بين تعريف النداء وتعريف العلمية، وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء
وتعريف العلمية فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام أولى، وذلك
لأن تعريف النداء بعلامة لفظية وتعريف العلمية ليس بعلامة لفظية وتعريف الألف واللام
بعلامة لفظية كما أن تعريف النداء بعلامة لفظية وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء
وتعريف العلمية وأحدهما بعلامة لفظية والآخر ليس بعلامة لفظية فلأن لا يجوز الجمع
بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام وكلاهما بعلامة لفظية كان ذلك من طريق
الأولى.

وقد استثنى البصريون شيئين: أحدهما: اسم "الله" فيجوز نداءه، فيقال يا الله،
وذلك لأن "أل" من بنية الكلمة. والثاني: الجملة المسمَّى بها عن طريق الحكاية، مثل
"يا الرجل قائم" فإذا ناديته قلت: "يا الرجل قائم أقبل"^(١).

- **وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام، واحتجوا بأن قالوا: الدليل**
على أنه جائز أنه قد جاء ذلك في كلامهم، قال الشاعر:

فديتك يا التي تيمت قلبي ... وأنت بخيلة بالودِّ عني^(٢)

وقول الآخر:

فيا الغلامان اللذان فرا ... إياكما أن تكسباني شرًّا^(٣)

فقال: يا التي فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام فدل على جوازه، وقال:
يا الغلامان، فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام. والذي يدل على صحة ذلك أنا
أجمعنا على أنه يجوز أن نقول في الدعاء: يا الله اغفر لنا والألف واللام فيه زائدان فدل على
صحة ما قلناه.

(١) همع الهوامع / ، وأسرار العربية ص ٢٠٨-٢١٢، وشرح ابن عقيل ٣/٢٦٣-٢٦٥.

(٢) البيت من الوافر، بلا نسبة في: الأصول لابن السراج ٣/٣٣٦، والإنصاف ١/٣٣٦، ٣٣٨، والكتاب ١/١٣٢،
والمقتضب ١/٢٥٥، واللباب ١/٣٣٥، والمفصل ١/٦٦، وهمع الهوامع ٢/٤٧، واللسان ١٥/٢٣٩ (لتا).

(٣) البيت من الرجز، وبلا نسبة في: أسرار العربية ص ٢٣٠، والإنصاف ١/٣٣٦، وخزانة الأدب ٢/٢٩٤، وشرح
ابن عقيل ص ٥١٨، وشرح المفصل ٢/٩، والمقتضب ٤/٢٤٣، وهمع الهوامع ١/١٧٤، وتاج العروس (الياء).

ورد ابن الأنباري على هذين الاستشهادين، فعلى الأول قال: (فإنما جُمع بين يا والألف واللام؛ لأن الألف واللام في الاسم الموصول ليسا للتعريف؛ لأنه إنما يتعرف بصلته لا بالألف واللام، فلما كانا فيه زائدين لغير التعريف جاز أن يجمع بين يا وبينهما).

وأما القول الآخر: فالتقدير فيه فيا أيها الغلامان فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه لضرورة الشعر وما جاء للضرورة لا يورد نقضا. فإن قيل فقد قالوا يا الله فجمعوا بين يا والألف واللام قيل إنما جاز أن يجمعوا بينهما لوجهين:

أحدهما أن الألف واللام عوض عن حرف سقط من نفس الاسم فإن أصله إله فأسقطوا الهمزة من أوله وجعلوا الألف واللام عوضا منها والذي يدل على ذلك أنهم جوزوا قطع الهمزة ليدلوا على أنها قد صارت عوضا عن همزة القطع فلما كانت عوضا عن همزة القطع وهي حرف من نفس الاسم لم يمتنع أن يجمعوا بينهما.

والوجه الثاني أنه إنما جاز في هذا الاسم خاصة لأنه أكثر في استعمالهم فحذف على ألسنتهم فجوزوا فيه ما لا يجوز في غيره^(١).

وذكر ابن عقيل في ألفيته أنه لا يجوز الجمع بين "يا" و "أل" إلا للضرورة^(٢).

رأي الباحث وثمره الخلاف:

أرى أن الخلاف في هذه المسألة ربما يكون له حظ من النظر؛ والقول بجواز الجمع بين "يا" و "أل" وإن كان مختصاً بالضرورة إلا أن بعض النحاة أجازوه، معتمدين على ما لديهم من استشهادات شعرية، وهي أدلية نقلية تدل على ما ذهبوا إليه، وإن كان قليل الاستعمال، إلا أنه يُعمل به، وهو دليل على التوسيع في الأساليب، وهذا أمر لا بأس به، حيث تحتل اللغة الرأي وضده طالما أنهما لا يتصادمان. والله اعلم.

٩- مسألة: (العطف بـ "لكن" بعد الإيجاب)^(١)

(١) أسرار العربية ص ٢١٠ .

(٢) شرح ابن عقيل ٣/٢٦٥ .

(١) الإنصاف مسألة ٦٨، وشرح المفصل ٧٩/٨، وأسرار العربية ص ٦٧ وما بعدها، وجمع الهوامع ٣/١٢٥ .

المشهور أن حروف العطف تسعة أحرف، وهي: (الواو والفاء وثم وأو ولا وبلى ولكن وأم وحتى) والواو هي أم الباب؛ لأن الواو لا تدل على أكثر من الاشتراك فقط وأما غيرها من الحروف فيدل على الاشتراك وعلى معنى زائد فإذا كانت هذه الحروف تدل على زيادة معنى ليس في الواو صارت الواو بمنزلة الشيء المفرد وباقي الحروف بمنزلة المركب والمفرد أصل للمركب. فأما الفاء، فإنها تفيد الترتيب والتعقيب. و**ثُمَّ** تفيد الترتيب والتراخي. و **أَوْ** تفيد الشك والتخيير والإباحة. و **لَا** تفيد النفي. و **بَل** تفيد الانتقال من صيغة إلى صيغة أخرى. وأما **أَمْ** فتكون على ضربين متصلة ومنقطعة ف أما المتصلة فتكون بمعنى أي نحو: أزيد عندك أم عمرو؟ أي أيهما عندك، وأما المنقطعة فتكون بمنزلة بل والهمزة، كقولهم: أنها لإبل أم شاء؟ والتقدير فيه بل أي شاء. كأنه رأي أشخاصا فغلب على ظنه أنها إبل فأخبر بحسب ما غلب على ظنه ثم أدركه الشك فرجع إلى السؤال والاستثبات فكأنه قال بل أي شاء، ولا يجوز أن تقدر بل وحدها والذي يدل عليه قوله تعالى: (أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ) (الطور، آية: ٣٩) ولو كان بمعنى بل وحدها لكان التقدير بل له البنات ولكم البنون، وهذا كفر فدل على أنها بمنزلة بل والهمزة.

ولكن تفيد الاستدراك وإنما تعطف في النفي دون الإثبات، وقيل: تعطف في النفي والإثبات معاً، مثل "بل". وهذا ما وقع الخلاف فيه في العطف ولكن بين النحويين، وقد منع قوم العطف بها في الإيجاب وأجازوه آخرون، وذلك تبعاً لما أورده وما استند إليه كل فريق من حجج واستدلالات، وسأورد الآراء والحجج للخروج بالفائدة على النحو التالي:

- ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف بـ"لكن" في الإيجاب، فإذا جئ بها في الإيجاب وجب أن تكون الجملة التي بعدها مخالفة للجملة التي قبلها، نحو: أتاني زيد لكن عمرو لم يأت، وما أشبه ذلك وأجمعوا على أنه يجوز العطف بها في النفي^(٢).

واحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إنه لا يجوز العطف بها بعد الإيجاب، وذلك لأن العطف بها في الإيجاب إنما يكون في الغلط والنسيان، ألا ترى أنك لو عطفت بها بعد الإيجاب لكنت تقول: جاءني زيد لكن عمرو، فكنت تثبت للثاني ولكن الجيء الذي أثبتته للأول،

(٢) الإنصاف مسألة ٦٨ .

فَيُعَلِّمُ أَنَّ الْأَوَّلَ مَرْجُوعٌ عَنْهُ كَالْعَطْفِ بِـ "بَل" فِي الْإِيجَابِ نَحْوَ جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو. وَإِذَا كَانَ الْعَطْفُ بِـ "لَكِنْ" فِي الْإِيجَابِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْغَلَطِ وَالنَّسْيَانِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَعْنَى عَنْهَا بِـ "بَل" فِي الْإِيجَابِ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى تَكْثِيرِ الْحُرُوفِ الْمَوْجِبَةِ لِلْغَلَطِ، وَقَدْ يَسْتَعْنَى بِالْحَرْفِ عَنِ الْحَرْفِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ إِذَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ... وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهَا مُخَالَفَةٌ لِمَا قَبْلَهَا لِيَكُونَ خَبْرَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ^(١).

قال الزمخشري: (لكن هي للاستدراك، توسطها بين كلامين متغايرين نفيًا وإيجابًا، فتستدرك بها النفي بالإيجاب والإيجاب بالنفي، وذلك قولك: ما جاءني زيد لكن عمرًا جاءني، وجاءني زيد لكن عمرًا لم يجم، والتغاير في المعنى بمنزلة في اللفظ، كقولك: فارقي زيد لكن عمرًا حاضر، وجاءني زيد لكن عمرًا غائب، وقوله تعالى: (وَلَوْ أَرَأَيْتُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأُمْرِ وَعَصَيْتُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ) (الأَنْفَالُ، آيَةٌ ٤٣) على معنى النفي وتضمنين ما أراكمهم. وتخفف فيبطل عملها كما يبطل عمل "إن" و"أن" وتقع في حروف العطف.

وقال ابن يعيش في شرح المفصل: (اعلم أنهم قد يخففون لكن بالحذف لأجل التضعيف، كما يخففون إن وأن، فيسكن آخرها كما يسكن آخرهما، لأن الحركة إنما كانت لالتقاء الساكنين، وقد زال أحدهما فبقي الحرف الأول على سكونه، ولا نعلمها أعملت مخففة، كما عملت "إن" وذلك أن شبهها بالأفعال بزيادة لفظها على لفظ الفعل، فلذلك لما خففت وأسكن آخرها بطل عملها، إلا أن معنى الاستدراك باق على حاله، ولذلك دخلت في باب العطف، إذ كان حكمها أن تقع بين كلامين متغايرين وهي في العطف كذلك. قال أبو حاتم: إذا كانت لكن بغير واو في أولها فالتخفيف فيها هو الوجه نحو: (لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) (النِّسَاءُ، آيَةٌ: ١٦١) ونحوه؛ لأنها بمنزلة بل من جهة أنها لا تدخل عليها الواو؛ لأنها من حروف العطف، وإذا كانت الواو في أولها فالتشديد فيها هو الوجه وإن كان الوجهان جائزين فيها. وكان يونس يذهب إلى أنها إذا خففت لا يبطل عملها ولا تكون حرف عطف بل تكون عنده مثل "إن" و"أن"، فكما أنهما للتخفيف لم يخرجهما عما

(١) الإنصاف مسألة ٦٨ .

كانا عليه قبل التخفيف، فكذلك لكن، فإذا خففت قلت: ما جاءني زيد لكن عمرو، فعمرو مرتفع بلكن، والاسم مضمّر محذوف كما في قوله:

ولكن زنجي عظيم المشافر^(١)،^(٢)

وقال في الهمع: (لكن للاستدراك فإن وليها جملة فغير عاطفة بل حرف ابتداء سواء كانت بالواو، نحو: (وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ) (الزخرف، آية: ٧٦) أو بدونها كقوله:

إِنَّ ابْنَ وِرْقَاءَ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ^(٣)

والبصريون منعه؛ لأنه لم يُسمع فيتعين كونها حرف ابتداء بعده الجملة، فيقال: لكن عمرو لم يقم، (وَألا تقترن بالواو) فإن اقترنت به فحرف ابتداء؛ لأن العاطف لا يدخل على عاطف، نحو: ما قام زيد ولكن عمرو، وقيل: لا تكون عاطفة معه، أي مع المفرد (إلا بها) أي بالواو، قاله ابن خروف^(٤). وقال ابن أبي الربيع^(٥): هي عاطفة جملة على جملة (مالم تقترن بالواو) أو وليها (مفرد فشرطها تقدم نفى أو نهي) نحو: ما قام زيد لكن عمرو^(٦).

- **وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف بـ "لكن" في الإيجاب، نحو: أتاني زيد لكن عمرو. واحتجوا بأن قالوا أجمعنا على أن "بل" يجوز العطف بها بعد النفي والإيجاب، فكذلك لكن وذاك لاشتراكهما في المعنى، ألا ترى أنك تقول: ما جاءني زيد لكن عمرو، فتثبت الجحى للثاني دون الأول، كما لو قلت: ما جاءني زيد بل عمرو فتثبت الجحى**

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨/٧٩، ٨٠.

(٢) البيت من بحر البسيط، وهو للفرزدق وصدده: فلو كنت ضيباً عرفت قرابتي * والاسْتشهاد به على أن اسم لكن محذوف تقديره ولكنك، وقوله: زنجي عظيم المشافر هو الخبر، وكما كان ذلك في لكن المشددة، الباقية على حالها، فإنه يكون في لكن إذا حذف أحد نونيهما وخففت.

(٣) البيت من البسيط، وقائله زهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٣٠٦، وشرح التصريح ١٤٧/٢، وأوضح المسالك ٣٨٥/٢، وشرح الأشموني ٤٢٧/٢، وهمع الهوامع ١٣٧/٢، ومغني اللبيب ٢٩٢/١، والجنى الداني ص ٥٨٩، واللمع ص ١٨٠.

(٤) ابن خروف سبقت ترجمته في ص (٢١٩) من هذا البحث.

(٥) سبقت ترجمته ص (١٥٧) من هذا البحث.

(٦) همع الهوامع ١٣٧/٢.

لثاني دون الأول، فإذا كانا في معنى واحد وقد اشتركا في العطف بهما في النفي فكذلك في الإيجاب^(١).

وقد رد ابن الأنباري على ما ذهب إليه الكوفيون قائلاً: (... إنما شاركت لكن بل في النفي دون الإيجاب؛ لأن مشاركتها لها في النفي صواب وليس على سبيل النسيان والغلط ألا ترى أنك إذا قلت في النفي ما جاءني زيد لكن عمرو لم توجب نسيانا ولا غلطا، كما لو قلت: ما جاءني زيد بل عمرو، وإذا كان استعماله في النفي لا يوجب نسيانا ولا غلطا فتكثير ما هو صواب لا يُنكر بخلاف استعماله في الإيجاب فإنه يوجب النسيان والغلط والنسيان والغلط إنما يقع نادرا قليلا فاقصر فيه على حرف واحد وهو بل ثم ليس من ضرورة تشارك لكن وبل في بعض الأحوال مشاركتها في كل الأحوال ألا ترى أن بل لا يحسن دخول الواو عليها ولا يقال وبل، و "لكن" يحسن دخول الواو عليها فيقال ولكن، قال الله تعالى: (وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا) (البقرة، آية: ١٠٢) في قراءة من قرأ بالتخفيف^(٢)، وكذلك قوله: (وَلَكِنَّ الْبِرَّ) (البقرة، آية: ١٧٧).

(١) همع الهوامع ١٤٨/٣.

(٢) قال في الدر المصون: قرأ ابنُ عامر والكسائي وحمزة بتخفيف «لكن» ورفع ما بعدها، والباقون بالتشديد والنصب وهو واضح. وأمَّا القراءة الأولى فتكون «لكن» مخففة من الثقيلة، جاء بها لمجرد الاستدراك، وإذا خُفِّتْ لم تُعْمَلْ عند الجمهور، ونُقِلَ جواز ذلك عن يونس والأخفش. وهل تكون عاطفة؟ الجمهور على أنها تكون عاطفة إذا لم يكن معها الواو، وكان ما بعدها مفرداً، وذهب يونس إلى أنها لا تكون عاطفة وهو قوي، فإنه لم يُسْمَعْ من لسانهم: ما قام زيد لكن عمرو، وإن وُجِدَ ذلك في كتب النحويين فمن تمثيلاتهم، ولذلك لم يُمَثَّلْ بها سيبويه إلا مع الواو وهذا يدل على نفيه. وأمَّا إذا وقعت بعدها الجملة فتارة تقترب بالواو وتارة لا تقترب. وقال الكسائي والفراء: «الاختيارُ تشديدها إذا كان قبلها واو، وتخفيفها إذا لم يكن» وهذا جنوحٌ منهما إلى القول بكونها حرفَ عطفٍ.

قال أبو حيان: (.. واستعمال لكن هنا حسن، لأنها بين نفي وإثبات. وقرئ: ولكن بالتشديد، فيجب إعمالها، وهي قراءة نافع وعاصم وابن كثير وأبي عمرو. وقرئ: بتخفيف النون ورفع ما بعدها = = بالابتداء والخبر، وهي قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي. وقال الكسائي والفراء: الاختيار، التشديد إذا كان قبلها واو، والتخفيف إذا لم يكن معها واو، وذلك لأنها مخففة تكون عاطفة، ولا تحتاج إلى واو معها كـ "بل": فإذا كانت قبلها واو لم تشبه بل، لأن بل لا تدخل عليها الواو، فإذا كانت لكن مشددة عملت عمل إن، ولم تكن عاطفة). انظر: الدر المصون ١/١٦٥، والبحر المحيط ١/٤٢٥، وتفسير البغوي ١/١٢٦، وتفسير البيضاوي ١/١٤٠، وتفسير الرازي ٢/٢٥٣، ٢٥٢.

والشواهد على ذلك من كتاب الله وكلام العرب مما لا يحصى كثرة، وذلك لا يوجد البتة في "بل" فدل على ما قلناه^(١).

رأي الباحث وثمره الخلاف:

القارئ لهذه المسألة الخلافية يلحظ أمراً مهماً، وهو أن الخلاف كله منصب على الحرف "لكن" وهو حرف نادر البناء لا مثال له في الأفعال ولا الأسماء، وله شبه بالحرف "بل" في العطف، وكذلك تخفيفه وتشديده.

وأرى ان للخلاف في هذه المسألة ثمرة تعود على الدرس النحوي، وتظهر هذه الثمرة في الواو، فإذا جات لكن قبلها واو فهي مشددة، ولا تكون عاطفة؛ لأنها تعمل عمل "إن"، قال تعالى: (وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ) (الأنفال، آية: ١٧) وإذا جاءت بدون الواو فهي مخففة، وعليه تكون عاطفة.

وتظهر الثمرة كذلك في أن "لكن" المشددة والخفيفة سيان في الاستدراك، وأن ما بعدهما مخالفا لما قبلهما فالخفيفة يوجب بها بعد نفي ويشرك الثاني والأول في عمل العامل؛ لأنها عاطفة مفردا على مفرد، فتشرك بينهما في الإعراب الذي أوجبه العامل، وليس كذلك المشددة؛ فإنها تدخل على جملة تصرفها إلى الاستئناف، ولشبهها بالخفيفة لا يكون ما بعدها إلا مخالف لما قبلها مغايراً له وتقع بعد النفي والإثبات، فإن كان ما قبلها موجباً كان ما بعدها منفيًا، وإن كان ما قبلها منفيًا كان ما بعدها موجبًا؛ لأن ما بعدها كلام مستغن فمعناه ينبئ عن المغايرة، ولا حاجة إلى الأداة النافية، بل إن كان فحسن وإن لم يكن فلا ضرورة إليه، قال تعالى: (وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى) (الأنفال، آية: ١٧) وقال تعالى: (وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ) (الحج، آية: ٢). والله أعلم.

١٠ - مسألة: (تعدد صور تعريف العدد وتمييزه)^(١)

(١) الإنصاف مسألة ٦٨ .

(١) الإنصاف مسألة ٤٣، وشرح الأشموني ٢٣٠/١، والصبان ١/١٨٠.

المشهور أنه إذا قُصِدَ تعريف العدد إذا كان مفرداً، أي غير مضاف ولا مركب، دخلت عليه "أل" سواء كان العدد واحداً أو أكثر، كالعشرون رجلاً، والثلاثة والأربعون رجلاً، والعشرة والمائة بغير.

أما إذا كان مضافاً، فتدخل "أل" على المضاف إليه فقط، نقول: ثلاثة الدراهم، ومائة الدرهم، وثلاث المائة وأربعة الآلاف.

وإذا كان مضافاً إلى المضاف، فتدخل على المضاف إليه الأخير، نقول: ثلاثمائة الألف، وثلاثمائة ألف الدرهم، وثلاثمائة ألف الف الدرهم، فإذا كان العدد مضافاً وأردت تعريفه عرفت الآخر، وهو المضاف إليه، فيصير الأول مضافاً إليه إلى معرفة، فتقول ثلاثة الأثواب، ومائة الدرهم، وألف الدينار، وليس خلافاً في أن هذا صحيح وأنه من كلام العرب^(٢)، ومنه قول الشاعر:

مَا زَالَ مُذْ عَقَدْتَ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ^(٣)

وقوله:

وَهَلْ يُرْجَعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَنَا ثَلَاثُ الْأَثَابِي وَالِدِيَارُ الْبَلَاغِ^(٤)

أمّا إذا كان العدد مركباً دخل التعريف على الجزء الأول، نحو: الأحد عشر درهماً. لكن اعترض بعض النحاة وقالوا بدخول "أل" على جزأي المركب، وهذا هو موطن الخلاف في المسألة؛ وأجازوا قول: الأحد عشر درهماً، والأحد عشر الدرهم. وسأعرض رأي الفريقين وأدلة كل منهما للخروج بفائدة من هذه المسألة، على النحو التالي:

- ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقال في خمسة عشر درهماً: الخمسة عشر درهماً والخمسة عشر الدرهم؛ لأنه لا يجوز إدخال الألف واللام في العشر ولا في الدرهم،

(٢) شرح الأشموني ٩٠/١، ٩١، والمخصص ٥ / ٢٠٩-٢١٠، واللمع ص ١٦٦.

(٣) البيت للفرزدق، وهو من الطويل، انظر: المفصل ٩٦/١، خزانة الأدب ١٩٧/١، والمقتضب ٩٦/١، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٧٦٧/٢، وشرح الأشموني ٩٠/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٨٤، ٨٥، واللسان ٦٦/٦،

(٤) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة، انظر: المفصل ١١٥/١، والمخصص ٥/٢١٠، ١٩٥، والمقتضب ١/٢٣٨، ٩٦، واللسان ٦٦/٦ مادة (خمس).

وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال الخمسة عشر درهما بإدخال الألف واللام على الخمسة وحدها^(١).

- واحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إنه لا يجوز دخول الألف واللام إلا على الاسم الأول لأن الاسمين لما ركب أحدهما مع الآخر تنزلاً منزلة اسم واحد، وإذا تنزلاً منزلة اسم واحد فينبغي أن لا يجمع فيه بين علامتي تعريف وأن يلحق الاسم الأول منهما لأن الثاني يتنزل منزلة بعض حروفه، وكذلك عرّف العرب الاسم المركب، قال ابن أحمّر:

تفقاً فوقه القلع السواري وجن الخازباز به جنونا^(٢)

فقال الخازباز فأدخل الألف واللام على الاسم الأول ولم يكرره فيقول الخازالباز ولم يحك ذلك عنهم في شعر ولا في كلام والخازباز هاهنا أراد به صوت الذباب.

وإنما لم يجوز دخول الألف واللام على درهم؛ لأنه منصوب على التمييز، والتمييز لا يكون إلا نكرة وإنما وجب أن يكون نكرة لأن الغرض أن يميز المعدود به من غيره، وذلك يحصل بالنكرة التي هي الأخف فكانت أولى من المعرفة التي هي الأثقل^(٣).

- **وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول الألف واللام على الجزء الأول والثاني، وشبهوا ذلك بالحسن الوجه فقالوا:** الثلاثة الأثواب والخمسة الدراهم، كما تقول هذا الحسن الوجه، ولا يختلفون في هذا. واستدلوا على ذلك بقولهم: إنما قلنا ذلك لأنه قد صح عن العرب ما يوافق مذهبنا ولا خلاف في صحة ذلك عنهم^(٤).

فأما الفارسي فقال روى أبو زيد فيما حكاه أبو عمر عنه أن قوماً من العرب غيّر فصحاء يقولونه ولم يقولوا النصف الدرهم ولا الثلث الدرهم فامتناعه من الاطراد يدل على

(١) الإنصاف مسألة ٤٣، والتبيين ص ٤٣٤، وشرح المفصل ٣٣/٦، وشرح الأشموني ١٦/١٨٧، وشرح الرضي ٣/٣١٠.

(٢) البيت من الوافر، لعمر بن أحمّر الباهلي، انظر: شرح المفصل ٤/١٢٠، وخرانة الأدب ٦/٤٠٣، ومجمع المثال، المثل رقم ١٣٢٧، والإنصاف ١/٣١٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٨٣، ٨٤، والاتباع والمزاج ١/٤٧، وفقه اللغة ١/٣٤، والصاحح ١/٦٣، وتاج العروس ١/١٧٩.

(٣) الإنصاف ١/٣١٣ - ٣١٥، شرح الرضي على الكافية ٣/٣٠٩، ٣١٠، وشرح الأشموني ١/٩١، وحاشية الصبان ١/٣٨١ - ٣٨٣.

(٤) الإنصاف ١/٣١٣، واللباب ١/٣٢٦.

ضعفه^(١). قال ابن الأنباري: "وإذا صح ذلك النقل وجب المصير إليه واعتمادهم في هذه المسألة على النقل؛ لأن قياسهم فيها ضعيف جدا^(٢)."

وقد نقل الصبان في حاشيته نظم العلامة الأجهوري في هذه المسألة قائلاً:

وعدداً تريدُ أن تُعرِّفاً فألٌ بجزئيه صلنَ إن عُطفاً
وإن يَكُنْ مُركَّباً فالأول وفي المضافِ عكسُ هذا يُفعلُ
وخالفَ الكوفيُّ في الأخيرِ فعَرَّفَ الجزأينِ يا سَميري^(٣)

رأي الباحث وثمره الخلاف:

تظهر ثمرة الخلاف فيما أرى في نية العطف في المركب، وأدلل على ذلك بما يلي:

لو قلنا: أخذت الأحد العشر درهما.

- المثال لا يصح عند البصريين تعريف الجزء الثاني منه. أما عند الكوفيين فصحيح على نية العطف؛ لأنه هو المراد عندهم؛ لأنهما اسمان في الحقيقة، ولذلك بنيا، ويدل عليه إجازتهم ثلاثة عشر وأربعة عشر وتاء التأنيث لا تقع حشواً، فلولا ملاحظة العطف لما جاز ذلك .

- أما على قولهم: الأحد العشر الدرهم، فلا يجوز تعريف الدرهم عند البصريين؛ لأنه تمييز، والتمييز دائماً نكرة منصوب. وعند الكوفيين يجوز.

وأرى أن الأسلوب العربي يحتمل الرأيين معاً، وقد استعمل بعض العرب ما ذهب إليه الكوفيون من تعريف الجزأين وذلك قياس عندهم، وإن كان ضعيفاً إلا أنه مقبول مع ضعفه. أما تعريف الجزأين والتمييز، فهو قبيح وقياس عند الكسائي والفرّاء فقط من الكوفيين، وورد ذلك في معاني القرآن للفرّاء، حيث قال: "ويجوز ما فعلت الخمسة العشر" ثم قال: وإن شئت أدخلت الألف واللام -أيضاً- في الدرهم الذي يخرج مفسراً، فتقول: ما فعلت الخمسة العشر الدرهم"^(١).

(١) المخصص لابن سيده ٥/٢١٠.

(٢) الإنصاف ١/٣١٣.

(٣) حاشية الصبان ١/٣٨١.

(١) معاني القرآن للفرّاء ٢/٣٣، ٣٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٧٩.

وزاد ابن مالك في شرح الكافية: "وقد يعرف الصدر والعجز على ضعف، وجاز ذلك مع أنهما كاسم واحد؛ لأن الإفراد فيهما، ملحوظ من قِبَلِ أنه اغتفر فيهما لتوالي ست حركات في "أحد عشر". و"أربعة عشر" و"ثمانية عشر". وتوالي خمس حركات في "ثلاثة عشر" فما فوقها سوى "أربعة عشر" و"ثمانية عشر" فكما لحظ فيهما الإفراد من هذا الوجه جاز أن يلحظ من وجه آخر"^(٢).

وعليه، فإن هذا الخلاف في هذه المسألة خرجنا منه بثمره يعود نفعها على اللغة والدارس على حد سواء، فتزيد في اللغة تركيباً لغوياً جديداً له أدلته التي يستند إليها، وتزيد معه المفردات والمعاني. وأما الدارس فيستفيد منها أن أصبح الطريق أمامه مفتوحاً للتعبير في مسألة العدد بما يريد من التعريف للجزأين أو لأحدهما، وكذلك تعريف التمييز أو تركه على أصله، فكل ذلك تحتمله اللغة العربية، ويقول به من لهم اليد الطولى فيها.

والله اعلم.

وأكتفي بهذه المسائل العشر السابقة - خوف الإطالة - وأذكر مسائل أخرى تظهر فيها الثمرة والفائدة في تنمية الأساليب اللغوية، ويستفيد منها الدارس والدرس النحوي على حد سواء، ولا يُخْتَلَفُ على فائدتها بالنسبة للغة العربية، وسأذكر مصادر هذه المسائل لمن أراد الرجوع إليها، ومن هذه المسائل ما يلي:

(٢) المصدر السابق.

- (١) مسألة (جواز صرف أفعال التفضيل لضرورة الشعر)^(١).
- (٢) مسألة (منع صرف المصروف للضرورة)^(٢).
- (٣) مسألة (هل يوقف بنقل الحركة على المنصوب المحلى بأل الساكن ما قبله)^(٣).
- (٤) مسألة (ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه)^(٤).
- (٥) مسألة (جواز ترخيم الاسم الثلاثي)^(٥).
- (٦) مسألة (ترخيم الرباعي الذي سكن ثلثه)^(٦).
- (٧) مسألة (ندبة النكرة والأسماء الموصولة)^(٧).
- (٨) مسألة (إلقاء الندبة على الصفة)^(٨).
- (٩) مسألة (إضافة الاسم إلى اسم يوافق في المعنى)^(٩).
- (١٠) مسألة (توكيد النكرة توكيداً معنوياً)^(١٠).

-
- (١) الإنصاف مسألة ٦٩، حاشية الصبان ٢٣٣/٣، والتصريح ٢٨٦/٢، والرضي على الكافية ٣٣/١، والمفصل لابن يعيش ص ٨٣.
 - (٢) الإنصاف مسألة ٧٠، وحاشية الصبان ٣٣٣/٣، والتصريح ٢٨٧/٢، وشرح المفصل ٨١، والرضي على الكافية ٣٤/١.
 - (٣)
 - (٤) الإنصاف مسألة ٤٨، الصبان ١٥٠/٣، والتصريح ٢٣٢/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٣٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ص ١٨٥، وأسرار العربية ٩٦.
 - (٥) الإنصاف مسألة ٤٩، والتصريح ٢٣٤/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٣٦/١، والصبان ١٤٩/٣، والمفصل لابن يعيش ١٨٥.
 - (٦) الإنصاف مسألة ٥٠، والتصريح ٢٣٤/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٣٦/١، والصبان ١٤٩/٣، والمفصل لابن يعيش ١٨٥، وأسرار العربية ص ٩٥ لندن.
 - (٧) الإنصاف مسألة ٥١، والتصريح ٢٣٩/٢، والصبان ١٤٤/٣، والرضي على الكافية ١٤٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٧٨.
 - (٨) الإنصاف مسألة ٥٢، والتصريح ٢٣٠/٢، والصبان ١٤٥/٣، والرضي على الكافية ١٤٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٧٨.
 - (٩) الإنصاف مسألة ١٦، وشرح التصريح ٤٠/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٦٣/١ - ٢٦٦، والارتشاف، والتذييل. وحاشية الصبان ٢ / .
 - (١٠) الإنصاف مسألة ٦٣، والصبان على الأشموني ١٥٦/٢، والرضي على الكافية ٣١٠/١، وشرح ابن عقيل ١٦٦/٢.

(١١) مسألة (العطف على الضمير المخفوض بعد إعادة الخافض)^(١).

(١٢) مسألة (نقل حركة همزة الوصل للساكن قبلها)^(٢).

وهذا ما استطعت جمعه من المسائل التي رأيت - من وجهة نظري - أنها تنطوي على فائدة للغة العربية ودارسيها.

والله أعلم.

(١) الإنصاف مسألة ٦٥، والصبان ٩٩/٣، والتصريح ١٩٠/٢، والرضي على الكافية ٢٩٥/١.

(٢) الإنصاف مسألة ١٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٢٠ - ١٣٢٣.

المبحث الثاني

مسائل خلافية اجتهد الباحث في ذكر عدم ثمرتها في الدرس النحوي

١ - (علامات الإعراب والبناء)

أجمع النحاة على ظاهرة الإعراب والبناء في اللغة، ولم يُختلف في القول بوجودها، فهي موضع إجماع بين النحويين كوفيين وبصريين، وما حدث من خلاف فيها إنما هو خلاف في مواضع جزئية من هذه الظاهرة، ويدل على ذلك المسائل التي وردت في الفصل الثاني تحت عنوان "مسائل خلافية في باب الإعراب والبناء".

والمشهور أن العلامات الإعرابية المتفق عليها، تنقسم إلى علامات إعراب متحركة، وهي النصب، والرفع، والجر، والجزم. وعلامات البناء هي: الفتحة والضمة والكسرة والسكون. وهذا هو المعمول به.

لكن ظهر الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه العلامات، وكان لكل فريق فيها مذهباً، على النحو التالي:

- **مذهب الجمهور والبصريين** هو تقسيم العلامات الإعرابية إلى علامات إعراب وعلامات بناء - كما سبق بيانه - وعلامات الإعراب عندهم متحركة، وعلامات البناء علامات ثابتة الحركة.

- **وذهب الكوفيون إلى أن العلامات الإعرابية واحدة وأن علامات الإعراب هي علامات البناء، ولم يفرقوا بينهما.**

والذي دعا إلى هذا الخلاف هو الاختلاف في تعريف الإعراب، حيث ذهب جماعة من المحققين إلى أن الإعراب معنى، وذلك لاختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل في أولها، والاختلاف معنى لا محالة. وذهب قوم من المتأخرين إلى أنه نفس الحركات، وهو رأي ابن

درستويه، حيث الإعراب عندهم لفظ لا معنى، فهو عبارة عن كل حركة أو سكون يطرأ على آخر الكلمة في اللفظ، يُحدَثُ بعامل، ويبطل بطلانه^(١).

* رأي الباحث وثمره الخلاف:

الدارس للخلاف في هذه المسألة يُدرك أن الخلاف فيها خلاف شكلي، لا يتجاوز الخلاف في المصطلحات فقط، وليس له أثر على الدرس النحوي أو الدارس على حد سواء؛ لأن حركات الإعراب لم تتغير بل هي هي في الإعراب والبناء. والدليل على ذلك ما يلي:

- أن العلامات بنوعها لا بد من دخول عامل عليها.
- أن الحركات الإعرابية هي نفسها علامات البناء، ضمة وفتحة وكسرة وسكون، وأن التغيير في مسماها فقط.

فيقول البصريون والكوفيون: في الرفع بأنه مرفوع وعلامة الرفع الضمة. ولكن يخالف الكوفيون في البناء، فيقولون في نحو: "حيثُ" مرفوع وعلامة رفعه الضمة اللازمة، وكذلك يقولون في المبني على الفتح والكسر والسكون.

وأرى أنه ليس هناك خلاف في ذلك بين ما ذهب إليه الجمهور والبصريون وما ذهب إليه الكوفيون، لأن الخلاف خلاف في المصطلح فقط، وهذا الخلاف كلا خلاف، وعليه فلا فائدة فيه للدرس النحوي.

- لم يُحدَث تغيير مسمى العلامة تغييراً في التركيب أو في المعنى، فالاسم أو الفعل أو الحرف تكون عليه العلامة، هي هي في الإعراب أو البناء.

ومع ذلك أرى أن الأولى بالأخذ - في نظري - مذهب الجمهور والبصريين، وذلك لإيجازه واختصاره. والله أعلم.

(١) المفصل ٧٢/١.

٢- مسألة (إعراب الأسماء الستة)

المشهور أن الأسماء الستة مما تنوب فيه الحروف عن الحركات في الإعراب، فتنوب الواو عن الضمة، والألف عن الفتحة، والياء عن الكسرة، وذكر النحاة أن في أب وأخ وحم لغتين: الأولى لغة النقص، وهي حذف الألف والواو والياء، وإعراب هذه الثلاثة بالحركات الظاهرة على الباء والحاء والميم. والثانية لغة القصر، وهي جعل إعراب أب وأخ وحم بالألف مطلقاً رفعاً ونصباً وجرأً، أي جعلها اسماً مقصوراً. ومنه المثل القائل: مكره أخاك لا بطل.

ولم يك ثمة خلاف في إعراب هذه الأسماء على لغة النقص أو القصر، وإنما الخلاف في إعرابها على اللغة المشهورة، وهو الإعراب بالحروف، فهل تُعرب من جهة واحدة الحروف فقط أو بالحركات فقط؟، أم تُعرب من جهتين بالحروف والحركات معاً؟! وهذا ما سيتضح من ذكر الآراء والمذاهب على النحو التالي:

ذكر السيوطي في همع الهوامع اثني عشر مذهباً في إعراب الأسماء الستة، وهذه المذاهب على النحو التالي:

- أحدها: مذهب قطرب والزيادي^(١) والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين، وهو المشهور أن هذه الأحرف نفسها هي الإعراب، وأن الواو والألف والياء هي حروف الإعراب^(٢).
- الثاني: وهو مذهب سيبويه والفراسي وجمهور البصريين وصححه ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم من المتأخرين أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر^(٣).

(١) الزيادي: هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان توفي ٢٤٩، قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه، وروى عن أبي عبيدة والأصمعي. من مصنفاته: النقط والشكل، والأمثال، وشرح نكت سيبويه. انظر: بغية الوعاة ١/٤١٤، وإنباه الرواه ١/١٦٦. وانظر رأيه في شرح المفصل ١/٥٢، والتبيين ص ١٩٤.

(٢) همع الهوامع ١/٩٧، وشرح التسهيل ١/٤٣، والتذليل ١/١٧٩، والأشموني ١/٣٥، ٣٤، وانتلاف النصره ص ٢٨، والإنصاف مسألة (٢).

(٣) الإنصاف مسألة (٢)، والهمع ١/٩٧، وشرح التسهيل ١/٤٣، والتذليل والتكميل ١/١٨١.

- المذهب الثالث: وعليه المازني والزجاج أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف نتيجة لإشباع هذه الحركات، واستدلوا على ذلك بما ورد في الشعر وذلك يكون للضرورة فقط^(١)، واعترض على هذا المذهب^(٢).
- الرابع: وعليه الربيعي أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وهي منقولة من الحروف، ورُدَّ عليه ذلك^(٣).
- الخامس: وعليه الأعلام وابن أبي العافية أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف وهي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف، فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة وانقلبت ياء لأجل الكسرة وألغا لأجل الفتحة^(٤).
- السادس: وعليه الكسائي والفراء، وجمهور الكوفيين أنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً، فيقولون: الضمة والواو علامة الرفع، والفتحة والألف علامة النصب،

(١) فقد جاء في إشباع الضمة قول الشاعر:

وأني حينما ينثي الهوى بصرى ... من حيثما سلكوا أدنو فأنظور
أراد فأنظر، فأشبع الضم فنشأت الواو ، وقال الآخر:
هجوت زيان ثم جئت معتذرا ... من هجو زيان لم تهجو ولم تدع
أراد لم تهج. وفي إشباع الفتحة، قال الشاعر:

إذا العجوز غضبت فطلق ... ولا ترضاها ولا تملق

أراد ولا ترضاها. وفي إشباع الكسرة، قال الشاعر :

تنفى يداها الحصى في كل هاجرة ... نفي الدراهم تنقاد الصياريف

أراد الدراهم فأشبع الكسرة فنشأت الياء .

(٢) الإنصاف مسألة(٢)، والتبيين ص ١٩٤، والإيضاح في شرح المفصل ١/١١٧، والمقدمة الجزولية ص ١٤٤، وشرح ألفية ابن معط ٢٥٢-٢٥٣، والتذليل ١/١٧٧، ونسبه الزجاجي في المجالس ص ٣٣٣ إلى البصريين، وانتلاف النصره ص ٢٨.

(٣) شرح الكافية للرضي ١/٢٧، وشرح المفصل ١/٥٢، وهمع الهوامع ١/٩٨، والتذليل والتكميل ١/١٧٧، وشرح التسهيل ١/٤٣، والإنصاف مسألة ٢.

(٤) الإنصاف مسألة (٢)، والتذليل والتكميل ١/١٧٧، وهمع الهوامع ١/٩٨، والمقتضب ٢/١٥٥، وأسرار العربية ص ٥٩، وشرح المفصل ١/٥٢، وشرح المقدمة الجزولية ص ٣٥٦-٣٥٧.

- والكسرة والياء علامة الجر، ... فوجب أن تكون معربة من مكانين^(١) ورُدَّ ذلك بأنه ليس له نظير في كلام العرب، و... إلخ^(٢).
- **السابع: وعليه الجرمي**، أنها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع. ورُدَّ أيضاً بأنه لا نظير له وبأن عامل الرفع لا يكون مؤثراً شيئاً، وبأن العدم لا يكون علامة^(٣).
- **الثامن: وعليه السهيلي والرندي**، أن فاك وذا مال معربان بحركات مقدرة في الحروف وأن أباك وأحاك وحماك وهناك معربة بالحروف^(٤).
- **التاسع: عكسه** - أي عكس المذهب السابق عليه .
- **العاشر: قاله الأخفش**، أن الحروف دلائل إعراب، واختلف في معناه فقال الزجاج والسيرافي: المعنى أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة، ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها^(٥).
- **الحادي عشر: قاله ابن السراج** أن الحروف دلائل إعراب والإعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر^(٦).
- **الثاني عشر: حكاه ابن أبي الربيع وغيره**، أنها معربة في الرفع بالنقل وفي النصب بالبدل وفي الجر بالنقل والبدل معاً فالأصل، وهو موافق للرباعي إلا في النصب^(٧).

(١) الإنصاف مسألة (٢)، والتبيين ص ١٩٤، والإيضاح في شرح المفصل ١/١١٧، وشرح ألفية ابن معط ٢٥٢-٢٥٣، والتنزيل ١/١٧٧، ونسبه المبرد في المقتضب للكوفيين ٢/١٥٥، وأسرار العربية ص ٥٩، والهمع ٩٨/١.

(٢) الإنصاف، مسألة، رقم (٢)، والهمع ٩٨/١، والتنزيل والتكميل ١/١٨٣-١٨٤.

(٣) المقتضب ٢/١٥٣-١٥٥، والتبيين ص ١٩٤، وشرح ألفية ابن معط ص ٢٥٣، والهمع ٩٨/١، والتنزيل ١/١٧٧-١٧٨. والإنصاف مسألة ٢.

(٤) نتائج الفكر ص ٩٩، ١٠٣-١٠٥، والهمع ٩٨/١، والتنزيل ١/١٧٨، والإنصاف مسألة ٢. والرندي هو: أبو حفص عمر بن عبدالمجيد الأزدي الرندي، تلميذ السهيلي، توفي ٦١٦هـ، وكان إماماً في القراءات، قرأ بالروايات على السهيلي، وأحكم عنه العربية، شرحَ جمل الزجاجي . انظر: بغية الوعاة ٢/٢٢٠.

(٥) المقتضب ١/١٥٤، والتبيين ص ١٩٣، وهمع الهوامع ٩٨/١، وشرح التسهيل ١/٤٣، وزاد أبو حيان في التنزيل قوله: (وقال كذلك في المثني والمجموع على حده) انظر: التنزيل والتكميل ١/١٧٨.

(٦) همع الهوامع ٩٩/١.

(٧) همع الهوامع ١٠٠/١.

وأفضل هذه المذاهب وأصحها هو الأول والثاني، كما أوضح ذلك كل من ابن مالك في التسهيل والسيوطي في الهمع والأشموني في شرحه للألفية، والخضري في حاشيته على الأشموني ونصوا على ذلك^(١).

رأي الباحث وثمره الخلاف:

على الرغم من كثرة الخلاف في هذه المسألة، إلا أنني أرى أنه لا ثمره فيه تعود على الدرس النحوي، أو على دارس النحو، لأن الخلاف لم يُخرج منه بزيادة تركيب لغوي أو إضافة معنى لفظي جديد أو أي إضافة تُذكر للدرس النحوي، قد يستفيد منها المطلع على هذه المسألة.

لذلك فإني أرى أن هذه الكثرة من الآراء لا طائل ولا فائدة من ورائها للدرس النحوي، وليس لها فائدة تمت بصلة إلى الواقع اللغوي، وأن الخلاف شكلي ليس إلا، وما فيه إلا دربة عقلية فقط، لأني اطلعت على مصادر كثيرة لهذه المسألة فلم أجد لها نصاً تطبيقياً في الدرس النحوي من حيث التركيب أو المعنى على السواء.

وأرى أنه لو كان هناك خلاف في أصول هذه الأسماء، لكان منطقياً أن يكون فيها خلاف، ولكن أصولها كلها ثلاثية، فعلام إذاً الخلاف طالماً أن الأصل واحد؟! ولم ينص أحد من النحاة على وجود ثمره لهذا الخلاف التي وصلت الآراء فيه إلى اثني عشر رأياً، وإن كان ابن مالك قد ذكر لطيفة في المسألة بصفة عامة، وهي في جعل الحروف المشار إليها نفس الإعراب، وكوّن ذلك توطئة لإعراب المثني والمجموع على حده؛ لأنهما فرعان على الواحد، وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه.. وأشار إلى ذلك نحاة آخرون^(٢). والله أعلم.

(١) شرح التسهيل ٤٣/١، وشرح الأشموني ٣٤-٣٥، وحاشية الخضري على ابن عقيل ٣٦/١، والتذييل والتكميل ١/١٧٩.

(٢) شرح التسهيل ٤٣/١، والتذييل والتكميل ١/١٧٩، والتبصرة والتنكرة للصيمري ٨٤/١، وشرح الأشموني ٣٤/١.

٣ - مسألة: (حركة نون الجمع والمثنى المذكور)

المشهور أن نون الجمع المذكور دائماً مفتوحة، وذلك في جميع حالات الجمع الإعرابية، رفعاً ونصباً وجرأً، ونون المثنى على العكس من ذلك حيث تأتي في جميع حالاتها مكسورة بعد الألف والياء على أصل النقاء الساكنين، وذلك هو المشهور بين النحاة والمتعارف عليه. لكن جاءت بعض الروايات الشعرية بكسر نون الجمع في حالة النصب، وضم نون المثنى في حالة الرفع، وهو خلاف المشهور، وقيل شاذ وقيل لغة، وقد جمعها ابن مالك في بيتين من ألفيته قائلاً:

ونون مجموع وما به التحق فافتح وقل من بكسره نطق

ونون ما ثني والملحق به بعكس ذاك استعملوه فانته

وهذا هو مناط الخلاف في مسألتنا هذه.

فهل كسر نون الجمع وفتح نون المثنى جائز أم لا؟ وهذا ما سيتضح من خلال عرض الآراء في المسألة؛ لمعرفة أثر هذا الخلاف على الدرس النحوي، كما يلي:

- ذهب سيوييه إلى أن النون مكسورة للفرق بينها وبين نون الجمع. وقاله النحاس عنه^(١).
- وذهب الكسائي إلى أنها كُسرت كما كُسرت في "دراك"^(٢).
- وذهب الفراء إلى كسر نون المثنى؛ لأن الألف التي قبلها قد تكون في معنى الحركة، ولا يُمكن من الحركة إلا بالهمز، والواو قد تحرك إلى النصب والياء بغير همز، فألزموا كل جزم جاء بعد ألف ساكنة كأنه ساكن جاء متحرك، فخفض الذي بعده، كما خفضوا الميم من قول الشاعر:

أَمِنْ أُمٍ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلِّمْ^(٣)

(١) التنزيل والتكميل ٢٣٦/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٣٠-٢٣٢،

(٢) التنزيل والتكميل ٢٣٦/١.

(٣) معاني القرآن ١/١٠، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٣٤/١، والبيت هو مطلع معلقة زهير ابن أبي سلمى، انظره في

شرح المعلقات السبع ص ٢٣٧، وشرح ديوان زهير للأعلم الشنتمري ص ٩.

- **وذهب الجرمي** إلى أن نون المثني كُسِرَت للالتقاء الساكنين، وإلى ذلك ذهب المبرد في أحد قوليه^(١)، وحق الساكنين إذا التقيا أن يُحْرَك أحدهما بالكسر، وبهذا علل البصريون كسر نون المثني^(٢).

- **وذهب الكسائي والفراء** إلى فتح نون المثني وأن ذلك جائز في حالتي النصب والخفض ونصًا على أن ذلك لا يجوز مع الألف^(٣).

- **وذهب الرضي** إلى الجزم بكسر نون الجمع وما ألحق به وأن ذلك لغة^(٤).

- **وذهب ابن مالك** إلى نقيض ما ذهب إليه الرضي، حيث قال: بأن حق نون الجمع الفتح، وكسرهما شاذ، وأن حق نون المثني والملحق به الكسر وفتحها لغة. وقد اعترض أبو حيان عليه في قوله أن فتح نون المثني لغة من وجهين^(٥).

- **وذهب الكسائي** إلى أن فتح النون مع الياء لغة لبني زياد بن فقعس، وذهب الفراء إلى أنها لغة لبني أسد، إذا تغيرت الألف إلى الياء في النصب والجر نصبوا النون، واستدل بقول بعضهم:

عَلَى أَحْوَذِيِّينَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَةٌ وَتَغِيبُ^(٦)

- **وذهب ابن كيسان** إلى أنه لا يجوز عند أحد من الخذاق فتح نون المثني مع الألف، وإنشادهم:

أَعْرِفُ مِنْهَا الْجَيْدَ وَالْعَيْنَانَ وَمَنْخَرِينَ أَشْبَهَا ظَبْيَانًا^(٧)

(١) المقتضب ٦/١ ، ١٥٣/٢ ، التذليل والتكميل ٢٣٧/١.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١/١٥٠ ، وشرح الجزولية ص ٢٠٢-٢٠٣ ، وشرح الكتاب للسيرافي ١/٢٣٠-٢٣٢.

(٣) التذليل والتكميل ١/٢٣٨ ، وشرح الأبيات المشككة الإعراب ص ١٤٢.

(٤) شرح الكافية ١/١٩٩ ، وشرح الأشموني ١/١٣٩.

(٥) شرح التسهيل ١/٥٩ ، والتذليل والتكميل ١/٢٣٨.

(٦) البيت من بحر الطويل، وقائله حميد بن ثور في ديوانه ص ٥٥، وخرانة الأدب ٧/٤٥٨، وشرح المفصل ٤/١٤١، وأوضح المسالك ١/٦٣، وشرح ابن عقيل ١/٦٩، والمقرب لابن عصفور ٣/١٣٦، وشرح الأشموني ١/٣٩، والتذليل والتكميل ١/٢٣٨، وهمع الهوامع ١/٤٩، ومعاني القرآن ٢/٤٢٣، وشرح جمل الزجاجي ١/١٥٠، وضرائر الشعر ص ٢١٧، وسر صناعة الإعراب ص ٤٨٩.

(٧) البيت من بحر الرجز، وقائلة رؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ص ١٨٧، وقيل لرجل من ضبة كما قال المفصل، انظر: أوضح المسالك ١/٦٥، وشرح التصريح ١/٧٩، وشرح ابن عقيل ١/٧١، وخرانة الأدب ٧/٤٥٢، ٤/٤٥٣، وشرح المفصل ٣/١٢٩، ٤/٦٧، ٤/٦٤، وهمع الهوامع ١/٤٩، وشرح الأشموني ١/٣٩، وحاشية الخضري ١/ ، وحاشية يس على التصريح ١/٢٥٩.

لا يلتفت إليه؛ لأنه لا يعرف قائله، ولا له وجه^(١).

وقال ابن عقيل في هذا البيت إنه مصنوع فلا يحتج به. وقال الأزهري: لا دليل فيه، وأن كسر نون الجمع جائزة في الشعر بعد الياء. واستدل يس في حاشيته بقول الشيخ خالد الأزهري هذا أن ذلك ليس لغة، ولكن العيني نقل في شواهد أنه لغة^(٢).

وقد استشهد ابن عقيل لكسر نون الجمع بقول الشاعر:

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ^(٣)

فقد كسر نون (آخِرِينَ) بدليل أن القصيدة كلها حرف القافية بها مكسور.

وذكر الحضري في حاشيته أن علماء القافية رووا هذا البيت بالفتح، وقالوا: "فيه عيب الإصراف، وهو اختلاف حركة الروي المطلق لكسر النون في البيت السابق على الشاهد^(٤). ومن ذلك قول الشاعر:

وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ؟^(٥)

والشاهد هو كسر نون "الأربعين". وليس كسرهما لغة كما قال ابن مالك^(٦).

وقد أجمل صاحب منحة الجليل القول في هذه المسألة قائلاً: "فأما مجرد حركتها فيهما فلأجل التخلص من التقاء الساكنين، وأما المخالفة بينهما فلتمييز أحدهما من الآخر، وأما فتحها في الجمع؛ فلأن الجمع ثقيل لدلالته على العدد الكثير، والمثنى خفيف، فقصدت المعادلة بينهما؛ لئلا يجتمع ثقلان في كلمة.

(١) التذييل والتكميل ٢٣٩/١.

(٢) شرح ابن عقيل ٦٦/١ - ٧٢، و شرح التصريح ٧٩/١، وحاشية يس على التصريح ٢٥٩/١ - ٢٦٢.

(٣) البيت من بحر الوافر، وقائله: جرير بن عطية بن الخطفي، انظر: ديوان جرير ص ٤٢٩، و خزنة الأدب

٩٥٦/٨، و شرح الأشموني ٣٩ / ١، و شرح ابن عقيل ٦٧/١، و شرح التصريح ٧٩/١، و همع الهوامع ٤٩/١.

(٤) والبيت السابق على الشاهد هو قوله:

عَرِينٌ مِنْ عَرِيَّةٍ لَيْسَ مَنَّا بَرَأْتُ إِلَى عَرِيَّةٍ مِنْ عَرِينٍ

(٥) البيت من بحر الوافر، وقائله: سحيم بن وثيل الرياحي، من قصيدة يمدح بها نفسه، ويعرض فيها بابن عمه،

انظر: شرح ابن عقيل ٦٨/١، و شرح المفصل ١١/٥، و خزنة الأدب ٦١/٨، ٦٢، و شرح ابن الناظم ص ٢٨،

وأوضح المسالك ٦١/١، و شرح الأشموني ٣٨/١، ٣٩، و همع الهوامع ٤٩/١، و المقتضب ٣٣٢/٣، و شرح

التصريح ٧٦/١.

(٦) حاشية الحضري ١٠٩/١، و شرح ابن عقيل ٦٨/١.

وورد العكس في الموضعين وهو فتحها مع المثني، وكسرها مع الجمع ضرورة لا لغة، ثم قيل: وهذا خاص بحالة الياء فيهما، وقيل: لا، بل مع الألف والواو أيضاً^(١).
وحكى الشيباني ضم نون المثني مع الألف كقول بعض العرب: هما خليلان^(٢)، وقول الشاعر:

يا أَبْتَا أَرْقَنِي الْقَدَّانُ فالنومُ لا تَأَلَّفُهُ الْعَيْنَانُ^(٣)

وظاهر كلام ابن مالك، كما شرحه ابن عقيل أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القلة، وليس كذلك بل كسرها في الجمع شاذ وفتحها في التثنية لغة^(٤).

رأي الباحث وثمره الخلاف:

هذا الخلاف ليس به ثمرة ذكرها النحاة، وليس له فائدة على الدرس النحوي، فلم يكن له أثر تطبيقي ملموس في الواقع اللغوي، من حيث التركيب أو المعنى، أو اللفظ، وذلك لأن هذه المواضع التي استشهدوا بها من الشعر تُعد من الضرورة الشعرية، والضرورة لا تنزل منزلة القاعدة في الخلاف أياً كان نوعه، وإنما هي أمر طارئ يلتجئ إليه الشاعر حين تعوزه القافية إلى ذلك فقط، أما أن يكون ذلك أمراً مستساغاً، فذلك ليس من الاحتمالات اللغوية، وتلك الضرورة يُعمل بها كما وردت ولا يقاس عليها، لأن بعض روايات الشعر يتحملها الشاعر أو الراوي لها، وقد يوجد في النفس منها شيء.

لذا نجد بكثرة في مثل هذه الشواهد القول بأنه مصنوع أو لا دليل عليه، وغير ذلك من العبارات الدالة على عدم مصداقية تلك الأبيات في الاستدلال بها، لكنهم أجازوها للضرورة خروجاً لتوجيه البيت الشعري ليس إلا.

والله أعلم.

(١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٧١/١.

(٢) التذييل والتكميل ٢٤١/١، وشرح التسهيل ٦٢/١.

(٣) البيت من الرجز، وهو لرؤية بن العجاج، انظر ديوانه ص ١٨٦، وخزانة الأدب ٩٢/١، والأشْمُونِي ٣٩/١، والهمع ٤٩/١، وشرح التسهيل ٦٢/١، والتذييل ٢٤١/١، والمؤتلف والمختلف ص ١٧٦.

(٤) شرح ابن عقيل ٧١/١.

٤ - (فعل الأمر المجرد من حروف المضارعة بين

الإعراب والبناء)^(١)

المشهور أن الفعل على ضربين، أحدهما مبني وهو الأصل في الأفعال، وذلك إذا لم تحتج في تمييزها إلى إعراب. والثاني معرب، وهو الفرع. والمبني من الأفعال نوعان: الفعل الماضي، وهو مبني باتفاق على الفتح، وفعل الأمر، وهو مبني على الأصح على ما يجزم به مضارعه. ولذلك أشار ابن مالك في ألفيته قائلاً:

وفعل أمرٍ ومُضِيٌّ بُنِيَا^(٢)

لكن ظهر الخلاف بين النحاة في فعل الأمر ، حيث إن قال بعضهم إنه معرب، وقال الآخرون: إنه مبني، وذكر كل منهما حجته على النحو التالي:

- ذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون. واستدلوا لذلك بأن قالوا: إنما قلنا إنه مبني على السكون لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية والأصل في البناء أن يكون على السكون وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بنى منها على فتحة لمشاكلة ما بالأسماء ولا مشاكلة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء فكان باقياً على أصله في البناء^(٣).

ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أنه مبني أنا أجمعنا على أن ما كان على وزن فعال من أسماء الأفعال كنزال وتراك ومناع ونعاء وحذار ونظار مبني لأنه ناب عن فعل الأمر فنزال ناب عن انزل وتراك ناب عن اترك ومناع ناب عن امنع ونعاء ناب عن انع وحذار ناب عن احذر، ونظار ناب عن انظر. قال زهير:

(١) الإنصاف مسألة ٧٢، وشرح المفصل ٥٨/٧، وشرح التصريح ٥٠/١، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٦٤/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٤٩/٢، وأسرار العربية ص ١٢٥، وائتلاف النصره ص ١٢٥، ومغني اللبيب ٢٢١/١.

(٢) الإنصاف ٥٤٢/٢.

ولأنت أشجع من أسامه إذ ... دعيت نزال ولج في الذعر^(١)

أراد أنزل، وأنتها لأنها بمنزلة النزلة.

- **وذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمُوجِه المعرى عن حرف المضارعة نحو أفعلَ معرب مجزوم. واستدلوا على ذلك بقولهم: قلنا إنه معرب مجزوم لأن الأصل في الأمر للمواجه أن يكون باللام في نحو "أفعل" "لتفعل" كقولهم في الأمر للغائب "ليفعل" وعلى ذلك قوله تعالى: (فَبَدَلِكَ فَتَفَرِّحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ) (يونس، آية: ٥٨) في قراءة من قرأ بالتاء من أئمة القراء، وذكرت القراءة أنها قراءة النبي من طريق أبي بن كعب ورويت هذه القراءة عن عثمان بن عفان، وأنس بن مالك، والحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وأبي عبد الرحمن السلمي، وأبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني، وأبي رجاء الطاردي، وعاصم الجحدري، وأبي التياح، وقتادة، والأعرج، وهلال بن يساف، والأعمش، وعمرو بن فائد، وعلقمة بن قيس، ويعقوب الحضرمي، وغيرهم من القراء^(٢). وقد جاء في الحديث عنه - صلوات الله عليه - أنه قال في بعض مغازيه: "لتأخذوا مصافكم" أي خذوا، وقال - صلوات الله عليه - مرة أخرى: " لتقوموا إلى مصافكم" أي قوموا^(٣). فثبت أن الأصل**

(١) البيت من الكامل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٨٩. قال البغدادي في الخزانة: " إن رواية البيت على هذه الصورة ملفقة من بيتين لشاعرين مختلفين، فالصدر الذي هنا: من شعر المسيب بن علس وتمامه: ... يقع الصراخ ولج في الذعر، والعجز الذي في الشرح من شعر زهير بن أبي سلمى، وصدره ولنعم حشو الدرع أنت إذ... وهو في الكتاب لسبويه. وانظر: الإنصاف ٥٣٥/٢، وشرح التصريح ٥٠/١، وخزانة الأدب ٣١٧/٦، ٣١٨، ٣١٩، والكتاب ٢٧١/٣، والمقتضب ٣٧٠/٣، وهمع الهوامع ١٠٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦/٤، واللسان ٢٥٧/١١، ٦٥٨، وشرح الكافية ٢٤٩/٣، ١٠٩، وتاج العروس ٧٦٦/١، والمخصص ١٧٥/٥.

(٢) قراءة حفص عن عاصم والجمهور بالياء "فليفرحوا" وقد قرأها كثير من القراء بالتاء، كما هو مذكور، انظر: النشر في القراءات العشر ٢/٢٨٥، والمحتسب ١/٣١٣، وإتحاف الفضلاء ص ٢٥٢.

(٣) وجاء في الدر المصون تفسير آية ٥٨ من سورة يونس، حيث قال السمين الحلبي: (والجمهور على "فليفرحوا" بياء الغيبة. وقرأ عثمان ابن عفان وأبي وأنس والحسن وأبو رجاء وابن هرمز وابن سيرين بتاء الخطاب، وهي قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال الزمخشري: "وهو الأصل والقياس". وقال الشيخ: - المقصود أبا حيان - "إنها لغة قليلة" يعني أن القياس أن يُؤمَر المخاطب بصيغة افعال، وبهذا الأصل قرأ أبي "فالفرحوا" وهي في مصحفه كذلك، وهذه قاعدة كلية: وهي أن الأمر باللام يكثر = في الغائب والمخاطب المنى للمفعول مثال الأول: "ليقم زيداً" وكالآية الكريمة في قراءة الجمهور، ومثال الثاني: ليُعَن حاجتي، ولتُضرب

في الأمر للمواجه في نحو أفعل أن يكون باللام نحو لتفعل كالأمر للغائب إلا أنه لما أكثر استعمال الأمر للمواجه في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف^(١).

رأي الباحث وثمره الخلاف:

أرى من وجهة نظري أن الخلاف في هذه المسألة ليس له ثمرة على الدرس النحوي ولا يستفيد الدارس من الخلاف فيها شيئاً؛ لأن المشهور - كما قلنا - أن الأفعال في الأصل مبنية، وأن فعل الأمر مقتطع ومنتزع من الفعل المضارع، وإنما أعرب المضارع لما فيه من الزوائد الأربع، فإذا تجرد من الزوائد كان مبنياً، أما وضعه بما فيه من حروف المضارعة، حيث بها ضارع الاسم، فإذا أتينا منه بالأمر ونزعنا حرف المضارعة عاد إلى أصله البناء استصحاباً للأصل.

وعليه، فإن فعل الأمر مبني لا معرب، وإذا سلمنا بقول الكوفيين من أن الأمر معرب مجزوم بلام الأمر، فمعنى ذلك أنه تضمن معنى الحرف، وإذا تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنياً، ولا يكون الفعل معرباً إلا مع وجود حرف المضارعة.

ومن هنا وجب القول بأن ما ذهب إليه البصريون هو الصواب، وهو الذي عليه الجمهور، وأن ما عُلم بدون تقدير، أعلى في الرتبة مما يتوصل إليه بتقدير. والله أعلم.

٤ - (عامل الرفع في الاسم بعد "إن" الشرطية)^(١)

يا زيد. فإن كان مبنياً للفاعل كان قليلاً كقراءة عثمان ومن معه. وفي الحديث "لتأخذوا مصافكم" بل الكثير في هذا النوع الأمر بصيغة أفعل نحو: قم يا زيد وقوموا، وكذلك يَضْعُفُ الأمر باللام للمتكلم وحده أو ومعه غيره، فالأول نحو "لأقم" تأمر نفسك بالقيام، ومنه قوله عليه السلام: "قوموا فلأصل لكم". ومثال الثاني: لنقم أي: نحن وكذلك النهي، ومنه قول الشاعر:

إذا ما خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدُّ * * * * * بِهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاضِمُ

ونقل ابن عطية عن ابن عامر أنه قرأ "فلنفرحوا" خطاباً، وهذه ليست مشهورة عنه. وقرأ الحسن وأبو النبیاح "للفرحوا" بكسر اللام، وهو الأصل.

(١) الإنصاف ٥٢٨/٢، وائتلاف النصرة ص ١٢٦، وشرح التصريح ٥١/١.

المشهور أن أدوات الشرط "حروف الشرط" لا يأتي بعدها إلا الأفعال، والشرط لا يكون إلا بالأفعال؛ لأن الفعل يُعلّق وجود غيره عليه، ولذلك لا يليها إلا الأفعال، ويقبح أن يتقدم فيها الاسم على الفعل، ويفصل بينهما بالاسم؛ لكونها جازمة للفعل، والجزم يقبح أن يفصل بينه وبين ما عمل فيه، إلا "إن" خاصة، فإنها لقوتها في بابها وعدم خروجها عن الشرط إلى غيره توسعوا فيها فأجازوا فيها الفصل بالاسم، ولم يكن ذلك بأبعد من حذف فعل الشرط، فإن كان بعدها فعل ماض في اللفظ لا تأثير لها فيه، فالفصل حسن، وجاز في الكلام وحال السعة والاختيار^(٢).

وعلى ذلك اختلف النحاة في عامل الرفع في الاسم بعد "إن" وكان لكل قوم رأي ومذهب على النحو التالي:

- **ذهب البصريون** إلى أنه يرتفع بتقدير فعل والتقدير فيه إن أتاني زيد، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر. **واحتجوا** بأن قالوا: إنما قلنا إنه يرتفع بتقدير فعل لأنه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل ولا يجوز أن يكون الفعل هاهنا عاملا فيه لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، فلو لم يقدر ما يرفعه لبقى الاسم مرفوعا بلا رافع، وذلك لا يجوز فدل على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل وأن الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المقدر^(٣).

- **وذهب الكوفيون** إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد إن الشرطية نحو قولك: إن زيد أتاني آته، فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل^(٤)، **واحتجوا** بأن قالوا: إنما جوزنا تقديم المرفوع مع "إن" خاصة وعملها في فعل الشرط مع الفصل؛ لأنها الأصل في باب الجزاء فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها، وقلنا: إنه يرتفع بالعائد؛ لأن المكنى

(٢) الإنصاف مسألة ٨٥، والكتاب ٦٧/١، واللباب ٤٧٧، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٦١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ص ١٠/٩، وائتلاف النصره ص ١٢٩.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٩/٩.

(٤) الإنصاف ٦١٥/٢، ٦١٦.

(٤) هذا الرأي نسبه ابن يعيش في شرح المفصل للفراء فقط ١٠/٩.

المرفوع في الفعل والاسم الأول فينبغي أن يكون مرفوعاً به، كما قالوا: جاءني الظريف زيد، وإذا كان مرفوعاً به لم يفتقر إلى تقدير فعل^(١).

- **وحكى** عن أبي الحسن الأخفش أنه يرتفع بالابتداء^(٢). **ورُدَّ** بأنه فاسد، وذلك لأن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به دون غيره، ولهذا كان عاملاً فيه، وإذا كان مقتضياً للفعل ولا بد له منه، بطل تقدير الابتداء؛ لأن الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل؛ لأن حقيقة الابتداء هو التعرّي من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدرّة، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم^(٣).

ثمرة الخلاف، ورأي الباحث:

الخلاف في هذه المسألة ليس به - على ما أرى - ثمرة ذات بال؛ وأدلل على ذلك بقول الله تعالى: **(وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ)**، وقوله تعالى: **(وَإِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ)**.

- على رأي البصريين، فإن (أحد، وامرؤ) مرفوعان لفعل محذوف فسرهما الفعلان الظاهران، وهما "استجارك، وهلك" والتقدير "وإن استجارك أحد من المشركين استجارك".
- وعلى رأي الكوفيين، يكون "أحد، وامرؤ" مرفوعان بالضميرين العائدين عليهما من الفعلين "استجارك، وهلك".

إذا علمنا هذا وجدنا أن الخلاف يكمن في سبب الرفع للاسم الواقع بين "إن" والفعل، وهذا لا يعد خلافاً أصيلاً يستفاد منه في اللغة، التي يُعد الخلاف فيها من أسباب نموها، وهذا الخلاف لا يؤثر فيها بزيادة في التراكيب أو المعاني؛ لأن الاسم في هذا الموضع مرفوع أياً كان الرفع له، ولم تتغير علامة رفعه، فهو مرفوع بالضممة الظاهرة، وهي هي علامة الرفع على الرأيين في الخلاف.

(١) الإنصاف ٦١٦/٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الإنصاف ٦٢٠/٢.

وكذلك لا يستفيد الدارس من الخلاف في هذه المسألة، لأن الخلاف لا يضيف إلى معرفة الدارس شيئاً جديداً يستفاد منه، لذلك فإن الخلاف فيها كعدمه.

والله أعلم.

٥- (المنادى المفرد العلم بين الإعراب والبناء)^(١)

المشهور أن المنادى من ناحية الإعراب والبناء نوعان، أحدهما: أن يكون مبنياً على ما يرفع به لو كان معرباً، وذلك إذا كان مفرداً معرفة، أو نكرة مقصودة، والمفرد هو ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف. والثاني: أن يكون منصوباً - لفظاً أو تقديراً - وذلك إذا كان نكرة غير مقصودة، نحو: يا رجلاً، إذا لم ترد رجلاً بعينه، أو كان مضافاً نحو "يا عبدالله" أو شبيهاً بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه، نحو: يا طالعاً جبلاً.

ولكن الخلاف في هذه المسألة في المنادى المفرد العلم، هل هو مبني أم معرب، وما علة بنائه والعامل فيه؟ وقد تعددت المذاهب في ذلك فمنهم من ذهب إلى أن المنادى العلم المفرد معرب لا مبني، ومنهم من قال ببناؤه على الضم، وذلك على النحو التالي:

- ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين؛ لأنه عندهم لا معرب له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض وأنه مفعول في المعنى فلم يُجر لثلاً يشبه المضاف، ولم ينصب لثلاً يشبه مالا ينصرف، لذلك رفعوه بغير تنوين؛ ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برفع صحيح فرق، وأما المضاف فنصبوه لأن أكثر مجيئه في الكلام منصوباً فحملوه على وجه من النصب لأنه أكثر استعمالاً من غيره^(٢).

- وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه مبني على الضم وليس بفاعل ولا مفعول.

- وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم وموضعه النصب لأنه مفعول، وأن موضع كل منادى منصوب؛ لأن حرف النداء ناب مناب الفعل، فإذا قلت: يا زيد، فالمعنى: أدعو زيداً، فقامت أداة النداء "يا" مقام "أدعو"، وإنما بُني لأنه أشبه كاف الخطاب، وبني على الضم؛ لأنه لو بني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بالكسر

(١) الإنصاف مسألة ٤٥، وأسرار العربية ٢٢٦، والتبيين ٤٣٨، وشرح الكافية للرضي ١/١٢٠، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١١٩/٣ بولاق، وشرح التصريح ٢/٢٠٨، وائتلاف النصرة ص ٤٥.

(٢) ذكر الرضي في شرحه على الكافية أن هذا هو رأي الكسائي فقط لا عامة الكوفيين، وكذلك ذكر السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه، انظر شرح الكافية للرضي ١/٣٥٠، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٣٥.

عن الياء نحو يا غلام. ولو يني على الفتح لالتبس بالمنادى المضاف المحذوف ألفه اكتفاء بالفتحة^(١).

- **وأما الفراء** فتمسك بأن قال الأصل في النداء أن يقال يا زيدا كالندبة فيكون الاسم بين صوتين مديدين وهما يا في أول الاسم والألف في آخره والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه فلما كثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول وهو يا في أوله عن الثاني وهو الألف في آخره فحذفوها وبنوا آخر الاسم على الضم تشبيها بقبل وبعد لأن الألف لما حذفت وهي مرادة معه والاسم كالمضاف إليها إذ كان متعلقا بها أشبه آخره آخر ما حذف منه المضاف إليه وهو مراد معه نحو جئت من قبل ومن بعد أي من قبل ذلك ومن بعد ذلك قال الله تعالى: **(لله الأمر من قبل ومن بعد)** (الروم: ٤) أي من قبل ذلك ومن بعد ذلك فكذلك هاهنا.

قالوا: ولا يجوز أن يقال لو كانت الألف في آخر المنادى بمنزلة المضاف إليه لوجب أن تسقط نون الجمع معها في نحو واقنسوناه لأننا نقول نحن لا نجوز ندبة الجمع الذي على هجاءين فلا يجوز عندنا ندبة قنسون بحذف النون ولا إثباتها كما لا يجوز تشبثه ولا جمعه .
قالوا: ولا يجوز أيضا أن يقال إن هذا يبطل بالمنادى المضاف نحو يا عبد عمرو فإنه يفتقر في باب الصوت إلى ما يفتقر إليه المفرد فكان ينبغي أن يقال يا عبد عمرو بالضم لأن أصله يا عبد عمراه لأننا نقول إنما لم يقدر ذلك في المنادى المضاف لأجل طوله بخلاف المفرد فبان الفرق بينهما .

وأما المضاف فإنما وجب أن يكون مفتوحا لأن الاسم الثاني حل محل ألف الندبة في قولك يا زيدا والبدال في يا زيدا مفتوحة فبقيت الفتحة على ما كانت في يا عبد عمرو كما كانت في يا زيدا والمضموم هاهنا بمنزلة المنصوب والمنصوب بمنزلة المندوب ولا يقال إنه نصب بفعل ولا أداة.

قال والذي يدل على أن المفرد بمنزلة المضاف امتناع دخول الألف واللام عليه والذي يدل على أنه ليس منصوبا بفعل امتناع الحال أن تقع معه فلا يجوز أن يقال يا زيد راكبا

(١) ائتلاف النصرة ص ٤٥-٤٦.

والذي يدل على أنه بمنزلة المضاف وإن أفرد حملك نعته على النصب نحو يا زيد الظريف كما يحمل نعته على الرفع نحو يا زيد الظريف.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إنه مبنى وإن كان يجب في الأصل أن يكون معرباً؛ لأنه أشبه كاف الخطاب، وكاف الخطاب مبنية فكذلك ما أشبهها، ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه الخطاب والتعريف والإفراد، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنياً، كما أن كاف الخطاب مبنية.

ومنهم من تمسك بأن قال وموجب أن يكون مبنياً؛ لأنه وقع موقع اسم الخطاب لأن الأصل في يا زيد أن تقول يا إياك أو يا أنت؛ لأن المنادى لما كان مخاطباً كان ينبغي أن يستغنى عن ذكر اسمه ويؤتى باسم الخطاب فيقال يا إياك أو يا أنت كما قال الشاعر^(١):

يا مر يا ابن واقع يا أنتا ... أنت الذي طلقت عام جعتا

حتى إذا اصطبحت واغتبتنا ... أقبلت معتادا لما تركنا

فلما وقع الاسم المنادى موقع اسم الخطاب وجب أن يكون مبنياً كما أن اسم الخطاب مبنى وإنما وجب أن يكون مبنياً على الضم لوجهين:

أحدهما: أنه لا يخلو إما أن يبنى على الفتح أو الكسر أو الضم بطل أن يبنى على الفتح؛ لأنه كان يلتبس بما لا ينصرف وبطل أن يبنى على الكسر لأنه كان يلتبس بالمضاف إلى النفس وإذا بطل أن يبنى على الفتح وأن يبنى على الكسر تعين أن يبنى على الضم.

والوجه الثاني: أنه بنى على الضم فرقا بينه وبين المضاف لأنه إن كان مضافاً إلى النفس كان مكسوراً وإن كان مضافاً إلى غيرك كان منصوباً فبنى على الضم لئلا يلتبس بالمضاف لأنه لا يدخل المضاف.

وإنما قلنا إنه في موضع نصب؛ لأنه مفعول لأن التقدير في قولك يا زيد أدعو زيدا أو أنادي زيدا فلما قامت يا مقام أدعو عملت عمله والذي يدل على أنها قامت مقامه من وجهين أحدهما أنها تدخلها الإمالة نحو يا زيد ويا عمرو والإمالة إنما تكون في الاسم والفعل

(١) البيتان من الرجز وهما لسالم بن دارة، وقيل للأحوص، انظر: نوادر أبي زيد ١٦٣، وسر صناعة الإعراب ٣٥٩/١، والإنصاف ٣٢٥/١، وشرح المفصل ١٢٧/١، ١٣٠، والمقرب ١٧٦/١، وشرح عمدة الحافظ ٣٠١/١، وأوضح المسالك ٧٢/٣، والمقاصد التحويلية ٢٣٢/٤، والتصريح ١٦٤/٢، والخزانة ١٣٩/٢.

دون الحرف فلما جازت فيها الإمالة دل على أنها قد قامت مقام الفعل والوجه الثاني أن لام الجر تتعلق بها نحو يا يزيد وبالعمرى فإن هذه اللام لام الاستغاثة وهي حرف جر فلو لم تكن يا قد قامت مقام الفعل وإلا لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر لأن الحرف لا يتعلق بالحرف فدل على أنها قد قامت مقام الفعل ولهذا زعم بعض النحويين أن فيها ضميراً كالفعل. وذهب بعض البصريين إلى أن يا لم تقم مقام أَدْعُو وأن العامل في الاسم المنادى أَدْعُو المقدر دون يا والذي عليه الأكثر هو الأول.

فإذا ثبت بهذا أنه منصوب إلا أنهم بنوه على الضم لما ذكرنا والذي يدل على أنه في موضع نصب أنك تقول في وصفه يا زيد الظريف بالنصب حملاً على الموضع كما تقول يا زيد الظريف بالرفع حملاً على اللفظ كما تقول مررت بزيد الظريف والظريف فالجر على اللفظ والنصب على الموضع، فكذلك هاهنا نصب لأن المنادى المفرد في موضع نصب لأنه مفعول وهذا هو الأصل في كل منادى ولهذا لما لم يعرض للمضاف والمشبه بالمضاف ما يوجب بناءهما كالمفرد بقيا على أصلهما في النصب.

ثمرة الخلاف ورأي الباحث:

يحتمل الخلاف في هذه المسألة - بخلاف مسائل هذا الفصل - أن يكون به ثمره مفيدة، وهي تحمل المنادي الرفع والنصب، فمثلاً نقول: يا زيد، ويا زيدا. فالأول مبني على الضم، لئلا يلتبس بالمضاف إليه. والثاني منصوب لأنه يقع موقع المفعول به عند النداء، لأن الأصل في "يا زيد" أَدْعُو زيدا. والأول معرب على اللفظ، والثاني منصوب على الموضع.

والله اعلم.

الباب الثالث:

آثار الخلاف في الدرس النحوي

تمهيد:

كان للخلاف بين النحاة ثمار وآثار عديدة تنوعت واختلفت حسب بيئة الخلاف نفسها، أما الثمار فقد ذكرتها في الباب الثاني من هذه الرسالة، وكان منها المفيد ذو الأهمية للنحو وللدارس في آن واحد، ومنها ما لم يفد، وكانت هذه الثمار بنوعيتها ناتجة عن الخلاف في المسائل التي تتعلق بالتراكيب.

أما الآثار التي سيدور حولها هذا الباب، فتنقسم إلى: آثار إيجابية، وأخرى سلبية على الدرس النحوي، والآثار بنوعيتها كثيرة، وإن كانت الحسنة أكثر، وذلك لطول زمن الخلاف بين البصريين والكوفيين، مما جعله يشمل جُل أبواب النحو ومسائله، الأمر الذي ترتب عليه كثرة الآثار، سواء ظهرت هذه الآثار في عهد البصريين والكوفيين أم بعدهما.

وبالطبع لم تكن آثار الخلاف كلها إيجابية ولم تكن كلها سلبية، فقد ظهر بعد عصر المدرستين آثار غاية في الأهمية، وإن كان فيها بعض الآثار السلبية، حيث إنه بعد إسدال الستار على التعصب المذهبي، والمشاحنات التي كانت بين البصرة والكوفة، ظهرت مدارس واتجاهات نحوية نشأت على مذهبهما وأخذت من آرائهما وانتقت منهما، وربما أتت بآراء جديدة في النحو العربي.

وهذا كله كان له الأثر البالغ في تطور حركة النحو وازدهاره، ومفيد للدرس النحوي خاصة ولعلوم العربية عامة، وإن كان هناك بعض الآثار السلبية، فإنها من وجهة نظر فردية لا تصل إلى حد العلة القادحة في النحو، ثم إن الذين أدلوا دلوهم في كثرة الآثار السلبية هم أصحاب النظريات التي تدعو إلى تجديد النحو، وسأحاول في هذا الباب أن أحلل بعض الآثار التي قالوا عنها إنها آثار سلبية على الدرس النحوي، وخاصة ما كان من علماء البصرة، حيث أسندوا إليهم آثاراً كثيرة سلبية، وسأحلل هذه الآراء، وأرد عليها مدعماً الرد بما استندوا إليه من أدلة وبأدلة أخرى من أهل هذا الفن والمتخصصين فيه من القدامى والمحدثين، تدل على أن بعض ما ذهبوا إليه بعيد عن واقع اللغة العربية، وليعلم الدارس أن بعض ما يقال عن النحو والعربية ليس صحيحاً.

وفي هذا الباب سأتناول هذه الآثار من الناحيتين المفيدة الإيجابية ذات الأثر على
الدرس النحوي، والسلبية التي أساءت للنحو ودارسيه، وذلك في مقدمة وفصلين: المقدمة
توجز ما سيفصل في الفصلين، والفصل الأول في الآثار الإيجابية، والفصل الثاني في الآثار
السلبية على الدرس النحوي.

وإليك هذين الفصلين بالدراسة والتحليل، مع ذكر رأي الباحث فيما ذهب إليه
بعض الدارسين في هذه الآثار ، والرد على بعضها كلما أمكن ذلك، على النحو التالي:

الفصل الأول

الآثار الإيجابية للخلاف في الدرس النحوي

مقدمة:

لقد نتج عن الخلاف بين النحاة البصريين والكوفيين آثار في ساحة الدرس النحوي، وهذه الآثار قد أفادت الدرس النحوي، وتركت بصمات واضحة المعالم على اللغة العربية عامة والنحو بصفة خاصة، وهذه الآثار منها ما ظهر في زمن البصريين والكوفيين، ومنها ما ظهر بعد انتهاء عهدهم، وإن كان هناك الآثار السلبية فإنها بجانب الآثار الإيجابية كأن لم تكن شيئاً مذكوراً. من وجهة نظري . لقلتها، ولأن الذي أثار مثل هذه الدعاوى السلبية أناس ربما لم ينظروا فيما قالوه بعين محصنة لما تحتمله اللغة العربية من مميزات تسع جميع وجهات النظر في الدرس النحوي.

وهذه الآثار الإيجابية للخلاف كان لها أثر في تنمية الثروة اللغوية بغض النظر عن الدافع لذلك الخلاف. ومن هذه الآثار ما ظهر في عهد المدرستين، ومنها ما ظهر بعد عصرهما، ومجئ عصر المدارس والاتجاهات النحوية الجديدة من بغدادية ومصرية وأندلسية ومغربية في الدراسات النحوية، والتي أعدها من أهم الآثار الإيجابية.

وسوف أتبع هذه الآثار في عهد المدرستين البصرية والكوفية وبعد عهدهما، لإظهار هذه الآثار المفيدة للدرس النحوي، وسأوضح ذلك في مبحثين، على النحو التالي:

المبحث الأول

الآثار الإيجابية للخلاف في عهد المدرستين

مما سبق من البحث في مدرستي البصرة والكوفة يتضح أن الخلاف بينهما كانت له آثار متنوعة، حيث كانت قد تكاملت مناهج وأسس البحث لدى كل منهما في مجال الدرس النحوي، وبدأ يظهر الخلاف بينهما على ضوء هذه الأسس والمناهج التي اتبعتها كل مدرسة وأعلامها في مجال الدرس النحوي، وهذا مما كان له آثار واضحة المعالم في الدراسات النحوية، نذكر منها ما يلي:

١ - ظهور المناظرات واللقاءات النحوية:

كانت هذه المناظرات سمة بارزة بين أعلام البصرة والكوفة، وكان معظمها مقره عاصمة الخلافة بغداد، حيث إنهما كانت وجهة العلماء والأدباء وغيرهم ممن يتطلعون إلى الشهرة والمال والحظوة لدى الخلفاء والأمراء وأصحاب السلطان، وهذه المناظرات دونتها كتب التراجم والطبقات، وسأكتفي بتوضيح عدد منها، مع ذكر غيرها والإشارة إلى مصادرها فقط، وذلك لمن أراد الاستزادة؛ لأن المقام يطول بسردها وليس هنا محل ذلك، وكان من أشهر هذه المناظرات واللقاءات النحوية بين المدرستين ما يلي:

(أ) مناظرة الكسائي وسيبويه:

وهذه المناظرة من أشهر المناظرات النحوية قاطبة بين عَلمَين كل منهما مؤسس لمدرسة نحوية، سيبويه رأس مدرسة البصرة، والكسائي رأس مدرسة الكوفة، ودارت المناظرة في قصر الخليفة الرشيد، وعُرفت هذه المناظرة بالمسألة التي دارت عليها "المسألة الزنبورية" وكان السؤال في هذه المناظرة من الكسائي لسيبويه، حيث سأله قائلاً: "كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها؟"

فأجاب سيبويه قائلاً: فإذا هو هي، فخطأه الكسائي، مع أن الصواب ما قاله سيبويه؛ لموافقته ما جاء في القرآن الكريم. قال ابن هشام في المعني: "وأما سؤال الكسائي، فجوابه ما قاله سيبويه، وهذا وجه الكلام مثل: (فإذا هي بيضاء) (الأعراف: ١٠١) و (فإذا هي

حية تسمى) (طه:٢٠) .. وإن ثبت . يقصد رأي الكسائي . فهو خارج عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم ب (لن)، والنصب ب (لم)، والجر ب (لعل)، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك، وإن تكلم بعض العرب به "(١)"، وقد أورد الدماميني في شرحه على المغني في "إذا" أموراً وآراءً جديدةً بالنظر، ولكن المقام هنا غير مناسب لعرضها(٢).

ولقد ذكرت كتب التراجم والطبقات روايات عديدة في هذه المناظرة، وأياً كانت هذه الروايات فإن المشهور بين أغلب النحاة أن رأي سيبويه هو الصواب، وأن التدخل السياسي هو الذي أنهى هذه المناظرة لصالح الكسائي ضد سيبويه(٣).

والدليل على ذلك أن سيبويه طلب من يحيى البرمكي أن ينطق الحاضرون بالنصب فلم يجبه، ولم يرتض ذلك الحاضرون، واكتفوا بأن قالوا: القول قول الكسائي(٤) ولأن الكسائي كان ذا حظوة عند الرشيد، فقد شهد له الحاضرون خوفاً من السلطان.

وأياً كان الأمر، وما آلت إليه المناظرة من غبن لسيبويه، فإنها تدل دلالة واضحة على أثر الخلاف بين البصرة والكوفة على الدرس النحوي، ودفاع كل منهما عن مذهبه النحوي، الذي ارتضاه ووضع أسسه ومنهجه، حيث إن مذهب البصريين لا يجيز دخول "إذا" الفجائية" على الجملة الفعلية، والكوفيون يجيزون ذلك. وإذا كان هناك كثير وقفوا بجانب سيبويه، فإن البعض قد وافق رأي الكسائي مثل الأعمش الشنتمري والدماميني.

(ب) مناظرة الكسائي والأصمعي:

كانت كسابقتها في مجلس الرشيد، وكان موضوعها حول قول الكسائي:

أنى جزوا عامراً سوءى بفعلهم أم كيف يجزونني السوءى من الحسن؟

أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به رثمان أنف إذا ما ضن بالبن؟

(١) مغني اللبيب حرف "إذا" وقد ذكر فيها أوجهاً خمسة مع التعقيب على كل وجه بما يفيد.

(٢) انظرها في : شرح الدماميني على المغني: ٣٤٦/١.

(٣) إرشاد الأريب ١٣/١٨٥ - ١٨٨. والآمال لابن الشجري ٢٠٦/١، تاريخ الأدباء لياقوت ترجمة الكسائي.

(٤) نشأة النحو: ٥٣-٥٦.

فقد رفع الكسائي "رئمان" فرد الأصمعي ذلك عليه، وقال: إنه بالنصب، فقال له الكسائي: اسكت، ما أنت وهذا؟ يجوز بالرفع والنصب والجر، فسكت. ووجهه أن الرفع على الإبدال من "ما"، والنصب بـ"تُعطي"، والخفض بدل من الهاء. وقد صوّب ابن الشجري إنكار الأصمعي، فقال: لأن رثمانها للَبوّ بأنفها، وهو عطيتها إياه لا عطية لها غيره، فإذا رفع لم يبق لها عطية في البيت؛ لأن في رفعه إخلاء "تُعطي" من مفعوله لفظاً وتقديراً، والجر أقرب إلى الصواب قليلاً، وإنما حق الإعراب والمعنى النصب، وعلى الرفع فيحتاج إلى تقدير ضمير راجع إلى المبدل منه، أي: "رئمانُ أنفٍ له"^(١).

(ج) مناظرة الكسائي واليزيدي:

اجتمع الكسائي واليزيدي عند الرشيد، فجرت بينهما مسائل كثيرة، فقال اليزيدي للكسائي: أتجيز هذين البيتين؟:

ما رأينا حرباً نَقَدَ قَرَّ عنه البيضَ صقْرُ
لا يكون العَيْرُ مهراً لا يكون المهرُ مهرُ

فقال الكسائي: يجوز على الإقواء، وحقه لا يكون المهر مهراً، فقال اليزيدي: فانظر جيداً، فنظر ثم أعاد القول، فقال اليزيدي: لا يكون المهرُ مهراً محال في الإعراب، وإنما ابتدأ فقال المهر مهراً، وضرب بقلنسوته الأرض، وقال: أنا أبو محمد، فقال له يحيى بن خالد البرمكي: خطأ الكسائي مع حسن أدبه أحب إلينا من صوابك مع سوء أدبك، أتكنني أمام أمير المؤمنين وتكشف رأسك؟! فقال: إن حلاوة الظفر وعز الغلبة أذهبا عني التحفظ^(٢).

وكما قال الشيخ محمد الطنطاوي: كان ينبغي للكسائي أن يعبر بالإصراف لا بالإقواء بحسب اصطلاح العروضيين^(٣).

وأرى أن هذه المناظرة وإن كانت تدل على حب الظهور والغلبة والتعصب إلى حد ما أمام السلطان، إلا أنها تركت أثراً مهماً على الدرس النحوي، وهو إعطاء الفرصة للمناظر

(١) البيتان من بحر البسيط، وهما لأقنون التغليبي، واسمه ظالم أو صريم بن معشر، انظر خزنة الأدب ٤/٤٥٥، وأمالي ابن الشجري المجلس السادس، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي، ترجمة الكسائي.

(٢) معجم الأدباء لياقوت الحموي ترجمة الكسائي، والوفيات ترجمة اليزيدي، ودرة الغواص الوهم ٣٥.

(٣) نشأة النحو: ص ٥٧.

والمحاور مرة أو أكثر؛ كي يراجع نفسه فيما قال؛ للإتيان بالرأي الصحيح وعرض وجهة نظره، وهذا الذي فعله اليزيدي مع الكسائي، وهذا الأمر ترك مجالاً فسيحاً للمناظرات والمحاورات التي أفادت الدرس النحوي.

(د) مناظرة المبرد وثعلب في مجلس محمد بن عبدالله بن طاهر:

اختلف المبرد وثعلب بحضرة الأمير محمد بن عبدالله بن طاهر بن الحسين وفي مجلسه حول قول امرئ القيس:

لها مَتْنَانِ خِطَاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَيَّ سَاعِدَيْهِ التَّمْرُ^(١)

قال ثعلب: إنه خطتا، كما يقال غزتا، إلا أنه رد الألف التي كانت ساقطة في الواحد لتاء التأنيث الساكنة لما تحركت التاء؛ لأجل ألف التشبية، ومسوّغ ذلك ضرورة النظم. وقال المبرد: إنه خطاتان، فحذف نون المثني للإضافة إلى "كما".

فثعلب يرى أن الكلمة فعل، وأن الألف الثانية فيها اسم. والمبرد يخالفه في الأمرين، فالكلمة عنده اسم والألف الثانية حرف علامة المثني. والألف الأولى عند كل منهما لام الكلمة سواء أكانت فعلاً أم اسماً على رأي المبرد.

ولما طال نقاشهما بمجلس الأمير، قال ثعلب للأمير: أيصح أن يقال: مررت بالزبيدين ظريفي عمرو؟ فيضاف نعت الشيء إلى غيره؟ فقال: لا والله ما يقال هذا. ثم التفّت إلى المبرد فأمسك ولم يقل شيئاً، ثم قام من المجلس مقهوراً.

قال ياقوت الحموي: "لا أدري لم لا يجوز هذا؟ وما أظن أحداً ينكر قول القائل: رأيت الفرسين مركوبي زيد، ولا الغلامين عبدي عمرو، ولا الثوبين دراعتي عمرو، ومثله مررت بالزبيدين ظريفي عمرو، فيكون مضافاً إلى عمرو، وهو صفة لزيد، وهذا ظاهر لكل متأمل^(٢)."

وقال القفطي: "قال البصريون: والقول ما قاله المبرد، وإنما ترك الجواب أدباً مع الأمير محمد بن عبدالله بن طاهر لَمَّا تَعَجَّلَ اليمين وحلف: لا يقال هذا"^(٣).

(١) البيت من بحر المتقارب، وهو لامرئ القيس، انظر ديوانه ص ١٦٤، والأشباه والنظائر ٤٦/٥، وخزانة الأدب ٥٠٠/٧، ٥٧٦، ١٧٦/٩، ١٧٨، واللسان مادة (متن)، ومغني اللبيب ص ٢٠١، والممتع في التصريف ٥٢٦/٢، والمقرب لابن عصفور ١٩٣/٢، ١٨٧.

(٢) معجم الأدباء لياقوت، ترجمة ثعلب.

(٣) إنباه الرواة، ترجمة ثعلب.

وأرى أن في هذه المناظرة ملمحاً خُلقيّاً، يدل على أن الإنسان يبر قسم غيره وإن أقسم على خطأ، والصواب يجانبه، وخاصة إذا كان كبير القوم، طالما أن الحاضرين يعلمون الصواب يوافق رأي من، وطالما أن الحق محفوظ لصاحبه، وشُهد له به، حيث شهد للمبرد ياقوت والبصريون.

وأكتفي بهذه الأربع، وأشير إلى مناظرات أخرى للاستزادة، منها:

(هـ) مناظرة المازني في مجلس الواثق:

كانت هذه المناظرة بين المازني من البصريين وبعض نحاة الكوفة^(٢).

(و) مناظرة المازني وابن السكيت في مجلس المتوكل:

كانت هذه المناظرة حول وزن كلمة "نكتل"^(٣).

(ز) مناظرة المبرد وثلعب في مجلس أكابر بني طاهر:

كانت هذه المناظرة حول كيفية كتابة كلمة "الضحى"^(٤).

(ح) مناظرة بين الكسائي واليزيدي:

كانت في مجلس المهدي قبل توليه الخلافة^(٥).

وأرى أن هذه المناظرات التي دارت بين الفريقين كان لها دور كبير في إذكاء روح الاجتهاد، والمثابرة حتى اكتمل هذا العلم بكل مواده وفنونه.

(٢) انظر هذه المناظرة في: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ٥٤/١ ط الخانجي.

(٣) طبقات النحويين واللغويين ٩٤/١، إنباه الرواة ٢٥٠/١.

(٤) انظر: إرشاد الأريب ١١٨/١٩.

(٥) الأغاني ٧٦/١٨، أمالي الزجاجي ٤٠.

(٢) المجالس اللغوية

تعتبر المجالس من أهم الآثار والنتائج التي خلفها الخلاف بين البصريين والكوفيين، وتتسم هذه المجالس بالهدوء، والمحاورات فيها أقرب إلى الحق، لأنها بعيدة عن مجالس الأمراء والسلاطين، بخلاف المناظرات التي تشتد فيها حدة التعصب؛ لأن المناظرات -عادة - يحضرها رجال الدولة، وكان الفائز فيها ينظر إلى شهرته أمام السلطان؛ لذلك يتخذ كل سبيل من أجل الانتصار والفوز على خصمه، لينال إعجاب السلطان. وهذه المجالس نتج عنها ثروة لغوية ونحوية كبيرة، لما كان يثار فيها من مسائل توضح وجهة نظر كل فريق فيما دق من مسائل نحوية، بنوع من العمق والتفكير الحر الموضوعي، دون تعصب أو وحدة. ومن أجل هذا اهتم كثير من الأدباء بجمع هذه المجالس وتدوينها - حتى ظهرت كتب ومؤلفات فيها، منها: مجالس ثعلب، ومجالس ابن قتيبة.

ولنكتف من المجالس بالإشارة إلى مجلسين كأمثلة لما جرى فيها من محاورات، حتى لا يطول بنا المقام في عرض المجالس كلها.

(أ) مجالسة الرياشي وثلعب:

قال ياقوت الحموي: " قال أبو العباس ثعلب: كنت أسير إلى الرياشي لأسمع منه، وكان نقي العلم، فقال لي يوما وقد قرئ عليه:

ما تنقم الحربُ العوان منيِّ بازل عامين حديث سنِّي
لمثل هذا ولدتني أمي^(١)

فقال: كيف تروي "بازل"؟ تقول: بازلٌ أو بازلٌ أو بازلٌ؟ فقلت: أتقول هذا في العربية؟ إنما أقصدك لغير هذا، يروى بازلٌ أو بازلٌ أو بازلٌ: الرفع على الاستئناف، والخفض على الإتياع، والنصب على الحال، فاستحيا وأمسك".

(١) من بحر الرجز، وقد نُسب إلى أبي جهل عمرو بن هشام، وإلى علي بن أبي طالب، انظر: إنباه الرواة ٣٧١/٢، والأشبه والنظائر للسيوطي الفن السابع. واللسان مادة (بزل)، ومعجم الأدباء ترجمة ثعلب، والمغني حرف "أم" والقاعدة الأولى من الباب الثامن من المغني بعنوان "قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما ..".

(ب) مجلس ضم ثعلباً والزجاج في مجلس ثعلب:

وكان الحديث يدور حول المبرد وكتابه "المقتضب" ثم تطرق الحديث إلى سيبويه عن طريق أبي موسى الحامض، ثم دفاع المازني عنهم جميعاً^(١).

وللاستزادة من هذه المجالس والمناظرات يراجع الأشباه والنظائر للسيوطي الفن السابع " فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى والواقعات والمراسلات " ففيه لمن أراد المزيد.

(١) انظر: إرشاد الأريب ١/١٣٧، وإنباه الرواة ٣/١٤١، وطبقات النحويين واللغويين ١٥٧.

المبحث الثاني

الآثار الإيجابية بعد زمن المدرستين

بعد أن انتهى عصر البصرة والكوفة، جاء عصر المدرسة البغدادية في الدراسات النحوية، وبدأ النحو في بغداد كوفياً؛ لأن ميل النحاة كان للخلفاء والخلفاء يميلون للكوفيين، وكانوا يختارون منهم مؤدبين لهم ولأبنائهم، وكان كل من يريد الشهرة ويتطلع إلى المال يتجه إلى بغداد، مما جعلها مقراً للمناظرة بين أعلام المدرستين السابقتين، وكان كل نحوي من مدرسة يحاول النصر على منافسه؛ لينال الحظ الوافر من المال، وظل هذا الحال حتى نهاية القرن الثالث الهجري، الذي انتهى بظهور المبرد آخر أعلام البصرة، وثعلب آخر أعلام الكوفة.

وفي منتصف القرن الثالث الهجري أصبحت بغداد هي المجتمع النحوي، الذي يلتقي فيه النحاة ويطول فيه اختلاطهم، وأدى ذلك إلى هدوء حدة التعصب والغلو، وأصبح مجتمعاً أكثر تفهماً وتعمقاً، وبعداً عن التكلف والعصبية، مما جعل للخلاف مذاقاً آخر بين النحاة، وهذا كان له آثار أفادت الدراسات النحوية، ومن هذه الآثار النافعة للدرس النحوي ما يلي:

١- ظهور نحاة جدد وتعدد الاتجاهات النحوية

كان لهدوء حدة الخلافات في أوائل القرن الرابع الهجري، والتقاء كل من أعلام البصرة والكوفة في بغداد أثر في ظهور اتجاهات ونزعات مختلفة في الدراسات النحوية في بغداد، فعندما انكسرت حدة النزعة الحزبية عرض العلماء المذهبين على بساط البحث والنقد، فاستعرضوا دعائم القواعد التي تركزت عليها من الرواية والشواهد والأقيسة ليتعرفوا مقدار هذه القواعد من الصحة والضعف حتى يبتنى حكمهم على أساس متين، فاختلّفوا فيما بينهم، وكانت هذه الاتجاهات تمثل ثلاث طوائف، فكان منهم من غلبت عليه النزعة البصرية، ومنهم من غلبت عليه النزعة الكوفية، ومنهم من جمع بين النزعتين.

أما الطائفة التي غلبت عليها النزعة البصرية، فهي: أبو إسحاق إبراهيم الزجاج المتوفى سنة ٣١٠ هـ وأبو بكر محمد بن السراج المتوفى سنة ٣١٦ هـ. وأبو القاسم عبد الرحمن بن

إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧هـ ، وأبو بكر محمد بن علي مبرمان المتوفى سنة ٣٤٥هـ،
وأبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه المتوفى سنة ٣٤٧ هـ .

وأما الطائفة التي غلبت عليها النزعة الكوفية، فهي: أبو موسى سليمان بن محمد
الهامض، توفى سنة ٣٠٥ هـ ، وأبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، توفى سنة ٣٢٧ هـ.

وأما الطائفة التي جمعت بين النزعتين، فهي: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة،
توفى سنة ٢٧٦ هـ، وأبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ، توفى سنة ٢٩٩ هـ ، وأبو الحسن
علي بن سليمان الأخفش، توفى سنة ٣١٥ هـ ، وأبو بكر أحمد بن حسين ابن شقير، توفى
سنة ٣١٧ هـ وأبو بكر محمد بن أحمد بن الحياط، توفى سنة ٣٢٠ هـ ، وأبو عبد الله إبراهيم
بن محمد نبطويه ، توفى سنة ٣٢٣ هـ . ولقد كان هؤلاء تمهيدا لظهور المذهب البغدادي^(١).

وكان لهذا التعدد في الاتجاه النحوي أثر واضح على تعدد الآراء النحوية، وكل يأخذ
بما يراه مناسباً لفهمه وقريباً من إدراكه، وكان له أثره الكبير في انتشار وظهور كتب النحو
المختلفة من الشروح والحواشي والتهذيبات والمختصرات، وكذلك البحث في أصول النحو.

٢ - ظهور المدرسة البغدادية وانتشار ظاهرة الانتخاب والانتقاء

وهذا الاتجاه ظهر على يد المدرسة البغدادية كما أوضحته في الفصل الأول، حيث
كان موقفها من الخلاف موقف الترجيح والانتخاب من الآراء والخروج برأي مستقل، حيث
تدرس رأي البصريين والكوفيين وترجح بينهما، أو توفق بينهما دون مفاضلة، أو تخرج برأي
جديد يُستدرك عليهما، دون التعصب لأحدهما على الآخر.

وعلى هذا النهج وهذا الاتجاه سارت الدراسات النحوية في بغداد، وغيرها من
الأمصار الإسلامية، فكان نهجاً مميزاً للدرس النحوي في بغداد، وكذلك في مصر والشام
والأندلس، والمغرب، لكن بغداد هي الحائزة على قصب السبق والرائدة في هذا الاتجاه.
وكانت هذه المدارس - في نظري - من أهم آثار الخلاف النحوي.

(١) نشأة النحو: ١٤٨ - ١٥٣، ١٥٨.

وُتعد مدرسة بغداد هي الأولى في الأخذ بمبدأ الاختيار والانتقاء والترجيح بين الآراء، والتوفيق بينها، ومحاولة الإتيان برأي جديد منها، وقد وضع أسس هذا الاتجاه تلاميذ المبرد رأس الطبقة السابعة البصرية، وتلاميذ ثعلب رأس الطبقة الخامسة الكوفية.

يقول المخزومي: " فقد شهدت بغداد إذن علمين من أعلام العربية، وحدث أن أخذ البغداديون عن هذين الشيخين، وحاولوا التوفيق بين المذهبين ... وكان لوجودهما أثر كبير في تحول الدارسين عن النحو الكوفي، لما امتاز به المبرد من ذكاء وقوة منطق، وقدرة على الجدل، ولما تركته الدراسة الفلسفية والصراع العقلي بين المعتزلة وخصومهم من أثر في تهيئة الأذهان لتقبل الأساليب الجدلية البصرية القائمة على المنطق، وكان لمواقف المبرد مع ثعلب وغيره، وانعقاد المناظرة بينه وبين خصومه أثر كبير في طغيان المنهج البصري وغلبته"^(١).

وبدأ هذا الاتجاه في الدراسات النحوية يزداد نمواً وتأصيلاً منذ بداية القرن الرابع الهجري.

ويعتبر شوقي ضيف الزجاجي استهلالاً لانصراف البغداديين عن النزعة الكوفية إلى النزعة البصرية، التي سادت بعده إلا قليلاً^(٢)، لكن اتجاهه نحو منهج البغداديين واضح، حيث إنه يأخذ برأي البصريين غالباً و برأي الكوفيين أحياناً، وإذا أعجبته حجة كوفية وينقصها الدليل العقلي أضافه إليها وأخذ بها، وأخذ برأي الكوفيين فيها، والدليل على ذلك ما يلي:

- "كأن" للتشبيه دائماً عند البصريين. والكوفيون يقولون: إذا كان خبرها اسماً جامداً فهي للتشبيه، وإذا كان مشتقاً كانت للشك بمنزلة "ظننت"، وتوهمت" مثل: كأن محمداً قائم، وقد تكون للتحقيق، كقول الشاعر:

فأصبح بطن مكة مقشعراً كأن وجه الأرض ليس بها هشام^(١)

(١) مدرسة الكوفة: ٣٩٢ بتصرف يسير.

(٢) مدارس النحو: ٢٥٤.

(١) البيت من بحر الوافر، وقائله: الحارث بن خالد في رثاء هشام بن المغيرة، انظر ديوانه ص ٩٣، وشرح التصريح ٢١٢/١، والمغني ١٩٦، وهمع الهوامع ١٣٣/١، والجنى الداني ٥٧١، واللسان مادة (قثم)، وشرح شواهد المغني ٥١٥/٢.

فقد أخذ برأي الكوفيين^(٢).

ومما يوضح أن الزجاجي ذهب مذهب البغداديين في الانتقاء والاختيار من الآراء والخروج برأي جديد ما رآه في "سوى"، فسوى عند سيويه ظرف مكان دائماً، وعند الكوفيين تستعمل ظرفاً كثيراً وغير ظرف قليلاً، لكن الزجاجي رأى أنها ليست ظرفاً قطعاً، وأنها تقع فاعلاً، مثل: جاء سواك، ومفعولاً به، مثل: رأيت سواك، وبدلاً أو استثناء مثل: ما جاءني أحد سواك^(٣).

٣- انتشار الدراسات النحوية في أمصار إسلامية جديدة

كان من ثمار الخلاف الإيجابية بين البصريين والكوفيين انتشار الدراسات النحوية في بلدان إسلامية غير الكوفة والبصرة، وذلك بعد انتقال الخلافة إلى بغداد، وهدأت حدة التعصب، وخفت نار الخلاف، والتقى العلماء والنحاة، وظهرت في بغداد جميع النزعات النحوية، وانقسموا إلى ثلاث طوائف - كما سبق - على أيدي علماء جدد من مدارس جديدة انتشرت بعد زوال عصر البصريين والكوفيين، ومن هذه المدارس التي اهتمت بالدراسات النحوية على إثر الخلاف الذي وقع بين نحاة المدرستين السابقتين، مدرسة بغداد، ومدرسة مصر والشام، ومدرسة الأندلس والمغرب.

وكما سبق ذكره آنفاً أن السمة البارزة التي كانت تميز جميع هذه المدارس والاتجاهات الجديدة، هي الميل في نهاية الأمر إلى الاختيار والترجيح أو التوفيق دون مفاضلة بين آراء السابقين، أو محاولة الإتيان بآراء جديدة في الدرس النحوي، وقد مر الحديث عن أولى المدارس التي انتهجت ذلك النهج فيما سبق، وهي مدرسة بغداد.

وفيما يلي إيضاح ميسر لبقية المدارس والاتجاهات النحوية التي ظهرت بعد مدرسة بغداد وأثرها على الدرس النحوي، كما يلي:

أولاً: الدرس النحوي في مصر والشام:

(٢) مغني اللبيب "كان" ص ١٩٦، والهمع ١/١٣٣.

(٣) مغني اللبيب حرف "سوى" والهمع ١/٣٠٣.

كانت الدراسة النحوية في مصر أسبق منها في الشام، لانشغال الشاميين بعلوم القراءات والفقهاء والحديث والدراسات الإسلامية بصفة عامة، وكان لهم نصيب كبير من الفصحى، فلم تعزهم الحاجة إلى هذه الدراسة في أول أمرها.

أما مصر فقد اهتمت بالدراسات النحوية منذ نشأتها الأولى، وكان في مصر نخبة قدماء مشهورون، وكانت نزعتهم المذهبية في دراسة النحو مرتبطة بنزعة شيوخهم ومن يأخذون عنهم من العلماء، فقد أخذوا أول الأمر بالمذهب البصري، ثم بالكوفي فور ظهوره، ثم انتهى اتجاههم إلى المذهب البغدادي، وهو المنهج الذي سارت عليه جميع الدراسات النحوية من القرن الرابع الهجري وحتى الوقت الحاضر^(١).

وظهر في الدراسات النحوية بمصر في هذه الفترة علماء لهم فيها قدم راسخة منذ القدم، وكان من أقدم النحاة في مصر: عبدالرحمن بن هرمز، تلميذ الكسائي، توفي (١١٧ هـ) وكان عالماً بالقراءات، أخذ عنه نافع المدني.

ومنهم: ولاد بن حمد التميمي، وهو أول نحوي بالمعنى الدقيق بمصر، أخذ عن الخليل بن أحمد. قال عنه الزبيدي: "لم يكن بمصر كبير شيء من كتب النحو واللغة قبله"^(٢).
ومنهم: أبو علي الدينوري، ختن^(٣) ثعلب ومن مؤلفاته في النحو "المهذب" توفي سنة ٢٨٩ هـ.

ومنهم: ابن ولاد، وهو ابن أبي علي الدينوري، وهو أول من أدخل كتاب سيبويه إلى مصر، توفي (٢٩٨ هـ).

ومنهم: ابن ولاد، حفيد أبي علي الدينوري، كتاب "الانتصار لسيبويه" توفي (٣٣٢ هـ).

ومنهم: النحاس، ومن مؤلفاته إعراب القرآن والتفاحة في النحو (٣٣٧ هـ).

ثم جاء إلى الشام علماء من العراق، منهم الزجاجي والفارسي وابن خالويه وابن جني، والتقى بالشام. كما حدث بمصر. المذهبان البصري والكوفي، حيث وجود ابن جني

(١) الخلاف بين النحويين، السيد رزق الطويل.

(٢) طبقات النحويين واللغويين: ٢٢٣.

(٣) الختن: هو كل من كان من قبل المرأة كأبيها وأخيها، وكذلك زوج البنت أو الأخت.

رئيس مدرسة القياس، وابن خالويه الكوفي النزعة، والذي يضيق بنحو البصرة، واتبع السماع في كتابه "ليس من كلام العرب" ونفى من اللغة فيه ما أجازته فلسفة البصرة، وكذلك وجود المعري الشاعر المعاصر لابن جني وابن خالويه، وما يُعرف عنه من سعة الرواية في السماع، وضجره من نحو البصرة الممتلئ بالتعليقات والجدل والقياس، وقد ظهر ضجره واضحاً بنحو البصرة خاصة في كتابه "رسالة الغفران".

والواضح أن الدراسات النحوية في مصر والشام كانت تختلف باختلاف اتجاهات العلماء الوافدين عليها، فمع وجود المذهبين البصري والكوفي قد يغلب الاتجاه البغدادي أحياناً بالشام؛ لوجود المتنبّي الشاعر، وابن خالويه.

والواضح كذلك أن الدراسات النحوية في مصر كانت أكثر انتشاراً منها في الشام، لتعدد العلماء الذين نبغوا فيها واستوطنوها واتخذوا منها دار إقامة ومقراً للمدرسة والتعليم. أما في الشام فكانت أقل انتشاراً؛ لأنها كانت تتوقف على رحلات العلماء إليها، وهذه الرحلات كانت غير مستقرة.

ومن منتصف القرن الرابع حتى أوائل القرن السابع الهجري ازدهرت الدراسات النحوية في مصر والشام، حيث ظهر على الساحة علماء ونحاة من القطرين، ومن أشهر هؤلاء النحاة:

- الحوفي، أبو الحسن علي بن إبراهيم (٤٣٠هـ)، وابن بابشاذ المتوفى (٤٦٩هـ)، وابن بري (٥٨٢هـ) والكندي، أبو اليمن زيد تاج الدين بن الحسن (٦١٣هـ)، وابن معط (٦٢٨هـ)، وابن يعيش شارح المفصل.

كما كان هناك نحاة آخرون تتلمذوا على أيدي هؤلاء السابقين، منهم:

- الذاكر، وهو نحوي مصري تتلمذ على ابن جني، وعاصر الحوفي توفى (٤٤٠هـ)، وابن القطاع، صاحب كتاب "تهذيب أفعال ابن القوطية" وقد استوطن مصر، وتوفي بها سنة ٥١٥هـ، ومحمد بن بركات، تتلمذ على ابن بابشاذ وابن جني، توفي (٥٢٠هـ).

- ولم يلتزم هؤلاء النحاة جميعاً منهجاً معيناً في دراساتهم النحوية، فلم يلتزموا بالمنهج البصري أو الكوفي، وإنما غلبت عليهم النزعة البغدادية مع الترجيح لهذا المذهب أو ذاك،

والذي يدل على ذلك سيطرة الاتجاه البغدادي على دراسة النحو في مصر منذ النشأة الأولى ما كان من آراء لأبي جعفر النحاس، الذي اختارها من آراء المذهب البصري والكوفي، ومنها:

- أن الأسماء الستة معربة بحروف العلة نفسها، متفقاً في ذلك مع قطرب وهشام الكوفيين، والزجاجي من البصريين^(١).

- يتفق مع الكوفيين في أن فعل الأمر معرب مجزوم، لا مبني كما عند البصريين^(٢).
وهناك آراء للنحاة المصريين، نذكر منها ما يلي:

- ذهب محمد بن بركات إلى أن "الذي" و "أن" المصدرية يتقارضان، فتقع إحداهما مكان الأخرى، فتقع الذي مصدرية، كقول جميل بثينة:

أتقرحُ أكباد المحبين كالذي أرى كبدي من حبّ بثنة يقرحُ^(٣)

حيث جعل الذي مصدرية، أما إذا قدرناه "أتقرحُ أكباد المحبين كالذي أرى كبدي" تفرحه" كانت اسماً موصولاً.

- وذهب ابن بابشاذ إلى أن "الكاف في أسماء الأفعال مثل: "رويدك" و "مكانك" حرف خطاب، وليست اسماً مجروراً مع الحرف، ومضافاً إليه مع الظروف كما ذهب البصريون، ولا فاعلاً كما زعم الفرّاء، ولا مفعولاً كما زعم الكسائي^(١).

- وذهب ابن بري إلى أن "لولا" تفيد التعليل في مثل: لولا إحسانك لما شكرتك، وأن العرب لذلك جروا بها المضمّر في مثل "لولاي"^(٢).

- وذهب ابن معط إلى أنه إذا اجتمع مع الفعل المبني للمجهول مصدر وظرف وجار ومجرور، كان الجار والمجرور نائب الفاعل لا الظرف ولا المصدر، بينما البصريون يرون أن إقامة أي من الثلاثة نائباً للفاعل مباح^(٣).

(١) التفاحة في النحو، لأبي جعفر النحاس ص ١٥، وهمع الهوامع ٢٣٨/١.

(٢) التفاحة ص ١٦، والهمع ١٥/١.

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو لجميل بثينة من ديوانه ص ٤٧، وانظر المغني ٥١٤ الباب الخامس "في ذكر

الجهات التي يدخل الاعتراض على ...، وشرح شواهد المغني ص ٨٩٦، والأشباه والنظائر ٣٣٨/١.

(١) شرح الرضي على الكافية ٦٥/٢، وهمع الهوامع ١٠٦/٢.

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي: ٢٢٧/١.

ثانياً: الدرس النحوي في الأندلس والمغرب:

وهذا أثر آخر من آثار الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، له ثماره على الدرس النحوي، حيث ازدهرت حركة انتشار النحو في بلاد الأندلس والمغرب، وخاصة في عهد الدولة الأموية؛ لحبهم العرب والعربية والعلم بصفة عامة، إلى جانب الرحلات من الأندلس والمغرب إلى المشرق لطلب العلم، ورحلات المشاركة إلى بلاد الأندلس والمغرب، ومن المشاركة الذين رحلوا إلى بلاد الأندلس أبو علي القالي، الذي كان مدرساً بجامع الزهراء بقرطبة، وأملى به كتابه "الأمالي".

وقد بدأت الدراسات النحوية في بلاد الأندلس والمغرب كوفية، حيث إن أول نحوي ظهر بالأندلس هو جودي عثمان الموروي، الذي تتلمذ على الكسائي والفرّاء، وهو أول من أدخل إلى الأندلس كتب الكوفيين، وأول من صنّف في النحو، وكان أول كتاب دخل الأندلس كتاب الكسائي في النحو.

وظل النحو في الأندلس على المذهب الكوفي حتى جاء الأفشينق، محمد بن موسى ابن هاشير المتوفى ٣٠٧هـ ولقي الدينوري بمصر، وأخذ عنه كتاب سيبويه رواية، وقرأه على طلابه بقرطبة.

وبدخول كتاب سيبويه إلى قرطبة بدأ النحو البصري ينافس الكوفي بالأندلس، حتى اهتم الأندلسيون بكتاب سيبويه واعتبروه قرآن النحو، وتنافسوا في حفظه وشرحه والتعليق عليه، ومن علّق عليه من علماء الأندلس: أبو بكر الخشني، وابن الطراوة، وابن خروف، وابن البادش، وظلت العناية به حتى انتهى إلى ابن الضائع الذي شرّحه وأبدى فيه مشكلات عجيبة^(١).

ومن أعلام نحاة الأندلس بعد دخول المذهب البصري بها بجانب الكوفي: محمد بن يحيى الجياني (٣٥٣هـ)، وأبو بكر بن القوطية (٣٦٧هـ)، والزيدي (٣٧٩هـ)، وابن سيده صاحب المخصص والمحكم (٤٤٨هـ).

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي: ٣٠٤/١.

(١) نشأة النحو: ٢٢١.

وهكذا ازدهرت وانتشرت الدراسات النحوية بالأندلس والمغرب، وعرفت فيها الاتجاهات النحوية الثلاثة، ثم مال النحاة إلى الاتجاه البغدادي في الاختيار والانتقاء والترجيح، وإضافة آراء جديدة زادت الاتجاه البغدادي نمواً وازدهاراً في الأندلس، ومن أعلام هذه الفترة والذين انتهجوا المنهج البغدادي:

- **منهم:** الأعلام الشنتمري المتوفى (٤٧٦هـ) الذي كانت له اختيارات في المدارس الثلاث، ومن آرائه الدالة على ذلك المنهج: أنه ذهب إلى أن "الفاء" تزداد في الخبر إذا كان أمراً أو نهيّاً فقط، مثل: زيد فكلمه، وزيد فلا تكلمه، وهو موافق للفراء في ذلك^(٢)، ووافق الكسائي في رأيه في المسألة الزنبرية^(٣).

- **ومنهم:** السيد البطليوسي المتوفى (٥٢١هـ)، وله آراء كثيرة ومختلفة في كتب النحو، أخذها من آراء السابقين، منها: أن "حتى" لا تعطف المفردات فقط، بل تعطف أيضاً الجمل، مثل: سريت حتى تكلم المطايا، برفع "تكلم"^(٤).

- ومنها: أن تأتي "أن" مفسرة، بشرط ألا يكون في الجملة السابق عليها أحرف القول^(٥).
ومنها: أن "كأن" لا تأتي للتشبيه إلا إذا كان خبرها اسماً جامداً، نحو: كأن زيدا أسد^(١).

- **ومنهم:** ابن الطراوة المتوفى (٥٢٨هـ) وهو تلميذ الأعلام الشنتمري، ومن مصنفاته "المقدمات على كتاب سيبويه" وكان فيه متوسعاً في الأخذ من آراء الكوفيين والبغداديين^(٦)، ومما اختاره من مذهب الكوفيين أن المعرفة أصل والنكرة فرع، وكان سيبويه والجمهور يذهبون إلى عكس ذلك^(٧).

- **ومنهم:** ابن الباذش المتوفى (٥٢٨هـ) وله اختيارات متعددة في كتب النحو، والسهيلي، صاحب "نتائج الفكر" توفي (٥٨١هـ) وابن مضاء القرطبي (٥٩٢هـ)، والجزولي

(٢) مغني اللبيب، حرف "الفاء" ص ١٧١.

(٣) المغني، حرف "إذا" ص ١٠٢.

(٤) المغني: ١٣٦.

(٥) المغني، حرف "أن" المفتوحة الهمزة الساكنة النون" ص ٤٤.

(١) المغني حرف "كأن" ص ١٩٦.

(٢) مدارس النحو: ٢٩٦.

(٣) همع الهوامع: ٥٥/١.

(٦٠٧هـ)، وابن عصفور (٦٦٣هـ)، وابن مالك (٦٧٢هـ)، وأبو حيان الأندلسي (٧٤٠هـ).

وهكذا انتشرت الدراسات النحوية في الأمصار الإسلامية، وظهرت الآراء المتعددة نتيجة للخلاف بين النحاة، وظهرت الشروح والملخصات والتهديبات والحواشي والمقدمات لما تركه البصريون والكوفيون، ويرجحون بين هذا المذهب أو ذاك، والجديد الذي يأتون به ما هو إلا احتمال إعرابي يضيفونه أو توجيه أو علة مبتكرة، حتى أصبح لدينا ثروة ضخمة من الآراء في النحو العربي، ربما يضيق بها السائرون في طريق تعلم النحو ودراسته.

وهذا ما جعل حنا الفاخوري يقول عن ظاهرة انتشار الدراسات النحوية وتأثير الخلاف فيها: " قد استوفى علماء البصرة والكوفة موضوع النحو، ولم يدعوا لمن يأتي بعدهم ولا سيما في بغداد إلا الشرح والتلخيص والتوفيق بين الآراء أو الجمع بينها من غير ترجيح أو مفاضلة^(٤) .

٤ - ظهور مصنفات للخلاف بين المدرستين

كان من أبرز آثار الخلاف بين النحاة . من وجهة نظري . ظهور مصنفات اعتمدت بمسائل الخلاف وما ورد فيها من وجهات نظر متباينة لكل فريق وما استند إليه فيما ذهب من رأي وما جرى في الخلاف من مسائل، أو تشير إلى بعض المسائل المهمة التي وقع الخلاف فيها، وذلك لمن أراد أن يعلم عن مسائل الخلاف وآراء المختلفين فيه، ويختار من بين الآراء ما يناسب ويلئم فهمه واستيعابه، وهذا يعود الدارس على الدربة على الاختيار من بين الآراء.

ومن أهم المصنفات التي اهتمت بالخلاف ومسائله، سواء ظهرت هذه المصنفات أيام المدرستين، أو بعدهما ، وسواء أكانت بين أيدينا أم عُرفت من بطون الكتب، وسأذكر هذه المصنفات حسب أسبقية وفاة أصحابها زمنياً على النحو التالي:

١ - "المهذب"، لأبي علي، أحمد بن جعفر الدينوري ٢٨٩هـ.

(٤) تاريخ الأدب العربي لحنا الفاخوري ٣٣٤.

- ٢- "اختلاف النحاة" لثعلب (٢٩١هـ).
- ٣- المسائل على مذهب النحويين فيما اختلف فيه البصريون والكوفيون لابن كيسان ٣٢٠هـ ورد فيه على ثعلب.
- ٤- المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر النحاس ٣٣٨هـ وهو للرد على ثعلب.
- ٥- الرد على ثعلب في اختلاف النحويين، لابن درستويه ٣٤٧هـ.
- ٦- الاختلاف لعبدالله الأزدي ٣٤٨هـ.
- ٧- "الخلاف بين النحويين" و "الخلاف بين سيويه والمبرد" وهما للرماني المتوفى ٣٨٤هـ^(١).
- ٨- "كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين" لابن فارس المتوفى ٣٩٥هـ.
- ٩- "التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين" لأبي البقاء العكبري المتوفى ٦١٦هـ، وله أيضاً "المسائل الخلافية" وقيل: إنه مقتطع من التبيين.
- ١٠- مسائل الخلاف، لإبراهيم بن عيسى بن محمد الأزدي، المعروف بابن أصبغ وابن المناصف، القرطبي الأندلسي ٦٢٨هـ.
- ١١- "الإنصاف في مسائل الخلاف" و "الواسط"^(١) لابن الأنباري ٦٧١هـ.
- ١٢- "الإسعاف في مسائل الخلاف". لابن إياز المتوفى ٦٨١هـ.
- ١٣- "الذهب المذاب في مذاهب النحاة"، ليوسف الكوراني ٧٦٨هـ.
- ١٤- ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف الزبيدي على أرجح الأقوال المتوفى (٨٠٢هـ).

والتأمل لهذه المصنفات يجد أنها تنقسم إلى مرحلتين مختلفتين في الخلاف، فمن الكتاب الأول إلى السادس ظهرت في زمن الخلاف بين البصرة والكوفة، وبدأت بكتاب كوفي وهو لثعلب رأس الطبقة الخامسة الكوفية، والكتب الخمسة التي تلته رد عليه من نحاة أغلب الظن أنهم جمعوا بين النزعتين الكوفية والبصرية، وأبو جعفر النحاس كان يأخذ برأي

^(١) هذان الكتابان سمعت بهما ولم أرهما، ولم أعلم بوجودهما في مكان ما.

^(١) هذا الكتاب ذكره ابن الشجري في أماليه ونقل منه، انظر أمالي ابن الشجري ١٤٨، ١٥٤.

البغداديين، وهذه الكتب يغلب عليها الميل إلى العصبية المذهبية، وهذا ما أكده ابن الأنباري بعد ذلك في مقدمة كتابه الإنصاف في الفترة التالية، بعد زوال عهد الكوفة والبصرة، ولم أر من بين هذه الكتب كتاباً لبصري من أعلام مدرسة البصرة.

أما باقي المصنفات، فأرى أنها جاءت بعد هدوء التعصب وخفت نار الخلاف بذهاب عهد المدرستين البصرة والكوفة؛ لذا فإن وجهتها كانت مائلة إلى الاعتدال . قدر الإمكان . ولا أدل على ذلك مما قاله ابن الأنباري في مقدمة كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف" حيث يقول: " .. واعتمدت في النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف لا التعصب والإسراف، مستجيراً بالله مستخيراً له فيما قصدت".

ومع ذلك نراه قد تحامل كثيراً على الكوفيين في كتابه، حيث إنه لم يوافقهم إلا في سبع مسائل من مائة وواحد وعشرين مسألة خلافية^(٢).

٥- كثرة كتب النحو

كان هذا أثراً من آثار الأمور السابقة، كثرة الروايات، والآراء ، والتوسع في الجواز وكثرة التأويل، والمبالغة في الصنعة ، فهذه الأمور تجدها في جميع المطولات من كتب النحو القديمة وكتب الشواهد ، يقول عبد الحميد حسن بصدد تعدد الآراء " أما أثره فهو هذه الضخامة التي انتهى إليها علم النحو وهذا التشعب الكثير فيما ازدحم به من آراء ، حتى أصبح هذا العلم من أكثر العلوم العربية تشعباً واتساعاً .. وظهر في المطول من كتب النحو ذلك الميل إلى استيفاء الآراء المختلفة وتدوينها مقرونة بأسبابها وعللها ووجوه تخريجها، بذلك أصبحت كل قاعدة من القواعد النحوية محوطة بسياج من الخلاف المتشعب، وصار كثير من العبارات مثارا للجدل في ضبطها وتأويلها^(١).

٦- اكتمال صرح النحو والصرف

^(٢) انظر هذه المسائل السبع لاحقاً في ص (٣٧٣) من هذا البحث.

^(١) القواعد النحوية، لعبد الحميد حسن ص ٢١٧، بتصرف يسير.

كان اكتمال صرح النحو ، وتشعب مسائله وكثرة مؤلفاته نتيجة التنافس بين البلدين البصرة والكوفة، وتم ذلك على طورين . كما مر في الفصل الأول . الطور الأول كان على يد سيويه والكسائي ، فقد أبدع سيويه كتابه ، ولم يدع لمن جاء بعده استدراكا عليه، وكان يعاصر سيويه الكسائي الذي كانت له مؤلفاته أيضا، وشد من أزره إقبال الدنيا عليه بعد اتصاله بالخلفاء والأمراء ببغداد ، فاعتد للكوفيين فيها متكاً، وسعى سعيه حتى كون من الكوفيين مذهباً أو مدرسة قوية ثبتت أمام المذهب البصري ، ووقفت منه موقف الند للند، فاستغفر ذلك البصريين لمناصبهم أشد العداة وإشهار سلاح الخصام في وجوههم ، وما زال كل من البلدين حريصاً على حوز قصب السبق رغبة في التغلب وحرصاً على الإزراء بالآخر وتفانيا في الدنو من العباسيين، فاتسعت رواياته، واستفاض تعليمه للناس وازدادت تأليفه، فالأخفش البصري يصنف ويذيع على الناس ما أوتيته من علم ، ومعاصره الفراء الكوفي تغمره عطايا المأمون وتحفره إلى تدوين الكتب التي راجت في بغداد والكوفة.

أما الطور الثاني فكان نتيجة وتويجاً للطور الأول، فقد تخرج في الطور الأول رجال كانوا فرسان هذا الطور، فكان في البصرة أبو عثمان المازني وأبو عمر الجرمي، وأبو محمد التوزي، وأبو علي الجرمازي ، وكان في الكوفة يعقوب ابن السكيت ، ومحمد ابن سعدان، وثعلب ، والطوال وغيرهم ، ولقد شمر الجميع عن ساعد الجد ونزلوا الميدان تسوقهم العصبية البلدية أيضا، فأكملوا ما فات السابقين وشرحوا مجمل كلامهم، واختصروا ما ينبغي اختصاره، وبسطوا ما يستحق البسط، وهدبوا التعريفات ، وأكملوا وضع المصطلحات، ولم يدعوا شيئاً من النحو إلا نظروه، ولا أمراً من غيره إلا فصلوه.

وكان نتيجة ذلك أن انفصل النحو عن الصرف، وأول من سلك هذا السبيل المازني، فقد ألف في الصرف وحده ، وشق الطريق لمن بعده .

إلا أن التأليف في النحو كان أكثر، حتى استوى قائما على قدميه، وامتازت شخصيته، وأوفى على الغاية التي ليس وراءها نهاية لمستزيد، فنمت أصوله، وانتهى الاجتهاد فيه بين الفريقين على يد الإمامين: المبرد خاتم البصريين، وثعلب خاتم الكوفيين^(١).

(١) نشأة النحو : ٣٥ - ٣٧.

٧- الاجتهاد في طلب علم النحو

كان للمناظرات التي دارت بين أصحاب الطور الأول من الخلاف دور كبير في هذا الصدد، فقد كان لها أثرها الفعال، إذ كانت بمثابة الوقود الذي يساعد على إشعال نار الاجتهاد والدأب على استكمال ما بقي من مواد هذا الفن^(٢).

وسأذكر مناظرة واحدة تدل على دورها في دفع العلماء للاجتهاد في تحصيل العلم، كانت هذه المناظرة بين سيويوه وحماد بن سلمه^(٣).

قال الزجاج في المجلس التاسع والستين: "حدثنا أبو جعفر^(١)، قال: حدثنا ابن عائشة عبيد الله^(٢)، قال: جاء سيويوه مع قوم يكتبون شيئاً من الحديث، فكان فيما أمليت ذكر الصفا عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقلت: "صعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الصفا لأن الصفا مقصور، فلما فرغ من مجلسه كسر القلم، وقال: لا أكتب شيئاً حتى أحكم العربية! وأما محمد بن يزيد (المبرد) فقال: حدثني غير واحد من أصحابنا، قال: كان سيويوه مستملياً لحماد بن سلمة، وكان حماد فصيحاً، فاستملاه يوماً قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء" فقال سيويوه: ليس أبو الدرداء، فصاح به حماد: لخت يا سيويوه، ليس هذا حيث ذهبت، إنما هو استثناء، فقال سيويوه: لا جرم والله، لأطلبن علماً لا تلحنني معه. فمضى ولزم مجلس الأخفش مع يعقوب الحضرمي والخليل وسائر النحويين"^(٣).

وهذا دليل على حب الاجتهاد في تحصيل العلم وعدم معاداة المناظر طالما أن الحق معه والصواب فيما ذهب إليه، وعلى الآخر أن يلتزم له طريقاً آخر؛ لإتقان هذا الفن واستكمال ما لم يعرفه من أصوله وفنونه، التي بها يستطيع المناظرة والمحاورة، وهذا الذي يقال

(٢) نشأة النحو : ٣٣ ، ٣٤ .

(٣) هو حماد بن سلمة بن دينار مولي بن تميم توفي ١٦٩ هـ (مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص: ١٠٧).

(١) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن رستم الطبري (انظر مجالس العلماء للزجاجي: ١١٥)

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن محمد التوجي، ويقال: التوزي، نسبة إلى توز، توفي سنة ٢٣٠ هـ مراتب النحويين: ١٢٢).

(٣) مجالس العلماء ، للزجاجي ، المجلس: ٦٩ .

فيه: (إن الخلاف لا يفسد للود قضية) حيث ذهب سيويه لطلب العلم بعد أن لحنه حماد، ونفسه راضية، ولزم مجلس الأخفش والخليل.

٨ - تنوع مناهج التأليف وتيسير النحو

عندما أولع النحاة بالخلافات وكثرت الآراء والعلل والتقديرات لكل مسألة من أبواب النحو، أصبح النحو متشعباً ومحاطاً بسياج من الخلافات، وهذا أضاق الطريق على المبتدئين، وصعب عليهم إدراك هذا الفن كما ينبغي، حتى أشار البعض إلى هذه الصعوبة قائلاً: "لا يصل أحد من علم النحو إلى ما يحتاج إليه حتى يتعلم ما لا يحتاج إليه". وقال الفارسي في الرماني المولع بالتعليل الجدلي والعلل النحوية " إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء"^(١). ولأن الخلافات النحوية لم تكن للدارس المبتدئ، وأن المبتدئ لا يريد من النحو إلا ما يصون به لسانه من الخطأ، ويفهم ما يقرأ من النصوص، فهو يحتاج إلى نحو خال من الخلافات التي لا تفيده كمبتدئ، وأن كتب المطولات لا يخرج منها بكبير فائدة.

ولقد أحس بعض النحاة بهذا الوضع وأنه يجب تسهيل النحو بوضع مختصرات ومتون للمطولات، فظهرت على أيديهم ثورة كبيرة في مجال التأليف في تيسير النحو، وخاصة في زمن مدرسة الأندلس وما تلاها من مدارس، فقاموا بالشروح والحواشي والتهديات والتذييلات والمختصرات، وتأليف المتون؛ كي يسهل حفظ القواعد وتيسير النحو على الدارسين، والذي ينظر لما صنعه ابن مالك يرى ذلك واضحاً في تسهيله وألفيته.

وأول من قام بهذا العمل في تيسير النحو الأخفش الأوسط (٢١٥هـ) حيث ألف كتاباً سماه "الأوسط" الذي اختصر فيه كتابه المسمى بالأوسط في النحو، والمختصر في النحو لهشام بن معاوية الضير (٢٠٩هـ) وللجرمي (٢٢٥هـ) مختصر في النحو للمتعلمين، ولابن السراج (٣١٦هـ) مختصر في النحو للمتعلمين وكتاب آخر اسمه الموجز، وألف ابن النحاس (٣٣٨هـ) التفاحة وهو غاية في الاختصار للناشئة، وألف أبو علي الفارسي (٣٣٧هـ) مختصراً أسماه الأوليات في النحو، ولأبي حيان النحوي صاحب الارتشاف

(١) نزهة الألباء، ترجمة الرماني.

(٧٤٥هـ) مختصر هو اللوحة البدوية في علم العربية. وابن هشام (٧٦١هـ) ألف مختصراً سماه الإعراب عن قواعد الإعراب... إلخ. لذلك انتبه النحاة لهذا الأمر فعملوا على تيسير النحو بوضع مناهج جديدة في التأليف استفاد منها كل الدارسين.

أما في العصر الحديث فكان للنحاة في النحو القديم اتجاهان:

الاتجاه الأول: اتجاه نقدي كما فعل الدكتور عبد الرحمن أيوب في كتابه "دراسات نقدية في النحو العربي" والدكتور مهدي المخزومي في كتابه "في النحو العربي نقد وتوجيه" والدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه "النحو العربي: نقد وبناء" والأستاذ عباس حسن في كتابه: "اللغة والنحو بين القديم والحديث".

الاتجاه الثاني: اتجاه تيسيري، وتعتبر أقدم المحاولات العملية لتيسير النحو محاولة حفنى ناصف وجماعته بوضعهم كتاباً أسموه (قواعد اللغة العربية) في أربعة أجزاء لتلاميذ المدارس جاء خالياً من مصطلحات الفلسفة والمنطق والتعليقات والشروح والقياس واعتمدوا على الطريقة القياسية بتقديم القاعدة ثم إيراد الشواهد والأمثلة، وعلى الدارس استيعاب القاعدة وحفظ الشواهد^(١).

ثم ألف بعد ذلك الأستاذان على الجارم ومصطفى أمين كتاب النحو الواضح وأتبعوا فيه الطريقة الاستنباطية بتقديم الأمثلة ومناقشتها واستنباط القاعدة منها ولا فرق غير هذا بين عملهما وعمل الأستاذ حفنى ناصف وجماعته^(٢).

وفي خطوة جريئة أصدر الأستاذ إبراهيم مصطفى كتابه "إحياء النحو" ونشره سنة ١٩٣٧م وقدم الدكتور طه حسين لهذا الكتاب وأثنى على مؤلفه وهو الذى اختار له الاسم "إحياء النحو".

(١) الاتجاهات الحديثة فى النحو مجموعة المحاضرات التى ألقى فى مؤتمر مفتشى اللغة العربية ص ٧٠، والدراسات اللغوية فى العراق: ١٤٨، والنحو العربى ومناهج التأليف والتحليل: ٤٤٣.

(٢) النحو مناهج التأليف والتحليل: ٤٥٨ وابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية: ١٤٨.

كما فعل المجمع اللغوي بالقاهرة^(٣)، وكما فعل الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو" والدكتور شوقي ضيف في كتابه "تجديد النحو" وغيرهم ، وما كتب حول مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة .

٩- التوسع في القواعد

توسع الكوفيون في الجواز، في حين تشدد البصريون في ذلك؛ لكي تطرد لهم القواعد، وربما يكون بعض ما أجازوه الكوفيون صحيحاً، ولكنهم في كثير من الأحيان يجيزون وجوهاً تحتملها اللغة ولها سند منها، وهذا التوسع يندرج تحته عناصر غاية في الأهمية، وهي التوسع في جواز بعض المسائل على بعض، والتوسع في جواز بعض التراكيب، والتوسع بإضافة بعض الأدوات في الدرس النحوي، وكذلك التوسع في جواز تعدد الأعراب، ونتيجة لذلك ظهر التوسع في تعدد الأقوال في الآيات القرآنية.

ولنتدرج مع هذه العناصر الإيجابية للخلاف واحداً تلو الآخر بالتوضيح والإيجاز على النحو التالي:

(أ) التوسع في جواز بعض المسائل

أجاز النحاة الكوفيون بعض المسائل التي اعتمدت على السماع، وكان لها من يدافع عنها ويؤيدها كابن الأنباري، والطنطاوي، فقد ذكر ابن الأنباري في إنصافه سبع مسائل وافق الكوفيين فيها من مائة وواحد وعشرين مسألة. وكذلك الطنطاوي وافقهم في أربع مسائل أخرى، ذكرها في كتابه "نشأة النحو" وهي كما يلي:

١- عدم لزوم إبراز الضمير مع الوصف الجاري خيراً على غير ما هو له ، واستشهد بقول الأعشى :

وإن امرأً أسرى إليك ودونه ... من الأرض مؤمأةً وبئداءً سملق
لمحقوقاً أن تستجيب لصدوته ... وأن تعلمي أن المعان موقق^(١)

(٣) مجلة المجمع اللغوي بالقاهرة، العدد : ٦، لسنة : ١٩٥١

(١) البيتان من بحر الطويل، وهما للأعشى في ديوانه ص ٢٧٣، وخزانة الأدب ٢٥٢/٣، ٢٥٣، ٢٩١/٥، ٢٩٣، ٢٩٥، والإنصاف ٥٨/١، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٦، واللسان مادة (حقوق).

فترك إبراز الضمير، ولو أبرزه لقال محقوقة أنت^(٢). وفي هذا قال ابن مالك:

وإن تلاً غير الذي تعلّقاً به أبرز الضمير مطلقاً
في المذهب الكوفي شرط ذلك أن لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن

٢- صحة الفصل بين المتضايين في السعة بمنصوب المضاف مفعولاً به أو ظرفاً أو بالقسم، وقد وردت الشواهد تؤيد ذلك كله، فالشاهد على الفصل بالمفعول به، قراءة ابن عامر: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ (الأنعام: ١٣٧). وقد ردّها الزمخشري الذي وافق البصريين قال الصبان "ولا عبرة برده مع ثبوتها بالتواتر" فالحق مع الكوفيين، ولذا يقول ابن مالك:

فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعول أو ظرفاً أجز ولم يعب

فصل يمين

٣- عمل اسم المصدر عمل فعله، وشواهده أكثر من أن تحصى، منها قول القطامي:

أكفراً بعد رد الموت عنى وبعد عطائك المائة الرتاعاً^(١)

وفيها يقول ابن مالك:

٤- جواز العطف على الضمير المخفوض بدون عود الخافض في السعة، قرأ حمزة وغيره

قوله تعالى: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾ (النساء: ١). بجر الأرحام. ولقد

جنح ابن مالك إلى رأى الكوفيين فقال:

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازماً قد جعلاً

وليس عندي لازماً إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتاً^(٢)

ثم يعلق الشيخ الطنطاوي قائلاً: "ولولا خوف الإطالة لوافيناك بشواهد كثيرة تفضي إلى الاطمئنان لهذه القواعد كوضح النهار ومعها دفاع البصريين الذي لم يضرها، والواقع أن

(٢) الإنصاف: مسألة: ٨ .

(١) البيت من بحر الوافر، وقائله القطامي في ديوانه ص ٣٧، وخزانة الأدب ١٣٦/٨، ١٣٧، وشرح التصريح

٧/٢، وشرح الأشموني ٣٣٦/٢، وشرح ابن عقيل ٩٩/٣، والهمع ١٨٨/١، ٩٥/٢، والارتشاف ٢٢٦٤.

(٢) نشأة النحو: ١٤٤ - ١٤٦.

البصريين كانت محاولاتهم في نقضها غير مجدية ومجردة عن النصفة فقد تعسفوا غاية التعسف بما لا ترضاه العدالة ولا يستقيم في المنطق، وما كل مرة تسلم الجرة^(٣).

ومن هذه القواعد العطف على اسم إن بالرفع قبل مجيء الخبر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾ (المائدة: ٦٩) فقد عطف "الصابئون" بالرفع على اسم إن قبل مجيء الخبر^(٤).

وعليه فإن التوسع في بعض القواعد كان من آثار الخلاف الإيجابية التي أدت إلى نماء اللغة وتطورها وكثرة التراكيب، مما جعل المجال واسعاً أمام الناطقين بالعربية.

(ب) التوسع في جواز بعض التراكيب

إن التوسع في التراكيب بالنسبة للعربية جائز إذا كان له سند من سماع أو قياس أو رواية، وفي ذلك إثراء للغة، ولذلك فقد أجاز البصريون تراكيب، ومنعها الكوفيون والعكس، ومن هذه التراكيب ما يلي:

١_ أجاز البصريون تقديم الخبر المفرد أو الجملة على المبتدأ، نحو قائم زيد، وأبوه قائم زيد، واستدلوا على ذلك بالسماع، جاء في المثل "في بيته يؤتى الحكم"^(١) وقول الشاعر:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعاد^(٢)

وتقديره: بنو أبنائنا بنونا. قال الزبيدي: وهذا هو الصحيح، وما قاله الكوفيون فاسد؛ لأن الخبر وإن كان متقدماً في اللفظ، فهو متأخر في المعنى، ولهذا جاز إجماعاً: ضرب غلامه زيد، وقال تعالى: (فأوجس في نفسه خيفة موسى) (طه: ٦٧)^(٣).

(٣) نشأة النحو : ١٤٧.

(٤) الإنصاف مسألة رقم: ٢٣ .

(١) انظر: أمثال أبي عبيد ص ٥٤.

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ص ٢١٧ وخزانة الأدب ١/٤٤٤، ٢١٣، والإنصاف ١/٦٦، وشرح الكافية ١/٨٧، والمغني ص ٤٣٢، والتصريح ١/٢١٤، وشرح المفصل ١/٩٩، ١٣٢، والهمع ١/١٠٢.

(٣) ائتلاف النصر، لعبد اللطيف الزبيدي، تطارق الجنايني، مكتبة النهضة العربية، ط الأولى ١٩٨٧ م.

٢- أجاز الفرء والأخفش تقديم الحال على عاملها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو: سعيد مستقراً في هجر، وسعيد مستقراً عندك، واحتجا بقراءة الحسن ﴿والسّموات مطويات بيمينه﴾ (الزمر: ٦٧) بنصب مطويات على الحال، و"يمينه" خبر^(٤).

٣- أجاز الكوفيون أن يتقدم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً، واستدلوا بقول الشاعر:

أتهجر سلمى بالفراق حبيها وما كان نفساً بالفراق تطيب^(٥)

فنصب "نفساً" على التمييز، وقدمه على العامل فيه وهو "تطيب" ولأنه فعل متصرف جاز تقديمه كالحال، والتقدير فيه: وما كان الشأن والحديث تطيب سلمى نفساً^(١).

(ج) إضافة بعض الأدوات في الدراسات النحوية

أضاف الكوفيون بعض الأدوات الجديدة نتيجة تتبعهم للهجات القبائل التي أهلها البصريون، أو التي لا تتفق مع أقيستهم العقلية المطردة^(٢) وفي هذا أيضاً إثراء للغة، وهم بهذا قد أضافوا معاني جديدة لبعض الأدوات، فمن الأدوات التي أضافوها ما يأتي:

١- أضافوا إلى أدوات الجزم أداة جديدة هي "مَهْمَنْ" واحتجوا بقول الشاعر:

أماويّ مهمن يستمع في صديقه أقاويل هذا الناس ماويّ يندم^(٣)

٢- وأضافوا إلى "أدوات النصب" أداة جديدة هي "كما" ووافقهم المبرد من البصريين، واستدلوا على ذلك بقول الراجز:

لا تظلموا الناس كما لا تظلموا^(٤)

(٤) النبيان في إعراب القرآن، للعكبري: ٢/ ١١٤، وأوضح المسالك لابن هشام: ٢/ ٣٣٣.

(٥) البيت من بحر الطويل، وهو للمخبل السعدي في ديوانه ص ٢٩٠، وقيل لأعشى همدان، انظر: المقتضب ٣/ ٣٧، ٣٦، والهمع ١/ ٢٥٢، وشرح المفصل ٢/ ٧٤، والأشمونى ١/ ٢٦٦، والإنصاف ٨٢٨، والخصائص لابن جني ٢/ ٣٨٤، واللسان مادة (حبيب).

(١) الإنصاف: مسألة: ١٢٠.

(٢) مدرسة الكوفة: ٣١٧.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٥٢، شرح المفصل ٤/ ٨، واللسان مادة (مهه).

(٤) شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٤٠.

قال أبو العباس ثعلب: زعم أصحابنا أن "كما" تنصب، فإذا حيل بينها وبين الفعل رفعت. وقال: أصحابنا يقولون: كما مثل كي^(٥).

٣- وأضافوا إلى أدوات الشرط "أن" المفتوحة وأعطوها حكم "إن" مكسورة الهمزة، وأخذ به ابن هشام، ورجحه بثلاثة أمور:

(أ) توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد والأصل التوافق، فقرأ بالوجهين، قوله تعالى: ﴿ أن تضل إحداهما ﴾ (البقرة، آية: ٢٨٢). وقوله: ﴿ ولا يجرمنكم شنآن قوم أن صدوكم ﴾ (المائدة، آية: ٢).

(ب) مجيء الفاء بعدها كثيرا، كقول العباس بن مرداس:

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع^(١)

لأن أصل التركيب: لأن كنت ذا نفر، كما هو معروف.

(ج) عطفها على "إن" المكسورة في قول الشاعر:

إمّا أقمت وأمّا أنت مرتحلاً فالله يكلاً ما تأتي وما تذر^(٢)

الرواية بكسر إن الأولى وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة^(٣). ووصّوب الرضي في شرح الكافية ما ذهب إليه الكوفيون قائلاً: "لا أرى قولهم بعيداً عن الصواب؛ لمساعدة اللفظ والمعنى إياه^(٤)."

أما الأدوات التي أضاف الكوفيون لها معنى جديدا فهي ما يأتي:

١- أضافوا إلى ما عرفه البصريون في "العل" وهو الترجى والتوقع: معنيين آخرين:

(٥) مجالس ثعلب، والإنصاف: مسألة ٨١، ومدرسة الكوفة: ١٢٠.

(١) البيت من بحر البسيط، وقائله عباس بن مرداس في ديوانه ص ١٢٨، والكتاب ٢٩٣/١، وخزانة الأدب ١٣/٤، ١٤، ١٧، ١٧، ٤٤٥/٢، وشرح المفصل ٩٩/٢، ١٣٢/٨، وشرح ابن عقيل ٢٩٧/١، والإنصاف ٧١/١.

(٢) البيت من بحر البسيط، وقائله مجهول، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٤١٠/١، ٤١١، وخزانة الأدب ٨٢/٢، ١٩/٤، ٢١/٢٠، والمغني ص ٤٨، وشرح المفصل ٩٨/٢، واللسان مادة (أما).

(٣) المغني حرف "الهمزة" ٣٥/١، ٣٦، ومدرسة الكوفة: ٣٢١.

(٤) شرح الكافية للرضي ٥٣/١.

الأول: أن تكون للتعليل، وقد أثبتته جماعة منهم الكسائي، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَنَا لَعَلَّهُ يُتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ (طه: ٤٤)

الثاني: الاستفهام، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزْكِي﴾ (عبس: ٣).
واستندوا في هذا إلى تعليق الفعل عن العمل كما يعلق مع الاستفهام^(٥).

٢- أضاف الكوفيون إلى معاني "لو" معنى جديداً وهو أن تكون مصدرية، وتكون بمعنى "أن" لكنها لا تنصب، وأكثر وقوع لو مصدرية بعد "وَدَّ، وَيُودُّ" وذلك كقوله تعالى: (ودوا لو تدهن فيدهنون) (القلم: ٩)، وكقول قُتَيْبَةَ بنت الحارث:

وما كان ضَرَّكَ لو مننت وربما من الفتى وهو المَغِيْظُ المُحْنَقُ^(١)

وقد أثبت أبو علي الفارسي أن "لو" مصدرية أيضاً^(٢).

٣- وأضافوا إلى معاني "هل" أن تكون بمعنى "قد" ولا تأتي بمعنى "قد" إلا مع الفعل، لأن قد من الأدوات التي لا تدخل إلا على الفعل. والذي أثبت لها هذا المعنى هو الكسائي والفراء، وقد فسّرَا به قوله تعالى: ﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً﴾ (الإنسان: ١). أى قد أتى، وقد وافقهما في ذلك من البصريين المبرد والزخشي الذي زعم أنها لا تكون إلا بمعنى "قد" والاستفهام يستفاد من همزة مقدرة قبلها^(٣).

(د) جواز تعدد وجوه الأعراب

إن تعدد الوجوه الإعرابية من أهم إيجابيات الخلاف بين البصريين والكوفيين، فإذا لم يُؤفَّق الكاتب للأخذ برأي الكوفيين كان له في رأي البصريين نصيب وسند يقوم به خطأه،

(٥) المغني ٢٢٢/١ ط. الحلبي.

(١) البيت من الطويل، وهو لقتيلة بنت النضر بن الحارث في الأغاني ٣٠/١، وخرانة الأدب ٢٣٩/١١، وشرح

التصريح ٢٥٤/٢، والمغني ٢٦٤.

(٢) شرح الأشموني ٥٩٨/١.

(٣) المغني: ٢٦٥/١، ومدرسة الكوفة: ٣٢٣.

ثم إن التركيب الذي يحتمل وجوهًا متعددة من الإعراب أبلغ من التركيب الذي يحتمل وجهًا واحدًا، وهذا ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني^(٤).

وإن اختلاف الأعراب في التركيب الواحد واجب لتفسير النصوص التي وصلتنا مكتوبة؛ لأن كل وجه إعرابي يحتمل معنى جديدًا من المعاني، لأن الإعراب ملازم للمعنى، فكلما زادت الأوجه الإعرابية زادت المعاني اللغوية والدلالية، وهذا نتيجة استنطاق النصوص العربية بكل وجه ممكن.

ومن التراكمات التي تعددت فيها وجوه الأعراب ما يلي:

- ١- ذهب الكوفيون إلى أن النصب واجب في الوصف (المشتق) إذا كرر الظرف التام وهو خبر المبتدأ، وذلك نحو قولك: في الدار زيد قائمًا فيها، وذهب البصريون إلى أن النصب لا يجب إذا كرر الظرف وهو خبر المبتدأ، بل يجوز فيه الرفع كما يجوز فيه النصب^(١).
- ٢- إذا اجتمع الاسم واللقب أُخِّرَ اللقب عن الاسم، لأنه أبين وأشهر عن الاسم، وكان للقب حينئذ ثلاثة أوجه من الإعراب: الرفع والنصب على القطع، والجر على إضافة الاسم إليه، وقد زاد الكوفيون والزجاج من البصريين وجهًا رابعًا هو الإتيان على أنه عطف بيان^(٢).
- ٣- ذهب الكوفيون إلى أن الياء والكاف في "لولاى، ولولاك" في موضع رفع وإليه ذهب الأخفش من البصريين وذهب البصريون إلى أن الياء والكاف في موضع جر بـ"لولا"^(٣).
- كما اختلفوا في سبب العلامة الإعرابية الواحدة، ومن ذلك وقوع المصدر حالاً^(٤).
- كما اختلفوا كذلك في القول بالإعراب والبناء^(٥).

^(٤) من قضايا اللغة، للأستاذ على النجدي بتصرف يسير: ٨٤.

^(١) الإنصاف: مسألة: ٣٣.

^(٢) الإنصاف: مسألة: ٣٣.

^(٣) الإنصاف: مسألة: ٩٧.

^(٤) شرح الأشموني: ١٧٢/٢، ١٧٣.

^(٥) الإنصاف: مسألة: ٤٥.

(هـ) التوسع في تعدد الأقوال في آي القرآن

كان للخلافات النحوية أثر كبير في كثرة التفاسير القرآنية والكتب الفقهية، وبخاصة في تعدد الأوجه الإعرابية في تفسير الآيات القرآنية، لأن النص القرآني يحتمل وجوهاً متعددة المعاني، وكل وجه من الخلافات ربما يتجه لمعنى من هذه المعاني؛ إذ لا يخفى على دارس العربية الارتباط الوثيق بين المعنى والحالة الإعرابية.

ثم إن تعدد الأوجه في تحليل أحد العناصر التركيبية أمر شائع ومألوف، ولذلك شاع في تحليلاتهم الجواز وعدمه، وكثر الأخذ والرد بالترجيح أو التضعيف أو الرفض؛ فكان من البدهي والطبعي أن تختلف آراؤهم، وتتشعب مواقفهم، وتعدّد أوجههم في تحليلاتهم، راسمين للغة في ضوء هذه الاختلافات كلها، الغناء في التنوع المعنوي، والتماء في التعبير الدلالي.

ومن الواضح أنه كلما تعدد إعراب الكلمة، تعدد المعنى الواحد والعكس؛ لأنّ النحو نشأ لفهم القرآن الكريم، والبحث عن كلّ ما يفيد في استنتاج نصوصه، باعتباره أعلى ما في العربية من بيان.

ومن ذلك كله يتّضح أنّ معظم أسباب الاختلاف في أحكام الفروع الفقهية، وبعض توجيهات الآيات القرآنية قائم على أساسٍ نحويّ، وقد أشار إلى ذلك الزمخشريّ، في قوله: «ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنياً على علم الإعراب، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائيّ والفرّاء وغيرهم من النحويّين البصريّين والكوفيّين...»^(١).

وعليه فالتحلّي عن الإعراب - كما يقول الدكتور مازن المبارك - في لغة تعتمد حركات الإعراب للتعبير عن المعاني النحوية كاللغة العربية: «هدم لها وإماتة لمرونتها.. ومن ذا الذي يستطيع أن يقرأ من غير إعراب، فيفهم مثل قوله تعالى: { إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ } (فاطر: ٢٨)، وقولنا: ما أحسن زيد...»^(٢).

(١) المفصل في علم العربية للزمخشريّ، ط ٢، دار الجيل، بيروت، د.ت، ص ٣.

(٢) المبارك، د. مازن، نحو وعي لغويّ، ط ٤، دار البشائر، دمشق، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ص ٧٧.

وعليه، فإن تعدد الوجوه الإعرابية يترتب عليه تعدد الوجوه الدلالية، وعليه تظهر وجوه متعددة في فهم الآية القرآنية الواحدة؛ فمنها ما يؤدي إلى قوة أو ضعفٍ في إظهار الدلالة أو إبراز المعنى، ومنها ما يؤدي إلى اختلافٍ في الأحكام الفقهية للدين التي سنّها الله - تعالى - للخلق في كتابه الكريم.

والناظر إلى أسباب تعدد الأعراب يجدها كثيرة، لا يمكن حصرها جميعها، فمنها القرينة المعنوية، ومنها التقديم والتأخير، ومنها الحمل على التوهم، ومنها حذف حروف الجر، ومنها مقام النص نفسه... إلخ.

وسنكتفي بذكر مثال واحد على ذلك من مقام النص:

ولعلّ خير مثال على ضرورة التيقّظ ومراعاة مقام النصّ القرآنيّ والنظر إلى المعنى، لا الجري وراء ظاهر اللفظ فقط، قوله تعالى: {لَكِنَّ الرّٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَٰئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا} (سورة النساء، الآية ١٦٢)، فمجيء "المقيمين" بالياء خلافاً لنسق ما قبله لفت أنظار النحويين والمفسرين والقراء، فأكثروا القول في توجيهه، مع إجماعهم على صحته، ومن هنا اختلفت آراؤهم فيه، وتعددت حتى وصلت إلى ستة أقوال، على النحو التالي:

الأول: أنه منصوب على القطع - وهو مذهب سيبويه^(١)، وعزاه أبو البقاء^(٢) للبصريين - ويعني المفيد للمدح^(٣)، كما في قطع النعوت، وعلى هذا الوجه الإعرابيّ يكون المعنى بيان فضل الصلاة^(٤)، وقال سيبويه في باب "ما ينتصب في التعظيم والمدح": «إن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعت فابتدأته... ولو ابتدأته فرفعته، كان

(١) الكتاب ٢/ص ٥٨. تحقيق. عبد السلام هارون، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٦ م.

(٢) إملاء ما من به الرحمن ١/٢٠٢، المطبعة الميمنية، مصر، ١٣٢١ هـ، ص ٢٠٢.

(٣) الدرّ المصون، للحلبي، ٤/١٥٣.

(٤) الكشف، للزمخشري ١/٦٢٣.

حسناً»^(٥). وعَلَّقَ سيويوه على الآية بقوله: «فلو كان كلُّه رفعاً كان جيِّداً، فأما "المؤتون" فمحمول على الابتداء»^(٦).

وعلى هذا الوجه يجب أن يكون الخبر قوله: "يؤمنون"، ولا يجوز أن يكون قوله "أولئك سنؤتيهم"؛ لأنَّ القطع إمَّا يكون على تمام الكلام، وحكى ابن عطية عن قوم منَّع نصبه على القطع من أجل حرف العطف، والقطع لا يكون في العطف، إمَّا ذلك في النعوت.

وكذلك فقد طعن الكسائي في تقدير الآية «أخصَّ منهم المقيمين الصلاة، وهم المؤتون الزكاة»^(١)؛ لأنَّ قوله "لكن الراسخون في العلم" منتظر للخبر، والخبر في قوله: "أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً"، وهو مردود لأنَّ الخبر هو قوله "يؤمنون"، وإمَّا جاء ذلك ليلفت السمع، ومن ثمَّ الإدراك إلى أهميَّة هذه العبادة.

وعلى هذا الوجه الإعرابيَّ الأوَّل، يكون التَّقدير العام للآية الكريمة: «لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون، يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك» على اعتبار "الراسخون" مبتدأ وجملة (يؤمنون) هي الخبر، ثمَّ يأتي القطع على تخصيص المدح والتعظيم؛ أي "وأعني المقيمين الصلاة"^(٢) ثمَّ يأتي القطع مرَّةً أخرى، فيبدأ بمبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: "المؤتون الزكاة كذلك"، وبذلك تكون جملة (أعني المقيمين الصلاة) اعتراضية بين الجملتين الاسميَّتين المتعاطفتين^(٣)، ثمَّ تأتي الجملة الاسميَّة الجديدة (والمؤمنون بالله واليوم الآخر) وخبرها قوله "أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً"^(٤).

(٥) الكتاب ٥٧/٢.

(٦) الكتاب ٥٨/٢.

(١) تفسير المراغي، ١٩/٦ ط ٦، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٨٢م.

(٢) تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٣/٦.

(٣) تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، محمَّد علي طه الدرة، ٣/٣٢١، منشورات دار الحكمة، دمشق - بيروت ٢٠٠٢م،

(٤) الميزان في تفسير القرآن، محمَّد حسين الطباطبائي ٣٨/٥ ط ٣، مؤسسة الأعلمي، بيروت - ١٩٧٢م.

والوجه الثاني: أن يكون معطوفاً على الضمير في: "ومنهم" ويكون بذلك "المقيمين" في موضع خفض^(٥) أي «لكن الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة»، فبتغيّر الإعراب تغيّر المعنى كما هو واضح من تغيّر الدلالات وتنوع الوجوه واختلاف التقديرات وتضارب التأويلات.

والوجه الثالث: أن يكون معطوفاً على "الكاف" في "إليك"، ويكون بذلك "المقيمين" في موضع خفض أيضاً كسابقه على المستوى الإعرابي، إلا أنه يختلف عنه في المعنى؛ إذ التقدير «يؤمنون بما أنزل إليك، وإلى المقيمين الصلاة، وهم الأنبياء»^(٦).

والوجه الرابع: أن يكون معطوفاً على "ما" في "بما أنزل"^(١)، ويكون بذلك "المقيمين" في موضع خفض كسابقه، على المستوى الإعرابي، إلا أنه يختلف أيضاً عنهما في الوجه المعنوي؛ إذ التقدير "يؤمنون بما أنزل إلى محمد - صلى الله عليه وسلم - ، وبالمقيمين الصلاة"، ويعزى هذا للكسائي^(٢) وهو عند الطبري أولى الأقوال بالصواب على أنه يوجّه معنى المقيمين الصلاة إلى الملائكة^(٣).

والوجه الخامس: أن يكون معطوفاً على "الكاف" في قبلك وفيه أيضاً تشابه في أنه في موضع خفض على المستوى النحوي، واختلاف على المستوى الدلالي؛ إذ المعنى "ومن قبل المقيمين الصلاة"، ويعني بهم الأنبياء، وذكر الإمام القرطبي^(٤) أنّ الأوجه الأربعة الأخيرة السابق ذكرها لا تجوز عند البصريين؛ لأنه لا يعطف بالظاهر على المضمّر المخفوض من غير إعادة الجار.

(٥) تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحدد. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ٦٨٣/٧ ط ١، دار عالم الكتب، المملكة العربية السعودية ٢٠٠٣ م.

(٦) الدرّ المصون، للسمين الحلبي ١٥٤/٤.

(١) مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي ٨٤/٦، ط ١، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٩٩٠ م

(٢) مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي ٢١٢/١.

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري، ٦٨٣/٧.

(٤) القرطبي، أبو عبد الله، الجامع لأحكام القرآن، ج ٦، ص ١٤.

والوجه السادس: أن يكون معطوفاً على الظرف نفسه^(٥)، ويكون على حذف مضاف؛ أي "ومن قبل المقيمين"^(٦)، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه^(٧). وهكذا اتضحت لنا أهمية توسيع القواعد وتعدد الآراء النحوية في التراكيب، وكذلك التوسع في الأعراب وفي وإضافة بعض التراكيب والأدوات، وأثر ذلك في تعدد الأقوال تفسير القرآن الكريم، والقضايا الفقهية المختلفة، حيث تخضع كثير من النصوص القرآنية في تفسيرها للأوجه النحوية وما تحتمله من معان دلالية، وكذلك النصوص الفقهية المحتملة المختلفة. وقد ألفت كتب في هذا الصدد، منها: الكوكب الدرّي فيما يتخرج من الفروع الفقهية على المسائل النحوية للإسنوي، وكتبت بعض الأبحاث والمقالات^(٨).

(١٠) ظهور البحث في أصول النحو

كان البحث في أصول النحو أيام البصريين والكوفيين عبارة عن آراء متفرقة للمدرستين، فكانت لكل منهما آراء من الرواية أو السماع أو القياس تتمسك بها دفاعاً عن مذهبها النحوي، ولم يكن لهم آنذاك مرجع يعتمد عليه إلا ما اعتمده كل مدرسة في منهجها التي قامت عليه، ومن المصنفات التي ظهرت في أصول النحو ما يلي:

- ١- "في أصول النحو" لأبي بكر بن السراج (٣١٦هـ) ويُعد أول من وضع كتاباً في أصول النحو بعد عصر المدرستين، وله في الأصول كتابان هما "الأصول الكبير" و"مجمل الأصول". ويقال: "ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله"^(٩).
- ٢- "الإيضاح في علل النحو" لأبي القاسم الزجاجي، وهو من الكتب التي دُوّنت مبكراً في الأصول.

٣- "مع الأدلة" و"الإغراب في قواعد الإعراب" لابن الأنباري، وقد ألفهما بعد اكتمال النحو ونضجه على أيدي البصريين والكوفيين، وبما أنه كان قريب العهد بمدارس

(٥) مشكل إعراب القرآن، لمكّي بن أبي طالب القيسي ٢١٢/١.

(٦) الدرّ المصون، للسمين الحلبي، ١٥٥/٤.

(٧) مشكل إعراب القرآن، لمكّي بن أبي طالب القيسي ٢١٢/١.

(٨) من هذه المقالات مقال بعنوان "أثر تعدد الآراء النحوية في تفسير الآيات القرآنية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد (٢٩) العدد (١) لسنة ٢٠٠٧م.

(٩) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١٠٩/١.

الخلاف فقد تحدث في كتابيه عن السماع والرواية والراوي وعن القياس وأركانه، وكذلك عن العلل وأنواعها، وبخاصة في كتابه "لمع الأدلة".

٤- "الباب في علل البناء والإعراب" للعكبري.

٥- "نتائج الفكر" للسهيلى.

٦- "الاقتراح في أصول النحو" للسيوطي، الذي قال في مقدمته: "إنه بالنسبة لأصول النحو كأصول الفقه بالنسبة للفقه..."

والملاحظ أن أكثر مَنْ كَتَبَ في أصول النحو هم ممن كتبوا في مسائل الخلاف كالزجاجي والعكبري وابن الأنباري، وهذا يؤكد أن صلة أصول النحو بالخلاف صلة وثيقة؛ إذ كانت هي الأداة في الأخذ والرد، والترجيح وعدمه في معرض مسائل الخلاف. وهكذا كانت آثار الخلاف الإيجابية.

الفصل الثاني

آثار الخلاف السلبية في الدرس النحوي

المبحث الأول:

من الآثار السلبية للخلاف في الدرس النحوي

بعد ذكر الآثار الإيجابية للخلاف، وجب علينا أن نبحث هل هناك آثار سلبية للخلاف بين النحاة؟ وأرى أنه لا بد من وجود آثار سلبية، وإن كانت أقل بكثير من الإيجابية؛ لأن أي ثورة في أي علم ينتج عنها آثار، وهذه الآثار ربما لا تكون كلها إيجابية، بل تشتمل على الإيجابية والسلبية.

ولقد ذكر بعض الدارسين عدداً كثيراً من الآثار السلبية للخلاف بين النحاة، وأنا - من وجهة نظري - أرى خلاف ذلك؛ لذا سأحاول في هذا المبحث إحصاء بعض ما ذكره هؤلاء من هذه الآثار والرد على ما أراه مجاناً للصواب. في نظري. ومخالفاً لطبيعة العربية، مع ذكر الحجج والأسانيد مما ذهبوا إليه ومن غيرهم من أهل هذا الفن والاختصاص، مع ذكر الآثار السلبية المعدودة، التي كانت مذمة ومسلبة للدرس النحوي ودارسيه، إلى حد ما. وجاء

هذا المبحث ليتضمن بعض الأسباب التي يرى أهل هذا الفن أنها من الآثار السلبية للخلاف النحوي، ومن أهمها:

١- تغيير الروايات وكثرتها

ذكر بعض الدارسين أنه كان لتغيير الروايات وكثرتها أسباب كثيرة، منها الرواة غير الموثوق بروايتهم كخلف الأحمر وحماد الراوية، ومنها ميل العرب إلى المعنى يجعلونه أساسا، ولهذا نجدهم في نقل الآثار قد يضعون لفظا مكان لفظ آخر، وقد يروون الأثر بالمعنى، وبناء على ذلك لا يبعد أن تند كلمة أو عبارة في قصيدة فيضع الراوي مكانها ما يناسب السياق ويتم المعنى، ومنها أن الراوي قد يروي قصيدة فيتصرف في بعض ألفاظها، أو يرويها طبقا لهجته وطبيعته التي درج عليها في النطق والأداء^(١).

غير أن هناك سببا آخر - وهو ما يعيننا في هذا الصدد - هو احتدام الخلاف بين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، وكان الخلاف بينهما أحيانا يأخذ شكل الصراع والتنافس، وهذا يجعل قيام إحدى المدرستين بتغيير رواية المدرسة الأخرى أمرا محتملا، وذلك لتسلم لها القاعدة التي ذهبت إليها، وقد أدى هذا بدوره إلى كثرة الروايات. وسأتناول فيما يلي بعض الروايات التي غُيرت، ثم أبين هذا التغيير.

أولا- بعض الروايات التي غيرت:

١- ذهب البصريون إلى أن "أفعل" في التعجب فعل ماض، وذهب الكوفيون إلى أنه اسم. واستدل البصريون بأشياء كثيرة، منها: أنه لو كان اسما لا ينصب إلا النكرات على التمييز. فاعترض الكوفيون على ذلك بأن قالوا: قد وجدنا العرب قد أعملته في المعرفة، كما قال الحارث بن ظالم:

فما قومي بثعلبة بن بكر ولا بفزارة الشعرِ الرِّقابا^(١)

فنصب الرقاب بالشعر، وهو جمع أشعر.

(١) القواعد النحوية، لعبد الحميد حسن: ٢٠٩-٢١١.

(١) البيت من بحر الوافر، وهو لحارث بن ظالم في الأغاني ١١/١١٩، والإنصاف ١٣٣، والكتاب ١/٢٠١، وشرح المفصل ٦/٨٩، والمقتضب ٤/١٦١، وبلا نسبة في خزنة الأدب ٧/٤٩٢.

٢- ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر "مازال" عليها ، وما كان في معناها من أحواتها، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز ، واحتج الكوفيون بأن قالوا إن "مازال" ليس بنفى ، وإنما هو نفي لمفارقة الفعل، والذي يدل على أنه ليس بنفى أن "زال" فيه معنى النفي و"ما" للنفي ، فلما دخل النفي على النفي صار إيجاباً.. وإذا ثبت ذلك كانت "مازال" مثل "كان"، فكما يجوز تقديم خبر كان عليها، يجوز تقديم خبر ما زال عليها.. وكما لا يقال: كان زيد إلا قائماً، لا يقال ما زال زيد إلا قائماً، أما قول الشاعر:

جراجيح ما تنفك إلا مناخة على الخسف أو نرمى بها بلدا قفراً^(٢)

ففيه روايتان: الأولى: "ما تنفك إلا مناخة"، والآل الشخص ، يقال هذا آل قد بدا، أي شخص. الرواية الثانية: "ما تنفك إلا مناخة" بالرفع ، فلا يكون فيه حجة^(٣). ولقد قال محي الدين عبد الحميد "ويروى أن ذا الرمة لما نُبِّه إلى الخطأ فظن له، وقال: أنا لم أقل "مناخة" وإنما قلت "ما تنفك إلا مناخة"^(١) فإذا صحت هذه الرواية يكون النحاة هم الذين غيروا رواية الشاعر.

٣- ذهب الكوفيون إلى أن "من" يجوز استعمالها في الزمان والمكان ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان، واستدل الكوفيون بقول زهير بن أبي سلمى:

لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر^(٢)

(٢) البيت من الطويل، وقائله ذو الرمة في ديوانه ص١٤١٩، والكتاب ٤٨/٣، والهمع ١٢٠/١، وشرح الأشموني ١٢١/١، ومغني اللبيب ص٨٤، والإنصاف ١٥٦/١، والأشباه والنظائر ١٧٣/٥، والجنى الداني ص٥٢١.

(٣) الإنصاف: المسألة: ١٧.

(١) الانتصاف من الإنصاف: ١٥٧/١.

(٢) البيت من بحر الكامل، وقائله زهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٨٦، وخزانة الأدب ١٢٦/٤، والعيني ٣١٨/٣، وقال صاحب الخزانة والعيني: "إن هذا البيت منحول وهو من كذب حماد، والصحيح: (.. أقوين مذ حجج ومذ دهر) قال أبو عبيد: "والعرب تضع من موضع مذ" والمغني ٣٢٨، واللسان مادة (حجر)، وتهذيب اللغة ٤٧٣/١٥، وتاج العروس ٥٥١/١٠، والمخصص ٦٩/١٤، الانتصاف من الإنصاف: ١٥٧/١، والإنصاف مسألة: ٥٤.

ولقد عددت في كتاب الإنصاف، وفي كتاب التبيين للعكبري، أربعة وثلاثين بيتاً
عُيِّرَت روايتها، بل كان في بيت واحد ثلاث روايات مثل قول علباء بن أرقم :

ويوماً تلاقينا بوجه مقسّم كأن ظبية تعطو إلى وارف السلم^(٣)

فرويت كلمة "ظبية" بالجر والرفع والنصب^(٤).

وهذا القدر من الروايات ربما يكون كثيراً، خاصة إذا أضفنا إليه الأبيات الواردة في
المسائل التي لم تتناولها كتب الخلاف.

ثانياً - أثر كثرة الروايات :

كان لتغيير الروايات وكثرتها الآثار السلبية الآتية :

١- اضطراب النصوص التي عُيِّرَت روايتها وهذا أمر متوقع لهذا التغيير الكثير، يقول الدكتور
محمد عيد: "فما القواعد في واقع الأمر إلا سبيل لوصف النصوص وبيان ظواهرها، لكن
النحاة الدارسين سعوا بينهما بالوقية والنزاع، فوقفوا في صف الأولى نصرته لها على
الثانية، فوقعت النصوص في حرج شديد واضطربت بين أيديهم بالصنعة أو التخطئة أو
التحريف أو التخريج"^(١).

٢- تززع ثقتنا برواية النحويين وبسلامة الشواهد التي أيدوا بها القواعد، والذي جعلني أقول
ذلك هو ورود روايات أخرى على الرغم من معرفة النحويين بالرواية التي نطق بها الشاعر.
فقد سبق أن ذا الرمة قال: أنا لم أقل "إلا مناخة" ولكنني قلت "آلا مناخة"
وفسر الآل بالشخص، ومع ذلك وردت روايتان أخريان هما "إلا مناخة" بنصب مناخة،
و"إلا مناخة" برفعها .

(٣) البيت من بحر الطويل، وقائله علباء بن أرقم، انظر: الكتاب ١/٤٨١، ٢٨١، وخرزانه الأدب ٤/٤٨٩، ٣٦٤،

الإنصاف ١/٢٠٢، والمغني ص ٤٦، وشرح الأشموني الشاهد ٢٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش ص ١١٣٩.

(٤) الإنصاف: المسألة: ٢٤.

(١) الرواية والاستشهاد باللغة، لمحمد عيد ص ٦٩، بتصرف.

ويقول الدكتور محمد عيد: "إن الأساس هنا هو العصبية والمنافسة سواء في ذلك الآراء التي تناولت الرواية بصورة عامة أو تلك التي تناولت الأشخاص بعضهم والبعض الآخر، فمثل هذه الآراء في توثيق الرواية والرواة وتصنيفهما ينبغي أن تفهم في ضوء هذا الأساس السابق، وأخذها بهذا المعنى يبطل مفعولها، ويعطى إمكانية عزلها وتصنيفها، لأن ما تثيره من غبار ومعارك إن لم يحجب وجه الحق في الرواية تمامًا، فإنه يثير الدخان والغبار حولها"^(٢).

هكذا قالوا ... وأنا أرى أن النحاة لم يغيروا رواية الشعر التي جاءت النصوص الشعرية بها، ولكنهم حاولوا توجيه البيت الشعري إلى أكثر من وجه، طالما أن اللغة تسمح بذلك، ويستندوا في ذلك إلى دليل وحجة واضحة على هذا التوجيه، وأرى أن التهمة في ذلك تعود على الرواة، الذين لا يحتج بهم والمشهورين بالكذب في رواياتهم، كمن ذكروا من أمثال حماد وخلف، اللذين اشتهرا بذلك، لذا فإن النحاة ليس لهم يد في تغيير أي رواية مهما كانت، وإنما العهدة في الشعر على الراوي نفسه لا غير.

ثم إن البيت الذي يحتمل أكثر من وجه نحوي أبلغ في نظري من الذي يحتمل وجهاً واحداً، لأن كل وجه يؤدي في العربية معنى جديداً ودلالة معنوية، لأن الإعراب ملازم للمعنى، وكل وجه يعطي دلالة جديدة للنص المكتوب، وبتعدد الأوجه تستنطق النصوص المكتوبة بظواهر ومعان قد يحتملها النص حقيقة.

فلماذا إذن القول بأن النحاة هم الذين غيروا الرواية في الشعر؟ وقد ذكر الأستاذ محمد عيد "أن الراوي قد يروي قصيدة فيتصرف في بعض ألفاظها، أو يرويها طبقاً لهجته وطبيعته التي درج عليها في النطق والأداء" فهو يرد على نفسه في أن التصرف في النص الشعري ليس بأيدي النحاة بل الرواة، الذين يروون عن الشعراء، فرمما يقول الشاعر بيتاً يرى الراوي أن به كلمة لا تتفق مع لهجته فيتصرف فيها لتلائمه، وهذا ليس عيباً، فقد نزل القرآن بلغة العرب وكل قبيلة قرأته بلهجتها، حتى وصلت القراءات إلى سبع متواترة، ولم ينكر الرسول - صلى الله عليه وسلم - عليهم روايتهم في القراءة بلهجتهم.

(٢) الرواية والاستشهاد باللغة، لمحمد عيد ص ٩٧، بتصرف.

وأنا لا أتفق كذلك مع الأستاذ عباس حسن في عبارة "... وقد يروون الأثر بالمعنى" هذا صحيح وينطبق على الحديث والكلام المنثور، فعند فقد النص يروي الراوي روايته بالمعنى، فنقول: قال - صلى الله عليه وسلم - فيما معناه كذا وكذا.

أما الشعر فلا ينطبق ذلك عليه، حيث إن الشعر مرتبط بإقاعاته وبحوره فلو روي بالمعنى هل تبقى إقاعات البيت الشعري وموسيقاه ثابتة ولا ينكسر الوزن؟ أرى عدم صحة ذلك، وفي الشعر أمر آخر وهو أن البيت لا يتغير فيه سوى لفظة أو لفظتين على الأكثر، والبديل يكون بنفس الحركات والسكنات كي لا ينكسر الوزن ويقع الباحث في حيرة، فهل رأيتم تغيير في لفظة أو لفظتين بنفس عدد الحروف وبنفس الحركات أدى بالبيت إلى انكسار؟! حسب معرفتي لا.

ثم إن الخلاف مرتبط بنصوص قام عليها، وشواهد وأدلة كلها توجه لهذا النص، ولا توجد مسألة خلافية دون وجود الدليل القاطع والنص الواضح مناط الخلاف سواء من الشعر أو النثر أو حتى القرآن الكريم. أما أن يروي النص بالمعنى ويقوم عليه خلاف، فهذا أمر ضعيف، وأظن أنه لا جدوى منه؛ لأن الخلاف حوله - من وجهة نظري - يكون في المعنى وأصل هذا المعنى الذي يجعل الباحث يذهب أيما مذهب في وضع أصل له. ثم إن أبسط رد على من ذهب إلى أن هناك خلافاً في ذلك هو: ما هو الأصل الذي تستندون إليه في الخلاف؟ وعلى أي شيء قستم الرواية بالمعنى في الشعر، والقياس هو قياس فرع على أصل لوجود علة جمعت بينهما؟

ولذلك فإن البيت المستشهد به لذي الرمة لم تتغير فيه إلا لفظة واحدة، دار حولها الخلاف، وهي "آل" أو "إلا" وعليه فإنه ليس عيباً أن يرد بيت ذي الرمة بروايات ثلاث، فهذا وارد في العربية، ولم ينكره أحد حيث إن لكل وجه دليلاً ملازماً له ولمعناه.

ذكر الأستاذ محمد عيد "أن سبب كثرة الآراء والتي أعدها مسلبة في النحو هو العصبية والمنافسة"، أقول: لا يجب أن نحمل العصبية والمنافسة كثرة الآراء وتعدد الروايات، ذلك لأن التعصب ليس مجرد التعصب، أو المنافسة لحب الظهور دون وجه حق، ولكن لكل نحوي مذهب ومنهج وضع له القواعد، وعليها يسير، ويحاول بطبيعة منهجه أن يدافع عن

هذه القواعد، وكل المذاهب النحوية صحيحة طالما أنها تستند إلى أصول نحوية من سماع أو قياس أو رواية أو استصحاب .. إلخ، فإن لم يستند إلى ذلك فاجتهاده مردود لعدم امتلاك الحجة فيما ذهب إليه . والله أعلم.

٢- اضطراب الآراء وعدم الوقوف على الحقيقة

ذكر بعض الدارسين أن اضطراب الآراء النحوية وكثرتها كانت نتيجة للخلاف بين المدرستين البصرة والكوفة . فقد كان صاحب الإنصاف حريصاً على تسجيل جميع آراء البصريين والكوفيين ، بل كان يسجل آراء مختلفة في المدرسة الواحدة فقد سجل آراء مختلفة للخليل وعيسى بن عمر ويونس وسيبويه والأخفش من البصريين، وسجل آراء منفردة للكسائي والفراء من الكوفيين، وليس صاحب الإنصاف هو الذي حرص وحده على تسجيل الآراء، بل نجدها عند ابن مالك وابن يعيش والرضي وشراح الألفية ، وأصحاب الحواشي على هذه الشروح، حتى تناقضت هذه الآراء وتعارضت، يقول الأستاذ عباس حسن عند كلامه عن مشكلات النحو: "في مقدمة هذه المشكلات تعدد الآراء النحوية في المسألة الواحدة واختلاف الأحكام فيها حتى ليستطيع الباحث أن يرى الرأي فيقول وهو آمن: إن هناك رأياً آخر يناقضه من غير أن يكلف نفسه مشقة الاطلاع والجرى وراء هذا النقيض، ذلك أنه يعلم من طول ممارسة النحو والنظر في قواعده أن الواحدة منها لا تخلو من رأيين أو آراء متعارضة حتى في أولياته وما يجري مجرى البداءة العلمية"^(١).

والغريب في الأمر أيضاً أنه قد توجد آراء وخلافات نحوية لم يحسمها أصحابها في الخلاف من المرة الأولى، بل نجد بعضاً من المسائل التي اختلف فيها سابقاً، جاء اللاحقون وتناظروا فيها ثانياً، وقد حدث ذلك بالفعل في المناظرة التي وقعت بين المبرد وشعرب في مجلس

(١) اللغة والنحو لعباس حسن: ٦٦، ٦٧.

الأمير محمد بن عبدالله بن طاهر، التي أشرنا إليها في المناظرات سابقاً، وكانت حول قول امرئ القيس:

لَهَا مَتْنَتَانِ خَطَاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرُ^(٢)

وهذا البيت الذي اختلف فيه المبرد وثلعب، كان قد اختلف فيه وفي نفس موطن المناظرة الكسائي والفراء، وكان رأي الكسائي فيه ما قاله ثعلب بعد ذلك في المناظرة، ورأي الفراء ما قاله المبرد، غير أن الفراء عدَّ حذف النون في المثني لضرورة النظم لا للإضافة، كما قال المبرد.

والعجب من ذلك . كما قال محمد الطنطاوي . في هذا المقام: " .. أن بيتاً يحدث فيه خلاف بين السابقين مشهور متعالمٌ تتناقله الكتب أخيراً، ثم نجد بعد ذلك مناظرة فيه يخفق فيها أحد المتناظرين، وتتناقلها كتب أخرى، وبعدئذ يدع العلماء المسألة على أذلالها دون تمحيص فيها يتبين منه جلية الأمر، ومن هنا يفسح الميدان للأقويل والخلافات، وربما لو تكشفت الحقائق الأولى بصورة واحدة، وتناولها كل من تناولها وهي هي بدون نقص أو زيادة أو تحريف، وتكشفت آراء العلماء بعضهم لبعض؛ لتغير مجرى العلم في كثير من المسائل، وإنك لتأخذ من هذا مثلاً من الأمثال في عدم الوقوف على حقائق المسائل"^(١).

هكذا قال الأستاذ عباس حس، والشيخ محمد الطنطاوي . رحمهما الله

وأنا أرى أنه لا عجب في تعدد الآراء في المسألة الواحدة واختلاف الأحكام الإعرابية فيها كما قال عباس حسن؟ ولكن لماذا الوقوف على حقيقة المسألة النحوية، وحسمها من أول خلاف - كما ذهب محمد الطنطاوي؟! أرى فيما ذهباً إليه توجيهاً آخر، على النحو التالي:

(٢) البيت سبق تخريجه، انظر ص (٣٠٨) من هذا البحث.

(١) نشأة النحو: ٦٠، وقد تعرض ابن يعيش لرأي الكسائي والفراء في هذا الشاهد في شرح المفصل في قسم الحروف مبحث "تاء التأنيث" الساكنة، وتعرض له ابن هشام في المغني في مبحث "كل"، واستشهد به الرضي في شرح الكافية، وجاء في شرح شواهد الكافية للبيгдаدي الشاهد رقم (٨٣) وذكر في شرحه رأي الكسائي والفراء، وكذلك المناظرة بين ثعلب والمبرد.

- ما ذهب إليه الأستاذ عباس حسن "من أن تعدد الآراء في المسألة الواحدة وتعدد الأحكام النحوية فيها، يجعل الباحث يأخذ برأي وهو يعلم أن هناك رأياً آخر يناقضه".
- أرى أن ذلك صحيح، ولكن ليس دائماً؛ لأنه ليس بالضرورة أن يكون لكل رأي رأيٌ يناقضه إلا رأياً له حظ من النظر، حيث إن أي رأي لا يُعتبر ما لم يكن له حظ من النظر، فرمما يكون هناك رأي مناقض، لكن ليس معتبراً، وما استند إليه صاحبه من أدلة غير معتبرة. وبالعكس ربما تكون هناك آراءٌ تعضد وتدعم وتقوي الرأي الآخر، حتى لربما يتفق أكثر من رأي في مسألة واحدة، والشواهد على ذلك كثيرة. وبما أن مسائل الخلاف لا يدخل فيها إلا الباحث المتمرس . على حد قوله . فهل يكفي أن يأخذ الباحث برأي دون معرفة النقيض؟ وكيف يكون باحثاً ولا يكلف نفسه مشقة البحث وراء هذه الآراء؟! فلو تمسك بحجة أن لكل مسألة رأياً أو أكثر فالعبارة صحيحة والحجة فيها نظري، والدليل على ذلك ما يلي:
- أنه على الباحث أن يلم بكل الآراء في المسألة؛ كي يتأكد من أن الرأي الذي أخذ به هو الأقوى، وإلا لو أخذ برأي دون معرفة بقية الآراء فرمما بأضعفها أو شاذها.
- ليس معنى النقيض الضد الذي لا يرتفع إلى مرتبة غيره من الآراء؛ لأن أصل المسألة واحد والخلاف في العلة، فكل رأي له علته عند قائله، وله أدلته من أصول النحو المتفق عليها إجماعاً، ولعل الرأي الذي اختاره تكون علة صاحبه فيه واهية أو ضعيفة، وعلة صاحب الرأي الآخر أقوى، وبالعلة تتميز الآراء وتباين.
- الباحث الذي يركن إلى الأخذ برأي واحد دون الإلمام بقية الآراء في المسألة ليس بباحث، بل هو باحث خامل يكتفي من اللحم بعظم الرقبة.
- وأخيراً المسائل الخلافية لا يدخل فيها إلا أهل هذا الفن وعلومه، وليس باب الخلاف للمبتدئين، بل لمن له باع طولى في هذا الميدان، لذلك لا يكفي معرفة رأي واحد وإلا ضاع على اللغة معان ودلالات كثيرة أتت بها الآراء والتوجيهات الإعرابية المختلفة في المسألة الواحدة.

- أما ما ذهب إليه شيخنا محمد الطنطاوي وهو مستغرب ومتعجب من " أنه قد توجد آراء وخلافات نحوية لم يحسمها أصحابها في الخلاف من المرة الأولى، بل نجد بعضاً من المسائل التي اختلف فيها سابقاً، جاء اللاحقون وتناظروا فيها ثانياً".

ولا أرى في ذلك عجباً كما ذهب الشيخ؛ لأن ذلك أمر طبعي وبدهي في كل العلوم الإسلامية ومنها علم العربية (النحو) وذلك بالدلائل التالية:

- أن النحوي يقول بالرأي في المسألة في وقت ما، ثم بعد فترة من الزمن في البحث والمدارسة يظهر له توجيه آخر في نفس المسألة فيقول به، فيصبح له رأيان في المسألة الواحدة، رأي مثلاً بالرفع وآخر بالنصب، وكلاهما صحيح، وليس في ذلك عيب عليه، وكتب النحو مليئة بمثل هذا، فنرى بعض النحاة يوافق رأيه رأي الكوفيين في مسألة ما، وله رأي آخر يوافق به البصريين؟.
- أما تعجب الشيخ من أن المسألة الخلافية لا تحسم من أول مناقشة ومناظرة لها، فأنا لا أوافق على ذلك، لأننا لو أخذنا بهذا لفقدت العلوم كثيراً، لأن اللاحق ربما يأتي بما لم يأت به الأول، أو على الأقل يستدرك عليه أشياء ربما غفل عنها السابق، وربما يستدرك الإنسان على نفسه كما كان يفعل سيويه في كتابه، فقد كان يستدرك على الباب نفسه، وقد يبلغ بالاستدراك عدداً من الأبواب^(١) وكذلك ما فات الإنصاف من المسائل استدركها اللاحقون عليه.
- الأهم من ذلك كله أن الشيخ نفسه استدرك على سيويه في الأبيات مجهولة القائل حيث نسب بعضاً منها إلى قائلها، فهل نعدُّ ذلك عيباً أيها الشيخ، ولماذا لجأت إليه؟ وإذا لم يكن للاستدراك أهمية لضاع علينا معرفة أكثر من خمسين بيتاً من استشهادات الكتاب. وهذه أمثلة فقط، لأن المقام يطول بسرد مثل هذه الوقائع، ولو حُسم الخلاف من أول الأمر لما كان هناك حواشٍ ولا تعليقات ولا استدراكات على العلماء السابقين.

(١) الكتاب ١ / ٢٤ - ٢٥ .

- ثم إنه ربما تظهر ظواهر لغوية لاحقة تسوّغ وجهاً نحوياً آخر فكيف بنا نقطع بالأمر من أول لقاء؟ هذا مصادرة للاجتهاد المأمور به في كل زمان ومكان ما لم يصادم نصاً أو سنداً من اللغة.
- أما إذا تناظر السابقون في مسألة وجاء اللاحقون وتناظروا فيها، فهذا ليس عيباً أو مذمة في النحو ولا في دارسه بل ذلك يُعد من توارد الأفكار والخواطر، حتى وإن كانوا على علم بمناقشتها من قبل، فالنقاش لها ربما يُخرج جديداً، وإن لم فهو تأكيد على أن هذه المسألة تواردت فيها الأفكار والرؤى وثبت إلى هذا الحين أنه لا جديد فيها، ولعل العصور اللاحقة تأتي بجديد، ولا غرابة في ذلك، فهذا ما فعلته المدارس والاتجاهات النحوية في بغداد وغيرها فيما تركه البصريون والكوفيون، فقد استدركت مدرسة بغداد آراء على البصريين والكوفيين، وكان لهم رأي يُعمل به، وكذلك مدرسة الأندلس وما جاء به ابن مالك وأبو حيان، وكذلك المدرسة المصرية وما كان للنحاس من آراء كثيرة في كثير من المسائل النحوية، والتي كانت قد نوقشت من قبل. وإليك نموذجين على ما ذهبت إليه، وهما:

الأول: إعراب الأسماء الستة:

فقد ذهب سيبويه إلى أن حروف المد فيها حروف إعراب، والإعراب مقدر عليها كما يقدر في الأسماء المقصورة وإنما قلبت في النصب والجر للدلالة على الإعراب المقدر فيها^(١). ولأبي الحسن الأخفش قولان، الأول: مثل قول سيبويه، والقول الثاني أن حروف المد ليست حروف إعراب، ولكنها دلائل على الإعراب^(٢).

وذهب الجرمي إلى أن انقلاب حروف المد هو الإعراب^(٣).

(١) الإنصاف مسألة (٢)، والهمع ٩٧/١، وشرح التسهيل ٤٣/١، والتنزيل والتكميل ١٨١/١. وانظر: المسألة كلها ص (٣١٤) من هذا البحث.

(٢) المقتضب ١٥٤/١، والتبيين ص ١٩٣، وهمع الهوامع ٩٨/١، وشرح التسهيل ٤٣/١، وزاد أبو حيان في التنزيل قوله: (وقال كذلك في المتن والمجموع على حده) انظر: التنزيل والتكميل ١٧٨/١.

(٣) المقتضب ١٥٣/٢-١٥٥، والتبيين ص ١٩٤، وشرح ألفية ابن معط ص ٢٥٣، والهمع ٩٨/١، والتنزيل ١٧٧/١-١٧٨. والإنصاف مسألة ٢.

وذهب المازني إلى أن الأسماء الستة معربة بالحركات، وأن الواو والألف والياء هي حروف إشباع نتجت عن إشباع الحركات ، وهذا كثير في الشعر وغيره وتؤيده عنده لغة من يعرب بالحركات في حال الإضافة نحو هذا أبك ورأيت أبك ومررت بأبك^(٤).

وذهب قطرب وأبو إسحاق الزياتي إلى أن حروف المد هي نفسها إعراب^(١).

وذهب علي بن عيسى الربيعي إلى أن الأسماء الستة معربة بالحركات وأن هذه الحروف لامات فإذا قلت هذا أخوك فأصله أخوك وإنما نقلت الضمة من الواو إلى الخاء لئلا تنقلب ألقاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وإذا قلت: "أخيك" فأصله أخوك فنقلت الكسرة من الواو إلى الخاء ثم قلبتها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها^(٢).

وذهب الكوفيون إلى أنها معربة من مكانين بالحروف والحركات التي قبلها، فإذا قلت هذا أخوك فهو مرفوع والواو علامة الرفع والضمة التي قبلها، وكذلك في النصب والجر^(٣). وهذه سبعة آراء في إعراب الأسماء الستة ، وزاد السيوطي خمسة آراء أخرى^(٤).

ولم يقتصر الخلاف على إعرابها، وإنما اختلف النحويون في وزن "ذو"، وفي وزن "فوك" وفي وزن أب وأخ وحم، وفي حركات "هن"^(٥).

النموذج الثاني في عامل النصب في المستثنى: قال سيويوه: إن العامل فيه الفعل

المقدم أو معنى الفعل بواسطة إلا. وذهب أبو العباس المبرد وأبو إسحاق الزجاج وطائفة من

(٤) الإنصاف مسألة(٢)، والتبيين ص ١٩٤، والإيضاح في شرح المفصل ١/١١٧، والمقدمة الجزولية ص ١٤٤، وشرح ألفية ابن معط ٢٥٢-٢٥٣، والتذليل ١/١٧٧، ونسبه الزجاجي في المجالس ص ٣٣٣ إلى البصريين، وائتلاف النصر ص ٢٨.

(١) همع الهوامع ١/٩٧، وشرح التسهيل ١/٤٣، والتذليل ١/١٧٩، والأشموني ١/٣٥، ٣٤، وائتلاف النصر ص ٢٨، والإنصاف مسألة (٢).

(٢) شرح الكافية للرضي ١/٢٧، وشرح المفصل ١/٥٢، وهمع الهوامع ١/٩٨، والتذليل والتكميل ١/١٧٧، وشرح التسهيل ١/٤٣، والإنصاف مسألة ٢.

(٣) الإنصاف، المسألة ٢٠، والتبيين للعكبري، المسألة: ٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٥٢.

(٤) همع الهمع ١/ ٣٨ . فتصير الآراء في إعرابها اثني عشر رأياً.

(٥) شرح الأشموني ١/٧١، ٧٣.

الكوفيين إلى أن الناصب للمستثنى "إلا" نفسها نيابة عن "أستثنى" فإذا قلت أتاني القوم إلا زيدا، فكأنك قلت أتاني القوم أستثنى زيدا.

وذهب الفراء إلى أن "إلا" مركبة من حرفين: إن التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، ولا التي للعطف، فصار: إنَّ لا، فحفت النون وأدغمت في اللام فأعملوها فيما بعدها عملين، فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارا بأن، وعطفوا بها في النفي اعتبارا بلا، فإذا رفعوا في النفي فقد أعملوها عمل لا فجعلوها عاطفة، وإذا نصبوا بها في الإيجاب فقد أعملوها عمل لا فجعلوها عاطفة، وإذا نصبوا بها في الإيجاب فقد أعملوها عمل "إنَّ" وزيدا اسمها وقد كفت لا من الخبر، والتأويل: إن زيدا لم يقم.

ونسب للكسائي ثلاثة آراء: الأول: قال: إنما نصبنا المستثنى لأن تأويله قام القوم إلا أن زيدا لم يقم. الرأي الثاني: أن المستثنى منصوب على الخلاف. الرأي الثالث: أن المستثنى منصوب على التشبيه بالمفعول كالتمييز^(١).

فهذه ستة آراء في عامل النصب في المستثنى، وقد أوصلها السيوطي إلى سبعة^(٢) وأوصلها المرادى إلى ثمانية^(٣).

فهل هذا عيب أو مذمة أو أنه يجب أن نأخذ برأي واحد فقط، أو أن الباحث يأخذ بوجه دون الوجوه الأخرى؟ أم كيف كانت تأتي إلينا كل هذه الآراء لو أحكمت المسائل في أول مناظرة لها أو مناقشة؟! أرى أن هذا يستحق الثناء والمدح لا التعجب والدهشة، لأن ذلك من خصائص العربية. ورحم الله حافظ إبراهيم إذ يقول على لسانها:

**أنا البحر في أحشائه الدر كامن فهل سألوا الغواص عن صدفاتي
والله أعلم.**

(١) الإنصاف، المسألة ٤٢، والتبيين المسألة (٦٦)، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦، ٧٧/٢.

(٢) همع الهوامع ١/ ٢٢٤.

(٣) الجنى الدانى ص ٥١٦.

المبحث الثاني

آثار أخرى للخلاف قد تكون سلبية عند البعض

١ - تعدد التقدير والتخريج

ذكر بعض الدارسين أن سبب تعدد التقدير والتخريج في كتب النحو وكتب الخلاف، هو التمسك بالرأي، ومحاولة إبطال حجة الطرف الآخر، وأن الذي ساعد على ذلك مرونة اللغة ، كما في النماذج الآتية :

٧- ذهب الكوفيون إلى أن "عليك، ودونك ، وعندك" في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها نحو: "زيداً عليك، وعمر عندك ، وبكرا دونك " واحتجوا بقوله تعالى : ﴿كُتِبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ (النساء: ٢٤) ، والتقدير فيه: عليكم كتاب الله ، أي الزموا كتاب الله ، فنصب كتاب الله بـعليكم .

٨- الكوفيون إلى أنه يجوز أن يضاف الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ (الواقعة: ٢٣)، واليقين في المعنى نعت للحق، لأنه الأصل فيه الحق اليقين، والنعت في المعنى هو المنعوت، فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد، وقوله تعالى: ﴿جَنَاتٍ وَحِبِّ الْحَصِيدِ﴾ (ق: ٩) والحب في المعنى هو الحصيد، وقد أضافه إليه، وقوله: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾ (القصص: ٤٤) والجانب في المعنى هو الغربي، وقول الراعي:

وقرب جانب الغربي يأدو مدبَّ السيل واجتنب الشُّعارا^(١)

(١) البيت من بحر الوافر، وقائله الراعي النميري، انظر ديوانه ص١٤٧، واللسان مادة (دبب . شعر).
والإنصاف ٤٣٧/٢ .

ومن ذلك قول العرب "صلاة الأولى ، ومسجد الجامع، وبقلة الحمقاء" والأولى هي الصلاة ، والجامع هو المسجد، والبقلة هي الحمقاء ، وقد أضافوها إليها. واعترض على ذلك البصريون^(٢).

٩- منع جمهور البصريين أن يلي كان معمول خبرها، فلا يجوز عندهم: كان طعامك زيد أكلا، وأجاز ذلك الكوفيون محتجين بقول الفرزدق :

قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا^(١)

وخرج البصريون هذا البيت على الوجوه الآتية:

التخريج الأول: أن اسم كان ضمير الشأن، وعطية مبتدأ وجملة "عودا" خبره، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان، فلم يتقدم معمول الخبر على اسم كان.

الثاني: أن "ما" اسم موصول مجرور المحل بالباء وكان زائدة، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول.

الثالث: أن اسم كان ضمير مستتر يعود على ما الموصولة، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان وجملة كان ومعمولها لا محل لها صلة، والعائد _ على هذا التخريج والذي قبله - محذوف تقديره : بما كان عطية عودهموه .

الرابع: أن ما جاء في هذا البيت ضرورة^(٢) والأمثلة على هذا كثيرة، ولو حاول الإنسان أن يحصر مثل هذه المواضع التي جاء فيها تقدير وتخريج في مسائل الخلاف فلم يستطع؛ لأن كل آية أو قراءة أو بيت لا يوافق قواعد البصريين فإنهم يتناولونه بالتقدير والتخريج، وكأن كل نص أتى به الكوفيون يجب أن يخضع للتأويل، ومعظم ما في كتب النحو يخضع لهذا، ويقول عبد الحميد حسن: "ولعلنا في هذه الأمثلة وفي غيرها وهو كثير نرى أن النحاة في تأويلاتهم كانوا يسايرون مقاصد العرب أو ما اعتقدوا أنه من مقاصدهم في

(٢) الإنصاف، المسألة: ٦١.

(١) البيت من الطويل، للفرزدق، ديوانه ١/١٨١، وخرزانه الأدب ٩/٢٦٩، ٢٦٨، وشرح ابن عقيل ١/١٤٤، ومغني اللبيب ص ٥٣٨، وهمع الهوامع ١/١٨١، والمقتضب ٤/١٠١، وأوضح المسالك ١/٢٤٨.

(٢) أوضح المسالك مع عدة السالك لمحي الدين عبدالحميد ١/٢٤٨ - ٢٥٠.

تعبيراتهم وخصائص لغتهم ، على أننا لا نقول إنهم في جميع تأويلاتهم قد سايروا روح اللغة العربية ، فقد كانوا في بعض الأحوال يفكرون وهم متأثرون بالتعليل الفلسفي، وكانوا في بعضها يتعسفون ويتكلفون ويحاولون تأول كل شيء ، كأنهم أرادوا أن يثبتوا أن كل ما نطق به العرب إنما كان على طرق ثابتة لها أسبابها ونتائجها المنطقية وأصولها العقلية الصحيحة، ولا ندرى هل هذا صحيح في اللغات ونحن نعلم أنها تخضع لعوامل كثيرة متشعبة، منها العادات العقلية والعادات الاجتماعية والاستعمال"^(١).

هكذا قالوا... وأرى أن قولهم مردود والدليل مما قالوا، فقد قالوا: إن الذي ساعد على ذلك مرونة اللغة، وذهب الأستاذ عبد الحميد حسن إلى أن النحاة في تأويلاتهم يسايرون مقاصد العرب في تعبيراتهم وخصائص لغتهم ولهجاتهم، وهذا صحيح ومعلوم ولا ينكره أحد، فلماذا هو إذن معدود من مسالب الخلاف؟!

وهل كان جمع اللغة العربية في أول عهدها إلا من تعبيرات العرب وخصائص لغاتهم المختلفة، حتى كان يؤخذ بالأقوال الشاذة أحياناً وتنسب إلى القبيلة التي نطقت بها، حتى اشتهر بعضهم بالتأتأة والوأوة، فرمما نطق العربي بلفظة نطق بها الآخر لكن المعنى والدلالة لكل لفظة منهما مختلفاً، والنحوي المعني والمهتم بمسائل الخلاف عليه أن يجري وراء هذه الخلافات، ليؤكد صحتها في التركيب وفي استخدامها في المعجم اللغوي للعربي الناطق بالفصحى.

لذلك فإن تعدد التقدير والتخريج لا يُعد عيباً، بل هو من الأمور التي تتطلبها طبيعة اللغة العربية ومدلولات ألفاظها باعتبار بيئاتها المختلفة، وهذا من أولويات البحث في اللغة، لأن اللغة ظاهرة اجتماعية يجب أن تفسر بطبيعة الناطقين وبها، وهذا يستدعي من الباحث وضع أكثر من احتمال لتفسير الظاهرة الواحدة، ولأنه ربما تحمل العبارة أكثر من مدلول، وكل مدلول يخرج أو يقدر حسب الفهم للنص، لأن النصوص المكتوبة صماء وعلى الباحث أن يستنتجها تقديراً أو تأويلاً أو تخريجاً على مثال سابق، وهذا يطبق حتى على أعلى نصوص الفصاحة والبيان وهو النص القرآني الذي تحمل العبارة بل والكلمة فيه أكثر من

(١) القواعد النحوية ، لعبد الحميد حسن، ص ١٨٦.

مدلول ومعنى، والدليل على ذلك ملء كتب التفاسير والفقهاء بتعدد وجوه التفسير والتأويل في النص.

فلماذا إذن التضييق على العقول وإحجام التفكير في معان جديدة قد تنفع الدرس النحوي حتى في وقتنا الحاضر، الذي انفتح فيه العالم العربي على غيره من الشعوب، مما يؤدي إلى جلب بعض من العبارات والألفاظ إلى العربية، الأمر الذي يفرض على الباحث والمتخصص أن يجعل لها تسويغاً موافقاً للعربية، وذلك لا يكون إلا بطريق التقدير والتأويل، وهذا ما تفعله المجامع اللغوية في عصرنا الحاضر، فكم من كلمات وعبارات لم تكن في المجتمع اللغوي من قبل ثم ظهرت على ساحته، وكان لها من العربية حظ وافر حيث جعل أهل هذا الفن لها مكاناً بين العربية وألفاظها طالما أنها تستعمل في البيئة العربية، وهذا ما فعله مجمع اللغة العربية بالقاهرة ومجمع اللغة العربية العراقي.

فهل بعد هذا نأتي ونقول: إن تعدد التقديرات والتخریجات كانت من الآثار السلبية على الدرس النحوي؟! لا أظن ذلك ولا أقول به.

والله أعلم.

٢- التوسع في الجواز

جاء على لسان بعض الدارسين أن هذا الأثر ناتج عن سلطان القياس والصنعة، وانتقال البحث اللغوي من واقع المتكلمين إلى قضايا العقل، وما يمكن أن تحتمله أقيسة النحاة، وما دام الأمر قضية عقلية فما أوسع المدى الذي يدخل تحت دائرة الجواز العقلي!! . ومن هنا اتسعت ظاهرة الجواز وفشت؛ لأن أقوالاً كثيرة يسندها تجويز العقل واحتمالاته، حتى قال البعض: "عجبت لنحوي كيف يخطئ".

وأرى أن منهج الكوفيين يتحمل من ذلك كثيراً؛ لأنه هو الذي أخذ بالتوسع في مبدأ القياس والتمسك بشدة بكل مسموع، حتى ولو كان الشاهد يتيماً، يقيمون عليه قاعدة، ولذلك قال رئيسهم الكسائي :

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينتفع

ومن هنا كثرت القواعد واتسعت ظاهرة الجواز في الدرس النحوي، لذلك فإن المطلع على مسائل الخلاف في كتبها أو في كتب النحو العامة، يجد أن البصريين يمنعون ولا يجيزون إلا في القليل، وأن الكوفيين يجيزون في الكل تقريباً. ونجد أيضاً نوعاً من الإجازة يقوم على أقيسة نظرية بحتة، وهو أبعد ما يكون عن طبيعة اللغة، وللبصريين الحظ الأوفر منه.

ومن الأمثلة على ذلك أن الكوفيين أجازوا جمع الاسم الذي في آخره تاء التانيث بالواو والنون إذا سميت به رجلاً، ومنع ذلك البصريون^(١).

ومنه أن الكوفيين أجازوا التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان، ومنع ذلك البصريون^(٢).

(١) الإنصاف مسألة: ٤.

(٢) الإنصاف مسألة: ١٠.

ومنه أن الكوفيين أجازوا تقديم خبر "مازال" عليها وما كان في معناها من أخواتها، ومنع ذلك البصريون^(٣).

ولقد عددت في كتاب الإنصاف ثماني وثلاثين مسألة، قال الكوفيون فيها: يجوز، وقال البصريون: لا يجوز، في حين عددت سبع مسائل جاءت عكس ذلك. وإن المطلع على كتاب معاني القرآن للفرّاء يجد أنه كان يجيز وجوهاً أخرى غير ما جاءت عليه القراءة المشهورة، وهو يُصرِّح بذلك قائلاً: فإذا كانت الصلة معرفة آثروا الرفع، من ذلك ﴿فبما نقضهم﴾ (النساء، آية: ١٥٥)، لم يقرأه أحد برفع، ولم نسمعه، ولو قيل جاز. وأنشدونا بيت عدى:

لم أر مثل الفتيان في غير الـ أيام ينسون ما عواقبها^(١)

والمعنى: ينسون عواقبها، صلة لما، وهو مما أكرهه، لأن قائله يلزمه أن يقول ﴿أيما الأجلين قضيت﴾ (القصص: ٢٨)، فأكرهه لذلك، ولا أردّه، وقد جاء، وقد وجَّهه بعض النحويين على: ينسون أيُّ شيء عواقبها، وهو جائز، والوجه الأول أحبُّ إليّ، والثراء لا تقرأ بكل ما يجوز في العربية، فلا يقبحن عند تشنيع مشنع مما لم يقرأه القراء مما يجوز^(٢). يقول الشيخ محمد الطنطاوي: "أول من سن لهم طريقة التسامح إلى أبعد مدى شيخهم الكسائي، وذلك أن الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلاً ويقيس عليه حتى أفسد النحو"^(٣). هكذا قالوا ...

وأنا لا أوافقهم في كل ما ذهبوا إليه وخاصة فيما ذهب إليه محمد الطنطاوي.

وأنا أذهب في ذلك إلى ما ذهبت إليه في كثرة الروايات والآراء والتقديرية والتخریجات آنفاً؛ لأن هذا بالطبع يؤدي إلى السعة في الجواز، ولست مع من ينسب كل ما سبق إلى الجدل العقلي والتوسع في القياس، لأن القياس من أصول اللغة، حيث إننا لا نفعل

(٣) الإنصاف مسألة: ١٧.

(١) البيت من المنسرح، وهو لعدي بن حاتم، انظر: المزهر في علوم اللغة ٤١٣/٢، وسر صناعة الإعراب ٣٨٢/١، ومنحة الجليل بشرح ابن عقيل ١٦٦/١، والنحو الوافي ٣٩٥/١.

(٢) معاني القرآن: ١ / ٢٤٥.

(٣) نشأة النحو: ١٢٢.

سوى أن نلحق المقيس بالمقيس عليه لعلة مشتركة جمعت بينهما، فنحن لا نقيس أصلاً بأصل ولكن نقيس فرعاً بأصل، وليس في هذا مذمة ولا مسلبة، فلولا القياس لضاع على العربية الكثير والكثير، ولكل علم أصول ومقومات لا يقوم إلا بها، والقياس هو أحد أهم هذه المقومات للنحو العربي، لذلك قال الكسائي:

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعُ وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعُ

أي أن النحو ما هو إلا قياس، وليس العكس، ولذلك يقول أبو علي الفارسي أحد أقطاب القياس: "أخطئ في خمسين مسألة من اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس"^(١).

وكذلك يقول ابن جني إمام مدرسة القياس: "مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس"^(٢) وأشار الشيخ محمد خضر حسين إلى أهمية القياس في اللغة قائلاً: "لقياس طريق يسهل به القيام على اللغة بحيث يكون وسيلة تُمكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تفرغ سمعه من قبل أو تحتاج إلى الوثوق من صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة والدواوين الجامعة لمثور العرب ومنظومها"^(٣).

وما تفعله الجامع اللغوية اليوم من صياغة الجديد من المصطلحات هو القياس نفسه، وذلك لمسايرة التقدم الحضاري وما يصحبه من ضرورة صياغة الجديد من المصطلحات للاكتشافات والعلوم الجديدة التي لم تكن معروفة في أصل اللغة.

ولذلك يقول ابن جني: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"^(٤)، ويقول السيوطي: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حد النحو: هو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو... وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال، ولو لم يجز القياس

(١) الخصائص ٢/٨٨.

(٢) الخصائص ٢/٨٨.

(٣) انظر: الشاهد وأصول النحو لمحمد خضر حسين، ص ٤٣٠.

(٤) الخصائص ١/٣٥١، ٢/٢٥٠.

واقصر على ما ورد في النقل من الاستعمال لبقية كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل، وذلك مناف لحكمة الوضع، فوجب أن يوضع وضعاً قياسياً عقلياً لا نقلياً...^(١).

هل بعد هذا نقول بأن أقيسة النحاة كانت من الآثار السلبية للخلاف على الدرس النحوي؟! وأن استخدام الجدل والعقل في القياس ليس من إيجابيات القياس؟ وأن الكسائي صاحب إحدى القراءات السبع المتواترة قد أفسد النحو بتوسعه في الأخذ بالقياس؟ هذا ما لا أميل إليه، وأجزم بأنه لولا القياس لضاعت علينا استعمالات لغوية كثرة كان القياس السبب فيها. والله أعلم.

(١) الاقتراح في علم أصول النحو ص ٧١، في أصول النحو ص ٦٨، ٦٩.

٣- المبالغة في الصناعة والبعد عن الواقع اللغوي

ذهب بعض الدارسين إلى القول بأن النحويين البصريين والكوفيين بالغوا في صناعة النحو وبعثوا في خلافاتهم عن الواقع اللغوي للمتكلمين، وذلك لمعرفة بعضهم بالمنطق الأرسطي، ولأن بعضهم كان يعرف الفلسفة وعلم الكلام^(١).

واستشهد السيد رزق الطويل في رسالته بـ "يوهان فك" حيث قال: وتحدث الكاتب "يوهان فك" عن النحو في القرن الثالث الهجري، وكيف أصبح مجرد دراسة لا تراعي الأساليب العادية، فيقول: "فليس أوضح دلالة على تلك الهوة السحيقة التي قامت في حياة الفكر على مر القرنين الثالث الهجري - التاسع الميلادي - بين العربية القديمة الفصحى، والعربية المولدة الآخذة في الانتشار من أن النحويين أنفسهم في ختام القرن المذكور لم يكونوا يستعملون اللغة الفصيحة في مسامراتهم ومحاوراتهم، فهذا ثعلب (٢٠٠-٢٩١هـ) لم يجر في محاضراته على قواعد الإعراب، إذ كان يدخل المجلس، فيقوم له تلاميذه، فيقول لهم: أقعدوا، بفتح الهمزة كما في اللهجة الدارجة إذ ذاك، وكذلك لم يراع ثعلب النحو في رسائله فقد كان إذا كتب كتاباً لبعض إخوانه أصحاب السلطان لا يخرج عن طبع العامة، وعلى الرغم من هذا كان ثعلب أبرز ممثلي الكوفيين في عصره^(٢).

واستشهد أيضاً بما جاء في مقدمة الخصائص لابن جني قائلاً: "وهناك دليل واضح كالشمس على ذلك وهو أن بعض الأدباء زهدوا في النحو لبعده عن الواقع اللغوي للمتكلمين والمبالغة فيه، ولا أدل على ذلك من أن المتنبي وهو من هو، عندما نقد صاحب بن عباد بعض شعره، لم يضع في حسبان ما وقع فيه من لحن أخذه عليه النحاة، وكان إذا سئل عن شيء في النحو والصرف في شعره يقول: سلوا صاحبنا - يقصد ابن جني - وكان معاصراً له، ويقول أحياناً أخرى: عليكم بالشيخ الأعور ابن جني فسلوه، فإنه يقول ما أردت وما لم أرد^(٣).

(١) انظر القياس في النحو العربي، للدكتور صابر بكر أبو السعود : ١٥٩، ١٩٩

(٢) العربية ليوهان فك ص ١٤٠-١٤١.

(٣) انظر: مقدمة الخصائص لابن جني، تحقيق محمد النجار - رحمه الله -.

وإن الناظر في كتاب الإنصاف يجد به أدلة كثيرة على ذلك، منها: الاختلاف في أولى العاملين بالعمل في التنازع، فقال الكوفيون: الفعل الأول أولى، واحتجوا بالقياس قائلين: إن الفعل الأول أولى لسبقه وقوة الابتداء به، ولأنه لا يجوز إلغاء "ظننت" إذا تقدمت وكذلك "كان". وقال البصريون: الفعل الثاني أولى لقربه، والذي يدل على أن للقرب أثر أنهم قالوا: "جحر ضب خرب" فأجروا خرب على ضب، وهو في الحقيقة صفة للجحر، لأن الضب لا يوصف بالخراب فهاهنا أولى^(١).

بل إن بعضهم كان يقيس قياساً نظرياً، أي على غير شاهد، ومن ذلك ما ذهب الكوفيون إليه في أن الاسم مشتق من الوسم، وأصل اسم عندهم هو وسم إلا أنه حذفت فاؤه وزيدت في أوله همزة عوضاً عن المحذوف، ووزنه إغْل، ولا يوجد في كلام العرب ما حذفت فاؤه وعوض بالهمزة في أوله.

وذهب الكوفيون إلى أن الأسماء الستة معربة من مكانين، وهو ما ليس له نظير في كلام العرب لأن كل معرب ليس له إلا طريق إعراب واحد^(٢).

ويظهر بُعد النحاة عن الواقع اللغوي من كثرة العلل، فسيبويه لا يعلل لما كثر في ألسنتهم واستتبطت على أساسه القواعد، بل يعلل أيضاً لما يُخَرَّج على تلك القواعد^(٣)، والفراء دائماً يلجأ إلى العلل يشرح بها قياسه ويدعم بها حكمه، وهو دائماً يريد أن يقنع قارئه بعلله، ولعل هذا الأسلوب هو انعكاس لما أفاده من أساليب المتكلمين^(٤).

ويظهر هذا أيضاً من كثرة الجدل والاحتجاج، ومن ذلك جدلهم حول أصل المشتقات، فهو المصدر أم الفعل، والجدل حول فعلية "نعم وبئس" أو اسميتها، ولقد استغرق الجدل حول هاتين المسألتين ثماني وثلاثين صفحة من كتاب الإنصاف، ولقد ألف صاحب هذا الكتاب كتابين في الجدل والأدلة هو "الإغراب في جدل الإعراب" و"المع الأدلة" في أصول النحو.

(١) الإنصاف، المسألة: ١٣

(٢) القياس في النحو العربي: ١٦٢، ١٦٣.

(٣) المدارس النحوية ص ٨٢.

(٤) القياس في النحو العربي ص ١٩٩.

ويظهر ذلك من اختلاف النحويين حول تركيب بعض الأسماء أو بساطتها، وحول عدد الحروف التي بنيت عليها بعض الأسماء ، فقد اختلفوا في الحروف التي وضع عليها الاسم في "ذا والذي" والحروف التي وضع عليها الاسم في "هو وهي" و"كم" مفردة أو مركبة، إلى غير ذلك .

هكذا قالوا ... وأنا أرى أنه لو أنعم هؤلاء الأساتذة الكرام النظر فيما سطره، لتراجعوا عما قالوا، والدليل على ذلك ما يلي:

أولاً: ما ذهب إليه الدكتور صابر أبو السعود من أن النحاة في خلافاتهم بعدوا عن الواقع اللغوي للمتكلمين لمعرفتهم بالمنطق والكلام والفلسفة.

أقول: هل وجود أحد الفلاسفة أو علماء الكلام في زمن علماء البصرة أو غيرهم يعطي الحق في القول بأن التفكير الفلسفي قد طغى على النحاة وأبعدهم في خلافاتهم عن الواقع اللغوي للمتكلمين؟ هذا لا يصح.

وعلى فرض أن علماء البصرة درسوا المنطق والفلسفة فهذا - في حد ذاته - مفيد للدارس؛ لأن ذلك يجعل للباحث القدرة على التدرج العقلي في الاستنتاج والوصول إلى الرأي الأصوب، ولذا أعد ذلك من إيجابيات الخلاف لا العكس، وأنا أعتبر ذلك من فرضيات اللغة التي تدعو إليه العلل داخل القاعدة الواحدة، وهذه العلل كل نحوي يسلك فيها طريقاً خاصاً به للوصول إليها فمثلاً الفاعل مرفوع، فهذا أصل مجمع عليه؛ لكن ما هي علة رفعه، وهذه العلة هي التي تجعل كل صاحب رأي يفكر في الوصول إلى العلة الصحيحة بغض النظر عن الطرف الفكرية التي يسلكها لإثبات علته، وفي نهايتها يدل عليها بما استند إليه من شعر أو نثر أو نص من قرآن.

ومن هنا، فليس عيب أن يكون تفكير النحوي منطقياً، حيث إنه يُرتَّب عدة قضايا ثم يخرج منها بنتيجة سواء أكانت هذه النتيجة جزئية أم كلية، وسواء أكان الاستنتاج للعلة صحيحاً أم خطأ فذلك لا يؤثر على اللغة المنطوقة أو طريقة تعلمها، لذا فهي ذات فائدة على الدرس النحوي لا العكس.

ثانياً: استشهاد السيد رزق الطويل بما قال "يوهان فك" ليس دليلاً على وجود ما زعم فك في العربية؛ لأنه ربما لم يستطع تفسير مثل هذه الظاهرة تفسيراً جيداً ثم يتهم ثعلباً أحد أصحاب المجالس اللغوية وأحد أقطاب مدرسة الكوفة المشهورين بأنه لم يلتزم بقواعد الإعراب في محاضراته ومخاطباته. وأنا أرد عليه من جانبين:

الأول: أن ما استشهد به "فك" لا يعد محل استشهاد، حيث إنها كلمة منفردة، ولا يصح حكم على كلمة بدون سياق تركيبى، فكيف نحكم على كلمة "أفعدوا" التي استشهد بها أن ثعلباً قصد ذلك؟ أرى أن هذه طرفة وأن ثعلباً يقصد الفعل المضارع "أفعد" وربما أشبعه أمام الراوي فظن الراوي أن ثعلباً يريد فعل الأمر المجموع، وهذا ليس مراد ثعلب؛ لأن مثله لا يقع في مثل هذا.

الثاني: أن ما استشهد به من أن ثعلباً كان يكتب بالعامية للسلطان، أقول: إن طبيعة الكوفيين كانت دائماً تميل إلى الأمرء والسلطين، فلعل بعضهم كان لا يحسن العربية، فإذا كاتبه ثعلب بالفصحى لحن وأوقع الأمير فيما لا يجب أمام الناس، فهذا في حد ذاته حسن أدب مع ولادة الأمر، وهذا أمر محمود، كل هذا مع ما يراود النفس في الثقة بالرواية التي رويت عن ثعلب!!

ثم إن استشهاد الطويل بأن النحاة ابتعدوا عن الواقع اللغوي مما زهّد بعض الأدباء في النحو مستشهداً بما قاله المتنبي عندما نقد بعض شعره الصحاح بن عباد.."
أقول: لو أعاد الطويل النظر فيما قاله المتنبي، لما قال إن النحاة زهّدوا الأدباء في النحو، ولعلم أن هذا يدل دلالة واضحة على تمكن المتنبي من اللغة وقواعدها، ومعرفته اللغوية أعظم بكثير من أناس آخرين في هذا الميدان إلا أن شعره لا يستشهد به؛ لأنه ليس من عصور الاستشهاد.

والدليل على ذلك أنه أخذته العزة والعظمة ولم يعبأ بكلامهم، لمعرفته أن ما قاله صواب، ولذا أحال الذين نقدوا شعره إلى إمام من أئمة العربية وهو ابن جني. وليس قول المتنبي: "عليكم بابن جني فسלוه فإنه يقول ما أردت وما لم أرد" دليل على أنه لحن في شعره، ولكنه دليل على أن صاحبه ابن جني هو الأوحى الذي يعلم تخريج ما قاله على الوجه

الصحيح، فإحاطته إياهم إليه، كي يعلموا أن المتنبي لا يخطئ في الشعر، وأن ما قاله يحتمل أكثر من وجه، لذلك قال " يعلم ما أردت وما لم أرد".

وبعد هذا نقول: أنهم قد بعدوا عن الواقع اللغوي للمتكلمين؟ ولا يحق للأدباء أن يزهدوا في النحو لعدم علمهم التام بما تحمله القواعد من تأويلات وتخريجات وعلل قد لا تصل إليها أفهامهم. وما رأيت أحداً أنكر على المتنبي شيئاً إلا كان له في اللغة مخرج، إنه شاعر الحكمة القائل:

أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبه وأسمعت كلماتي من به صمم

والله أعلم.

٤ - الاهتمام بالفلسفة والمنطق والتفكير النظري

لقد كان للفلسفة والمنطق الأرسطي دور في التأثير على الدراسات النحوية، لكنه تأثير سلبي كان سبباً في البعد عن دراسة النحو، حيث إن إقبال النحاة على الدراسات الفلسفية والمنطقية واتخاذها سنداً وحججاً لآرائهم، أبعدهم عن الأسلوب الأمثل لدراسة اللغة، وأصبح النحو العربي ضرباً من ضروب الفلسفة والمنطق، والتي اعتمد عليها النحاة وبخاصة البصريين، ومشاركة الكوفيين في جانب قليل من هذه المقاييس والدراسات. لأن البصريين كانوا يعتمدون كثيراً على الأساليب الفلسفية والمنطقية في جدالهم وحواراتهم لإثبات قواعدهم النحوية؛ لذلك فإنهم سلكوا مسلك المتكلمين في الاعتداد بالعقل، حتى سُموا "نحاة المنطق".

وهناك بعض الكوفيين الذين اعتدوا بالمقاييس العقلية كالفراء، ومع ذلك كان متمسكاً بالأساليب العربية الفصيحة من قراءات وشعر لما له من اتجاه اعتزالي.

أما تأثير هذه الدراسات الفلسفية والمنطقية على الدرس النحوي، فكان واضحاً في:

١ - ظهور القياس وهو أحد أصول النحو العربي، وشدة إيغال النحاة فيه جعلت له تأثيراً سيئاً على الدرس النحوي ذكرناها آنفاً.

٢ - وفي الحدود والتعريفات، التي شملت كل أبواب النحو تقريباً.

٣ - وجود التقسيمات العقلية البعيدة عن التقسيمات الاصطلاحية للنحو.

٤ - وجود العلل والإسراف فيها كماً وكيفاً، فهم يلتمسون لكل شيء علة هذا من ناحية الكم، وأما كيف فإنهم أحياناً يعطون العلة النحوية صفة العلة الفلسفية.

٥ - كثرة العوامل، وهي نوع من العلل، أوجده النحاة ليسوغوا الواقع الإعرابي والنظمي للكلام العربي.

وهذا كله نتج عنه شيء آخر وهو تعدد الآراء، واشتداد الصراع العقلي، حتى ترى الرأي وضده في المسألة الواحدة، وامتزجت قواعد النحو باصطلاحات المنطق وعلل الفلاسفة. وقد ظهرت دراسات حديثة برأت النحو وعلماءه الأوائل من ذلك.

يقول الدكتور عبدالرحمن أيوب عن هذه الظاهرة، التي سيطرت على النحو: " لقد وقع النحويون في هذا الخطأ . وأعني تقسيم الكلمة إلى أقسام ثلاثة . لأنهم كانوا متأثرين بالفلسفة الإغريقية من الموجودات أكثر مما كانوا يدرسون خصائص الألفاظ اللغوية ذاتها^(١) . وهذه الثروة من الفكر الفلسفي التي تركها الخلاف كانت مثار تهكم وسخرية من النحاة أنفسهم لمعاصريهم، ومن ذلك ما قاله الفارسي عن معاصره الرماني: " إن كان النحو كما قال أبو الحسن الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن، فليس معه منه شيء" . وقال بعض أهل الأدب: كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين، فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئاً، ومنهم من نفهم بعض كلامه دون البعض، ومنهم من نفهم جميع كلامه، فأما من لا نفهم من كلامه شيئاً فأبو حسن الرماني، وأما من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو علي الفارسي، وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي^(٢) . وهذا إن دل على شيء، فإنه يدل على ما جنته هذه الدراسات الأجنبية على الدرس النحوي من البعد عن طبيعة اللغة، والتمسك بالتعليقات الفلسفية، وللأسف يوجد من النحاة المعاصرين من دارسي النحو اليوم من يتمسك بهذه الأساليب الفلسفية والمنطقية في دراسته النحوية.

٥ - تخطئة بعض القراءات

(١) دراسات نقدية في النحو العربي ص ٩.

(٢) نزهة الألباء ترجمة الرماني.

كان من نتيجة التمسك بالقياس عدم اعتراف البصريين بظاهر الآيات والقراءات التي استشهد بها الكوفيون، فقد استشهد الكوفيون بآيات قرآنية، فلم يأخذ بها البصريون فأولوها، أو نسبوها للضعف والشذوذ ، من هذه القراءات قراءة حمزة ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾ (النساء : ١) بخفض "الأرحام" عطفا على الضمير المخفوض في "به" فلم يقبل البصريون هذه القراءة ، فهم يمنعون العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض تمسكا بالقياس قائلين: إن الجار و المجرور متصلان - والضمير إن كان مجرورا اتصل بالجار ولم ينفصل منه، ولهذا لا يكون إلا متصلا ، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب - فكأنك عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز . وأولوا هذه القراءة بتأويلين : الأول: أن " الأرحام" مجرورة بالقسم ، وجواب القسم قوله: ﴿إن الله كان عليكم رقيبا﴾ (النساء: ١). التأويل الثاني: أن "الأرحام" مجرورة بباء مقدرة غير الملفوظ بها ، وتقديره وبالأرحام ، فحذفت لدلالة الأولى عليها^(١).

ومن القراءات: قراءة ابن عامر: ﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم﴾ (الأنعام: ١٣٧)، بنصب "أولادهم" وجر "شركائهم" ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله: " أولادهم".

ومنع البصريون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور، قائلين: لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، فلا يجوز أن يفصل بينهما، وقالوا: إن هذه القراءة واهية ووهم من القراء^(٢). ومن هذه القراءات قراءة أبي جعفر ﴿ليجزى قوما بما كانوا يكسبون﴾، ببناء "يجزى" للمجهول ونصب " قوما" ويكون نائب الفاعل المصدر المقدر أي يجزى الجزاء، أو الجار والمجرور.

ولقد احتج بهذه القراءة الكوفيون والأخفش على جواز إنابة غير المفعول عن الفاعل، وهو ما لا يجيزه البصريون ، فقد قال ابن الأنباري: ومن قرأ (لِيُجْزَى) نصب (قوماً)

(١) الإنصاف: المسألة : ٦٥ .

(٢) الإنصاف : المسألة : ٦٠ .

على تقدير: لِيُجَزَى الجزاءَ قومًا، وهذا لا يستقيم على مذهب البصريين؛ لأن المصدر لا يجوز إقامته مقام الفاعل مع مفعول صحيح^(١).

وقال العكبري: أن يكون التقدير: (لِيُجَزَى) الخيرَ قومًا على أن الخير مفعول به في الأصل كقولك: جزاك الله خيرًا، وإقامة المفعول الثاني مقام الفاعل جائزة^(٢).

وهناك قراءات أخرى ضعفها النحاة أو خطأوها أو أولوها، لكني اكتفيت بما سبق مخافة الإطالة وكان على النحاة أن يقبلوا هذه القراءات لأنها قراءات مشهورة، وقارئوها عرب خُلص، ولأن لها نظائر في كلام العرب، يقول ابن الجزري: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يجل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين"^(٣).

وقال أبو حيان عن قراءة: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾ (النساء: ١)، التي ورد فيها العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، قال إن ذلك ورد في آية أخرى هي قوله تعالى: ﴿وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام﴾ (البقرة: ٢١٧)، فالمسجد معطوف على ضمير به وإن لم يُعَد الجار، والذي نختاره جواز ذلك لوروده في كلام العرب كثيرا نظما ونثرا، ولسنا متعبدين باتباع جمهور البصريين بل نتبع الدليل^(٤).

وقال عن قراءة: ﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم﴾، التي ورد فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، قال "قد استعمل أبو الطيب الفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول اتباعا لما ورد عن العرب فقال:

بعثت إليه من لساني حديقة سقاها الحيا - سقى الرياض السحائب^(٥)

(١) البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري، ٢/ ٣٦٥ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١١٥٢/٢ .

(٣) النشر في القراءات العشر ٩/١ .

(٤) الإتيان في علوم القرآن للسيوطي: ١/ ٥٤٢ .

(٥) تفسير البحر المحيط ٤/ ٢٣٠ .

وقال إبراهيم السامرائي عن ذلك أيضا: "لو جاز اعتبار المضاف والمضاف إليه في حكم الشيء الواحد والكلمة الواحدة فما معنى أن يتساحوا في الفصل بالظرف والمجرور؟ ولم لم يتساحوا في غيرهما؟ ثم ما معنى هذا التسامح، وكأن اللغة ملك هؤلاء (يعني البصريين) يصرفون أمرها ويقعدون طرائقها ويرتبون أبنيتها على نحو ما يمليه عليهم أسلوبهم في التفكير النحوي، وكان هذه اللغة ليست تراكيب وقوالب مسموعة لا أثر فيها لهذه الأساليب المنطقية" ^(١) وأقول كان على النحاة أن يقدموا الاستشهاد بالقرآن وقراءته على الاستشهاد بالشعر، وأن يوسعوا قواعدهم لتشمل آيات القرآن وأن لا يلجأوا إلى التأويل، يقول ابن حزم: "من النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكما لفظيا ويتخذه مذهبا ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم فيأخذ في صرف الآية عن وجهها" ^(٢).

(١) النحو العربي، نقد وبناء ١٣٢، ١٣٣.

(٢) السابق ص: ١٢٨.

٦ - التحامل على فريق لصالح الفريق الآخر

تحامل بعض القدماء وبعض المحدثين على الكوفيين لصالح البصريين ، أما القدماء فكان منهم ابن الأنباري رغم أنه قال في مقدمة كتابه " الإنصاف في مسائل الخلاف": "واعتمدت في النصره على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف لا التعصب والإسراف ، مستجيرا بالله ، مستخيرا له فيما قصدت إليه"، لكنه قد تحامل على الكوفيين.

ومن مظاهر تحامله أنه لم يؤيد الكوفيين إلا في سبع مسائل من مجموع المسائل التي اختلفوا فيها ، وهذه المسائل هي :

- ١ - العاشرة: (اختلافهم في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا).
- ٢ - الثامنة عشرة: (في تقدم خبر ليس عليها).
- ٣ - السادسة والعشرون: (في لام لعل الأولى، زائدة أو أصلية).
- ٤ - السبعون: (في منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر).
- ٥ - السابعة والتسعون: (في هل يقال : لولاي ولولاك ، وموضع الضمائر).
- ٦ - الواحدة بعد المائة: (في مراتب المعارف).
- ٧ - السادسة بعد المائة: (هل يوقف بنقل الحركة على المنصوب المحلى بأل الساكن ما قبل آخره).

ومن مظاهر تحامله رد معظم الأبيات التي أتى بها الكوفيون إلى الضرورة حتى ولو كانت كثيرة ، فقد ذهب البصريون إلى أن "سوى" لا تكون إلا ظرفا ، وذهب الكوفيون إلى أنها تكون اسما وظرفا واستدلوا على مجيئها اسما بدخول حرف الجر عليها في قول الشاعر:

ولا ينطقُ المكروهَ مَنْ كان مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا^(١)

وقول الشاعر:

تَجَانَفُ عَنْ جَوْ اليمامةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا^(١)

(١) البيت من بحر الطويل، وقائله المرار بن سلامة العجلي، انظر: خزنة الأدب ٣/٤٣٨، والكتاب ١/٣١، وشرح الأشموني ١/٢٥٣، وابن عقيل ١/٣١٥، والمقتضب ٤/٣٥٠.

وقول أبي دؤاد:

وكلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الموتَ مُخَطِّئُهُ مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الحقِّ مَكْدُوبٌ^(٢)

وقول الشاعر:

أَكْرُّ عَلَى الكَتِيبَةِ لِأَبَالِي أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا^(٣)

أي في سواها . ومع ذلك قال ابن الأنباري إن هذا ضرورة .

وجاءت في النثر مسندا إليها، فقد روى عن بعض العرب أنه قال: أتاني سواؤك^(٤).

وقال ابن مالك في الكافية الشافية الذي لخصه في الألفية :

سَوَى كَغَيْرٍ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ وَعَدَّهُ مِنَ الظُّرُوفِ مُشْتَهَرٌ
وَمَانِعٌ تَصَرُّفِهِ مِنْ عَدِّهِ ظَرْفًا وَذَا القَوْلِ الدَّلِيلُ رَدُّهُ
فَإِنْ إِسْنَادًا إِلَيْهَا كَثُرَا وَجَرُّهَا نَشْرًا وَنَظْمًا شَهْرًا

وقال في شرح هذه الأبيات: "سوى: اسم يستثنى به، ويجر ما يستثنى به للإضافة إليه، ويعرب هو تقديرا بما يعرب به "غير" لفظا، خلافا لأكثر البصريين في ادعاء لزومها النصب على الظرفية وعدم التصرف، وإنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين ، أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: قاموا سواك ، وقاموا غيرك ، واحد ، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان، وما لا يدل على مكان أو زمان فبمعزل عن الظرفية. والثاني: أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك، وأنها لا تتصرف، والواقع في كلام

(١) البيت من بحر الوافر، وقائله العباس بن مرداس ، انظر: خزنة الأدب ٤٣٨/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٨، والإنصاف ٢٩٦/١.

(٢) البيت من بحر البسيط، وقائله أبو داود الإيادي، انظر: ديوانه ص ٢٩٤، وخزنة الأدب ٤٣٨/٣، شرح المفصل ٨٤/٢، شرح الأشموني ٢٣٥/١، همع الهوامع ٢٠٢/١، الإنصاف ٢٩٥.

(٣) البيت من بحر الطويل، وقائله الأعشى، انظر: ديوان الأعشى ص ١٣٩، والأشباه والنظائر ١٦٤/٥، وخزنة الأدب ٤٣٨/٣، الكتاب ٣٢/١، وشرح المفصل ٨٤/٢، وهمع الهوامع ٢٠٢/١، والمقتضب ٢٩٥/١، واللسان مادة (جنف).

(٤) الإنصاف: المسألة : ٣٩ .

العرب نثرا ونظما خلاف ذلك ، فإنها قد أضيف إليها ، وابتدئ بها ، وعمل فيها نواسخ
الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية^(١).

وقال محمد محيي الدين عن رأي ابن مالك "هو القول الخليق بأن يؤخذ به"^(٢).

ومن مظاهر تحامله على الكوفيين: لجوؤه إلى التقدير وتأويل ما استشهد به الكوفيون
حتى إذا ورد في القرآن الكريم، وقد فصلت الأمر في ذلك عند الكلام على كثرة التأويل
والتقدير.

ومن الذين تحاملوا على الكوفيين العكبري. ففي كتابه "التبيين عن مذاهب الكوفيين
والبصريين" لم يؤيد الكوفيين إلا في مسألة واحدة هي الخامسة والخمسون (زيادة اللام الأولى
في "لعل").

ومن الذين تحاملوا على الكوفيين الدكتور شوقي ضيف في كتابه "المدارس النحوية"
يظهر هذا من قوله "وفي هذا ونحوه ما يرد أقوى رد على من يزعمون أن الكوفيين كانوا أكثر
بصرا بروح اللغة وأدق حسا"^(٣) ، وقوله "ومعنى ذلك أنه ينبغي أن نحذر المتشيعين
للكوفيين"^(٤)، ومن قوله: "وقد وقف الكوفيون من هذا البناء العلمي المحكم موقفا يدل على
نقص فهمهم"^(٥).

ولقد شايح بعض العلماء الكوفيين أيضا، وهذا ما يفهم من كلام الدكتور شوقي
شوقي السابق ، ومن كلام الأستاذ مصطفى السقا حيث قال: "والذي آثره الكوفيون في
منهجهم هذا أقرب إلى طبيعة اللغة من المذهب البصرى الذي قاسوا فيه على الأشهر
الأفشى من كلام العرب ليلائموا بين حاجة النحو وحاجة الطالبين له الراغبين في تعلمه ،
فإن إهدار بعض الكلام العربي تحكّم لا مسوغ له"^(٦).

(١) منحة الجليل لمحي الدين عبدالحميد، بهامش شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٢٢٥-٢٣٢.

(٢) عدة السالك: إلى تحقيق أوضح: المسالك ٢/٢٨١.

(٣) المدارس النحوية، ص ١٦٥.

(٤) المدارس النحوية، ص ١٦٦.

(٥) السابق، ص ١٦١.

(٦) القياس في النحو العربي، ص ١٥٦.

كما يعيب الأستاذ أحمد أمين على البصريين أن يخطئوا الفرزدق مع أنه عربي صميم، وإهدار الشواذ ، وحمد للكوفيين احترامهم كل ما جاء عن العرب، ويجيزون للناس استعماله ولو كان يخالف القواعد العامة^(١).

وإن الصواب في رأي أن لا نتحامل على فريق ضد الفريق الآخر، وإنما نكون موضوعيين ونقول: إن منهج البصريين صحيح لكن يؤخذ عليهم كذا، وإن منهج الكوفيين صحيح لكن يؤخذ عليهم كذا.

وقد فعل ذلك ابن مالك فقد وافق البصريين في أغلب المسائل، ولكنه كان يخالفهم ويوافق الكوفيين في بعض المسائل كما سبق.

وقد فعل ذلك من المحدثين الشيخ محمد الطنطاوي ، فقد وازن بين المذهبين وفضل مذهب البصريين، ولكنه أنصف الكوفيين قائلاً: " لكننا بعد ذا لا نقصد رمي هذا المذهب بالضعف في كل قواعده وإلا كان تجنيا عليه، فقد ظهر عند الموازنة بين المذهبين فيما اختلفا فيه تفضيله في مسائل ذات بال ، والحق أحق أن يتبع"^(٢). والله أعلم.

(١) القياس في النحو العربي، ص ١٥٨.

(٢) نشأة النحو، ص ١٤٤.

٧- تغيير بعض المصطلحات

غَيَّرَ الكوفيون بعض المصطلحات النحوية، وكان الغرض من ذلك هو أن تكون لهم مدرسة في النحو على غرار مدرسة البصرة^(١) وسأذكر ما غيروه على سبيل المثال لا الحصر. فقد زادوا في أقسام الكلمة قسما رابعًا هو الفعل الدائم ، ويعنون به اسم الفاعل، فقد قال ثعلب لابن كيسان : كيف تقول : مررت برجل قائم أبوه، فأجبتته بخفض قائم ورفع الأب، فقال لي: باي شيء ترفعه ؟ فقلت : بقائم : فقال : أو ليس هو عندكم اسما، وتعيوننا بتسميته فعلا دائما؟^(٢). وغيَّروا من ألقاب الإعراب، فسموا الجر خفضا، يقول الفراء عند قوله تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾ (المائدة: ١٠١)، "وأشياء في موضع خفض"^(٣).

وغيَّروا في بعض المعاني، فسموا النفي جحدا، يقول الفراء عند قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (آل عمران: ١٣٥)، وإنما يرفع ما بعد إلا باتباعه ما قبله إذا كان نكرة ومعه جحد كقولك : ما عندي أحد إلا أبوك^(٤).

وغيروا في تسمية بعض الضمائر، فسموا ضمير الفصل عمادا، يقول ابن يعيش: فالفصل من عبارات البصريين، كأنه فصل الاسم الأول عما بعده وأذن بتمامه .. والعماد من عبارات الكوفيين، كأنه عمَد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده"^(٥)، وسموا ضمير الشأن الضمير المجهول، يقول ابن يعيش: "ويسميه الكوفيون الضمير المجهول؛ لأنه لم يتقدمه ما يعود عليه"^(٦).

وغيَّروا في بعض أسماء بعض العوامل فهم يعملون اسم الإشارة "هذا وهذه" عمل "كان" فيرفعون به الاسم وينصبون الخبر ويسمون هذا "تقريبا" ويشرح السيوطي هذا بقوله: وذهب الكوفيون إلى أن "هذا و هذه" إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات كان في

(١) المدارس النحوية : ١٦٥ .

(٢) مجالس العلماء للزجاجي : ٢٤٤ .

(٣) معاني القرآن /١ /٣٢١ .

(٤) المصدر السابق /١ /٢٣٤ .

(٥) شرح المفصل /٣ /١١٠ .

(٦) المصدر السابق /٣ /١١٤ .

احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب نحو كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادما ، وكيف البرد وهذه الشمس طالعة وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثاني له في الوجود ، نحو هذا ابن الصياد أشقى الناس ، فيعربون "هذا" تقريبا، والمرفوع اسم التقريب، والمنصوب خبر التقريب، لأن المعنى إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم وعن الشمس بالطلوع ، وأتى باسم الإشارة تقريبا للقدوم والطلوع، ألا ترى أنك لم تشر إليهما، وهما حاضران، وأيضا فالخليفة والشمس معلومان فلا يحتاج إلى تبيينهما بالإشارة إليهما، وتبين أن المرفوع بعد اسم الإشارة يخبر عنه بالمنصوب لأنك لو أسقطت الإشارة لم يحتل المعنى، كما لو أسقطت كان من : "كان زيد قائما"^(١) : ، وهذا الرأي نجده عند الفراء أيضا في معاني القرآن^(٢).

وذهبوا إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد فاء السببية في جواب الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمنى والعرض ينتصب بالخلاف أو الصرف، لأن ما بعد الفاء مخالف لما قبلها في المعنى^(٣) وغيرَوا أسماء بعض الأبواب النحوية، فسموا المعطوف بالواو ب "النسق" يقول ابن يعيش: "فالعطف من عبارات البصريين، والنسق من عبارات الكوفيين"^(٤). وغيروا في أسماء بعض الأدوات، فسموا حروف الجر "بالصفات" يقول الفراء عند قوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ (البقرة: ٤٨)، " فإنه قد يعود على اليوم واللييلة. ذكرهما مرة بالهاء وحدها ومرة بالصفة ، فيجوز ذلك ، كقولك لا تجزي نفس عن نفس شيئا وتضمير الصفة، ثم تظهرها فتقول : لا تجزي فيه نفس عن نفس شيئا"^(٥)، ويقول ابن يعيش: "وقد أجاز الكسائي الإغراء بجميع حروف الصفات ويريد أهل الكوفة بحروف الصفات حروف الجر لإجراء حروف الجر مجرى الظروف"^(٦).

(١) همع الهوامع ١١٣/١ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١/١٢، ١٣، ٢٣١ .

(٣) الإنصاف: المسألة ٧٥، ٧٦ .

(٤) شرح المفصل ٣/٧٤ .

(٥) معاني القرآن : ١/٣١ ، ٣٢ .

(٦) شرح المفصل : ٤/٧٤ .

وفي تغيير المصطلحات خلط في أذهان الدارسين، يظهر ذلك الخلط في جعلهم ألقاب الإعراب للبناء، فالمبنى على الضم يقولون إنه مرفوع، والمبنى على السكون يقولون إنه مجزوم^(١).

وفي تغييرها عدم دقة، يقول الدكتور شوقي ضيف: "وارجع إلى مصطلح "الخلاف" الذي وضعه الكوفيون فستره يشتمل على صياغات متباعدة، وأين الظرف الواقع خبراً من المفعول معه ومن الفعل المضارع المنصوب بعد فاء السببية مثلاً؟ ومثل هذا الاصطلاح في اضطرابه اصطلاح التقريب الذي أدخلوا به اسم الإشارة في كان وأخواتها التي تتصرف تصرف الأفعال"^(٢).

وبسبب هذا الخلط وعدم الدقة لم تبق معظم هذه المصطلحات على أسنة النحاة في العصور التالية^(٣).

هكذا ذكر بعض الدارسين لهذا الفن ... وأنا أقول ما يلي:

- **أولاً:** أنا لست مع ما ذهب إليه أستاذاي المخزومي في أن تغيير المصطلحات أدى إلى خلط في أذهان الدارسين يجعلهم ألقاب الإعراب للبناء، فالمبنى على الضم يقولون إنه مرفوع، والمبنى على السكون يقولون إنه مجزوم؛ لأن ذلك ربما يحدث في أوساط المبتدئين ولا يصح تعميم ذلك على أهل الاختصاص في هذا الفن؛ ولأن ألقاب الإعراب لا يختلف عليها اثنان، وهي تكون حسب العوامل الداخلة على الكلمة في التركيب، أما البناء فهو لزوم الكلمة حالة إعرابية واحدة مهما كانت العوامل الداخلة عليها، فأين يكمن الخلط؟!.

- أما ما ذهب إليه الدكتور شوقي ضيف من أن المصطلحات عند الكوفيين تشتمل على صياغات متباعدة... إلخ. أقول: حتى وإن كانت متباعدة، فهي مستساغة وتحتملها اللغة الفصحى، ولا سبيل إلى إنكارها وجعلها من السليبيات، فهل من الأفضل معرفة صياغة جديدة معمول بها ولها مذهب أم نقول: إنها بعيدة ونتركها؟!.

(١) مدرسة الكوفة، للمخزومي ص ٣١٥ .

(٢) المدارس النحوية ص ١٦٧ .

(٣) المصدر السابق ص ١٦٨ .

- فأنا مع الدكتور شوقي إذا كانت هذه المصطلحات يدرسها الدارس المبتدئ، فعندئذ أوافقه في أنه ربما أحدثت هذه المصطلحات خلطاً في ذهن الدارس. أما إذا كان الدارس متخصصاً ومن أهل هذا الفن، فإنه لا يصعب عليه ذلك كثيراً.
 - ثم إنه ليس العيب في المصطلحات وتغييرها وتعددتها، إنما العيب في الدارسين أنفسهم الذين آثروا المشهور كغيرهم، فقد رأيت وأنا في سنوات الدراسة أن الدراسة مقتصرة معظمها على نحو ابن مالك وشروحه فقط، وأن كل المصطلحات تقريباً كانت بصرية. فإن كانت هناك مذمة فهي للقائمين على تدريس النحو لا على النحو ودراسته، فلو تقرر دراسة المصطلحات مع دراسة النحو وكانت هناك موازنة في الدراسة بين النحو البصري والكوفي لما قلنا أن هناك خلط.
 - ثم إنه لو أحدث ذلك خلطاً لما ذكرها بعض أعلام النحو كابن يعين والفراء والسيوطي وأبو حيان... وغيرهم وهم من هم في هذا الفن.
 - وأخيراً أقول: تغيير المصطلحات لم يترك أثراً سلبياً على الدرس النحوي، وذلك لما يلي:
 - ١- لم يحدث تغييره لبساً بين باب أو مسألة وأخرى في النحو.
 - ٢- لم يقلل من شأن الخلافات النحوية بين المدرستين.
 - ٣- لم ينكر أحد النحاة الأقدمين هذه المصطلحات.
 - ٤- لكل مدرسة مصطلحات تعارفت عليها تباين المدرسة الأخرى ولا تناقضها، فهو تغيير بناء لا هدم.
 - ٥- تغيير المصطلحات من سبيل التنوع والتعدد محمود.
- ولما سبق لا أرى ذلك أمراً أو أثراً سلبياً على الدرس النحوي. والله أعلم.
- وقد ذكرت كل المصطلحات النحوية بين البصريين والكوفيين في جدول في الفصل الأول من هذه الرسالة. والله أعلم.

٨ - غبن العلماء

وهذا الأثر، وهو الغبن كان يقع - عادة - بسبب قرب أحد المتناظرين أو المنافسين من السلطة، وكانت هذه السلطة ممثلة في الخلفاء والأمراء الذين كانوا يقربون بعض العلماء لتأديبهم وتأديب أبنائهم، وبخاصة الكوفيين، الذين كانوا أقرب للخلفاء من البصريين، لذلك فإن الغبن، لم يكن بسبب وجهات النظر في الخلاف، لكن بسبب قرب المنافس من السلطة، وذلك يجعل الحاضرين يميلون لمن هو أقرب من السلطان منزلة.

وخير دليل على ذلك هو المسألة الزنبورية التي جرت بين سيويه والكسائي، وحدث ما حدث فيها، وغلب سيويه على أمره بتدبير من وزير الرشيد يحيى بن خالد البرمكي والكسائي، ولم ينطقوا إلا بما أراد الكسائي ويحيى البرمكي بالرغم من مجانبة الصواب لهم.

وقد نظم الإمام أبو الحسن حازم القرطاجني هذه الواقعة شعرا جاء فيه :

وفي الجواب عليها هل "إذا هو هي" أو هل "إذا هو إياها" قد اختصما

وخطأ ابن زياد وابن حمزة في ما قال فيها أبا بشر وقد ظلما

وغاظ عمرا علي في حكومته يا ليته لم يكن في أمره حكما

كغيب عمرو علياً في حكومته يا ليته لم يكن في أمره حكما

وليس يخلو امرؤ من حاسدٍ أضْمٍ لولا التنافُسُ في الدنيا لما أضْمَا

والغبنُ في العلمِ أشجى محنةً علِمَتْ وأبرحُ الناسِ شجواً عالمٌ هُضمَا^(١)

(١) المغنى، الباب الأول حرف "إذا" ص ٩٩ وقد اخترت الأبيات المناسبة مما ذكره حازم القرطاجني في هذه المسألة، لأن ابن هشام ذكر فيها ثلاثة عشر بيتاً، من منظومة القرطاجني، ذكر فيها أحوال "إذا" كلها وحالاتها الإعرابية، فاكتفينا منها بما يدل على غبن العلماء فقط، وهو موطن الدلالة والتأثير في الدرس النحوي.

الخاتمة وتوصيات البحث

إنه من خلال ما ورد في هذا البحث أستطيع أن أذكر ملخصاً عاماً لما تضمنه هذا البحث من أفكار ينطوي عليها، فقد بدأ البحث بالمقدمة ذُكر فيها موضوع البحث وأهميته، والسبب في اختياره، وأهدافه، ومشكلته، والمنهج الذي اتبع فيه، والتساؤلات التي يطرحها، وبعض الدراسات السابقة التي استفيد من الاطلاع عليها في إعداد البحث.

ثم جاء **الباب الأول** مشتملاً على: التوطئة والتمهيد للبحث، وانطوت التوطئة على ذكر الخلاف لغة واصطلاحاً، وأن الخلاف بمعناه العام صفة جبلية في جميع الخلق، وأنه قد طال جميع العلوم تقريباً، فضلاً عن علم النحو الذي ربما قد شمل جميع أبوابه، مع ذكر أسباب الخلاف في اللغة عامة وعلم النحو بصفة خاصة، مع ذكر الأسباب التي دعت إلى وضع علم النحو واختلاف الروايات في واضعه بين مؤيد ومعارض في واضع علم النحو الحقيقي.

ثم جاء **الفصل الأول من الباب الأول** مشتملاً على مدارس علم النحو، وبيئة كل مدرسة وأعلامها، وطبقاتها، ودورها في تطور الخلاف النحوي، والأسس التي قامت عليها كل منها، ومنهجها في الخلاف، ثم ذكر نظرة تقويمية حول أيهما أفضل عبارة مذاهب الخلاف أم مدارس الخلاف؟.

ثم جاء **الفصل الثاني من الباب** مشتملاً على مسائل الخلاف وتصنيفها تصنيفاً على خلاف المعهود في كتب الخلاف، فقد تم تصنيفها حسب المشهور في ترتيب أبواب النحو العربي، بدأ من باب الكلمة والكلام حتى باب الصرف، وبدأت أولاً بذكر المسائل التي وردت في الإنصاف والتبيين، ثم ذكرت مسائل أخرى لم ترد فيهما تحت عنوان (مسائل خلافية لم ترد في كتب الخلاف) وقد شملت هذه المسائل كثيراً من أبواب النحو.

أما **الباب الثاني** ويشتمل على **ثلاثة فصول** وهي لب الرسالة وموضوعها، حيث ذكر في **الفصل الأول** (ثمار الخلاف النحوي) والتي ظهرت من خلال المسائل الخلافية التي ذكر النحاة أنها تشتمل على ثمار وفوائد من وراء هذه الخلافات النحوية. **والفصل الثاني** ذكر فيه مسائل أخرى ليس للخلاف فيها فائدة للدرس النحوي ودارس النحو على حد

سواء. والفصل الثالث ذُكر فيه مسائل من اجتهاد الباحث تشمل النوعين من المسائل وحاول جاهداً استنباط الثمرة من الخلاف فيها، وذلك بالجرى وراء مفهوم النص وما يحمله من دلالات يستطيع الباحث فهم المراد منها. وكذلك الاجتهاد في ذكر عدد آخر من المسائل التي لم يُنص على عدم فائدتها محاولاً استنباط أن الخلاف فيها ليس من ورائه منفعة أو فائدة، وكان لمقام النص فيها أثر واضح على فهم كنه وطبيعة الخلاف ومحاولة الحكم عليه بأنه خلاف لا طائل من ورائه.

وأما الباب الثالث، فقد اشتمل على فصلين الأول: ذُكر فيه ما كان للخلافات النحوية من آثار إيجابية على الدرس النحوي. والفصل الثاني ذُكر فيه الآثار السلبية للخلاف على الدرس النحوي، وفيه دفاع عن النحو وأهله ضد بعض الدعاوى المغرضة، محاولاً جاهداً تنفيذ بعض الآراء وردّها على أصحابها، ذاكرًا أنهم جانبهم الصواب فيما اتهموا به النحو وأهله، وهذه هي الخلاصة.

أما التوصيات:

- فمن خلال الاطلاع على كثير من كتب النحو وما وجدت بها من مسائل خلافية كثيرة لا تحصى كثرة، وما هو مطبوع من كتب الخلاف التي بين أيدينا أوصي بالآتي:
- وجوب الوقوف على حقيقة الخلافات النحوية، وكشف ما بها من فوائد.
 - وجوب تمحيص الخلافات حيث توجد خلافات نحوية منسوبة لغير أهلها، وهذا في حد ذاته يحتاج إلى جهود متضافرة وجماعية وأرى أنه لو قام بهذه المهمة مؤسسة تعليمية بها أكفاء نحويون لكان ذلك خدمة جليلة لتنقية الخلافات ووضعها في حجمها الطبيعي.
 - وجوب الوقوف على الخلافات من حيث أهمي خلافات تعبر عن رأي المدرسة بأكملها أم أنها خلافات فردية، وجعل الخلافات الفردية في باب والخلافات المذهبية في باب آخر، لأنه ليس بالضرورة أن يكون الخلاف بين مدرسة ومدرسة، بل قد يكون الخلاف بين فرد وآخر، دون أن يعبر عن رأي المدرسة التي ينتمي إليها.

- وجوب معرفة أن الخلاف ليس بالضرورة أن يكون بين بصري وكوفي، بل قد يكون الخلاف بين كوفي وكوفي، كما يكون بين بصري وبصري، وقد نجد رأياً للبصري موافقاً للكوفيين، والعكس كذلك.
- وجوب تتبع الخلافات الفردية وجمعها ونسبتها لأصحابها، ومعرفة ما إذا كان الخلاف موافقاً لآراء المدرسة التي ينتمي إليها أو لا؟.
- الوقوف على كنه وطبيعة الخلافات، وهل هي نافعة للغة أو أنها لا فائدة منها؟.
- وأخيراً يجب جمع مادة الخلاف بين كل فردين من اهل المدرسة الواحدة أولاً، ثم عرضها على منهجها لمعرفة موافقتها لأسس وطبيعة ذلك المنهج، أو أن الخلاف والرأي موافق لمدرسة أخرى.
- وأخيراً، أود التأكيد على محاولة تضافر الجهود في مراجعة مسائل الخلاف مراجعة واعية وتفنيداً، ونسبتها لأصحابها، ومحاولة استنباط ما بها من أهمية وتدوين ذلك، وجمع ما في بطون كتب النحو من هذه المسائل التي لم تذكرها كتب الخلاف أو الدراسات التي قُدمت في هذا المضمار، حيث من خلال اطلاعي وجدت مسائل كثيرة لم تشر إليها كتب الخلاف الموجودة الآن. وهذا الجهد سيُعد فريداً من نوعه؛ لأنه ليس المهم جمع المسائل؛ بل الأهم فحصها وتمحيصها والتأكد من نسبة الآراء لأصحابه ومدارسها.
- وأمل أن تكون هذه الدراسة بداية لتمحيص الخلافات ومعرفة آثارها بالنسبة للغة، والكشف عما أضافته هذه الخلافات من إثراء لها، ذ وكثرة مؤلفاتها، والتي يعتبر النحو أحد أهم ركائزها.

وهذا الجهد وعلى الله التكلان، والحمد لله رب العالمين.

مجموعة الفهارس العامة للبحث

وتشتمل على:

- فهرس: المصادر والمراجع.
- فهرس: الآيات القرآنية والقراءات.
- فهرس: الأحاديث النبوية.
- فهرس: الشواهد الشعرية.
- فهرس: المحتوى.

أولاً:

فهرس المصادر والمراجع

- ١- ابن أبي الربيع ، عبدالله بن أحمد بن عبدالله القرشي الإشبيلي السبتي ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ، تحقيق : الدكتور : عياد الثبتي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت .
- ٢- الأخفش ، سعيد بن مسعدة ، معاني القرآن للأخفش ، تحقيق الدكتور : عبدالأمير محمد أمين الورد ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ ، عالم الكتب ، بيروت .
- ٣- الأزهري ، الشيخ خالد بن عبدالله ، التصريح بمضمون التوضيح ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٤- الأعلم الشنتمري ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري ، النكت في تفسير كتاب سيويه ، تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت .
- ٥- الأشموني ، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تقديم: حسن حمد و إشراف الدكتور : إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٦- الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحמיד، الطبعة الأولى. د. ت، دار الفكر، القاهرة .
- ٧- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق : علي النجدي ناصف والدكتور : عبدالفتاح إسماعيل شلي ، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، دار سزكين للطباعة والنشر .
- ٨- الجوهري ، إسماعيل بن حماد ، تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح) ، تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار ، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، دار العلم للملايين .
- ٩- الحلواني ، محمد خير ، أصول النحو العربي ، الطبعة ؟؟؟؟ ١٩٧٩ م ، اللاذقية

- ١٠- أبو حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق : الدكتور : رجب عثمان محمد ومراجعة الدكتور : رمضان عبدالنواب ، الطبعة الأولى
- ١١- تذكرة النحاة ، تحقيق : الدكتور : عفيف عبدالرحمن ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- ١٢- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، تحقيق : الدكتور : حسن هندراوي ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ، دار القلم ، دمشق .
- ١٣- الخضري ، محمد الدمياطي الخضري ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، الطبعة الأخيرة ، ١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠ م ، مكتبة ومطبعة مصطفى الباي الحلبي وأولاده ، القاهرة .
- ١٤- الدمياطي ، أحمد بن محمد البنا ، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، تحقيق الدكتور: شعبان محمد إسماعيل ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م ، طبعة عالم الكتب ، ومكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .
- ١٥- الراجحي ، عبده الراجحي ، فقه اللغة في الكتب العربيّة ، الطبعة الأولى . د . ت ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .
- ١٦- الرضي ، محمد بن الحسن الاسترأبادي ، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، تحقيق : الدكتور : عبدالعال سالم مكرم ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ، عالم الكتب ، القاهرة .
- ١٧- الزبيدي ، محمد بن الحسن ، طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٣ م ، دار المعارف ، القاهرة .
- ١٨- السّمين الحلبي ، شهاب الدين أحمد بن يوسف بن مح ، الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون ، تحقق : الشيخ : على محمد معوض والشيخ : عادل أحمد الموجود ، والدكتور : جاد مخلوف جاد والدكتور : زكريا عبدالمجيد النوتي ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

- ١٩- السهيلي، عبدالرحمن بن عبد الله ، نتائج الفكر في النحو ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، د.ط ، د.ت ، طبعة دار الرياض للنشر ، الرياض .
- ٢٠- سيويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- ٢١- السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد ، شرح كتاب سيويه للسيرافي، تحقيق الدكتور : محمد الريح قاسم ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م ، دار الجليل، بيروت .
- ٢٢- السيوطي ، عبدالرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر في النحو، الطبعة الأولى. د. ت، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٢٣- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٦٤ ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- ٢٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق : الدكتور : عبدالعال سالم مكرم ، الطبعة ١٤٢١هـ ، - ٢٠٠١م ، عالم الكتب ، القاهرة .
- ٢٥- الشنقيطي ، أحمد بن الأمين ، الدُرر اللوامع على همع الهوامع . تحقيق : الأستاذ الدكتور : عبدالعال سالم مكرم ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م ، عالم الكتب ، القاهرة .
- ٢٦- الصبان ، محمد بن علي الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، بدون رقم الطبعة ، وبدون تاريخ ، دار الفكر .
- ٢٧- ضيف ، الدكتور : شوقي ضيف ، المدارس النحويّة ، الطبعة السابعة ١٩٦٨م ، دار المعارف ، القاهرة .
- ٢٨- ابن عصفور ، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشيلي ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، تقديم : فواز الشعّار وإشراف الدكتور: إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٢٩- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق الدكتور: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ، مكتبة العبيكان، الرياض .

- ٣٠- الباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عازي مختار طليمات، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، دار الفكر، دمشق.
- ٣١- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة السادسة عشرة، سنة ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م، طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- ٣٢- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: الدكتور: محمد كامل بركات، الطبعة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، دار الفكر، دمشق.
- ٣٣- عيد، الدكتور: محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، الطبعة الرابعة ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، عالم الكتب، القاهرة.
- ٣٤- القفطي، علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، دار الفكر العربي، القاهرة.
- ٣٥- المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، الطبعة ١٣٩٤هـ، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
- ٣٦- ابن مالك الأندلسي، جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا وطارق فتحى السيّد، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٣٧- المرادي، الحسن بن أم قاسم المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: الأستاذ الدكتور: عبدالرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى. ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، دار الفكر العربي، القاهرة.
- ٣٨- الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق: الدكتور: فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م والطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، منشورات الآفاق الجديدة، بيروت.
- ٣٩- ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن، الرّد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، الطبعة الثانية ١٩٨٢م، دار المعارف، القاهرة.

- ٤٠- الرّد على التُّحاة ، دراسة وتحقيق : الدكتور : محمد إبراهيم البنا ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، دار الاعتصام ، القاهرة .
- ٤١- ابن الناظم ، أبو عبدالله بدر الدين بن مالك ، شرح الألفية لابن الناظم ، تحقيق الدكتور: عبدالحميد السّيد محمد عبدالحميد ، دار الجليل ، بيروت .
- ٤٢- ابن هشام الأنصاري ، جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد ، الطبعة الأولى . د.ت ، مكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .
- ٤٣- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، تحقيق: الدكتور : عباس مصطفى الصالحي ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ٤٤- شرح شذور الذهب، تحقيق : بركات بيوسف هبود ، ومراجعة وتصحيح : يسوف الشيخ محمد البقاعي ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت .
- ٤٥- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، تحقيق : الدكتور : مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ومراجعة سعيد الأفغاني ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت .
- ٤٦- الوراق ، محمد بن عبدالله ، علل النحو ، تحقيق الدكتور: محمود جاسم محمد الدرويش ، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م ، مكتبة الرشد ، الرياض .

ثانياً:

فهرس الآيات القرآنية بترتيب سور القرآن الكريم

رقم الصفحة	رقمها	اسم السورة	رقمها	الآية
١١١	١	الفاتحة	١	﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾
٤١	١	الفاتحة	٢	﴿الحمد لله رب العالمين﴾
١١١	١	الفاتحة	٧	﴿ولا الضالين﴾
٧٦، ٧٧	٢	البقرة	٢	﴿ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين﴾
٣٧٨	٢	البقرة	٤٨	﴿واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً﴾
١١٢	٢	البقرة	٨٩	﴿ولما جاءهم كتاب من عند الله﴾
٢٧٢	٢	البقرة	١٠٢	﴿ولكن الشياطين كفروا﴾
٦١	٢	البقرة	١١٢	﴿بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾
٧٥	٢	البقرة	١٣٥	﴿وقالوا كونوا هوداً أو نصارى تهتدوا قل بل ملة إبراهيم حنيفاً وما كان من المشركين﴾
١١٤	٢	البقرة	١٥٠	﴿لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا﴾
٢٤٢	٢	البقرة	١٧٧	﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم﴾
٢٧٢	٢	البقرة	١٧٧	﴿ولكن البر﴾
١٤٩	٢	البقرة	٢١٦	﴿وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم﴾
٣٧١	٢	البقرة	٢١٧	﴿وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام﴾
١٧٨	٢	البقرة	٢١٧	﴿ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم﴾

٣٣٢	٢	البقرة	٢٨٢	﴿ أن تضل إحداهما ﴾
١١٣	٣	آل عمران	٧٥	﴿ ومنهم من إن تأمنه بدینار لا يؤده إليك ﴾
٣٧٧	٣	آل عمران	١٣٥	﴿ ومن يغفر الذنوب إلا الله ﴾
٧٧	٣	آل عمران	١٤٢	﴿ أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ﴾
٣٦، ٣٧٠، ٣٧١	٤	النساء	١	﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾
٣٧٠	٤	النساء	١	﴿ إن الله كان عليكم رقيباً ﴾
٢٥٣	٤	النساء	٢٤،٢٣	﴿ حرمت عليكم كتاب الله عليكم ﴾
٢٥٣، ٣٥٥	٤	النساء	٢٤	﴿ كتاب الله عليكم ﴾
٢٦٠	٤	النساء	٩٠	﴿ أو جاؤوكم حصرت صدورهم ﴾
١١١	٤	النساء	١٢٧	﴿ وما يتلى عليكم ﴾
٣٦٠	٤	النساء	١٥٥	﴿ فيما نقضهم ميثاقهم ﴾
٢٧١، ٣٣٧	٤	النساء	١٦٢	﴿ لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ ... أُولَئِكَ سَنُوْئِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾
٢٩٤	٤	النساء	١٧٦	﴿ إن امرؤ هلك ﴾
٣٣٢	٥	المائدة	٢	﴿ ولا يجرمنكم شنآن قوم أن صدوكم ﴾
١١٥	٥	المائدة	٦	﴿ فامسحوا برؤوسكم ﴾
٢٤٥، ٣٣٠	٥	المائدة	٦٩	﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابغون والنصارى ﴾
١٦٩	٥	المائدة	٩٥	﴿ ومن عاد فينتقم الله منه ﴾
٣٧٧	٥	المائدة	١٠١	﴿ لا تسألوا عن أشياء ﴾
٢٦١	٥	المائدة	١١٦	﴿ وإذ قال الله يا عيسى ابن مريم ﴾
١١٠، ١١٧	٥	المائدة	١١٩	﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾

٣٩	٦	الأنعام	٢٧	﴿يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا﴾
١٢٢	٦	الأنعام	٥٩	﴿وعنده مفاتيح الغيب﴾
٣٥ ٣٢٩ ٣٧٠ ٣٧١	٦	الأنعام	١٣٧	﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم﴾
١١٢	٦	الأنعام	١٥٤	﴿تماماً على الذي أحسن﴾
٣٥	٧	الأعراف	١٠	﴿لكم فيها معايش﴾ (قراءة)
٣٠٥	٧	الأعراف	١٠١	﴿فإذا هي بيضاء للناظرين﴾
١٦٨	٨	الأنفال	١٩	﴿وإن تعودوا نعد﴾
٢٧٣	٨	الأنفال	١٧	﴿وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى﴾
٢٧٣	٨	الأنفال	١٧	﴿ولكن الله قتلهم﴾
٢٧٠	٨	الأنفال	٤٣	﴿ولو أراكم كثيراً لفشلتم ولتنازعتم في الأمر وعصيتم ولكن الله سلم﴾
٩	٩	التوبة	٣	﴿أن الله برئ من المشركين ورسوله﴾
١٦٦ ٢٩٤	٩	التوبة	٦	﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾
١٤٠	٩	التوبة	١٨	﴿ولم يخش إلا الله﴾
٢٩١	١٠	يونس	٥٨	﴿فبذلك فلتفرحوا هو خير مما يجمعون﴾ (قراءة)
٣٩	١١	هود	٥	﴿ألا إنهم يثنون صدورهم﴾
٢٤٣	١١	هود	٨	﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾
٧٧	١١	هود	٤٣	﴿قال لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم﴾
-١٢٩ -٢٤٨ ٢٤٩	١١	هود	١١١	﴿وإن كلا لما ليوفيهم ريك أعمالهم﴾
٣٩	١٢	يوسف	٢٣	﴿هيت لك﴾

١١٣	١٢	يوسف	٣٢	﴿وليكونن من الصاغرين﴾
١٤١	١٢	يوسف	٩٠	﴿إنه من يتقي ويصبر﴾ (قراءة)
١٦٨	١٧	الإسراء	٨	﴿وإن عدتم عدنا﴾
١١٩	١٧	الإسراء	١٣	﴿ويُخْرَج له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشوراً﴾ قراءة
٢٣٠	١٧	الإسراء	٦٣	﴿فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفوراً﴾
١٤٩	١٧	الإسراء	٧٩	﴿عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً﴾
٢٣٨	١٧	الإسراء	١١٠	﴿أيا ما تدعوا﴾
٢٤٩	١٩	مریم	٩٣	﴿إن كل من في السموات والأرض إلا آتى الرحمن عبداً﴾
٣٠٦	٢٠	طه	٢٠	﴿فإذا هي حية تسعى﴾
٣٣٣	٢٠	طه	٤٤	﴿فقولاً له قولاً لنا لعله يتذكر أو يخشى﴾
٢٥٨ ٣٣١	٢٠	طه	٦٧	﴿فأوجس في نفسه خيفة موسى﴾
١٥٧		طه	٧٢	﴿فاقض ما أنت قاض﴾
١٤٠	٢٠	طه	٧٧	﴿لا تحف دركاً ولا تحشى﴾ (قراءة)
١٧٨	٢٠	طه	٩١	﴿حتى يرجع إلينا موسى﴾
٢٧٣	٢٢	الحج	٢	﴿ولكن عذاب الله شديد﴾
١١٨	٢٢	الحج	٤٠	﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض﴾
١٥٨	٢٣	المؤمنون	٣٣	﴿ويشرب مما تشربون﴾
٢٥٩	٢٨	القصص	٢٥	﴿فجاءته إحداهما تمشي على استحياء﴾
٣٦٠	٢٨	القصص	٢٨	﴿أبما الأجلين قضيت﴾
٣٥٥	٢٨	القصص	٤٤	﴿وما كنت بجانب الغربي﴾
١٤٩	٢٩	العنكبوت	٢	﴿أحسب الناس أن يتركوا﴾
١١٤	٢٩	العنكبوت	٤٦	﴿لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين﴾

				﴿ظلموا﴾
٢٩٧	٣٠	الروم	٤	﴿الله الأمر من قبل ومن بعد﴾
١٤٤	٣٣	الأحزاب	١٠	﴿وتظنوننا بالله الظنون﴾
٢٣٠	٣٣	الأحزاب	٢٣	﴿وما بدلوا تبديلاً﴾
٢٤٥	٣٣	الأحزاب	٥٦	﴿إن الله وملائكته يصلون على النبي﴾
١٤٤	٣٣	الأحزاب	٦٧	﴿فأضلونا السبيلاً﴾
٣٣٦	٣٥	فاطر	٢٨	﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾
١٢٩، ٢٤٨	٣٦	يس	٣٢	﴿وإن كل لما جميع لدينا محضرون﴾
٦١	٣٦	يس	٤٠	﴿ولا الليل سابق النهار﴾
٢٣٠	٣٧	الصفات	١	﴿والصفات صفاء﴾
٣٣١	٣٩	الزمر	٦٧	﴿والسماوات مطويات بيمينه﴾
-١٥٩ ١٦٠	٤٢	الشورى	٢٣	﴿ذلك الذي يبشر الله عباده﴾
١٦٨	٤٢	الشورى	٢٠	﴿من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه﴾
٢٧١	٤٣	الزحرف	٧٦	﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾
١١٩، ٣٧٠	٤٥	الجاثية	١٤	﴿ليجزى قوما بما كانوا يكسبون﴾ (قراءة)
١٥٤	٤٩	الحجرات	١١	﴿لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن﴾
٣٥٥	٥٠	ق	٩	﴿وجنات وحب الحصيد﴾
٢٣٠	٥١	الذاريات	١	﴿والذاريات ذرواً﴾
٢٦٩	٥٢	الطور	٣٩	﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ﴾
١٤٦	٥٣	النجم	٢٥	﴿فله الآخرة والأولى﴾
٢٥٧	٥٤	القمر	٧	﴿خاشعة أبصارهم يخرجون﴾
٣٥٥	٥٦	الواقعة	٢٣	﴿إن هذا هو حق اليقين﴾

١٢٠	٦٦	التحريم	٤	﴿والملائكة بعد ذلك ظهير﴾
٣٣٣	٦٨	القلم	٩	﴿ودوا لو تدهن فيدهنون﴾
١٦٩	٧٢	الجن	١٣	﴿ومن يؤمن بربه فلا يخاف نجساً ولا رهقاً﴾
٣٣٤	٧٦	الإنسان	١	﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً﴾
١١٠	٧٧	المرسلات	٨	﴿فإذا النجوم طمست﴾
٣٣٣	٨٠	عبس	٣	﴿وما يدريك لعله يزكى﴾
١١٣	٩٦	العلق	١٥	﴿لنسفعاً بالناصية﴾
١٧٨	٩٧	القدر	٥	﴿سلام هي حتى مطلع الفجر﴾
١٣٣	١٠٠	العاديات	١١-٩	﴿أفلا يعلم إذا بعثر ما في القبور ... لخبير﴾
٧٥	١١١	المسد	٤	﴿وامراته حمالة الحطب﴾

ثالثاً:

فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث	
٧	(أنا من قريش ونشأت في بني سعد فأني لي اللحن).	١
٧	(أرشدوا أحاكم فقد ضل)	٢
٨	رحم الله امرأ أصلح من لسانه)	٣
٤٢	(سبوحاً قدوساً رب الملائكة والروح)	٤
٤٢	كل مولود يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما يهودانه أو ينصرانه)	٥
٤٢	(ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من عشر ذي الحجة)	٦
١٣٢	(قد علمنا إن كنت لمؤمناً)	٧
١٦٨	(من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدم من ذنبه)	٨
٢٠٩	(ليس من أمير امصيام في أمسفر)	٩

رابعاً: فهرس الأشعار

(أ) الأبيات

قافية الهمزة

الصفحة	القائل	البحر	البيت
٢١٨	أبو الجراح	الطويل	فاو لذكرها إذا ما ذكرتها ومن بعد أرض بيننا وسماء

البااء

١٥٧	سعد بن ناشب	الطويل	ويصغر في عيني تلادي إذا اثنت يميني بإدراك الذي كنت طالبا
٢٨٧	حميد بن ثور	الطويل	عَلَى أَحْوَذِيَّيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَةٌ وَتَغْيِبٌ
٢٤٥	لضبابي البرجمي	الطويل	فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيار بما لغرب
٢٤٥	_____	الطويل	فمن يك لم ينجب أبوه وأمه فإن لنا الأم النجبية والأب
٦١	الفرزدق	البيسط	كلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي
٣٧١	المتني	الطويل	بعثت إليه من لساني حديقة سقاها الحيا سقى الرياض السحائب
٣٣١	المخبل السعدي	الطويل	أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب
٣٤٣	حارث بن ظالم	الوافر	فما قومي بثعلبة بن بكر ولا بغزارة الشعر الرقابا
٣٧٤	أبو داود الإيادي	البيسط	وكل من ظن أن الموت مخطئه معلل بسواء الحق مكذوب

التاء

١٢٠	أحد الطائيين	الطويل	خبير بنو لهب فلا تك ملغياً مقالة لهي إذا الطير مرت
٢٩٨	سالم بن دارة. وقيل: الأحوص	الرجز	يا مر يا ابن واقع يا أنتا أنت الذي طلقت أيام جعتا حتى إذا اصطحبت واغتبقتنا أقبلت معتادا لما تركنا

الحاء

٣١٨	جميل بثينة	الطويل	أتقرح أكباد المحبين كالذي أرى كبدي من حبّ بثينة يقرح
-----	------------	--------	---

الذال

٥٣- ١٦٥	الزّباء	الرجز	ما للجمال مشيها وثيداً أجنداً يحملن أم حديداً
١٤٠	قيس بن زهير العبيسي	الوافر	ألم يأتك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

٦٤	البيزدي	الوافر	بعد أبي عمرو وحماد والزبن في المشهد والنادي في النحو حار غير مرتاد مثل سراب البيد للصادي	يا طالب النحو ألا فابكه وابن أبي إسحاق في علمه أما الكسائي فذاك امرؤ وهو لمن يأتيه جهلاً به
١١٧، ٣٥٦	الفرزدق	الطويل	بما كان إياهم عطية عودا	قنافذ هداجون حول بيوتهم
١٨٥	الفرزدق	البسيط	ناراً إذا خمدت نيرانهم تقد	ترفع لي خندف والله يرفع لي
١٤٢	-	الطويل	هو اجس لا تنفك تغريه بالوجد	إذا قلت عل القلب يسلو قُيِّضَتْ
٣٣١	الفرزدق	الطويل	بنوهن أبناء الرجال الأبعاد	بنونا بنو أبنائنا وبناتنا

الراء

٢٦٧	-	الرجز	إياكما أن تكسباني شراً	فيا الغلامان اللذان فرا
٣٧، ٢٤٣	ذو الرمة	الطويل	على الخصف أو ترمي بها بلداً فقرا	حراجيج ما تنفك إلا مناخة
١٧٩	_____	الطويل	تهابونا حتى بنين الأصاغرا	قهرناكم حتى الكماة فأنتم
٢٦١	أبو صخر الهدلي	الطويل	كما انتفض العصفور بلله القطر	وإني لتعروني لذكراك نفضة
١٨٨	زهير بن مسعود	الطويل	يمت فطعنة لا نكس ولا بمغمر	فلم أرقه إن ينجو منها وإن
٢٤٦	جرير بن عطية	الطويل	والمكرمات وسادة أطهار	إن الخلافة والنبوة فيهم
٢٧١	زهير بن أبي سلمي	البسيط	لكن وقائعه في الحرب تُنتظر	إن ابن ورقاء لا تُحشى بوادره
٢٩١	زهير بن أبي سلمي	الكامل	دعيت نزال ولج في الدعر	ولأنت أشجع من أسامه إذ
٣٠٧	أفنون التغلبي	البسيط	مَرَّ عنه البيض صقراً لا يكون المهر مهر	ما رأينا حرباً نَقْدَ لا يكون العير مهراً
٣٠٨، ٣٤٨	امرؤ القيس	المتقارب	أَكَبَّ عَلَى سَاعِدِيهِ النَّمِرُ	لها مَتْنَتَانِ خَطَّاتَا كَمَا
٣٣٣	----	البسيط	فالله يكلاً ما تأتي وما تذر	إمّا أقمت وأمّا أنت مرتحلاً

٣٤٤	زهير بن أبي سلمى	الكامل	من حجج ومن دهر	لمن الديار بقنة الحجر أقوين
٣٥٥	الراعي النميري	الوافر	مدبّ السيل واجتنب الشعارا	وقرب جانب الغربي يادو
٢٧٤	الفرزدق	الطويل	فسما فأدرك خمسة الأشبار	ما زال مذ عقدت يده إزاره

السين

٢٦٤	أبو زيد الطائي	الوافر	حسين به فهن إليه شوس قريباً ما يحس له حسيس	خلا أن العتاق من المطايا إلى أن عرسوا وأغب منهم
-----	----------------	--------	---	--

العين

٣٣٠	القطامي	الوافر	وبعد عطائك المائة الرتاعا	أكفراً بعد رد الموت عنى
٣٧	النابعة الذبياني	الطويل	من القش في أنيابها السم نافع	فبت كاني ساورني ضئيلة
٤٩، ٣٥٩ ٣٦١،	الكسائي	البيسط	وبه في كل أمر ينتفع	إنما النحو قياس يتبع
٥٩	أبو عمرو بن العلاء	البيسط	من الحوادث إلا الشيب والصلعا	وأنكرتني وما كان الذي نكرت
١٧٠	جرير بن عبد الله	الرجز	إنك إن يصرع أخوك تصرع	يا أقرع ابن حابس يا أقرع
١٦٢	_____	الطويل	ولكن لوراد المنون تتابع	تعز فلا إلفين بالعيش متعاً
١٤٠	عمرو بن العلاء	البيسط	من هجو زيان لم تهجو ولم تدع	هجوت زيان ثم جئت معتذراً
٣٣٣	عباس بن مرداس	البيسط	لم تأكلهم الضبع	أبا خراشة أما أنت ذا نفر
٢٧٤	ذو الرمة	الطويل	ثلاث الأثافي والديار البلاقع	وهل يرجع التسليم أو يكشف العنا
٣٧	عمار الكلبي	الكامل	قياس نحوهم هذا الذي ابتدعوا	ماذا لقينا من المستعربين ومن

الفاء

٣٦	الفرزدق	الطويل	يدع من المال إلا مسحاً أو مجلف	وعض زمان يا ابن مروان لم
----	---------	--------	--------------------------------	--------------------------

القاف

٣٢٩	الأعشى	الطويل	الأرض موماة ويبداء سملق	وإن امرؤ أسرى إليك دونه
٢٥٠	-	الطويل	طلاقك لم أبخل وأنت صديق	لمحقوقة أن تستجيب لصوته
٢٥٨	يزيد بن مفرغ	البيسط	وهذا تحملين طليق	فلو انك في يوم الرخاء سألتني نجوت

	الحميري		
٢٥٨	زهير بن أبي سلمى	البيسط	من يلق يوماً على علاته هرمًا يلق السماحة منه والندی خلقا
١٤٠	رؤبة بن العجاج	الرجز	إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق
٣٣٤	قتيلة بن النضر	الطويل	وما كان ضَرَك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظُ المَحَنقُ

الكاف

٢٥٣	جارية من بني مازن	الرجز	يا أيها المائح دلوي دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا يثنون خيراً ويمجدونكا
٣٧٤	العباس بن مرداس	الوافر	تجانف عن جو اليمامة ناقتي وما قصدت من أهلها لسوائكا

اللام

٣٠	اليزيدي	السريع	كنا نقيس النحو فيما مضى على لسان العرب الأوّل فجاءنا قوم يقيسونه على لغى أشياخ قطربل إن الكسائي وأصحابه يرقون في النحو إلى أسفل
٥٦	ليبد بن الأبرص	الوافر	سقى قومي بني مجد وأسقى نميراً والقبائل من هلال
٦٤	أعشى همدان	الرجز	أكسع البصري إن لاقيته إن يكسع من قل وذل واجعل الكوفي في الخيل ولا تجعل البصري إلا في النفل
١١٦	النابغة	الطويل	جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وفد فعل
١٥٨	الأحوص الأنصاري	الكامل	لو أن ما عاجلت لين فؤادها فقسا استلين به للان الجندل
١٧٨	حسان بن ثابت		يغشون حتى ما تهر كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل
١٧٨	جرير	الطويل	فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل
٢٣٢	غيلان بن حريث	الرجز	دع ذا وعجل ذا وألحق ذا بذل بالشحم إن قد مللناه بجل
٢٤٣	السموأل بن عادي	الطويل	سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم وليس سواء عالم وجهول
٢٣	أعشى همدان	الرميل	فإذا فاخرتمونا فاذكروا ما فعلنا بكم يوم الجمل

الميم

٣٣٢	-	الطويل	أماويّ مهمن يستمع في صديقه أقاويل هذا الناس ماويّ يندم
١١٥	لأبي مكعت أخي بني سعد بن مالك	البيسط	إن الذين قتلتم أمس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما إن التي نقصت تسعين من مائة ثم ابعثوا حكماً بالعدل حكماً

١٣٧	أمية بن أبي الصلت	الوافر	وما فاهو به أبداً مقيم	فلا لغو ولا تأثيم فيها
١٩١	هدبة بن الخشرم	الرجز	يحملن أم قاسم وقاسماً	متى تقول القلص الرواسما
١٦٥	المرار الفقعسي	الطويل	وصال على طول الصدود يدوم	صددت فاطولت الصدود وقلما
١٧٠	زهير بن أبي سلمى	البسيط	يقول لا غائب مالي ولا حرم	وإن أتاه خليل يوم مسألة
٢٥٠، ٣٤٤	علباء بن أرقم	الطويل	كان ظبية تعطو إلى وارق السلم	ويوم تلاقينا بوجه مقسم
٣٦٧	المتني	الكامل	أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبه وأسمعت كلماتي من به صمم	
٣١٥	الحارث بن أمية بن عبد شمس	الوافر	فأصبح بطن مكة مقشعراً كأن وجه الأرض ليس بها هشام	

النون

٢٨٧	رؤبة بن العجاج	الرجز	وَمَنْحَرِينِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا	أَعْرِفُ مِنْهَا الْجَيْدَ وَالْعَيْنَانَا
٢٨٨	جرير بن عطية	الوافر	وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينَ	عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ
١٩١	لأعرابي مجهول	الرجز	هذا ورب البيت إسرائينا	قالت وكنت رجلاً فطيناً
١٦٢	_____	الخفيف	آباء إلا وقد عنتهم شئون	يحشر الناس لا بنين ولا
٢٤٩		الهمزج	كان ثدييه حقان	وصدر مشرق النحر
٢٨٨	سحيم بن وثيل الرياحي	الوافر	وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْتَةٍ مِنْ عَرِينِ	وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي عَرِينٌ مِنْ عُرَيْتَةٍ لَيْسَ مِنَّا
٢٨٩	رؤبة بن العجاج	الرجز	فالنوم لا تألفه العينان	يا أبتا أرفني القيدان
٣٠٦	أفنون التغلبي	البسيط	أني جزوا عامرا سوى بفعالهم أم كيف يجزونني السوءي من الحسن؟ أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان أنف إذا ما ضن باللبن؟	
٣٧٣	المرار بن سلامة العجلي	الطويل	إذا جلسوا منا ولا من سواننا	ولا ينطق المكروه من كلامهم منهم
٢٧٥	ابن أحر	الرجز	وجن الخازباز به جنونا	تفقاً فوقه القلع السواري

الهاء

٣٦٠	عدي بن حاتم	المنسرح	م يمسون ما عواقبها	لم أر مثل الفتيان في غير الأيدي
-----	-------------	---------	--------------------	---------------------------------

٥٧	طفيل الغنوي	الطويل	أمّ ابن طوق فقد أوفى بدمته كما وفي بقلاص النجم حاديتها
١٦٩	أبو ذؤيب الهذلي	الكامل	فقلت تحمل فوق طوقك إنها مطبوعة من يأتها لا يضيرها
١١٩	محنون ليلي	الطويل	تزوت من ليلي بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها
٣٧٤	الأعشى	الطويل	أكُرُّ على الكتيبة لأبالي أفيها كان حتفمي أم سواها

الياء

٣٥٤	حافظ إبراهيم	الوافر	أنا البحر في أحشائه الدر كامن فهل سألوا الغواص عن صدقاتي
٢٦٤	العجاج	الرجز	وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها إنسي
٢٦٧	-	الوافر	فديتك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالود عني
٣١٠	الحارث بن ظالم، وقيل: منسوب لعلي بن أبي طالب - وقيل: لأبي جهل عمرو بن هشام	الرجز	ما تنقم الحرب العوان مئي بازل عامين حديث سني لمثل هذا ولدتني أمي

(ب): أنصاف الأبيات

الصفحة	القائل	البحر	البيت
١١٦	بعض بني فزارة	البيسط	ولإني وجدتُ مَلَكَ الشَّيْمةِ الأدبِ
١٦١	سلامة بن جندل	البيسط	تلذ ولا لذات للشيب
٢٥٠	رؤبة بن العجاج	الرجز	كأن وريديه رشاء حلب
١١٩	_____	الوافر	خليلي ما واف بعهدي أنتما
٢٦٦	رؤبة بن العجاج	الرجز	إِنَّكَ يَا حَارِثُ نِعَمَ الحَارِثُ
٢٠٥	النابعة الذبياني	البيسط	له صريف صريف القعو بالمسد
٢٧١	الفرزدق	الطويل	ولكن زنجي عظيم المشافر
١١٨	الأقيشر السعدي	البيسط	قرع القوارير أفواه الأباريق
٢٥٨	يزيد بن مفرع الحميري	الطويل	وهذا تحملين طليق
٦٠	كثير عزة	الوافر	لمية موحشاً طلل
٢٨٦	زهير بن أبي سلمى		أَمِنْ أُمِ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلِّمْ
٣٣٢	ليبد العامري	الرجز	لا تظلموا الناس كما لا تظلموا
١٨٤	سحيم عبد بني الحسحاس	الطويل	كفي الشيب والإسلام للمرء ناهياً

خامساً فهرس المحتوى

الصفحة	الموضوع
أ	الافتتاحية.....
ب	مستخلص البحث بالعربية.....
ج	مستخلص البحث بالإنجليزية.....
د	شكر وتقدير.....
هـ	الإهداء.....
و	المقدمة.....
ط	موضوع البحث وأهميته، وسبب اختياره، ومشكلته.....
ي	أهداف البحث.....
ك	تساؤلات البحث، والدراسات السابقة.....
م	منهج البحث ومكوناته.....
١	الباب الأول: الخلاف النحوي وتصنيف مسأله
٢	نوطئة (مفهوم الخلاف بصفة عامة).....
٣	مفهوم الخلاف لغة واصطلاحاً والفرق بينه وبين الاختلاف.....
٤	أسباب الاختلاف ودواعيه.....
	تمهيد:
٦	(نشأة الدراسات النحوية وتطورها حتى بداية الخلاف)
٦	النشأة الأولى لعلم النحو.....
١١	وضع قواعد النحو الأولى.....
١٥	مراحل تكوين النحو العربي.....

١٨	الفصل الأول: (الخلاف النحوي)
	المبحث الأول:
١٩	نشأة الخلاف النحوي وتاريخه
١٩	المطلب الأول: نشأة الخلاف النحوي وبداية ظهوره
٢٣	المطلب الثاني: بيئة الخلاف النحوي (البصرة والكوفة).....
	المبحث الثاني:
٢٧	مدارس الخلاف النحوي وطبقاتها
٢٧	المطلب الأول: مدرسة البصرة النحوية وخصائصها ومنهجها.....
٣٢	المطلب الثاني: الأمور التي تراعيها مدرسة البصرة في بحثها، ومصادر دراستها...
٣٥	المطلب الثالث: موقف البصريين ممن خالف قواعدهم.....
٣٨	المطلب الرابع: طبقات علماء البصرة، وأشهر نحاتها
٤٦	المطلب الخامس: مدرسة الكوفة، طبيعتها، ومنهجها، وخصائصها.....
٥٢	الفروق الواضحة بين المدرستين.....
٥٦	المبحث الثالث: أسباب الخلاف النحوي
٥٦	أولاً: طبيعة البحث العلمي.....
٦١	ثانياً: الأسلوب والطريقة.....
٦٢	ثالثاً: الموقع الجغرافي لبيئتي الخلاف.....
٦٢	رابعاً: التنافس العلمي وإثبات الذات.....
٦٣	خامساً: الاتجاه السياسي والعصبية الإقليمية.....
٦٤	سادساً: الثقافة وطريقة التفكير.....
٦٥	سابعاً: الاجتهاد.....
٦٥	ثامناً: نشأة اللغة العربية ونموها.....

٦٧	المبحث الرابع: نظرة نقدية حول مصطلح " المدارس النحوية" والمصطلح النحوي
٦٧	المطلب الأول: نظرة نقدية حول مصطلح " المدارس النحوية".....
٧٢	المطلب الثاني: المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين.....
٧٢	بداية المصطلح النحوي حتى نضوجه
٧٦	تأثر المتأخرين بما ظهر من مصطلحات بصرية وكوفية
٧٧	جوانب الاختلاف بين المصطلح النحوي البصري والكوفي.....
	الفصل الثاني:
٨١	(تصنيف مسائل الخلاف النحوي)
٨٢	تمهيد:
٨٤	المبحث الأول: المسائل الخلافية الخاصة بالعوامل والعللة النحوية
٨٤	المطلب الأول: المسائل الخلافية الخاصة بالعوامل النحوية.....
٨٩	المطلب الثاني: المسائل الخلافية الخاصة بالعللة النحوية
٩٢	المبحث الثاني: المسائل الخلافية الواردة في أبواب النحو العربي
٩٢	المطلب الأول: مسائل خلافية في أقسام الكلمة (تصنيف بعض الكلمات).....
٩٣	المطلب الثاني: مسائل خلافية في باب الإعراب والبناء.....
٩٦	المطلب الثالث: مسائل خلافية في باب التقسيم والتأخير.....
٩٨	المطلب الرابع: مسائل خلافية في باب المعارف والعطف.....
٩٩	المطلب الخامس: مسائل خلافية خاصة في باب الاستثناء والنداء

	والعدد.....
١٠١	المطلب السادس: مسائل خلافية في الأدوات وأثرها.....
١٠٣	المبحث الثالث: مسائل خلافية خاصة بالتراكيب والاستعمالات وبناء الجملة
١٠٨	المبحث الرابع: مسائل خلاف صرفية
١١٠	المبحث الخامس: مسائل خلافية لم ترد في كتابي الإنصاف والتبيين
١١٠	المطلب الأول: مسائل خلاف نحوية:.....
١٢١	المطلب الثاني: مسائل خلاف صرفية
	الباب الثاني:
١٢٤	(ثمار الخلاف النحوي)
	الفصل الأول:
١٢٥	مسائل خلافية منصوح على ثمرتها، وأثر ذلك في الدرس النحوي
١٢٦	١ - مسألة: تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ (هذا حلو حامض).....
١٢٨	ما يفهم من ثمرة الخلاف:.....
١٢٩	٢ - مسألة: "(اللام الداخلة على خبر "إن" المخففة).....
١٣٣	ما يفهم من ثمرة الخلاف:.....
١٣٥	٣ - مسألة: العطف على الموضع قبل تمام خبر "لا" العاملة عمل "إن".....
١٣٨	ما يفهم من ثمرة الخلاف:.....
١٤٠	٤ - مسألة: أثر الجازم على المحذوف من المضارع المعتل.....
١٤٣	ما يفهم من ثمرة الخلاف:.....
١٤٥	٥ - مسألة: الخلاف في حرف التعريف "أل" ثنائي أم أحادي.....
١٤٨	ما يفهم من ثمرة الخلاف:.....
١٤٩	٦ - مسألة: توسط خبر عسى وأخواتها من أفعال المقاربة التي بها "أن" والمضارع

١٥١	ما يفهم من ثمرة الخلاف:.....
١٥٢	٧- مسألة: تقديم الاسم الظاهر على عسى وأختيها أخلولق وأوشك
١٥٤	ما يفهم من ثمرة الخلاف:.....
١٥٥	٨- مسألة: الخلاف في ضمير الرفع "أنا"
١٥٦	ما يفهم من ثمرة الخلاف:.....
١٥٧	٩- مسألة: نوع حذف العائد المجرور بالحرف، وكيفية الحذف
١٦٠	ما يفهم من ثمرة الخلاف:.....
١٦١	١٠- مسألة: اسم "لا" النافية للجنس إذا كان مثنى أو جمع مذكر سالماً بين الإعراب والبناء
١٦٣	ما يفهم من ثمرة الخلاف:.....
١٦٥	١١- مسألة: جواز تقديم الفاعل على الفعل
١٦٧	ما يفهم من ثمرة الخلاف:.....
١٦٨	١٢- مسألة: العامل في رفع الجواب المضارع إذا كان الشرط ماضياً
١٧١	ما يفهم من ثمرة الخلاف:.....
١٧٣	١٣- مسألة: الخلاف في رفع "كان" للمبتدأ
١٧٤	ما يفهم من ثمرة الخلاف:.....
١٧٥	١٤- مسألة: المحذوف من صيغة "مفعول"
١٧٦	ما يفهم من ثمرة الخلاف:.....
١٧٨	١٥- مسألة: حكم ما بعد "حتى" إذا كان ما قبلها غير موجب "منفياً" أو كانت بمعنى "الفاء" وما بعدها ماض أو مضارع "مستقبل"
١٨١	ما يفهم من ثمرة الخلاف:.....
١٨٢	١٦- مسألة: نوع الباء في صيغة "أفعل به" في التعجب
١٨٣	ما يفهم من ثمرة الخلاف:.....
١٨٥	١٧- مسألة: الجزم بـ عامل "إذا" الشرطية

١٨٦	ما يفهم من ثمرة الخلاف:.....
١٨٧	١٨ - مسألة: تقديم فعل الشرط وجوابه على أداة الشرط
١٨٩	ما يفهم من ثمرة الخلاف:.....
١٩٠	١٩ - مسألة: حكاية الجملة الفعلية بعد القول، وإجراؤه مجرى الظن
١٩٢	ما يفهم من ثمرة الخلاف:.....
١٩٤	٢٠ - مسألة: العامل في المعطوف عطف نسق
١٩٥	ما يفهم من ثمرة الخلاف:.....
١٩٧	٢١ - مسألة: الوقف على الاسم المقصور المنون بالألف
١٩٩	ما يفهم من ثمرة الخلاف:.....
	الفصل الثاني:
٢٠٠	مسائل خلافية لا ثمرة لها في الدرس النحوي
	المبحث الأول:
٢٠١	مسائل خلافية منصوص على عدم ثمرتها للدرس النحوي
٢٠١	١ - مسألة: عامل الرفع في الفعل المضارع
٢٠٣	ما يفهم من الخلاف ورأي الباحث:.....
٢٠٥	٢ - مسألة: الاختلاف في حقيقة الصرف
٢٠٧	ثمرة الخلاف، ورأي الباحث:.....
٢٠٨	٣ - مسألة: التعريف بالأداة الألف واللام "أل"
٢١١	ما يفهم من ثمرة الخلاف:.....
٢١٢	٤ - مسألة: إعراب المثني وجمع المذكر السالم على حده
٢١٣	ثمرة الخلاف، ورأي الباحث:.....
٢١٤	٥ - مسألة: الإعراب أصل في الأسماء والأفعال أم فرع في أحدهما
٢١٥	ثمرة الخلاف، ورأي الباحث:.....
٢١٧	٦ - مسألة: الضمير في "إياك" وأخواتها

٢١٩	ثمرۃ الخلاف وما يفهم منها.....
٢٢٠	٧- مسألة: الحروف اللاحقة لـ "مَنْ" الاستفهامية في الحكاية عند الوقف.....
٢٢٢	ما يفهم من ثمرۃ الخلاف.....
٢٢٣	٨- مسألة: أصل الاشتقاق المصدر أو الفعل.....
٢٢٥	ثمرۃ الخلاف وما يفهم منها.....
٢٢٦	٩- مسألة: الفعل المبني للمجهول أصل أو فرع.....
٢٢٧	ثمرۃ الخلاف وما يفهم منها.....
٢٢٨	١٠- مسألة: عامل النصب في المفعول به.....
٢٢٩	ثمرۃ الخلاف وما يفهم منها.....
٢٣٠	١١- مسألة: عامل النصب في المصدر "المفعول المطلق".....
٢٣١	ثمرۃ الخلاف وما يفهم منها.....
	المبحث الثاني:
٢٣٢	مسائل خلافية ذات وجهين
٢٣٢	١- مسألة: همزة "أل" التعريف قطع أم وصل؟.....
٢٣٤	ما يفهم من ثمرۃ الخلاف.....
٢٣٥	٢- مسألة: أصل المرفوعات هل هو المبتدأ أو الفاعل؟.....
٢٣٦	ما يفهم من ثمرۃ الخلاف.....
٢٣٧	٣- مسألة: عامل الرفع في المبتدأ والخبر.....
٢٣٩	ما يفهم من ثمرۃ الخلاف.....
	الفصل الثالث:
٢٤١	مسائل خلافية اجتهد الباحث في ذكر ثمرتها أو عدمها
	المبحث الأول:
٢٤٢	مسائل خلافية اجتهد الباحث في ذكر ثمرتها للدرس النحوي
٢٤٢	١- مسألة: تقديم خبر ليس عليها.....

٢٤٤	رأي الباحث وثمره الخلاف.....
٢٤٥	٢- مسألة: العطف على اسم "إن" بالرفع قبل مجئ الخبر.....
٢٤٦	رأي الباحث وثمره الخلاف.....
٢٤٨	٣- مسألة: عمل "إن" المخففة النصب في الاسم.....
٢٥١	رأي الباحث وثمره الخلاف.....
٢٥٢	٤- مسألة: تقديم معمول اسم الفعل عليه.....
٢٥٤	رأي الباحث وثمره الخلاف.....
٢٥٦	٥- مسألة: تقديم الحال على العامل فيها.....
٢٥٨	رأي الباحث وثمره الخلاف.....
٢٥٩	٦- مسألة: وقوع الفعل الماضي حالاً.....
٢٦١	رأي الباحث وثمره الخلاف.....
٢٦٣	٧- مسألة: جواز تقديم حرف الاستثناء في اول الكلام.....
٢٦٥	رأي الباحث وثمره الخلاف.....
٢٦٦	٨- مسألة: نداء الاسم المحلى بـ "أل".....
٢٦٨	رأي الباحث وثمره الخلاف.....
٢٦٩	٩- مسألة: العطف بـ "لكن" بعد الإيجاب.....
٢٧٣	رأي الباحث وثمره الخلاف.....
٢٧٤	١٠- مسألة: تعدد صور تعريف العمل وتمييزه.....
٢٧٦	رأي الباحث وثمره الخلاف.....
	المبحث الثاني:
٢٨٠	مسائل خلافية اجتهد الباحث في ذكر عدم ثمرتها للدرس النحوي
٢٨٠	١- مسألة: علامات الإعراب والبناء.....
٢٨١	رأي الباحث وثمره الخلاف.....
٢٨٢	٢- مسألة: إعراب الأسماء الستة.....

٢٨٥	رأي الباحث وثمره الخلاف.....
٢٨٦	٣- مسألة: حركة نون الجمع والمثنى المذكور
٢٨٩	رأي الباحث وثمره الخلاف.....
٢٩٠	٤- مسألة: فعل الأمر المجرد من حروف المضارعة بين الإعراب والبناء.....
٢٩٢	رأي الباحث وثمره الخلاف.....
٢٩٣	٥- مسألة: عامل الرفع في الاسم بعد "إن" الشرطية
٢٩٤	رأي الباحث وثمره الخلاف.....
٢٩٦	٦- مسألة: المنادى المفرد العلم بين الإعراب والبناء.....
٢٩٩	رأي الباحث وثمره الخلاف.....
٣٠٠	الباب الثالث: (آثار الخلاف في الدرس النحوي)
٣٠١	تمهيد:
٣٠٣	الفصل الأول: الآثار الإيجابية للخلاف في الدرس النحوي
٣٠٤	مقدمة:
٣٠٥	المبحث الأول: الآثار الإيجابية للخلاف في عهد المدرستين
٣٠٥	(١) ظهور المناظرات واللقاءات النحوية:
٣١٠	(٢) المجالس اللغوية:
٣١٢	المبحث الثاني: الآثار الإيجابية بعد زمن المدرستين
٣١٢	(١) ظهور نخاة جُدد وتعدد الاتجاهات النحوية:
٣١٣	(٢) ظهور المدرسة البغدادية وانتشار ظاهرة الانتخاب والانتقاء.....
٣١٥	(٣) انتشار الدراسات النحوية في أمصار إسلامية جديدة

٣١٦	أولاً: الدرس النحوي في مصر والشام:.....
٣١٩	ثانياً: الدرس النحوي في الأندلس والمغرب:
٣٢٢	(٤) ظهور مصنفات للخلاف بين المدرستين:
٣٢٤	(٥) كثرة كتب النحو
٣٢٤	(٦) اكتمال صرح النحو والصرف
٣٢٥	(٧) الاجتهاد في طلب علم النحو
٣٢٦	(٨) تنوع مناهج التأليف وتيسير النحو.....
٣٢٨	(٩) التوسع في القواعد
٣٢٩	(أ) التوسع في جواز بعض المسائل
٣٣١	(ب) التوسع في جواز بعض التراكيب
٣٣٢	(ج) إضافة بعض الأدوات في الدراسات النحوية
٣٣٤	(د) جواز تعدد وجوه الأعراب
٣٣٥	(هـ) التوسع في تعدد الأقوال في آي القرآن
٣٤٠	(١٠) ظهور البحث في أصول النحو
	الفصل الثاني:
٣٤١	آثار الخلاف السلبية على الدرس النحوي
	البحث الأول:
٣٤٢	من الآثار السلبية للخلاف على الدرس النحوي
٣٤٢	(١) تغيير الروايات وكثرتها
٣٤٨	(٢) اضطراب الآراء وعدم الوقوف على الحقيقة.....
٣٥٥	البحث الثاني:
	آثار أخرى للخلاف قد تكون سلبية عند البعض
٣٥٥	(١) تعدد التقدير والتخريج
٣٥٩	(٢) التوسع في الجواز

٣٦٣	(٣) المبالغة في الصناعة والبعد عن الواقع اللغوي
٣٦٨	(٤) الاهتمام بالفلسفة والمنطق والتفكير النظري
٣٧٠	(٥) تخطيط بعض القراءات
٣٧٣	(٦) التحامل على فريق لصالح الآخر
٣٧٧	(٧) تغيير بعض المصطلحات
٣٨١	(٨) غيب العلماء
٣٨٢	الخاتمة وتوصيات الباحث
٣٨٥	الفهارس العامة
٣٨٦	أولاً: - قائمة المصادر والمراجع.....
٣٩٢	ثانياً: - فهرس: الآيات القرآنية والقراءات.....
٣٩٨	ثالثاً: - فهرس: الأحاديث النبوية.....
٣٩٩	رابعاً: - فهرس الشواهد الشعرية
٤٠٦	خامساً: - فهرس المحتوى

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،،